



جامعة باتنة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الاتحاد الأوروبي والمسائل الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطة

إشراف الأستاذ الدكتور:

عادل زقاغ

إعداد الطالبة الباحثة:

سهام ركنية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. موشي طلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د. بوبشيش رفيق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. البار أمين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د. مومن عواطف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022 / 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

ربما لا تتاح الفرصة دائما لأقول لكي شكرا... وربما لا أملك جرأة التعبير عن الامتنان والعرفان تجاهك، أهديك هذا العمل فقد كنت دوما باعثة العزم والتصميم والإرادة، وصاحبة البصمة الصادقة في حياتي، والحمد لله أنني حققت حلمك وأنت بجانبني أُمِّي أَطالَ اللهُ في عمرها.

إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي.... إلى من علمني أنّ الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى..... والذي حفظه الله.

إلى من كان ومازال سندي، وسام عزتي وكبريائي..... أخي عادل.

إلى كل عائلة ركنية وعائلة سيدهم، أخوالي شكرا على الدعم والثقة في شخصي.

إلى صديق العائلة حسين جبايلي.

إلى صديقتي رقيقة الدرب اوشن سعيدة، صديقتي شريفة سيدهم، هاجر سيدهم، حورية مراح،

فراح شخاب، زميلاتي زملائي أمال بلغالم، سعيدة بن رقرق، عشاشة كنزة، سبع نور الدين، حسين لعمامرة.

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالتقدير والنصيحة والتوجيه: الأستاذ عادل زقاغ، الأستاذ صالح زياني، الأستاذ بوحالة الطيب، الأستاذ باديس بن حدة، الأستاذ أمين البار، الأستاذ زرمان محمد.

ها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط لمستقبل زاهر بإذن الله، ممتنة لكل من كان له فضل في مسيرتي الدراسية وساعدني ولو باليسير أهديكم بحث تخرجي.

الباحثة

شكر وعرّفان

أشكر الله العليّ القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل، قال تعالى:
"وفوق كل ذي علم عليم". صدق الله العظيم. سورة يوسف، الآية 76.

وقال رسول الله صل الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا فكافئوه،
فان لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه"... رواه أبو
داوود.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور "عادل زقاغ" على قبوله الإشراف
على هذا العمل وعلى توجيهاته وصبره وعلى ما أبداه من تفهم، وعلى ما
منحني من ثقة وتشجيع لإنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام كل باسمه
لقبولهم مناقشة، تحكيم وتصويب هذا العمل.

الباحثة

إهداء

ربما لا تتاح الفرصة دائما لأقول لكي شكرا... وربما لا أملك جرأة التعبير عن الامتتان والعرفان تجاهك، أهديك هذا العمل فقد كنت دوما باعثة العزم والتصميم والإرادة، وصاحبة البصمة الصادقة في حياتي، والحمد لله أنني حققت حلمك وأنت بجانبني أُمِّي أَطالَ اللهُ في عمرها.

إلى من تشققت يدها في سبيل رعايتي.... إلى من علمني أنّ الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى..... والدي حفظه الله.

إلى من كان ومازال سندي، وسام عزتي وكبريائي..... أخي عادل.

إلى كل عائلة ركنية وعائلة سيدهم، أخوالي شكرا على الدعم والثقة في شخصي.

إلى صديق العائلة حسين جبالي.

إلى صديقتي رفيقة الدرب اوشن سعيدة، صديقتي شريفة سيدهم، هاجر سيدهم، حورية مراح، فراح شخاب، زميلاتي زملائي آمال بلغالم، سعيدة بن رقرق، عشاشة كنزة، حسين لعمامرة.

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالتقدير والنصيحة والتوجيه: الأستاذ عادل زقاغ، الأستاذ صالح زياني، الأستاذ بوحالة الطيب، الأستاذ باديس بن حدة، الأستاذ أمين البار، الأستاذ زرمان محمد.

ها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط لمستقبل زاهر بإذن الله، ممتة لكل من كان له فضل في مسيرتي الدراسية وساعدني ولو باليسير أهديكم بحث تخرجي.

الباحثة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الاتحاد الأوروبي والمسائل الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية، وذلك للصعود البارز لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا والذي تجسد من خلال تنامي حصتها في البرلمان الأوروبي وفي عدد من برلمانات كبرى الدول العضو في الاتحاد الأوروبي مثل: فرنسا، إيطاليا، بريطانيا -قبل الانسحاب-، فضلا عن تنامي دوره بشكل واضح في دول أخرى مثل المجر واليونان، وهذا الصعود كان لا بد وأن يلقي بتأثيراته على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المسائل ذات البعد الأمني في مفهومه الموسع، وعليه انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: إلى أي مدى يعتبر صعود التيارات السياسية اليمينية في الاتحاد الأوروبي مراجعة للأجندة الأمنية في صيغتها الموسعة؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قدمت الدراسة فرضيتين، ترى الفرضية الأولى أنه "بقدر ما تصادمت الأفكار والمصالح بين دول الاتحاد وأحزاب اليمين المتطرف الموجودة داخلها بقدر ما شكل ذلك مجموعة من التحديات والتأثيرات على مؤسسات الاتحاد الأوروبي وسياساته اتجاه المسائل الأمنية"، أما الفرضية الثانية فترى أنه "لا يعتبر تنامي اليمين المتطرف مسعى إصلاحيا للأجندة الأمنية الموسعة في الاتحاد الأوروبي بل انتكاسة للأوربة وللنهج الأوروبي في معالجة المسائل ذات البعد الأمني".

كما اعتمدت الدراسة للوصول إلى نتائج والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات على المدخل النسقي والمقاربة الليبرالية المؤسساتية، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اليمين المتطرف يعتبر تهديدا للأمن والاستقرار السياسي داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك نظرا للتأثيرات التي تمارسها أحزاب اليمين المتطرف داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي -البرلمان الأوروبي والمفوضية، كذلك التأثير على أهم مقومات بلدان الاتحاد الأوروبي وهي الديمقراطية، بالإضافة إلى التأثير الذي تمارسه على سياسات الاتحاد تجاه الهجرة، المسائل الاقتصادية والاجتماعية -سيما في مجال الصحة-، وأيضا على المسائل ذات البعد الأيكولوجي.

Abstract

Abstract:

This study aims to address the issue of the European Union and security issues in light of the rise of right-wing political spectrum, due to the stupendous rise of the far-right parties in Europe, mainly through their growing percental share in the European Parliament and in a number of the parliaments of key member states of the European Union, such as: France, Italy, Britain - before the withdrawal - and its clearly growing role in other countries such as Hungary and Greece. This rise should have had its impact on the policy of the European Union towards issues of a security dimension in its expanded meaning. Accordingly, the study started from the following central question: To what extent is the rise of right-wing political spectrum in the EU is considered a revision of the security agenda in its expanded form?

In order to address this problem, the study presented two hypotheses. The first hypothesis considers that "the more ideas and interests clashed between the countries of the Union and the extreme right-wing parties within them, the more it formed a set of challenges and influences on the institutions and policies of the European Union towards security issues". The second hypothesis considers that the rise of the extreme right is not considered a reformist enterprise for the expanded security agenda in the European Union, but rather a relapse for the European project and the European approach to address all issues of security or securitized character.

I have used systemic approach and the institutional liberal approach to examine these assumptions. The study concluded that the extreme right is considered a threat to security and political stability within the European Union, given the impact of the presence of extreme right parties within the European Union institutions - the European Parliament and the Commission, as well as the effects of their surge within key EU members on societal stability and democracy itself, furthermore the impacts on Union's policies towards immigration, economic and social issues - especially on health policy - and finally also on all issues with ecological implications.

قائمة المختصرات

(ECSC)	European Coal and Steel Community
(EMS)	European Monetary System
(EMU)	European Economic and Monetary
(CEU)	Council of the European Union
(QMV)	Qualified Majority Voting
(EP)	European Parliament
(CEB).	European Central Bank
(CJEU)	European Court of Justice
(EC)	European Coal
(FN)	Front National
(NATO)	North Atlantic Treaty Organization
(CFSP)	Common Foreign & Security Policy
(JHA)	Justice and Home Affairs
(DCCEE)	Department of Climate Change and Energy Efficiency
(CSDP)	Common Security & Defence Policy
(EUISS)	European Union Institute for Security Studies
(ACLED)	Armed Conflict Location and Event Data Project
(AFD)	Alternative for Germany
(VB)	VlaamsBelang
(CDA)	Christian Democratic Appeal
(VOX)	VOX
(PC)	(Podemos, Cividanos)
(RN)	Rassemblement National
(LN)	Lega Nord
(PVV)	Party for Freedom
(JOOBIK)	The Movement for a Better Hungary

(FIDESZ)	Hungarian Civic Alliance
(GD)	Golden Down
(M5S)	Five Star Movement
(CP)	Centre Party
(NVU)	Nederlandse Volks-Unie
(CD)	Christian Democrats
(KDNP)	Christian Democratic People's Party
(FPÖ)	Freedom Party of Austria
(NPD)	German National Democratic Party
(UKIP)	United Kingdom Independence Party
(DF)	Danish People's Party
(PIS)	Polish Justice and Law Party
(EPP)	European People's Party
(S&D)	Progressive Alliance of Socialists and Democrats
(ÖVP)	Austrian People's Party
(SPÖ)	Austrian Social Democratic Party

خطة الدراسة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي: مقارنة مفاهيمية، نظرية

المطلب الأول: خلفية مفهومية عن الإتحاد الأوروبي

الفرع الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني: موجات توسع الاتحاد الأوروبي

الفرع الثالث: معاهدة ماستريخت

المطلب الثاني: ديناميكية صنع القرار ضمن مؤسسات الإتحاد الأوروبي

الفرع الأول: المجلس الأوروبي

الفرع الثاني: مجلس الاتحاد الأوروبي / مجلس الوزراء

الفرع الثالث: البرلمان الأوروبي

الفرع الرابع: المفوضية الأوروبية

الفرع الخامس: محكمة العدل الأوروبية

المطلب الثالث: الإطار النظري للدراسة

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي وفق نظريات التكامل والاندماج

الفرع الثاني: الأمن بين المفهوم التقليدي والمفهوم الموسع

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي

المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية

الفرع الأول: قراءات أمنية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا

الفرع الثاني: خلفيات الأزمة الأوكرانية:

الفرع الثالث: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي

المطلب الثاني: ثورات الربيع العربي كتهديد للأمن الأوروبي

الفرع الأول: كرونولوجيا الثورات العربية

الفرع الثاني: أسباب قيام ثورات الربيع العربي

الفرع الثالث: انعكاسات ثورات الربيع العربي على الأمن الأوروبي

المطلب الثالث: التهديد التركي للأمن الأوروبي

الفرع الأول: مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني: دوافع الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي

الفرع الثالث: انعكاسات الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي
المبحث الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

الفرع الثاني: أمنة الهجرة غير الشرعية

الفرع الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على امن الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الإرهاب

الفرع الأول: مفهوم الإرهاب

الفرع الثاني: انعكاسات الإرهاب على الأمن الأوروبي

المطلب الثالث: تغير المناخ كتهديد أمني للأمن الأوروبي

الفرع الأول: مفهوم ظاهرة تغير المناخ

الفرع الثاني: امن المناخ كمسألة ذات اهتمام أوروبي

الفرع الثالث: انعكاسات قضية تغير المناخ على الأمن الأوروبي

المطلب الرابع: وباء كورونا covid-19 كتهديد أمني للأمن الأوروبي

الفرع الأول: الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني

الفرع الثاني: التعريف بوباء كورونا Covid-19

الفرع الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي لوباء كورونا COVID-19

الفرع الرابع: انعكاسات فيروس كورونا Covid-19 على البيئة الأمنية في أوروبا

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: اليمين المتطرف: مقارنة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم اليمين المتطرف

الفرع الأول: تعريف الطيف السياسي / political spectrum

الفرع الثاني: تعريف اليمين

الفرع الثالث: تعريف التطرف

الفرع الرابع: تعريف اليمين المتطرف

المطلب الثاني: أيديولوجية اليمين المتطرف

الفرع الأول: القومية

الفرع الثاني: المذهب الوطني/الأصلانية

الفرع الثالث: الشعبوية

المطلب الثالث: أسباب صعود التيارات السياسية اليمينية في أوروبا

الفرع الأول: أزمة الهجرة وكره الأجانب

الفرع الثاني: الركود الاقتصادي

الفرع الثالث: الأسباب المؤسسية

المبحث الثاني: واقع أحزاب اليمين المتطرف

المطلب الأول: فرنسا: حزب الجبهة الوطنية الفرنسية

المطلب الثاني: إيطاليا: حزب الرابطة الشمالية

المطلب الثالث: هولندا: حزب من أجل الحرية

المطلب الرابع: هنغاريا (المجر): حزبي (Jobbik/ Fidesz)

المطلب الخامس: اليونان: حزب الفجر الذهبي

المبحث الثالث: مواقف أحزاب اليمين المتطرف من الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التشكيك في الاتحاد الأوروبي: دراسة في المفهوم والحجج

المطلب الثاني: الموقف الرفض للاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: الموقف الشرطي للاتحاد الأوروبي

المطلب الرابع: الموقف المساوم للاتحاد الأوروبي

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

المبحث الأول: اليمين المتطرف في أوروبا وتنامي النزعة التشكيكية في مأسسة التعاون الأوروبي

المطلب الأول: أحزاب اليمين المتطرف وممارسة كبح سياسي لمشروع الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: اليمين المتطرف في المؤسسات السياسية بين تحسين التمثيل وانتكاسة الديمقراطية

المطلب الثالث: اليمين المتطرف والنزعة التشكيكية في حلف الناتو

المبحث الثاني: البريكسيت-أقصى مظاهر تنامي النزعة اليمينية في الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مساعي البريكسيت وارتداداتها على الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: استفتاء 23 يونيو 2016

الفرع الثاني: رد فعل الاتحاد الأوروبي على الاستفتاء

المطلب الثاني: حزب استقلال المملكة المتحدة وتنامي النزعة التشكيكية ضد الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: صعود حزب (UKIP)

الفرع الثاني: دور حزب (UKIP) في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: تأثير الخروج البريطاني على الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: تأثير البريكسيت على مؤسسات الاتحاد (البرلمان الأوروبي، المفوضية)

الفرع الثاني: تأثير البريكسيت على أحزاب اليمين المتطرف

المبحث الثالث: تأثير صعود أحزاب اليمين المتطرف على سياسات الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التأثير على سياسات الهجرة

المطلب الثاني: التأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي الايكولوجية

الخاتمة

مقدمة

يعد الاتحاد الأوروبي نموذجاً رائداً ومرجعياً في آن واحد للدراسات المهمة بالتكامل الدولي، فهو أكبر تكتل إقليمي ذو طابع اقتصادي، سياسي، وأمني وثقافي عرفه المجتمع الدولي، لكنه في المقابل يمدنا بجملته من الدروس في الإنجازات والإخفاقات التي تترد نحو الدول المنخرطة في المسعى التكاملي. عملياً، يعبر الاتحاد الأوروبي عن شراكة سياسية واقتصادية تمثل شكلاً فريداً من أشكال التعاون بين الدول ذات السيادة، فهو أحدث مرحلة في عملية التكامل التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية في البداية من قبل ستة دول من أوروبا الغربية لتعزيز الترابط وتوثيق العلاقات وجعل حرب أخرى في أوروبا غير واردة.

يتكون الاتحاد الأوروبي من 27 دولة عضو - بعد خروج المملكة المتحدة- وقد ساعد في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في جميع أنحاء القارة الأوروبية؛ وتماشياً مع رؤية المتحمسين لنظرية السلام الديمقراطي، يبدو أنه يشكل حجر الزاوية للأمن والاستقرار الأوروبي، إلا أنه واجه ويواجه عديداً من التهديدات تماثلية منها (حروب البلقان، الأزمة الأوكرانية) وأخرى لا تماثلية (الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، تغير المناخ ووباء كوفيد-19).

لا تتوقف التحديات التي يواجهها المسعى التكاملي الأوروبي في التهديدات الخارجية، بل أنّ بعض التحديات الداخلية ترشح نفسها كتهديد جدي، وأهمها على ما يبدو صعود التيارات السياسية اليمينية المتطرفة داخل الدول الأعضاء بالاتحاد، حيث شهدت السنوات الأخيرة تصاعد موجات أحزاب اليمين المتطرف في معظم أنحاء أوروبا وداخل البرلمان الأوروبي كذلك، وقد جاء هذا الصعود لأحزاب اليمين المتطرف كرد فعل على العولمة التي لم تحقق رغبات الأوروبيين بل جاءت بالعكس، إضافة إلى عجز الأحزاب التقليدية التي تتعاقب الحكم عن حل الأزمات المتفاقمة وأهم سبب تركيز عليه هذه الأحزاب الهجرة غير الشرعية ومالها من تداعيات على المجتمع الأوروبي.

تجلى التحدي اليميني في ظاهرة تنامي القوة السياسية لأحزاب اليمين المتطرف داخل دول الاتحاد الأوروبي ومن ثمة امتدادها لمؤسسات الاتحاد فمن تنامي قوتها في فرنسا، إيطاليا، هولندا، النمسا، ألمانيا، المجر، اليونان وغيرها من الدول العضو في الاتحاد الأوروبي عبر انتصارات انتخابية لأن تصبح قوة سياسية في البرلمان الأوروبي نفسه عبر ما يقارب من ثلث أعضائه. وتعكس هذه الزيادة في التمثيل

الشكوك العامة المتزايدة تجاه الاتحاد الأوروبي، من خلال التشكيك في القواعد والمبادئ التأسيسية للحكم الديمقراطي، المخاطرة بتقويض القوة الهيكلية للاتحاد الأوروبي وذلك عبر الأيديولوجية التي تتبناها أحزاب اليمين المتطرف والتي تشترك في جوهر أساسي من الهجرة وكراهية الأجانب - العرقية (أو النزعة الوطنية)، المحافظة الاجتماعية والثقافية المعبر عنها في القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية ومناهضة المؤسسة، فيجسد بذلك اليمين المتطرف أسوا ما في التقاليد الأيديولوجية الأوروبية : الأصولية القومية، حيث يقدم هذا الأخير لأتباعه هوية حصرية ويدعو إلى طرح الأجانب فيظهر المبدأ المركزي لخطاب وسياسات اليمين المتطرف من خلال طريقتين: الرفض الصريح للهجرة من خارج الاتحاد أو الرفض المتزايد للاتحاد نفسه، وتعد فكرة الهجرة والأجانب العامل الرئيسي الذي يقدم أكبر مكسب انتخابي لأحزاب اليمين المتطرف.

ويمثل صعود التيارات اليمينية المتطرفة في الاتحاد الأوروبي تطورا سياسيا رئيسيا كونها أصبحت فاعلا سياسيا مؤثرا في المشهد السياسي الأوروبي ، ومن المرجح أن تكون لها تأثيرات على امن واستقرار الاتحاد الأوروبي سياسيا، بتأثيرها على مؤسسات الاتحاد الأوروبي بالأخص البرلمان الأوروبي والمفوضية، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والذي له تأثير واضح على الاتحاد الأوروبي مؤسساتيا، التأثير الذي تمارسه هذه الأحزاب على اهم مبادئ للاتحاد الأوروبي وهو الديمقراطية، ويظهر التأثير الذي تمارسه هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة في السياسات المنتهجة من قبل الاتحاد تجاه مسائل أمنية معينة وأهمها التأثير على سياسات الهجرة والمهاجرين، كذلك المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمناخية لدول الاتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة:

إن أهمية موضوع الدراسة تتبع من الهدف المأمول من معالجة الإشكالية التي يطرحها البحث، والذي يحاول أن يرسم خارطة حول محددات موضوع الدراسة، كما يمكن إبراز أهمية دراسة الموضوع في جانبين:

الجانب العلمي: تتمثل القيمة العلمية للموضوع في كونه يعالج إحدى أهم المسائل البحثية المثيرة للجدل في الوقت الحالي على المستوى الأكاديمي، مما استدعى هيكلة إطار بحثي يهدف إلى ربط متغيرات الدراسة -الاتحاد الأوروبي، الأمن، التيارات السياسية اليمينية-، عبر إثارة إشكالية اليمين

المتطرف بالتعرض إلى مفهومه، أيديولوجيته، أسباب صعوده وآثاره المحتملة على اعتبار ما يمكن أن تشكله هذه الأحزاب على امن الاتحاد الأوروبي (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا...) وعلى الأمن الأوروبي ككل.

الجانب العملي: يبرز هذا الجانب على المستوى الرسمي لموضوع الدراسة خاصة من خلال اختبار الضغط والتأثير الذي تمارسه أحزاب اليمين المتطرف على سياسات وقرارات منظمة دولية وهي الاتحاد الأوروبي تجاه أهم المسائل الأمنية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعد موضوع الدراسة "الاتحاد الأوروبي والمسائل الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية" من المواضيع الحديثة ذات الاهتمام الدولي، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي يحظى به في أوساط الباحثين، وقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية: - تتعلق برغبة الباحثة في التخصص في مجال الدراسات السياسية الأوروبية، وتكوين رصيد معرفي حول المنظومة المعرفية حول ظاهرة اليمين المتطرف.

- كذلك إمكانية الوصول إلى إعطاء صورة عن الوضع الذي سيؤول إليه الأمر بعد تصدر أحزاب اليمين المتطرف إلى الحكم بالنسبة للمهاجرين المسلمين وخاصة الجزائريين -حين الحديث عن إمكانية فوز مارين لوبان مرشحة اليمين المتطرف الفرنسي بالرئاسيات- نظرا للعدد الهائل من المهاجرين الجزائريين بهذه الدولة تحديدا.

الأسباب الموضوعية: - حالة الفراغ المعرفي التي تختص بالظاهرة "اليمين المتطرف" وتأثيراتها المحتملة والمستقبلية على الاتحاد الأوروبي عامة.

- الاهتمام الكبير المقدم من طرف السياسيين والإعلاميين عن موضوع الدراسة.

- حداثة الموضوع باعتباره موضوع الساعة لاسيما أمام التحديات التي يفرضها موضوع الدراسة على أهم اتحاد وتكتل إقليمي "الاتحاد الأوروبي"

أهداف الدراسة:

- يتمحور الهدف الرئيسي المنتظر من هذه الدراسة في التعرف وفهم ظاهرة اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي وتأثيراته، ويندرج ضمن هذا الهدف أهداف فرعية:
- التطرق إلى أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف وأسباب صعودها.
 - محاولة إبراز واقع أحزاب اليمين المتطرف في الدول المختارة في الدراسة (فرنسا، إيطاليا، هولندا، المجر واليونان) وذلك عبر نسب نجاحها وإخفاقها في الانتخابات المحلية، الوطنية، البرلمانية، والبرلمانية الأوروبية، بالإضافة إلى موقفها من الاتحاد الأوروبي.
 - تأثير الموجة الصاعدة من اليمين المتطرف على الاتحاد الأوروبي وسياساته تجاه المسائل الأمنية.

الدراسات السابقة:

هناك القليل من الدراسات السابقة التي تطرقت لمتغيري الدراسة "الاتحاد الأوروبي" و"اليمين المتطرف"، وقد تنوعت هذه الدراسات بين كتب ومقالات باللغتين الانجليزية والفرنسية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفاضة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، وتقديم تعليق في الأخير يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

1. كتاب "**The ideology of the extreme right**" للمؤلف Cas Mudde، ركز فيه المؤلف على أحزاب اليمين المتطرف داخل العائلة الحزبية الأوروبية بالتطرق إلى مقارنة أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف في ألمانيا في الفترة 1945-1980، فنلندا 1917-1980، بلجيكا، أما هولندا امتدت الدراسة إلى الفترة ما بين 1945 - 1984 أي اشتملت الدراسة دول أوروبا الغربية فقط.

2. كتاب "**Populist radical right parties in Europe**" للمؤلف Cas Mudde، ينطلق الكتاب من فكرة "أوروبا للأوروبيين" كما تناول تأثير أحزاب اليمين المتطرف على الديمقراطية في أوروبا، بالإضافة إلى التطرق للعولمة كعدو من وجهة نظر أحزاب اليمين المتطرف.

3. كتاب "The rise of the far right in Europe" تحرير، Gabriella

Lazaridis, Giovanna Campani Annie Benveniste جاء ضمن الكتاب عدة مقالات لمؤلفين تناولت أحزاب اليمين المتطرف في فرنسا: الدور الأساسي لحزب الجبهة الوطنية في صعود الاسلاموفوبيا، أيديولوجية اليمين المتطرف في الدنمارك، النمسا، سلوفينيا والممارسات العملية لليمين المتطرف في اليونان.

4. كتاب "Impact of extreme right parties on immigration policy" للمؤلف

Jaoa Carvalho، تطرق المؤلف في كتابه إلى الحديث عن تأثير أحزاب اليمين المتطرف على سياسات الهجرة في كل من بريطانيا في الفترة 2001-2009، فرنسا 2002-2009، إيطاليا 2001-2009، في نهاية الكتاب أشار المؤلف إلى تأثير أحزاب اليمين المتطرف السياسية، وتأثيرها على السياسات العامة في أوروبا عامة.

5. مقالة "European populism in the European Union: results and human

"rights impacts of the 2019 parliamentary elections" من تأليف Hugo Balnaves and others، تناولت المقالة تأثيرات أحزاب اليمين المتطرف التي نتجت إثر الانتخابات البرلمانية الأوروبية 2019 في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التطرق إلى خروج بريطانيا من الاتحاد وتأثيراته المؤسسية التي نتجت عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

تقف الدراسات المذكورة سابقا والتي اهتمت بدراسة الموضوع محل الدراسة عند جزئيات معينة، بينما تحاول هذه الدراسة من الناحية المعرفية تقديم مفهوم عام وموسع للتيار اليميني المتطرف، إبراز أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف والتي تشترك فيها معظم أحزاب اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي عبر دراسة واقع هذه الأحزاب وأسباب صعودها في كل من (فرنسا، إيطاليا، هولندا، المجر واليونان)، كما تختلف هذه الدراسة بمحاولة إبراز اختلافات وجهة النظر لأحزاب اليمين المتطرف اتجاه الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إبراز تأثيرات هذه الأحزاب على مؤسسات الاتحاد الأوروبي، كذلك على الديمقراطية في أوروبا بالإضافة إلى تأثيرها على سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا معينة (الهجرة، القضايا الاقتصادية والاجتماعية، المناخ).

تختلف هذه الدراسة عن غيرها مما سبق ذكره من الناحية الجغرافية التركيز على دول أوروبا الغربية؛ الدول المؤسسة الأولى للاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا وهولندا) إضافة إلى دول من أوروبا الشرقية وهي دول عضو في الاتحاد الأوروبي أيضا (المجر واليونان)، كذلك من الناحية الزمنية كانت حدود الدراسة إلى غاية 2022.

إشكالية الدراسة:

يعتبر اليمين المتطرف تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي بصفة عامة وامن الاتحاد الأوروبي سواء كمؤسسة - تهديد لمؤسسات الاتحاد (البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية) إضافة إلى تهديد مباشر لمستقبله كمنظمة إقليمية تضم 27 دولة، كما يعتبر تهديدا للبنية السياسية الأوروبية وسياسات الاتحاد الأوروبي القائمة على حقوق الإنسان وحرية التنقل والدخول في منظمات بهدف تحقيق الأمن - يمثل اليمين المتطرف تهديدا للقيم الديمقراطية ورافضا للدخول في منظمات أخرى، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يعتبر صعود التيارات السياسية اليمينية في الاتحاد الأوروبي مراجعة للأجندة الأمنية في صيغتها الموسعة؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة أسئلة فرعية:

- كيف تتم عملية صنع واتخاذ القرار ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وما هي أهم التهديدات الأمنية للاتحاد الأوروبي؟

- فيما تتمثل أهم مظاهر صعود اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي؟

- ما هي أهم تأثيرات صعود اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي؟

فرضيات الدراسة:

لفحص هذه الإشكالية تتطلق الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

- بقدر ما تصادمت الأفكار والمصالح بين دول الاتحاد وأحزاب اليمين المتطرف الناشئة في حدودها بقدر ما شكل ذلك مجموعة من التحديات والتأثيرات على مؤسسات الاتحاد الأوروبي وسياساته اتجاه المسائل الأمنية.

- لا يعتبر تنامي اليمين المتطرف مسعىً إصلاحياً للأجندة الأمنية الموسعة في الاتحاد الأوروبي بل انتكاسة للأوربة وللنهج الأوروبي في معالجة المسائل ذات البعد الأمني.

منهجية الدراسة:

فرضت طبيعة الدراسة المتشعبة اعتماد مركب منهجي كالآتي:

- **المدخل النسقي:** يستخدم هذا المدخل لدراسة العديد من الظواهر السياسية كالنظم السياسية والمؤسسات، كما يفيدنا هذا المدخل في تفكيك العلاقة التفاعلية داخل العلبة السوداء، وفق تصور ديفيد إستون حول المدخلات والمخرجات والتغذية الإسترجاعية، وقد تم الاعتماد على هذا المدخل في دراسة طبيعة تفاعل الاتحاد الأوروبي مع أيديولوجية التيار اليميني المتطرف داخل دول الاتحاد والوصول إلى مخرجات هذا التفاعل.

- **المقاربة الليبرالية المؤسساتية:** تم توظيف المقاربة الليبرالية المؤسساتية لدراسة الإتحاد الأوروبي، حيث تركز هذه المقاربة على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن عن طريق البحث عن المكاسب المطلقة بدلاً من المكاسب النسبية.

صعوبات الدراسة:

كأي دراسة في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية فإن واحدة من أبرز التحديات البحثية هو الديناميكية المتسارعة للأحداث، ففي فترات متقاربة جداً ضمن المجال الزمني لإنجاز الأطروحة، حدثت تحولات كثيرة تدفع بمسار الحماسة والفتور تجاه الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة في أوروبا متذبذباً، بين تنامي شعبيته أمام إخفاق مؤسسات الاتحاد في التعاطي مع الجائحة إلى بروز أهمية التكتل بل وتمتينه عسكرياً مع احتلال أوكرانيا. لا شك أن مؤشرات كهذه تجعل من الصعب استشفاف أنماط سياسية ناظمة لظاهرة اليمين السياسي في أوروبا.

تبرير خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، فقد تم الاعتماد على خطة من ثلاثة فصول، فضلا عن مقدمة البحث وخاتمته.

يتناول الفصل الأول الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مقارنة مفاهيمية للاتحاد الأوروبي استهدفت الباحثة من خلاله تبيان خلفية مفهومية عن الاتحاد الأوروبي، ديناميكية صنع القرار ضمن مؤسسات الاتحاد هذا بالإضافة إلى الإطار النظري للدراسة وذلك للإجابة عن تساؤلات مفاهيمية نظرية حول الاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثاني فقد تناول مسح أهم التهديدات الأمنية التماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي، في حين اختص المبحث الثالث برصد التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي.

أما الفصل الثاني فقد عالج المتغير الثاني من الدراسة "اليمين المتطرف" انطلاقا من سؤال جوهرى يتعلق بما هو اليمين المتطرف؟ وما هو موقفه اتجاه الاتحاد الأوروبي؟، حيث تناول المبحث الأول في ثلاثة مطالب ماهية اليمين المتطرف، أيديولوجيته، وأهم أسباب صعود هذا التيار اليميني في أوروبا، أما المبحث الثاني فتناول بالدراسة والتحليل واقع اليمين المتطرف في كل من (فرنسا، إيطاليا، هولندا، المجر واليونان) وقد تم اختيار هذه الدول أولا من حيث الاختلاف الجغرافي (فرنسا، إيطاليا وهولندا) دول عضو في الاتحاد من أوروبا الغربية، أما (المجر واليونان) دول عضو في الاتحاد من أوروبا الشرقية، إضافة إلى أنّ دول أوروبا الغربية دول مؤسسة لجماعة الفحم والصلب النواة الأولى للاتحاد الأوروبي على غرار اليونان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 1981 والمجر المنظمة عام 2004، كذلك الاختلاف أو التباين الاقتصادي الاجتماعي -التركيبة السكانية- بين دول الضفتين (أوروبا الغربية والشرقية)، أما المبحث الثالث فاختص بالحديث حول مواقف أحزاب اليمين المتطرف حول الاتحاد الأوروبي وتباين مواقف الدول العضو في الإتحاد حوله.

عالج الفصل الثالث اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي عبر ثلاثة مباحث، حيث تم الحديث في المبحث الأول عن ممارسة أحزاب اليمين المتطرف لكبح سياسي لمشروع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تأثيرها على مبدأ الديمقراطية والعمل ضمن مبدأ التعاون بالتطرق إلى تأثيرها على منظمة حلف الشمال الأطلسي عبر التطرق إلى النزعة التشكيكية لليمين

المتطرف في حلف الناتو، أما المبحث الثاني فتناول البريكسيت-أقصى مظاهر تنامي النزعة اليمينية في الاتحاد الأوروبي بالتركيز على دور الحزب اليميني المتطرف (UKIP) في استفتاء بريطانيا للخروج من الاتحاد، في حين خصص المبحث الثالث لرصد أهم تأثيرات أحزاب اليمين المتطرف على السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه قضايا مثل (الهجرة، المناخ...)، وفي الأخير خاتمة تناولت خلاصة عامة والإجابة عن الإشكالية والتأكد من صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث وصولاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة الموضوع.

الفصل الأول:

الأجندة الأمنية ضمن

مؤسسات الإتحاد الأوروبي

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يمنحنا تطور الأسانيد التصورية في العلاقات الدولية القدرة على فهم التحول من وحدوية الدولة كفاعل محوري في العلاقات الدولية وفي الدراسات الأمنية، وهو الشيء الذي أدى تغير كبير في طبيعة الأنساق وفي الفواعل المساهمة في العملية الأمنية، ذلك أنّ من أبرز مخرجات هذا التحول بروز مؤسسات وهيئات دولية حكومية لعبت دور الشريك الفاعل المساهم. وفي هذا الخصوص، يمكن الحديث عن الاتحاد الأوروبي باعتباره إحدى التجليات الأوضح، بل باعتباره أيضا نموذجا عالميا وفق معايير تأسيسية، ومبادئ توجيهية، حركتها مجموعة مسببات، ودفعت بها إلى تجاوز الحديث عن الدور الاقتصادي إلى الدور الأمني، ليس فقط في جانبه العسكري بل بأبعاده المختلفة (السياسي، الاجتماعي، الأمني، الاقتصادي، البيئي). وقد ساهم في هذه الرؤية الأمنية المتكاملة تنامي عديد الأشكال من التهديدات التي تملصت في مضمونها من الأطر الكلاسيكية ذات التأثير المباشر، أي من تهديدات تماثلية إلى تهديدات لا تماثلية.

يهتم هذا الفصل بمعالجة مسائل ذات طبيعة نظرية وعملية بخصوص الاتحاد الأوروبي، والتهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية التي رافقت مسار تشكيله وإعادة تشكيله المستمرة.

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي: مقارنة مفاهيمية

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي: مقاربة مفاهيمية، نظرية.

يعد الاتحاد الأوروبي من أبرز صور التكامل، حيث يشكل تكتلا اقتصاديا وسياسيا أوروبا منذ عام 1951 من خلال معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وقد مر بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 27 دولة (بعد خروج بريطانيا من الاتحاد عام 2016).

المطلب الأول: خلفية مفهومية عن الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي

لا يمكن فهم الاتحاد الأوروبي دون مراعاة السياق التاريخي الذي نشأ فيه، فمن بين الأحداث الأكثر أهمية: ذلك الإرث المباشر للحرب العالمية الثانية؛ المنافسة الاقتصادية المتزايدة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان منذ الستينات فصاعدا؛ إضافة إلى انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا.

وبالتالي فإن مجموعة معقدة من العوامل دفعت ست دول (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا ودول البنلوكس: بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) إلى الموافقة على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) عام 1951، حيث كانت الخطوة الأولى اتجاه قيام الاتحاد الأوروبي¹.

وبعد عقود من البناء المؤسسي، بدأ وأن الاتحاد الأوروبي كمنظمة بمثابة ثمرة التطور الخاص للعناصر المختلفة التي يتكون منها، إذ أنه ومع اعتماد معاهدة ماستريخت Maastricht treaty في عام 1992، ولد الاتحاد الأوروبي من هذه القمة ضمن إطار مؤسسي واحد لثلاث منظمات تكامل قطاعية تم إنشاؤها في الخمسينات (الجماعة الأوروبية) ومجالين للتعاون الحكومي الدولي (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والعدالة والشؤون الداخلية)، ومنذ ذلك الحين تم وصف الهيكل التنظيمي الناتج على أنه هيكل من ثلاثة أعمدة، مع فكرة إنشاء إتحاد أوثق بين شعوب أوروبا.

بدأت فكرة الاتحاد على مراحل، أولا عن طريق تجميع قطاعات معينة من الإقتصاد الوطني، ثم من خلال إنشاء سوق مشتركة يليها التأسيس التدريجي للإتحاد الاقتصادي والنقدي، وعلى الرغم من أن أسس الاتحاد الأوروبي كانت اقتصادية محضة، إلا أن هدف الاتحاد في البداية سياسي بطبيعته؛ فالنهج

¹ Jacques Auger, Benot- Jean Bernard, "l'Union Européen et quelques aspects institutionnels : traite de Maastricht", *télescope*, vol 4, no 1, (avril 1997), p. 2.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الوظيفي الذي تبناه الآباء المؤسسون جون مونييه (Jean Monnet) وروبرت شومان (Robert Schuman) يمثل في الانتقال من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، والواقع أن الإنجازات الملموسة في أحد القطاعات الاقتصادية تتداخل بالضرورة مع عمل القطاعات الأخرى¹.

بشكل عام يمكننا التمييز بين أربع مراحل لتطور الاتحاد الأوروبي:

أ/ المرحلة الأولى: من نشأته حتى نهاية نظام بريتونوودز 1950-1970 Bretton Woods:

يبدأ تاريخ الاتحاد الأوروبي مع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) التي تأسست في أوائل الخمسينات من القرن الماضي واستندت إلى خطة (Schuman)، وكانت الفلسفة الأساسية لخبطته التي وضعت قواعد لسوق مشترك للفولاذ والحديد والفحم هي سحب الصناعات الأساسية الفرنسية والألمانية من السلطة الوطنية من أجل جعل حرب أخرى مستحيلة، حيث قررت الدول الستة التعاون لتحقيق هذا الهدف، ومن الناحية السياسية يمكن اعتبار (ECSC) نجاحا لعدة أسباب ليس اقلها أنها كانت خطوة أولى مهمة في عملية التكامل الأوروبي.

ب/ المرحلة الثانية: من التصلب الأوروبي إلى التنشيط من خلال معاهدة ماستريخت 1992:

كان انهيار (Bretton Woods) إيذانا ببداية فترة من النمو البطيء وأزمة اقتصادية عامة، لجأت الدول الأعضاء إلى الإجراءات الوطنية لحماية عملائها وصناعاتها، وكانت النتيجة تنامي الحواجز غير الجمركية أمام التجارة، وتباعدا اقتصاديا متزايدا يهدد الانجازات التي تم تحقيقها حتى تلك اللحظة مثل السوق المشتركة، والسياسة الزراعية المشتركة، وعادة ما يشار إلى هذه الفترة باسم "التصلب الأوروبي".

ردت المفوضية الأوروبية بإتباع سياسة منافسة نشطة بينما أصبحت الدول الأعضاء بعد أن أدركت أن الحلول الوطنية قد جعلت الأمور أسوأ أكثر استعدادا لتعميق التكامل الأوروبي، وقد أدى ذلك إلى ظهور أجندة جديدة مبنية على ثلاثة أهداف أساسية: النظام النقدي الأوروبي (EMS)؛ السوق الداخلية؛ والمزيد من التنسيق بين الدول الأعضاء في شؤون السياسة الخارجية، وقد تم تصميم نظام الإدارة البيئية لتحقيق الاستقرار في العملات وتحقيق استقرار الأسعار.

¹ Raquel Valls, "origine et evolution de l'Union Europeenne", p. 2, sur: https://www.cvce.eu/content/publication/2004/10/26/7f862a70-1f77-42a1-ab8a435b51b2412e/publishable_fr.pdf (07/03/2021) (17:57)

ج/ المرحلة الثالثة: ما بعد ماستريخت - اتحاد نقدي وخطوات نحو الاتحاد السياسي:

حيث عكست المرحلة الثالثة عوامل داخلية وخارجية أعطت دفعة للمشروع الأوروبي، داخليا أثار نجاح برنامج السوق الموحدة والنجاح النسبي لنظام الإدارة البيئية التفكير في اتحاد نقدي يمكن للدول الأعضاء فيه أن تتقاسم عملة مشتركة، على الصعيد الخارجي أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى دفع الاتحاد الأوروبي إلى القيادة، حيث أثارت إعادة توحيد ألمانيا مخاوف بشأن تغيير ميزان القوى الأوروبي وتطلع دول وسط وشرق أوروبا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

كما ساهمت العلاقات عبر الأطلسي في تهيئة الظروف المواتية للتكامل الأوروبي، إذ أيدت الولايات المتحدة اهتماما متجددا بالتعاون السياسي على المستوى الأوروبي في عهد الرئيس جورج بوش الأب (George.H.W.Bush)، وكنتيجة مبكرة وملموسة لهذا التوجه، تم التوقيع على معاهدة ماستريخت من قبل الدول الأعضاء التي كانت آنذاك 12 دولة في عام 1992، فقد أدخلت المعاهدة مجالات سياسية جديدة على المستوى الأوروبي مما وسع جدول أعمال الاتحاد بشكل كبير، لقد حولت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى المجموعة الأوروبية مما يوضح توسيع نطاق التعاون بما يتجاوز القضايا الاقتصادية البحتة¹.

الفرع الثاني: موجات توسع الاتحاد الأوروبي

يعد التوسع من أهم الفرص التي أتاحت للاتحاد الأوروبي في بداية القرن الحادي والعشرين، وتتمثل مقاصده السياسية المضي في تعزيز تكامل القارة الأوروبية بالوسائل السلمية وتوسيع منطقة الاستقرار والازدهار لأعضاء جدد، وهكذا أعلن المجلس الأوروبي، في جوان 1993، خلال قمته في كوبنهاغن عن أنّ دول وسط وشرق أوروبا التي ترغب في ذلك يمكنها أن تصبح أعضاء في الاتحاد. وفي ديسمبر 1997، أطلق المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ العملية التي ستجعل التوسيع ممكنا وشملت العملية آنذاك 13 دولة: بلغاريا، قبرص، الجمهورية التشيكية، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا وتركيا.

¹ Christian Egenhofer, Pieter Maciej Kaczynski, Louise G.van Schaik, "the ever-changing union:an introduction to the history, institutions and decision-making processes of the European Union",(CEPS Special Report/January 2009), pp. 3-9.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

وقد أكد المجلس الأوروبي في جوان 2001، في جوتنبيرغ، أن الهدف هو استكمال مفاوضات الانضمام بحلول نهاية عام 2002 مع الدول التي ستكون مستعدة للانضمام، وعليه وفي ديسمبر 2002، اجتمع المجلس الأوروبي مرة أخرى في كوبنهاغن واختتمت مفاوضات الانضمام مع عشر دول: قبرص، الجمهورية التشيكية، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا كأعضاء اعتبارا من 01 ماي 2004، وقد تم التوقيع على معاهدة الانضمام مع الدول العشرة المنظمة في 16 افريل 2003 في أثينا، وتواصلت المفاوضات مع بلغاريا ورومانيا والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2007¹، وقد ظل التوسيع جزءا حيويا، ووسع منظور العضوية ليشمل جنوب شرق آسيا.

وهكذا تم الشروع سنة 2005 في التفاوض مع كرواتيا وتركيا للانضمام، حيث أكد المجلس الأوروبي مرارا وتكرارا التزامه بعضوية جميع الدول غرب البلقان وتركيا، أما في جويلية 2009، في خضم الأزمة الاقتصادية والمصرفية تقدمت أيسلندا بطلب الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وكانت كرواتيا قد أنهت في 1 جويلية 2013 مفاوضات الانضمام وأصبحت الدولة العضو 28 في الاتحاد الأوروبي².

الجدول رقم 01: مراحل توسع الاتحاد الأوروبي

التوسع	دولة وأجزاء من الدول الأعضاء المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي
التوسع الأول	في 1 جانفي 1973، انضمت المملكة المتحدة، الدنمارك وجمهورية أيرلندا.
التوسع الثاني	في 1 جانفي 1981، أصبحت اليونان دولة عضو.
التوسع الثالث	في 1 جانفي 1986، انضمت اسبانيا والبرتغال.
التوسع الرابع	في 1 جانفي 1995، انضمت النمسا، فنلندا والسويد.
التوسع الخامس (المرحلة الأولى)	في 1 ماي 2004، انضمت كل من: قبرص، الجمهورية التشيكية، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا.

¹Anca Pusca, **European Union: challenges and promises of a new enlargement**, (New York: the international debate education associations, 2004), p. 31.

²Eli Gativa, **European Union enlargement conditionality**, (London: palgravemacmillan, 2015), p. 15.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

التوسع الخامس (المرحلة الثانية)	في 1 جانفي 2007، انضمت بلغاريا ورومانيا.
التوسع السادس	في 1 جويلية 2013، انضمت كرواتيا.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على المراجع التالية: Christian Egenhofer, Pieter Maciej Kaczynski, Louise G.van Schaik, op.cit, pp. 3-11.

[/https://www.schengenvisainfo.com/countries-in-europe/eu-countries](https://www.schengenvisainfo.com/countries-in-europe/eu-countries)

للاتحاد الأوروبي تاريخ طويل من التوسعات الناجحة، في عام 1957 وقع ستة أعضاء مؤسسين على معاهدة روما وهم: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا، وتبعتها ست عمليات أخرى للتوسع داخل الاتحاد الأوروبي كما وضحا الجدول.

الفرع الثالث: معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty

من خلال استعراض تطور مسيرة الاتحاد الأوروبي، لابد من التركيز على معاهدة الاتحاد الأوروبي التي عرفت باسم اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty، والتي وقعت في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993، وأعطت للجماعة الأوروبية اسمها الجديد.

لم يتم التصديق على معاهدة ماستريخت بشكل سلس، في جوان 1992 صوت الدنماركيون بالرفض "لا" في استفتاء، في فرنسا بالكاد تم قبوله في استفتاء في سبتمبر 1992، وواجه رئيس الوزراء البريطاني آنذاك جون ميجور (John Major) مشاكل كبيرة في تمريره من خلال البرلمان وقد جاءت الصدمة الأولى للمؤسسة السياسية عندما صوت 50.7% من الدنماركيين ب "لا" لماستريخت في 2 جوان 1992، وافق وزراء خارجية الدول الأعضاء في أوصلو لحضور اجتماع الناتو في 4 جوان على التصديق أي يجب أن تستمر العملية¹، ولتعزيز مصداقية عملية المصادقة قرر الرئيس الفرنسي آنذاك ميتران إجراء استفتاء في فرنسا على الرغم من انه تم التنبؤ بالتصويت السهل ب "نعم"، إلا انه سرعان ما أصبحت هناك منافسة شديدة حيث كان 51% فقط من الأصوات لصالح التصديق، تم إنقاذ المعاهدة في أدنبرة في ديسمبر 1992، واعتبرت الدول الأعضاء الأخرى المعاهدة غير قابلة للتفاوض، ولكن كان لا بد من

¹ Erik Jones, Anand Menon, Stephen Weatherill, **the oxford handbook of the European Union**, (Oup oxford, 2012), p. 135.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

القيام بشيء للسماح للحكومة الدنماركية بالقول أن المعاهدة التي تقترحها لإجراء استفتاء ثان كانت مختلفة إلى حد كبير عن المعاهدة الأولى¹.

تم التفاوض على معاهدة الاتحاد الأوروبي الموقعة في ماستريخت في أعقاب التغييرات الأكثر دراماتيكية وعمقا في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم تصورهما آنذاك في قارة لا تزال منقسمة إلى أنظمة سياسية واقتصادية متنافسة، وتم إطلاقها على موجة من التفاوض الكبير بشأن المجموعة الأوروبية (EC).

لقد أثرت العديد من الأسئلة حول محتويات المعاهدة، من بين أهمها مدى فعالية الاستجابة لاحتياجات أوروبا الجديدة؟، ما إذا كان من الممكن التوفيق بين أهدافها وعضوية أوسع بكثير؟، ومدى استجواب وجدوى هدفها المركزي المتمثل في الاتحاد الاقتصادي والنقدي؟، الالتزام بسياسة خارجية وأمنية مشتركة وسياسة دفاعية مشتركة².

يقدم المفكرين أسبابا مختلفة لاعتماد معاهدة ماستريخت ويؤكدون على العوامل المختلفة التي تؤثر على عملية التفاوض، إنهم يختلفون حول الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية والجيوسياسية والفكرية.

"أكد اندرو مورافسيك (Andrew Moravcsik) على العوامل الاقتصادية في تفسيره الحكومي الدولي الليبرالي بدءا من التفضيل الوطني، كما تم شرح الخيار المؤسسي وتقويض وتجميع السيادة الذي حدث في الجماعة الأوروبية على أنه وسيلة للحصول على التزامات ذات مصداقية، كما أكد باحثون آخرون على عوامل السياسة العليا (نهاية الحرب الباردة وتوحيد ألمانيا)، ثم هناك علماء يعودون إلى نظرية التكامل المبكرة والوظيفية الجديدة ويرون عناصر امتداد من التكامل السابق، بما في ذلك السوق الداخلية والتعاون النقدي الحالي مقترنا في كثير من الأحيان بعوامل أخرى".

يمكن القول أن عددا من العوامل تفاعلت لإنتاج معاهدة ماستريخت، وإن هذه العوامل لا تتناسب مع أي نظرية معينة، فقد كان بعضها عوامل نظامية دولية مثل نهاية الحرب الباردة، البعض الآخر داخليا في نظام الجماعة الأوروبية مثل العمليات غير المباشرة وعمليات التعلم، كما لا ينبغي تجاهل مسألة

¹ Damian chalmers, Gareth Davies, Giorgio Monti, **European Union law**, 2nd, (New York: Cambridge university press, 2010), p.26.

² Andrew Duff, John Pinder, Roy Pryce, **Maastricht and beyond: building the European Union**, (London and New York: Routledge, 1994), p.3.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الفاعلية ودور قادة معينين مثل كول (Cool)، مитران (Mitterrand)، وديلور (Delor)، حيث قدم هؤلاء القادة الأفكار والقيادة للعملية¹.

لطالما اعتبرت معاهدة ماستريخت من أهم الاتفاقيات الأوروبية بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية الذي كان موجودا من قبل، حيث كانت قمة ماستريخت خطوة مهمة في عملية التحرك نحو أوروبا موحدة، فقد أرست الأسس لتحركات أكثر جذرية نحو اتحاد على الطراز الفيدرالي، وبناءا على إصرار بريطاني تم استبعاد كلمة "فيدرالية" من الاتفاقية، ولكن ظل الالتزام بالعمل نحو اتحاد أوثق لشعوب أوروبا فكان أهم اتفاق في المعاهدة هو تحديد موعد لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU)، كان الالتزام بتحقيق الاتحاد قويا حتى في بلدان مثل إيطاليا وإسبانيا، حيث بدأ تحقيق التقارب قبلا مهمة أكثر صعوبة².

أنشأت معاهدة ماستريخت الاتحاد الأوروبي الحالي حيث يرى الكثيرون أن الاتحاد النقدي الأوروبي هو أهم انجاز للمعاهدة، لكنها وسعت أيضا من نطاق التكامل الأوروبي ليشمل عدة مجالات سياسية وحسنت المؤسسات بطرق مختلفة، كما قامت المعاهدة كذلك بإضفاء الطابع الرسمي على التعاون الحكومي الدولي.

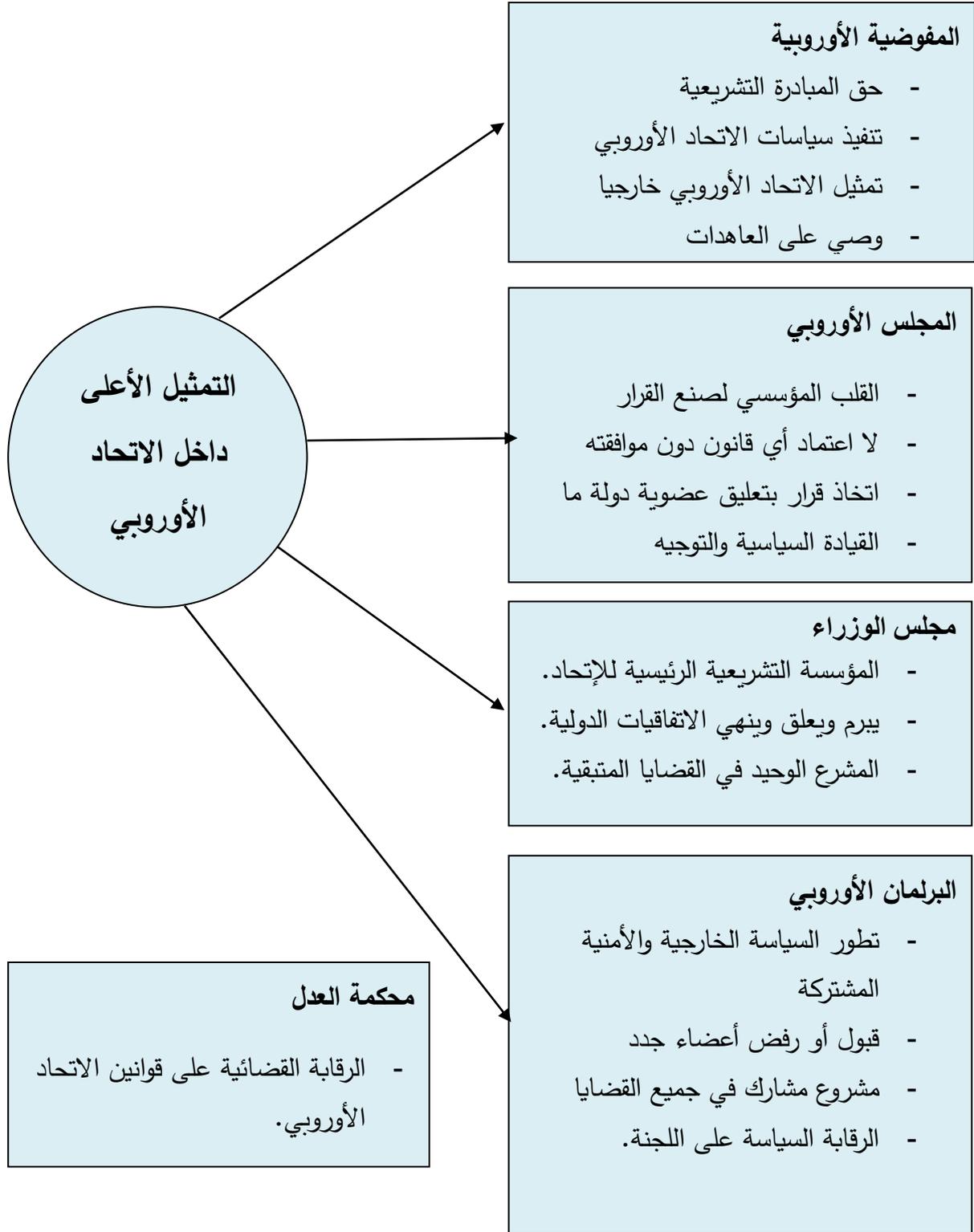
المطلب الثاني: ديناميكية صنع القرار ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

تتشارك مؤسسات الاتحاد الأوروبي وخاصة المؤسسات الرئيسية عمليا في كل عمليات وضع السياسات وصنع القرارات داخل الاتحاد الأوروبي وهي كالتالي: المجلس، المفوضية والبرلمان الأوروبي، كما تختلف آلية وكيفية صنع القرار داخل هذه المؤسسات نفسها باختلاف طبيعة التشريع أو القرار المراد اتخاذه، ويوضح الشكل أدناه مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأهم مهامها.

¹ Erik Jones, Anand Menon, Stephen Weatherill, op.cit., p.136.

² Duncan Watts, **the European Union**, (edinburgh: edinburgh university press, 2008), p. 41.

الشكل رقم 01: صنع القرار ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على المرجع:

Duncan Watts, op.cit, pp. 22-48.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: المجلس الأوروبي

المجلس الأوروبي هو القلب المؤسسي لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي، عل الرغم من أنه يشارك في التشريعات بشكل متزايد مع البرلمان الأوروبي فلا يمكن اعتماد أي قانون دون موافقته الصريحة، حتى انه يتمتع في بعض مجالات السياسة بسلطات تشريعية حصرية، فتتعدد الآراء عن دور المجلس في عملية صنع القرار التشريعي بين المؤسسات في الاتحاد الأوروبي¹.

تم إنشاء المجلس الأوروبي لجعل اجتماعات رؤساء الدول التي تم عقدها بشكل غير منتظم في السابق رسمية، انعقد المجلس لأول مرة عام 1975 في دبلن يجتمع مرتين في العام على الأقل ويتكون من رؤساء حكومات الدول الأعضاء ويحضره وزراء الخارجية.

تتولى الدولة التي تتولى حاليا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي (CEU) رئاسة هذه الوظيفة، تعقد الجمعيات في مجلس الاتحاد الأوروبي ويحضرها وزراء الدول الأعضاء المسؤولين عن القضايا التي يجب معالجتها (على سبيل المثال الشؤون الخارجية، المالية والقضايا الاجتماعية)².

يتخذ المجلس الأوروبي معظم قراراته بالإجماع، ومع ذلك في عدد من الحالات يتم تطبيق الأغلبية المؤهلة مثل انتخاب رئيس الاتحاد وتعيين المفوضية والممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، عندما يقرر المجلس الأوروبي التصويت يحق فقط لرؤساء الدول أو الحكومات التصويت فتجري جميع مناقشات المجلس والتصويت على القوانين التشريعية علانية ويمكن مشاهدتها مباشرة عبر موقع المجلس على الانترنت³.

لطالما ظل الدور الدقيق للمجلس الأوروبي غامض بشكل متعمد من قبل أعضائه، حدثت محاولة لتحديد دوره في "مجلس شتونغارت" الأوروبي في عام 1983 بموافقة الإعلان الرسمي بشأن الاتحاد الأوروبي، أدى الجمع بين هذا والإعلانات السابقة إلى إنتاج قائمة الأهداف التالية:

¹ Tim Veen, **the political economy of collective decision making: conflicts and coalitions in the economic of the European Union**, (New York: springer haidelberg Dordrecht, 2011), p.15.

² Donoto Gomez- Diaz, "European Union", in **Enciclopedia of Business in Today's World**, edited Charles Wankel, p. 624, sur: file:///C:/Users/Pc/Downloads/EUROPEANUNION-EncyclopediaofBusinessinTodaysWorld2009-%20(2).pdf

³ European commission, **the European Union explained: how the EU works**, (Luxembourg: publications office of the European Union, 2014), p. 12.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

- تبادل الآراء والتوصل إلى توافق.
- إعطاء دفعة سياسية لتنمية الاتحاد الأوروبي.
- بدء التعاون في مجالات السياسة الجديدة.
- تقديم مبادئ توجيهية عامة للاتحاد وتطوير سياسة خارجية مشتركة.
- ضمان اتساق السياسات.
- الوصول إلى مواقف مشتركة حول قضايا السياسة الخارجية.

وبشكل أكثر تحديد، يتخذ المجلس الأوروبي القرارات الرئيسية بشأن عام للتكامل السياسي والاتحاد النقدي الأوروبي، القضايا الاقتصادية الداخلية، قضايا السياسة الخارجية، نزاعات الميزانية، مراجعة المعاهدات، طلبات العضوية الجديدة، الإصلاحات المؤسسية (مثل توسيع البرلمان الأوروبي)، تحقق القمم كل هذا من خلال مزيج من العصف الذهني والمناقشات الثنائية والمتعددة الأطراف المكثفة والمساومة، وتعتمد آليات اتخاذ القرار على جودة التنظيم والتحضير والمهارات القيادية للرئاسة¹.

يمكن وصف المجموعة الأولى من الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس الأوروبي بأنها سلطات وضع الدستور، يتخذ قرارات بشأن الشكل المستقبلي وعضويته في الاتحاد الأوروبي لذلك فإن المجلس الأوروبي هو الذي يتخذ قرار تعليق عضوية دولة ما.

أثناء عدم اتخاذ القرار الرسمي فإن المجلس الأوروبي هو الذي يحدد المعايير التي يجب أن تليها الدولة التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد، ولعل أهم سلطة يتمتع بها المجلس الأوروبي هي القدرة على التحريض لإصلاح المعاهدة².

الفرع الثاني: مجلس الاتحاد الأوروبي / مجلس الوزراء

بعد دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ، اعتمد مجلس الوزراء الذي تمت الإشارة إليه في المعاهدات فقط باسم "المجلس"، القرار 93/591 في نوفمبر 1993، والذي أعاد تسمية نفسه فيه ومنذ ذلك الحين أصبح اسمه الرسمي "مجلس الاتحاد الأوروبي"، ومع ذلك يشار إليه عموماً باسم "المجلس".

¹ John McCormick, **understanding the European union: a concise introduction**, (London: Macmillan Press LTD, 1999), p. 117.

² Damian Chalmers, op.cit. ,p. 76.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يعد المجلس جنبا إلى جنب مع البرلمان الأوروبي، المؤسسة التشريعية الرئيسية للاتحاد الأوروبي ويحددان ويطبقان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبي، بناءً على المبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس الأوروبي.

وهي تمثل كذلك المصالح الوطنية لكل دولة عضو وباعتبارها هيئة حكومية دولية فمن المحتمل أن تتحول اجتماعاتها إلى مؤتمرات دبلوماسية ومع ذلك فهي أيضا مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي، وبالتالي فهي مطلوبة لتعزيز مصالح الاتحاد الأوروبي، وقد أدت هذه الوظيفة المزدوجة إلى تسميته بـ "Janus-faces"، ومع ذلك فإن المهمة المستحيلة المتمثلة في التعزيز المتزامن لمجموعتي المصالح الوطنية ومصالح الاتحاد الأوروبي يسهل إلى حد ما درجة التقارب بين الاثنين¹.

تضع معاهدة روما قواعد محددة بشأن اتخاذ القرار داخل المجلس لكن لم يتم تطبيقها بالطريقة التي قصدت في الأصل، فبموجب المادة 198 من المعاهدة يمكن اتخاذ القرارات بأغلبية بسيطة، أغلبية مؤهلة، أو بالإجماع.

تقتصر قرارات الأغلبية البسيطة على المسائل الصغيرة وغالبا ما تكون ذات طبيعة إجرائية بحتة، كذلك كان من المتصور بموجب معاهدة روما التوصل إلى معظم القرارات بأغلبية مؤهلة مما يترك قاعدة الإجماع لعدد محدود من القضايا ذات الأهمية الكبرى.

خلال الفترة الانتقالية التي كان من المقرر أن تنتهي في عام 1965 تم تحديد الإجماع لمجموعة واسعة من القضايا، ولكن في الوقت الذي كان من المقرر أن يتحول الإجماع إلى تصويت الأغلبية المؤهلة اندلعت أزمة كبيرة بين الحكومة الديجولية الفرنسية والأعضاء الخمسة الأصليين الآخرون في الجماعة الاقتصادية الأوروبية².

يتم استخدام التصويت بالإجماع في تلك المناطق من معاهدة الاتحاد الأوروبي الأكثر حساسية من الناحية السياسية ولا يزال مطلبها واسع الانتشار في المعاهدة، أما الشكل النهائي للتصويت المستخدم الآن بشكل متكرر هو شكل تصويت بأغلبية مؤهلة (Qualified majority voting) (QMV)؛ وهذا نظام تصويت مرجح يتم بموجبه تخصيص عدد من الأصوات لكل دولة عضو، إذا تم اقتراح الإجراء من قبل

¹ Alina Kaczorowska-Ireland, **European Union law**, 4th, (New York: Routledge, 2016), p.79.

² Dick Leonard, **guide to the European Union**, 9th, (London: the economist new paper, 2005), p.57.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المفوضية فانه يتطلب 255 صوت من أصل 345 صوتا محتملا ليتم تبنيها ويجب على 14 دولة على الأقل التصويت لصالحه.

في الحالات النادرة التي لا تقترح فيها المفوضية تدابير ما، يتطلب الأمر 255 صوتا ولكن يجب أن يصوت ثلثا الدول الأعضاء على الأقل لصالحه، في كلتا الحالتين يمكن لأي دولة عضو أن تطلب التحقق من أن الدول التي تمثل 62% على الأقل من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي وتدعمها¹.

يمارس المجلس بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي الوظائف التشريعية والمتعلقة بالميزانية ويتولى صنع السياسات ومهام التنسيق على النحو المنصوص عليه في المعاهدات كما يمارس صلاحيات تشريعية إما مع البرلمان الأوروبي أو بمفرده، ويتبنى ميزانية الاتحاد جنبا إلى جنب مع البرلمان².

الفرع الثالث: البرلمان الأوروبي

منذ عام 1979 تم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي (EP) والذي مقره ستراسبورغ مباشرة من قبل مواطني الاتحاد الأوروبي، يوجد حاليا 785 عضوا بسبب دخول بلغاريا ورومانيا (2007)، أهم مجموعتين سياسيتين هما حزب الشعب الأوروبي (الديمقراطيون المسيحيون) وحزب الاشتراكيين الأوروبيين، يتمتع البرلمان الأوروبي بسلطات تشريعية وميزانية وديمقراطية.

فيما يتعلق بالتشريع فانه يستخدم ثلاثة إجراءات:

1/ "التشفير" مع المجلس والذي يسمح له بالتأثير على توجه السياسة الأوروبية مثل حرية تداول العمال، والسوق الداخلية والبحث والتطوير، الثقافة، الصحة.

2/ "التشاور" الذي يرفع الاتفاقات الدولية التي تناقشت بشأنها المفوضية إلى موافقة البرلمان، فضلا عن التوسعات المستقبلية للاتحاد الأوروبي، تعديل وظائف وأنظمة البنك المركزي الأوروبي (CEB).

3/ "التعاون" الذي من اجله يشارك البرلمان في توجيهات المجتمع، ويقرر بشكل أساسي ما سيتم اقتراحه في المفوضية.

¹ Damian Chalmers, op.cit., p.70.

² Alina Kaczorowska-Ireland, op.cit., p.80.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

كما يمارس البرلمان الأوروبي عمليات فحص على أداء المفوضية ومجلس الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي¹.

كانت السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي متواضعة للغاية فيما مضى لكن التغييرات التي أدخلت على المعاهدات أدت إلى نمو تلك السلطات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث أدت معاهدة روما Roma treity البرلمان الأوروبي بإجراء تشاور حيث سمح له بتقديم رأيه غير الملزم إلى مجلس الوزراء قبل أن يتبنى الأخير قانونا جديدا في مجالات مختارة، مثل جوانب سياسة النقل وقضايا المواطنة، ميزانية المفوضية الأوروبية وتعديلات المعاهدات، ويمكن للمجلس بعد ذلك بطلب من اللجنة تعديل المشروع لكن اللجنة ليست ملزمة بالامتثال.

كما وسعت أيضا معاهدة ماستريخت Maastricht treity أيضا سلطة البرلمان الأوروبي بشأن تطوير سياسة خارجية وأمنية مشتركة، أخيرا بموجب إجراء الموافقة يتمتع البرلمان الأوروبي بسلطة متساوية مع المجلس فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بقبول أعضاء جدد داخل الاتحاد الأوروبي، وبخصوص منح دول أخرى وضع الانتساب والاتفاقيات الدولية للاتحاد الأوروبي يجب أن تحظى القرارات بشأن كل هذه بدعم من الأغلبية البرلمانية.

زادت معاهدة امستردام Amesterdam treaty بشكل كبير من سلطات البرلمان من خلال إلغاء إجراءات التعاون في كل شيء باستثناء القضايا المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي وزيادة عدد المجالات التي ينطبق عليها إجراء التشفير من 15 إلى 38؛ وهي تشمل الآن الصحة العامة، حركة العمال، التدريب المهني، سياسة النقل، التعليم والتعاون الجمركي².

البرلمان الأوروبي الآن هو المجلس التشريعي الأول للاتحاد الأوروبي الذي يكتسب السلطة منذ إنشائه في السبعينات، على الرغم من كونه في البداية الشريك الأصغر داخل الهيئة التشريعية فإن البرلمان يعمل الآن كمشروع مع مجلس الوزراء في جميع المجالات تقريبا.

لا توجد مجموعة سياسية واحدة لديها أغلبية داخل البرلمان بالتالي فإن عملية صنع القرار تتطلب تعاوننا كبيرا عبر المجموعات السياسية، بمرور الوقت اكتسب البرلمان السلطة مع المزيد من المجالات

¹ Donoto Gomez-Diaz, op.cit., p. 624.

² John McCormick, op.cit., pp. 105- 106.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

التي تخضع للإجراءات التشريعية العادية، مع زيادة الصلاحيات على الميزانية، والقدرة على عقد جلسات اجتماع استماع حول مجموعة متنوعة من القضايا واستجواب المفوضين والقدرة على استخدام حق النقض (الفيتو) على المرشحين لمنصب رئيس المفوضية كما حددها المجلس¹.

الفرع الرابع: المفوضية الأوروبية

تعد المفوضية الأوروبية مؤسسة فريدة من نوعها حيث تعد نوعا من الخدمة المدنية للاتحاد الأوروبي، تتمثل المهام الرئيسية للمفوضية في تقديم مقترحات لتشريعات الاتحاد الأوروبي، للعمل كمنظم على مستوى الاتحاد الأوروبي (أي أن يكون ما يسمى بـ "الوصي على المعاهدات" مع واجب ضمان التزام الدول الأعضاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في سياسات الاتحاد الأوروبي)، والعمل كممثل خارجي للاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بمسائل العلاقات التجارية مع بقية العالم.

غالبا ما ينظر للمفوضية على أنها الهيئة التي تمثل المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي، وليس مصالح أي دولة عضو معنية لهذا السبب تعتبر المفوضية بانتظام حليفا من قبل الدول الأعضاء "الصغيرة" تلك التي لديها عدد قليل من السكان وبالتالي عدد اقل من الأصوات في المجلس.

ينظر إلى المفوضية أيضا على أنها "حكومة قيد الانتظار"؛ كانت إحدى الوظائف الرئيسية للمفوضية وفقا للتصميم الأولي للاتحاد الأوروبي هي رعاية عملية التكامل إلى الأمام حتى يتم إنشاء اتحاد أوروبي ويمكن أن تصبح المفوضية حكومتها ومن الواضح أن هذا فشل في الحدوث.

تم تفويض دور المفوضية تدريجيا لاسيما منذ تسعينيات القرن الماضي مما أدى إلى زيادات في سلطة البرلمان الأوروبي وفصائح حول سوء الإدارة المالية وممارسات العمل غير الملائمة التي تسببت في استقالة كلية المفوضين في عام 1999².

ونظرا لحقها في إصدار تشريعات تتمتع المفوضية بامتياز تقديم إجراءات قانونية جديدة في مجالات سياسة المجتمع (الركيزة الأولى)، يتم تنظيم مجال مسؤوليتها في المعاهدات وتتراوح من التجارة، الصناعة، المنافسة، السياسة الإقليمية إلى قضايا الزراعة، البيئة، الطاقة والبحث حيث تعمل المفوضية

¹ Holly Jarman and others, **everything you Always Wanted to Know about European Union Health Policies but were Afraid to Ask: European Observatory on Health Systems and Policies**, (United Kingdom: World Health Organization, 2014), p. 7.

² Alex Warleigh, **European Union: the basics**, 2nd, (New York: Routledge, 2004), p.40.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

وفقاً لمبدأ التبعية والتناسب فيما يتعلق بمبادراتها وأفعالها القانونية، وهذا لا يعني أنها لا تنشط في مجالات المسؤولية التي يمكنها فيها اتخاذ تدابير أكثر فعالية من الدول الأعضاء وحدها علاوة على ذلك، يجب أن تكون التدابير المتخذة متناسبة مع الأهداف المراد تحقيقها¹.

يفحص دنليفي (Dunleavy) دور المفوضية ضمن الإطار الأوسع للاتحاد الأوروبي من منظور أربعة نماذج متنافسة للاختيار العام واستنتاج كل منهما هو انجراف مستمر في الكفاءة إلى بروكسل و"العجز الديمقراطي" الذي أصبح سمة دائمة لشكلها المؤسسي².

بمجرد قبول قانون أو سياسة تكون المفوضية مسؤولة عن ضمان تنفيذها من قبل الدول الأعضاء، في حين أنه ليس لديها سلطة للقيام بذلك بشكل مباشر ويجب أن تعتمد بشكل كبير على البيروقراطيات الوطنية، إلا أنها تتمتع بسلطة جمع المعلومات من الدول الأعضاء أو رفع أي دولة عضو أو شركة أو فرد لا يتوافق مع روح المعاهدات أو إتباع قانون الاتحاد الأوروبي اللاحق وفرض عقوبات أو غرامات إذا لم يتم تنفيذ القانون.

وقد كان الامتثال حتى 1993 يعتمد على حسن النية والاتفاق على ممارسة العمل، لكن معاهدة ماستريخت أعطت المفوضية صلاحيات جديدة لدفع الدول غير الممتثلة إلى محكمة العدل المخولة بفرض غرامات، فيما يتعلق بعدم التنفيذ تعد إيطاليا واليونان وبلجيكا وألمانيا من أسوأ المخالفين حيث تمت مقاضاة إيطاليا في كثير من الأحيان أكثر من أي دولة عضو أخرى.

ومن المفارقات أن بريطانيا والدنمارك وهما من أكثر الدول الأعضاء فتوراً في الاتحاد الأوروبي لديهما من بين أفضل السجلات بشأن الامتثال وهو ما يعكس الجدية التي يلتزم بها كلا البلدين تقليدياً بالتزاماتهما التعاهدية الدولية، لا ترجع معظم حالات عدم الامتثال إلى التجنب المتعمد من قبل دولة عضو بقدر ما يرجع إلى الاختلافات حول التفسير أو الاختلافات في كفاءة البيروقراطيات الوطنية، على سبيل المثال يفسر هذا الأخير العديد من الانتهاكات التي ارتكبتها إيطاليا حيث تشتهر البيروقراطية الوطنية بالتأخير وعدم الكفاءة والفساد³.

¹ Gerhard Sabathil, KlemensJoos, Bernd Kebler, **the European commission: an essential to the institution, the procedures and the policies**, 4th,(United Kingdom: kogan page, 2008), p. 6.

² Bernard Steunenber, **widening the European Union: the politics of institutional change and reform**, 2nd, (New York: Routledge, 2005), p.33.

³ John McCormick, op.cit., p.100.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن المفوضية لا يزال لها دور سياسي سيما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الخارجية ومن خلال قدرتها على قبول أو رفض التعديلات على مقترحاتها للتشريع من قبل البرلمان الأوروبي إلا أنها في الوقت الحاضر اقل مركزية بالنسبة لعملية صنع السياسات للاتحاد الأوروبي مما كانت عليه في الأيام الأولى للتكامل الأوروبي¹.

الفرع الخامس: محكمة العدل الأوروبية

هي آخر مؤسسة رئيسية في الاتحاد الأوروبي ليس لها دور مباشر تلعبه في عملية صنع القرار وصنع سياسة الاتحاد الأوروبي لكن صلاحياتها في تفسير المعاهدات سمحت لها باتخاذ قرارات كان لها في بعض الحالات تأثير كبير على الطريقة، التي تطور بها الاتحاد الأوروبي ككل.

يوجد مقر محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ، وتتكون من قاض واحد لكل دولة عضو إلى جانب ثمانية محامين عاميين، تتمثل مهمتهم في تقديم آراء مستقلة في جميع القضايا المعروضة على المحكمة على الرغم من أن كل دولة عضو ترسل قاض إلى المحكمة، فمن المتوقع أن يكون كل عضو في المحكمة محايد في آرائه، من المتوقع أن يجلبوا خبرة في الأنظمة القانونية الخاصة بهم، ولكن لتمثيل حكومتهم الوطنية بشكل رسمي².

في أوائل عام 2007 كان يتألف من 27 قاضيا، واحد لكل دولة عضو وثمانية مدعين عامين هذه الهيئة القضائية هي المسؤولة عن ضمان حقوق المجتمع وتفسير المعاهدات وتجنب التناقضات القانونية من دولة إلى أخرى.

غالبا ما توصف المفوضية الأوروبية بأنها الوصي على المعاهدات، لكن محكمة العدل الأوروبية هي المسؤولة عن ضمان مراعاة مبادئ المعاهدات عند تفسير قانون الاتحاد الأوروبي وتطبيقه.

المحكمة هي الهيئة القانونية العليا في الاتحاد الأوروبي ومحكمة الاستئناف النهائية في جميع قوانين الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا النحو لعبت دورا حيويا في تحديد طبيعة الاتحاد الأوروبي وتوسيع نطاق قانون الاتحاد الأوروبي.

¹ Alex Warleigh, op.cit., p.40.

² ibid., p.4.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

لقد شاركت بشكل خاص في القضايا والأحكام المتعلقة بالسوق الداخلية، وقد تم اعتماد قرار **Cassis de Dijon** من قبل البعض على أنه تسهيل التقييم البيئي الاستراتيجي واستعادة تقدم الاتحاد الأوروبي.

الغرض العام للمحكمة هو بناء مجموعة من القانون العام للاتحاد الأوروبي يتم تطبيقه بشكل متساو وعادل وثابت في جميع أنحاء الدول الأعضاء، يقوم بذلك عن طريق تفسير معاهدات الاتحاد الأوروبي وقوانينه، وفي بعض الحالات من خلال ضمان تطبيقها يكون لقانون الاتحاد الأوروبي الأسبقية على القوانين الوطنية للدول الأعضاء عندما يتعارض الاثنان، ولكن فقط في المناطق التي ينشط فيها الاتحاد الأوروبي وتتخلى الدول الأعضاء عن صلاحياتها للاتحاد الأوروبي.

ومن ثم فإن المحكمة ليس لها سلطة على القانون الجنائي أو قانون الأسرة ومعظم قراراتها تضمنت أنواع القضايا الاقتصادية التي شارك فيها الاتحاد الأوروبي بنشاط أكبر لم يكن له علاقة بمجالات السياسة التي كان الاتحاد الأوروبي فيها أقل نشاطا مثل التعليم والصحة¹.

يعد قانون الاتحاد الأوروبي صرحا مثيرا للإعجاب تم بناؤه على كل من محكمة العدل (CJEU) ومحاكم الدول الأعضاء التي تفسر قانون الاتحاد الأوروبي في سياق البت في القضايا المتعلقة بالتفسير الصحيح لقانون الاتحاد الأوروبي، فقانون الاتحاد الأوروبي له تأثير مباشر مما يعني أنه قابل للتطبيق مباشرة في الدول الأعضاء حتى لو لم تقم الدولة العضو بتحويله إلى تشريعات محلية والسيادة مما يعني كذلك أنه يتجاوز قانون الدول الأعضاء.

يمكن لمؤسسات الاتحاد الأوروبي رفع القضايا المباشرة إلى محكمة العدل (CJEU) كما هو الحال عندما تقاضي المفوضية الدول الأعضاء لفشلها في تنفيذ التشريعات بشكل صحيح، ولكن العديد من قضايا المحكمة تنشأ بسبب التقاضي في دولة عضو والتي تثير مسألة قانون الاتحاد الأوروبي، ويجوز لمحاكم الدول الأعضاء تفسير قانون الاتحاد الأوروبي وكذلك قوانينها المحلية وقد تستخدم الإجراء المرجعي الأول لإحالة السؤال إلى محكمة العدل للتوضيح².

¹ John McCormik, op.cit., p.111.

² Holly Jarman, op.cit., p.10.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

كانت سيادة القانون مفتاح نجاح المجموعة الأوروبية على نحو متزايد في مجالات اختصاصها، يحكم إطار القانون بدلا من القوة النسبية العلاقات بين الدول الأعضاء وينطبق على مواطنيها، وهذا يؤسس "اليقين القانوني" الذي يقدره رجال الأعمال لأنه يقلل من عنصر رئيسي من المخاطر في معاملاتهم.

من الناحية السياسية، فقد ساعدت في خلق مناخ جديد تماما حيث تعتبر الحرب بين الدول أمرا لا يمكن تصوره، حيث تقع محكمة العدل في قمة النظام القانوني للمجتمع المحلي والتي تتطلب المعاهدة لضمان مراعاة القانون الذي يشمل المعاهدة نفسها والتشريعات التي تسنها المؤسسات على النحو الواجب¹.

المطلب الثالث: الإطار النظري للدراسة

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي وفق نظريات التكامل والاندماج

أولا: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة:

أ: النظرية الوظيفية:

تهدف الوظيفية بشكل عام إلى شرح سبب كون العمل الجماعي في مجالات محددة مرتبطة وظيفيا من التعاون خيارا أكثر جاذبية لعمل الدولة الأحادي الجانب: تتبثق مشاركة المجموعة في حل المشكلات سلميا، بدعم من الخبرة الفنية اللازمة، كخيار حقيقي للحكومة البشرية حيث يتم التعامل مع القومية والفوضى الدولية كمصادر لتجزئة العالم إلى مجموعات متنافسة متمركزة إقليميا، مما يعيق إنشاء نظام سلام عام من خلال النهوض بالصالح العام، حيث أن بناء المجتمع الدولي هو العلاج الوظيفي لهذه المشاكل، ويتركز على حل احتياجات الرفاهية الأساسية التي تتجاوز الاعتبارات الإقليمية².

يجادل الوظيفيون بأن عملية التكامل لها ديناميكياتها الداخلية الخاصة وأنه إذا تعاونت الدول في مجالات محدودة معينة وانشأت هيئات جديدة للإشراف على هذا التعاون فسوف تتعاون في مجالات

¹ John Pinder, op.cit., p.53.

² Dimitris.N. Chrysochoou and others, **Theory and reform in the European Union**, 2nd, (New York: Manchester university press, 2003), p.8.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

أخرى من خلال نوع من "اليد الخفية" للتكامل، كما تجادل الوظيفية بان التكامل الأوروبي له منطقه الخاص الذي تجد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صعوبة في مقاومته.

على الرغم من أن العضوية تتضمن عقودا يمكن كسرها من الناحية النظرية، إلا أنها في الواقع تتمتع بسلطة لا تقاوم تقريبا، وأصبح الاندماج الآن جزءا من نسيج المجتمع الأوروبي الغربي لدرجة أن الانفصال سيكلف الدولة أكثر بكثير من استمرار التكامل¹.

كونه محصورا في المجالات الفنية والاقتصادية، فإن التكامل الوظيفي لا يفترض إنشاء قوة سيادية جديدة على مستوى أعلى، بدلا من ذلك من خلال محاولة تجنب السياسة من حيث عدم تسييس القضايا المجتمعية بدلا من كونها غير سياسية بطبيعتها فإنها لا تمثل تحديا فوريا لسيادة الدول التي تستمر في البقاء ككيانات يمكن تحديدها.

كما يقول تيلور (Taylor): " النهج الوظيفي، في الواقع يسمح بالرأي القائل بأنه لا توجد نقطة تفقد فيها الدولة سيادتها بالضرورة؛ بمعنى أن السلطة ستحتاج الآن إلى نقلها في النهاية وأن الدولة ستفقد شرعية الحق في التصرف إذا رغبت في ذلك ضد رغبة الوكالة العاملة، على وجه الخصوص رفضت الضرورة الوظيفية باعتبارها القانون الأساسي الذي يحكم تطور عملية التكامل حتمية المتطلبات الدستورية والانقسامات الثابتة للسلطة السياسية، وبدلا من ذلك ركزت على المشكلات التي على الرغم من انه لا يمكن تجاهلها حقا لا يمكن حلها بشكل منفصل من قبل كل حكومة تعمل بمفردها، وقد أطلق على هذا اسم " المصيدة الوحودية"².

ب: النظرية الوظيفية الجديدة:

ترتبط الوظيفية الجديدة ارتباطا وثيقا بحالة التكامل الأوروبي، في الواقع ركز معظم أصحاب الوظيفية الجديدة اهتمامهم على أوروبا، لم تكن هذه نيتهم الأصلية ولكن كان الهدف هو صياغة نظرية عامة أو كبرى للعلاقات الدولية بناء على ملاحظات عمليات التكامل الإقليمي.

كان التعاون السياسي والاقتصادي في أمريكا اللاتينية من القضايا التي تم التحقيق فيها لتحقيق هذه الغاية، ومع ذلك كان التكامل السياسي والاقتصادي هو الأفضل في أوروبا وأكثر ملائمة للدراسة

¹ John McCormick, op.cit., p10.

² Dimitris.N. Chrysochoou et al, op.cit., p. 9.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

النظرية والتجريبية لذلك أصبحت أوروبا والتكامل الأوروبي محور التركيز الرئيسي للوظيفية الجدد خلال 1960-1970¹.

تركز الوظيفة الجديدة، على وجه الخصوص كما طورها **ارنست هاس** (Arnest Haas) وليون لينبورغ على التكامل الإقليمي وليس على التكامل العالمي، وقد حددت الافتراضات الرئيسية للوظيفية الجديدة كالتالي:

- التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى التكامل السياسي.

- ستنشئ المؤسسات عبر الوطنية التابعة للاتحاد الأوروبي بمرور الوقت، جدول أعمال فوق وطني يكون له الغلبة على مصالح الدول الأعضاء.

- سيتم تعزيز الوحدة السياسية الناتجة عن طريق تشكيل مجموعات المصالح فوق الوطنية العامة (أي النخب السياسية) والخاصة مثل (الشركات، الأعمال التجارية، النقابات، الحكومات دون الوطنية) التي ستدعم التكامل الأوروبي من خلال الضغط على حكومات الدول الأعضاء لمزيد من التكامل.

النهج الوظيفي الجديد مبني على مفهوم التأثير غير المباشر، وفقا للينبورغيشير التأثير غير المباشر إلى الموقف الذي يؤدي فيه إجراء معين مرتبط بهدف محدد إلى إنشاء موقف يمكن فيه ضمان الهدف الأصلي فقط من خلال اتخاذ مزيد من الإجراءات والتي بدورها تخلق شرطا إضافيا والحاجة إلى مزيد من العمل وما إلى ذلك².

طورت الوظيفة الجديدة من منطقتها التكاملية الخاص بالاشتراك في مبادئ وقيم معينة للتفاعل عبر الوطني وديناميكيات بناء المؤسسات وأنماط اتخاذ القرار الجماعي.

في الواقع كانت مساهمة الوظيفة الجديدة، وهي مدرسة فكرية أمريكية ولدت بقيادة **هاس** في البداية فريدة من نوعها في دراسة التكامل الأوروبي والجدير بالذكر أن التفكير الوظيفي الجديد قد ادخل عنصر الصراع في تحليل العملية الإقليمية فضلا عن الروابط الأمامية بين ميادين السياسة المختلفة وان كانت مترابطة.

¹ Michelle Cini, Nieves Perez, SolorzanoBorragan, **European Union politics**, 3rd, (United States: Oxford university press, 2009), p.73.

² Alina Kaczorowska-Ireland, op.cit., p. 34.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

إن التعزيز المتبادل هو مفتاح لفهم منطق التداعيات الوظيفية الجديدة في مجالات السياسة الوظيفية أو السياسات ذات الصلة، بالتدرج سيكون هناك تقارب في المطالب من جانب الحكومات وميل لمزيد من العمل التكاملي الذي تيسره السلطات المركزية الجديدة، قد يتخذ التأثير غير المباشر أشكال مختلفة:

- وظيفية (ضغوط تقنية تؤدي إلى مزيد من التكامل)

- سياسية (نتيجة لمستويات مكثفة من التنشئة الاجتماعية للنخبة)

- إدارية (من خلال دور البيروقراطية المركزية)¹.

ثانياً: النظرية الحكومية الليبرالية:

ظهرت النظرية الحكومية الليبرالية كرد فعل على الانتقادات الموجهة للوظيفية الجديدة، فخلال التسعينات كان العلماء يواجهون إعادة تسمية المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي وتوسيع وتعميق القضايا التي يتم التعامل معها على المستوى الأوروبي، وقد أدى ذلك بـ مورافسيك إلى تطوير فكرة ما بين الحكومات وتكييفها كنظرية مع التطورات التي حدثت في عملية التكامل، يلخص مورافسيك النظرية على النحو التالي:

يمكن فهم التكامل الأوروبي بشكل أفضل على أنه سلسلة من الخيارات العقلانية التي يتخذها القادة الوطنيون واستجابات هذه الخيارات للقيود والفرص الناشئة عن المصالح الاقتصادية للمكونات المحلية القوية والقوة النسبية لكل دولة في النظام الدولي، ودور المؤسسات في تعزيز مصداقية الالتزامات بين الدول، من خلال هذا التعريف تتضح ثلاثة أشياء:

1/ لم يعد ينظر إلى الدولة القومية على أنها الجهات الفاعلة الوحيدة، حيث أن ليبرالية ما بين الحكومات تعترف بحقيقة أن تشكيل التفضيل المحلي هو عملية تتأثر بالاعتماد الاقتصادي المتبادل والجهات الفاعلة دون الوطنية.

¹ Dimitris.N. Chrysochoou and others, op.cit., p. 36.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

2/ تستند المفاوضات الدولية على التفضيلات التي تم التوصل إليها وطنياً، ولكن تحددها القوة النسبية للدول الفردية على طاولة المفاوضات، ويستند هذا إلى نظرية اللعبة ذات المستويين لـ بوتنام، (Putnam) حيث الدول القومية هي جهات فاعلة على الصعيدين المحلي والدولي.

3/ ينظر إلى دور المؤسسات الدولية على أنه أكبر مقارنة بما بين الحكومات، حيث يصف بولاك (Polack) كيف أن هذا النهج بدمج ثلاث نظريات تكملية متوسطة المدى داخل إطار عقلائي أكبر: نظرية ليبرالية لتشكيل التفضيل الوطني، ونظرية ما بين الحكومات الليبرالية للمساومة، ونظرية جديدة للاختيار المؤسسي تؤكد على أهمية الالتزامات ذات المصادقية¹.

يمكن تلخيص المبادئ الأساسية لنظرية ليبرالية ما بين الحكومات في عدد قليل من المقترحات العامة المترابطة والتي تسعى إلى تبسيط سياسات الاتحاد الأوروبي والتأكيد على الأساسيات واستبعاد بعض الأنشطة الثانوية، في الوقت نفسه تجدر الإشارة إلى أن ليبرالية ما بين الحكومات ترفض التفسير الأحادي بحجة أن ما لا يقل عن ثلاثة نظريات مرتبة في نموذج متعدد المراحل واحدة لكل من التفضيلات، المساومة و المؤسسات مطلوبة لشرح التكامل، علاوة على ذلك، فإن المواصفات الدقيقة لكل نظرية تختلف حسب منطقة القضية والظروف، لذلك فإن المصدر الأساسي لنجاحها يكمن في الدقة الواضحة للافتراضات الجوهرية والتنبؤات التجريبية التي تقدمها حول السياسة الأوروبية.

ترتكز ليبرالية ما بين الحكومات على افتراضين أساسيين حول السياسة، الأول هو أن الدول جهات فاعلة يمكن دراسة الاتحاد الأوروبي مثل المؤسسات الدولية الأخرى، بشكل مريح من خلال معاملة الدول على أنها جهات فاعلة حاسمة في سياق الفوضى؛ أي أن الدول تحقق أهدافها من خلال المفاوضات والمساومات ما بين الحكومات، وليس من خلال سلطة مركزية لصنع القرارات السياسية وإنفاذها، فيُنظر إلى الجماعة الأوروبية (EC) بشكل أفضل على أنها نظام دولي لتنسيق السياسات وهذا الافتراض ليس واقعياً فالأمن القومي ليس الدافع المهيمن، وسلطة الدول لا تستند إلى القدرات القسرية، وتفضيلات الدولة وهوياتها ليست موحدة، والمؤسسات بين الدول ليست غير مهمة.

¹ Stephan Michel, **European integration theories and African integration realities: federalism, neofunctionalism and liberal intergovernmentalism in Africa integration**, this master, (Leiden university Pays-Bas: faculty of social sciences, political science-international relation, 2012), p.25.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

تقر ليبرالية ما بين الحكومات ببساطة بحقيقة تجريبية صريحة حول المؤسسات المعاصرة مثل الاتحاد الأوروبي: الدول الأعضاء "سادة المعاهدة" وتستمر في التمتع بسلطة صنع القرار البارزة والشرعية السياسية.

الافتراض الأساسي الثاني هو أن الدول عقلانية؛ "العقلانية هي افتراض فردي أو وكالة يحسب الممثلون فائدة مسارات العمل البديلة ويختارون المسار الذي يزيد فائدتها في ظل الظروف.

يتم شرح النتائج الجماعية على أنها نتيجة الإجراءات الفردية المجمعة على أساس السعي الفعال لهذه التفضيلات - وإن كانت تخضع للمعلومات المتوفرة وعدم اليقين بشأن المستقبل، يُفسر الاتفاق على التعاون، أو إنشاء مؤسسات دولية، على أنه نتيجة جماعية لخيارات الدولة المترابطة (الإستراتيجية) والمفاوضات ما بين الحكومات"¹.

ثالثا: النظرية الفيدرالية:

أحد الأسماء المهمة التي يجب ذكرها في مناقشة الفيدرالية مقابل نظرية التكامل في الاتحاد الأوروبي هو **التيرو سبينيلي (Altero Spinelli)**، فبعد أن شاهد الطبيعة المدمرة للحرب العالمية الثانية كان من المهم له أن تتم مقاومة أي استعادة للدول القومية القديمة في بناء نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا.

كانت فيدرالية **سبينيلي** شديدة النقد لوظيفة الدولة وحتى وجودها في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي رأيه فإن الدولة القومية ذات السيادة لم تعد قادرة على ضمان حد أدنى من الأمن والاستقلال لشعبها، فمن وجهة نظره سبينيليا لاستقلال الوطني المقترن بالامبريالية الرأسمالية يؤدي إلى الفاشية وكان بديله لأوروبا الحرة والموحدة هو الاتحاد الأوروبي.

رأى بعض الفيدراليين الآخرين الذين وضعوا نظريات حول التكامل الأوروبي أن الدولة إما حتمية أو حتى يأملون في أن تكون الدولة الفيدرالية "النتيجة النهائية" للتكامل، يميز روزامون بين أولئك الذين

¹ Antje Wiener, Thomas Diez, **European integration theory**, 2nd, (USA: oxford university press, 2009), p. 68.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يؤيدون بناء نظام حكم فيدرالي في وقت معين في "فعل فوري دستوري"، في إشارة لما وصفه هيرو (Hero) بأنه تسوية ثورية، وأولئك المؤيدين نهج تدريجي لفيدرالية الاتحاد الأوروبي¹.

تفترض النظرية الفيدرالية أن مجموعة النخبة هي القوة الدافعة الرئيسية وراء الاندماج، في هذا النهج التعددي/ المجتمع المدني فإن دور الحكومات الوطنية متنازع عليها فيدعي بعض المؤلفين أن وجود مجموعة ضغط أو النخبة هو الأكثر أهمية في عملية الاندماج، كما يجادل آخرون بأنه لا يوجد تعاون بدون قيادة سياسية قوية تدفع من أجله.

كما تفترض أيضا أن التكامل حدث واحد وليس عملية، وهو ما يسمى أيضا نهج "الانفجار الكبير"، في صفقة فيدرالية دستورية، تنفق الدول القومية على إنشاء مستوى آخر من الحكومة، يتم تحويل قدر معين من السلطة ويهدف هذا إلى إنشاء اتحاد أو اتحاد سياسي أو على الأقل اتحاد كونفدرالي، والفكرة الأبرز هو فكرة التهديد الأمني المشترك الذي يوحد الأطراف المشاركة كما تلعب الثقافة المشتركة والقرب الجغرافي وآفاق الثروة الاقتصادية دورا².

الفيدرالية كنظرية تكامل أكثر صلة بدراسة التكامل الأوروبي مما هو معترف به في كثير من الأحيان، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى قلقه المتزايد بشأن ممارسات تقاسم السلطة في إطار سياسي مركب، لتأكيدا على الترتيبات الديمقراطية الداخلية التي تربط مستويات مختلفة من السلطة الحكومية، تفسيرها المرن غالبا لمبدأ السيادة، تركيزها على القضايا الدستورية التي تمس المجالات الحساسة للحريات الفردية والجماعية والتمثيل التشريعي وتوزيع الاختصاصات وقلقها العميق حول كيفية تنظيم المطالب المتزامنة من أجل "الوحدة في التنوع" بطريقة تعزز بعضها البعض³.

يمكن تحديد جاذبية الفكرة الفيدرالية للعديد من الأوروبيين في كل من تهديد الحرب والتجربة العملية للحرب العالمية الثانية، فقد كان من بين أعضاء المقاومة الأوروبية المناهضة للفاشية أن الفكرة الفيدرالية قد تمت رعايتها في الأصل كإجابة على مصير أوروبا بعد الحرب فبالنسبة لهم كانت هزيمة هتلر الخطوة الأولى فقط، لقد أتاح فرصة ذهبية للأوروبيين للعودة إلى الأسئلة الأساسية، كما أن تأجيج الأفكار السياسية والمناقشات حول دور الفيدرالية في التكامل الأوروبي بعد الحرب تم تحديده بوضوح في الخطط

¹ Michael Kull, **European integration and rural development: Actors, institutions and power**, (England: Ashgate publishing limited, 2014), p.11.

² Stefan Michael, op.cit., p. 28.

³ Dimitris.N. Chrysochoou and others, op.cit., p. 10.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المختلفة للاتحاد الأوروبي التي تم وضعها في السنوات ما بين 1939 و 1945،"من المهم جدًا ملاحظة أنه في حين أن تبلور الفكرة الفيدرالية كان أساسًا جزءًا من المقاومة الفكرية لهتلر وكان بمثابة ثورة روحية للأفكار"، فقد تضمنت الفيدرالية أيضًا العديد من المفاهيم المختلفة جذريًا عن أوروبا والاستراتيجيات السياسية المتباينة حول كيفية القيام بذلك لتحقيق ما كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أوروبا "الفيدرالية"¹.

الفرع الثاني: الأمن بين المفهوم التقليدي والمفهوم الموسع

يعتبر تعريف ارنولدولفرز لعام 1952 من أقدم تعريفات الأمن التي نالت نوعا من الإجماع بين الدارسين، بحسب ولفرز يرى أن: "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وذاتيا هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"، ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الهوية، الرفاه الاقتصادي والحريات الأساسية².

أولاً: المفهوم التقليدي للأمن:

أ: النظرية الواقعية:

تاريخياً، تم النظر إلى الواقعية على أنها الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة؛ فقد بلغت الواقعية أوج جاذبيتها كنظرية حول الفرد والدولة والنظام الدولي عام 1940، أي تقريباً مع نشر هانز مورجنتو (Hans Morgenthau) كتابه الموسوم بـ Power Among Nations لإيضاح نظريته للعلاقات الدولية، ويمكن تحديد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في النقاط التالية:

الدولة هي الفاعل الرئيس والأهم في العلاقات الدولية؛ فهي الوحدة الأساسية للتحليل، ودراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات

الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ؛ فهم ينظرون إليها كفاعل وحدوي لها سياسة واحدة في أي زمان وفي أي مسألة كانت

¹ Antje Wiener, Thomas Diez, op.cit., p.31.

² محمد الشريف اقضي، الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص.38.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الدولة فاعل راشد بالأساس؛ أي أنّ الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليل التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها، وضمن سلم ترتيب المسائل الدولية، يحتل الأمن الوطني قمة أولويات القضايا الدولية؛ فالواقعيون عادة ما ينظرون إلى القضايا العسكرية والأمنية والإستراتيجية باعتبارها قضايا السياسة العليا High Politics في حين يصنفون القضايا الاقتصادية والاجتماعية ضمن مسائل السياسة الدنيا Low Politics¹.

لقد سيطرت المقاربة الواقعية على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصراً، حيث ينظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل صناع القرار والاستراتيجيين، حيث نظر الواقعيون للأمن باعتباره مشتقاً من القوة، التي تسعى إليها الدول من أجل الحفاظ على وجودها واستمرارها، وهو ما يعطي الشرعية للدول الكبرى على خوضها في الصراعات الدولية حفاظاً على هيمنتها ونفوذها، من خلال سعيها الدائم نحو زيادة قوتها حفاظاً على المصلحة الوطنية والسيادة الكاملة، فالأمن يفسر بمتغيري القوة والمصلحة الوطنية بعيداً عن أوهام السلم الليبرالي والتصورات المثالية للعلاقات الدولية².

ب: الواقعية الجديدة (البنوية):

مع ازدياد مستوى التبعية المتبادلة المؤسسية والاقتصادية بين الدول، كان لزاماً على الواقعية أن تتجج للتعديل، ويعد مؤلف كينيث والتز (Kenneth Waltz) الموسوم بـ Theory of international politics المحاولة النظرية الأوسع نطاقاً لإعادة توطيد المنطلقات المركزية للواقعية.

تعد العوائق البنوية للنظام العالمي نفسه هي التي تفسر إلى حد بعيد سلوك الدول وتقرض النتائج، وتجادل الواقعية البنوية بان التغييرات في سلوك الطرف الفاعل تفسر من منطلق النظام ذاته وليس من منطلق الاختلاف في الصفات التي يمكن للفاعلين إظهارها.

¹ سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018)، ص. 53.

² محمد الشريف اقضي، مرجع سابق، ص. 39.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

كما أضافت نظرية والتر عن السياسة الدولية بعدا هاما في التحليل الواقعي، وذلك بتركيزها على الدور الحاسم لطبيعة النظام الدولي كبنية مستقلة عن البنى المركبة له في تفسير العلاقات الدولية، أي أنّ لهذا النظام حسب والتر وجود في حد ذاته¹.

ج: النظرية الليبرالية:

لا يقتصر الأمن في منظور المدرسة الليبرالية حول البعد العسكري بل يتجاوزه إلباعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية، حيث يمتلك الليبراليين تصورا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لـ **غولدستين (Goldstein)** يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، وبالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية.

يمكن اختصار المسلمات الليبرالية فيما يلي:

- نشر القيم الديمقراطية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، فانتشار الديمقراطية يحد من النزعة الاستعمارية ويحث على التسوية السلمية للخلافات.

- التعاون (دور المؤسسات)، حيث تؤكد النظرية الليبرالية على انه بإمكان الدول تقوية روابط التعاون والاعتماد المتبادل بينهما مما يؤدي إلى تقليص حدة النزاعات، فترابط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول سيؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية للمجتمع².

ثانيا: المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاغن):

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان: الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية الصادر عام 1991، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أنّ الأمن ليس مفهوما ثابتا كما اقرها يوهانغ التونغ في إطار هذه المدرسة، بل

¹ سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص. 59-60.

² وهيبه تيباني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014)، ص ص. 32-33.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

أنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول.

تتطلق مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره قبل كل شيء مسعى، وان الفاعلين ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمننة، وهو مسار تركز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء¹، كما ينطلق بوزان في جملة أفكاره من العديد من المسلمات الواقعية مثل القوة، الفوضى، المصلحة القومية، إضافة إلى ذلك ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها، باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكرية تتضمن مختلف أشكال التهديد.

ومن الإسهامات الأصيلة للمدرسة، مفهوم "الأمننة" أي إضفاء الطابع الأمني على القضايا سواء كانت سياسية اقتصادية بيئية وغيرها، ويهدف هذا المفهوم إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع².

¹ توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، 22 مارس 2019، في: <https://eipss-eg.org> (20:51) (2021/12/11)

² وهيبة تيباني، مرجع سابق، ص.37.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي

تم التطرق خلال هذا المبحث إلى التهديدات الأمنية التماثلية التي تمس الأمن الأوروبي (الأزمة الأوكرانية، الثورات العربية، والتهديد التركي) وانعكاسات كل منها على الأمن الأوروبي.

المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية

الفرع الأول: قراءات أمنية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا

كان فهم الأمن في الاتحاد الأوروبي وروسيا مختلفا، فأحدهما دولة وحدوية والآخر منظمة دولية تضم 28 دولة عضو، أحدهما ذو عملية صنع قرار مركزية، والآخر يتبع الأساليب الحكومية الدولية في مسائل السياسات الخارجية والأمنية والدفاعية¹.

أصبح من غير الممكن فصل البعد الإقليمي للأمن في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا عن السياق العالمي، حيث تتعلق التحديات الإقليمية بالآراء المرتبطة بأنشطة مكافحة الإرهاب التي وفرت أرضية لتعاون أوثق، تختلط بدور الفاعلين والمساحات الأخرى مثل الولايات المتحدة أو تركيا أو حتى الصين.

يظل التحدي الرئيسي للخطوات الإيجابية المحتملة بين الفاعلين (الاتحاد الأوروبي/ روسيا) هو الديناميكيات المحلية داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وفي روسيا، فقد ارتبطت الضغوط على المؤسسات الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي وانتخاب الأحزاب المتطرفة باتهامات بالتدخل الروسي في العمليات السياسية المحلية، مما زاد التوتر بشأن مجال جديد من انعدام الأمن الملحوظ في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فلا تزال الطرق التي سيدير بها النظام الروسي الضغوط المرتبطة بالتأثير الاقتصادي والسياسي لنظام العقوبات الحالي ومستقبل روسيا بعد بوتين تحديات مهمة للعلاقات الأمنية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، سيتطلب التغلب على عدم الثقة ومعالجة القضايا المهمة على جدول الأعمال الأمني المشترك إعادة تقييم لدور روسيا الحالي كتهديد رئيسي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تقييم جديد في موسكو لدور الفضاء السوفييتي السابق في منطقته الإقليمية واستراتيجيات التأكيد العالمية².

¹ Maria Raquel Freire, "war in ukraine and european security: reset, reverse or revoke?", in Europe's hybrid threats: what kinds of power does the EU need in 21st century? ed. Giray Qadik, (United Kingdom: Cambridge scholars publishing, 2017), p. 3.

² Maria Raquel Friere, Licia Simao, "security challenges in Russia-European Union relations", in Routledge handbook of Russian security, (Oxon and New York: Routledge, 2019), pp. 13-15.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

وضع الاتحاد الأوروبي إستراتيجية للتعامل مع روسيا، والتي أعلن عنها في العام 1991م بألمانيا، وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته تلك بأنها خطوة أولى نحو شراكة إستراتيجية مع روسيا تضمن الاستقرار لأوروبا وحفظ الأمن العالمي من خلال مواجهة التحديات الجديدة بشكل تعاوني، ويرى الاتحاد الأوروبي أن روسيا تمثل أفضل شريك في الجهة الشرقية، لاسيما أن أوروبا تدرك جيدا أهمية تنمية التعاون بين الدول المتجاورة، كما أن الاتحاد الأوروبي يرى في روسيا بأنها الوريث للاتحاد السوفيتي، وهو ما دفع به إلى إعطاء روسيا دور في بناء الأمن الأوروبي، والدور الروسي كان من خلال:

1. التنسيق والتعاون المكثف بين الاتحاد الأوروبي وروسيا ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.
2. السماح لروسيا بالمشاركة في العمليات الأوروبية لحفظ السلام.
3. اعتبار روسيا شريك استراتيجي مهم يمكنه المساعدة في بناء سياسة أوروبية أمنية مشتركة¹.

تتصف العلاقات الأوروبية-الروسية بالتعقيد، إذ يتداخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن روسيا اليوم تعد أحد الشركاء الأساسيين في القضايا الأمنية الأوروبية، ولا يمكن الحديث عن الأمن الأوروبي من دون التطرق إلى الدور والتأثير الروسيين في المنظومة الأمنية الأوروبية، وهي أيضا أكبر مورد للطاقة والشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مستهلك للطاقة الروسية، وترتبط دول الاتحاد الأوروبي بروسيا بعلاقات تجارية مهمة فقد أخذت العلاقات الأوروبية-الروسية صبغة جديدة مع توقيع اتفاقيتي بيلوفياجا و ماستريخت؛ فجاءت الأولى لتعلن انهيار اتحاد وفاعل دولي (الاتحاد السوفياتي)، في حين أن الثانية أسست قيام اتحاد وفاعل جديد في بنية النظام الدولي (الاتحاد الأوروبي)، وقد أدى وصول فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) إلى السلطة في روسيا عام 2000 إلى إعطاء دفعة قوية في إعادة ترتيب العلاقات بين موسكو وبروكسل، إذ قام مشروع بوتين الإصلاحية على إعادة بناء الاقتصاد الروسي المتهالك واستعادة الدور الداخلي لروسيا من خلال سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية وخاصة قطاع الطاقة².

تعد روسيا ثالث أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وللمدة 1999-2005م تعد روسيا المورد الأول للطاقة لأوروبا، فأوروبا تستورد ثلثي احتياجاتها من الطاقة

¹ احمد عبد الأمير خضير الانباري، "العلاقات الروسية الغربية وتطوراتها بعد أحداث أوكرانيا 2014"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، (2016)، ص. 37.

² أحمد قاسم حسين، "العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح"، سياسات عربية، العدد 23، (نوفمبر 2016)، ص. 57.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

من روسيا، وبنسبة (19.8%) من النفط ونسبة (41%) من الغاز، ويشكل نسبة (67%) من مجمل مبيعات الغاز الروسي، وهو ما يؤثر لدى صانع القرار الروسي مدى الحاجة الأوروبية للغاز الروسي، والجدول الآتي يبين نسبة ما تستورده بعض الدول الأوروبية من الغاز الروسي عن طريق شركة غاز بروم¹.

الجدول رقم 02: نسبة استيراد بعض الدول الأوروبية من الغاز الروسي

الدولة	نسبة ما تستورده
ألمانيا	44.9 %
بولونيا	50.2 %
المجر	63.4 %
النمسا	73.4 %
جمهورية التشيك	80.8 %
اليونان	86.8 %
فنلندا	100 %
سلوفاكيا	100 %

المصدر: أحمد عبد الأمير خضير الانباري، مرجع سابق، ص. 39.

تؤكد النسب المذكورة في الجدول على كمية الاعتماد لبعض الدول الأوروبية على الغاز الروسي والتي تقدمها كل من (فنلندا وسلوفاكيا) بالاعتماد التام بنسبة 100 % على الغاز الروسي، وهذا يؤكد كذلك الحاجة إلى إدراك وتعزيز العلاقات بين الطرفين.

تتعاطم الأهمية الجيو-إستراتيجية للمحروقات الروسية عندما نعرف أن الاحتياطات النرويجية من المحروقات هي في تناقص مستمر، في حين تبقى الاحتياطات الروسية معتبرة، وهنا تشير المعطيات أن احتياطات البترول والغاز التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي ستستمر على المدى الطويل، أي ما بين 50 إلى 100 عام القادمة في حين استمر احتياطي الصلب إلى أكثر من قرنين من الزمن، لهذا فهم الاتحاد الأوروبي منذ سنوات الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها روسيا من الناحيتين الاقتصادية والجغرافية بالنسبة لأوروبا.

¹ أحمد عبد الأمير خضير الانباري، مرجع سابق، ص. 38.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

ويظل الاتحاد الأوروبي غير قادر على تجسيد التقاطعات المصلحية الجيوسياسية بين الاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا من جهة أخرى في الكثير من الأحيان، لاسيما ما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط والأزمة العراقية، بالإضافة إلى الملف النووي الإيراني، حيث تسعى الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى حل هذا المشكل بطرق سلمية، فوجود مؤسسات مختلفة تجمع بين الطرفين مثل مجلس حلف الناتو روسيا (Le conseil OTANRussie)، مجموعة الدول السبع الصناعية + روسيا (G 7+ Russie) لم ترق بعد إلى مستوى هذه التحديات الإقليمية والدولية¹.

لا تتوج الاستراتيجيات الأوروبية دائما بالنجاح في التعامل مع موسكو، فالعديد من القضايا والمسائل بقيت معلقة وفشلت الأطراف في الوصول إلى حل توافقي لاختلاف المصالح بين الدول الأعضاء، وظهر ذلك جليا في السنوات الأخيرة، إذ دخلت العلاقات الأوروبية الروسية مرحلة جديدة عنوانها التصادم.

كان للازمات في كل من جورجيا وأوكرانيا وسورية وكذلك أزمة نشر الدرع الصاروخية في بولندا تأثير سلبي في العلاقة مع موسكو، فقد أعلنت المفوضية الأوروبية للسياسة الخارجية فيديريك اموغيريني في ختام اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل في 19 يناير/ جانفي 2015م بان الاتحاد مستعد لتفعيل التعاون الدبلوماسي مع موسكو من اجل تسوية عدد من القضايا الملحة وعلى رأسها أزمة أوكرانيا².

ورغم عوامل الجذب السابق الإشارة إليها والتي تدفع العلاقات الروسية الأوروبية إلى المراجعة واستئناف التعاون، فإن هناك جملة من التحديات التي تعرقل ذلك، أهمها:

أولا: دعم روسيا لليمين المتطرف:

وجه الاتحاد الأوروبي اتهامات عدة بشأن دعم موسكو لتيار اليمين المتطرف الذي يعتبره الاتحاد الأوروبي تهديدا لكيانه في ضوء إعلاءه للدولة الوطنية ومطالبته بحل الاتحاد، واعتبر أن دعم روسيا لهذا التيار، يخدم المصالح الروسية عبر إضعاف المنظومة الغربية، وقد استندت هذه الاتهامات إلى دعوة

¹ عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، (جانفي 2014)، ص. 94.

² أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص. 62.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

عدد من رموز وقادة هذا التيار لزيارة روسيا والتنسيق المتبادل معها، هذا إلى جانب الدعم المالي لبعض الأحزاب اليمينية المتطرفة حيث حصل حزب (FN) الفرنسي في عام 2014 على قرض تقدر قيمته بـ 9 ملايين يورو لتمويل أنشطته من البنك الروسي التشيكي ومقره موسكو، كذلك مساندة وسائل الإعلام الروسية للمنتسبين لتيار اليمين المتطرف، كما دعت روسيا عددا من الأحزاب اليمينية المتطرفة لمراقبة الاستفتاء الذي أقر ضم القرم لروسيا في مارس 2014.

وفي يونيو/جوان 2020 أشار تقرير صحفي صادر عن مجلة فوكس الألمانية إلى أن عددا من أعضاء جناح الشباب في الحزب الوطني الديمقراطي اليميني المتطرف في ألمانيا أكملوا تدريباً شبه عسكري في معسكر تدريبي تابع لجماعة روسية متطرفة تدعى الإمبراطورية الروسية.

ثانياً: القضية الأوكرانية:

تعتبر أوكرانيا أحد قضايا الخلاف الجوهرية بين موسكو وبروكسل ونموذج لتناقض المصالح بينهما وذلك منذ تقجر الأزمة أواخر عام 2013، ففي الوقت الذي سعى فيه الاتحاد الأوروبي لدمج أوكرانيا ضمن هيكله الاقتصادية والأمنية من خلال اتفاقية الشراكة الشرقية التي طرحها عام 2009 بهدف تعزيز العلاقات خاصة مع أوكرانيا عبر اتفاقية طويلة المدى بالإضافة إلى اتفاق تجارة حرة وتخفيف قواعد منح تأشيرات الدخول، طرح الرئيس الروسي مشروعه الاتحاد الأوراسي الذي يتضمن بناء اتحاد اقتصادي بين روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق وفي مقدمتهم أوكرانيا، لتتصادم المصالح بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وصعد من هذا الصدام طرح الناتو ضم أوكرانيا لعضويته ليقف الحلف بذلك على الحدود الروسية مباشرة وهو ما اعتبرته موسكو تهديد مباشر لها لا يمكن قبوله¹.

الفرع الثاني: خلفيات الأزمة الأوكرانية:

أولاً: أوكرانيا في المدرك الأوروبي:

تعد أوكرانيا الجدار الفاصل بين روسيا وأوروبا الشرقية، وبعد انضمام بولندا للاتحاد الأوروبي عام 2004 وتلتها رومانيا وبلغاريا عام 2007، أصبحت أوكرانيا قريبة لدول الاتحاد خاصة وأن لها مكانة متميزة بوصفها جسر يربط بين أوروبا وروسيا.

¹ نورهان الشيخ، 'مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية: الفرص والتحديات'، 10 مارس 2021، في: <https://trendsresearch.org/ar/insight> (2021/08/30) (13:01)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

لتوسيع النفوذ الأوروبي نحو الشرق وزيادة جغرافية الاتحاد الأوروبي فضلا عن السعي لتحقيق الاتحاد الأورو-أطلسي لابد من إدخال أوكرانيا وإحاقها بدول أوروبا الغربية والتخلص من الهيمنة الروسية.

ثانيا: أوكرانيا في المدرك الروسي:

تشكل أوكرانيا أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا الاتحادية فلا تستطيع الأخيرة من تحقيق أهدافها دون بسط هيمنتها على الدول التي استقلت منها، ووجود أوكرانيا إلى صف روسيا سيساهم في توقف مدحلف الشمال الأطلسي، وسيمنحها المجال الحيوي في البحر الأسود بعد توقيع اتفاقيات مع الحكومة الأوكرانية لبقاء الأسطول الروسي في البحر الأسود مقابل دفع روسيا مبلغ 100 مليون دولار سنويا، وكل ذلك سيجعل من روسيا لاعبا دوليا كبيرا يربط أوكرانيا بمجموعة الاوراسيا.

تعود المقاربة الأمنية الروسية في أوكرانيا إلى مجال الأسلحة النووية حيث تتموضع أوكرانيا في المرتبة الثالثة بين القوى النووية العالمية، وأرادت روسيا الحصول على كامل الترسانة النووية السوفياتية الموجودة في أوكرانيا لضمان أمنها، ولضمان عدم وجود دولة نووية اخرى تكون كتهديد فعلي في حال خروجها عن مجال النفوذ الروسي¹.

تعود خلفيات الأزمة الأوكرانية الراهنة والمتجددة بين روسيا وأوكرانيا إلى العام 1991 (انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال أوكرانيا)، إذ ظهرت أوكرانيا لأول مرة في تاريخها السياسي كدولة ذات سيادة بعد أن كانت أراضيها تشهد نزاعا مستمرا طيلة قرون بين عدة دول وإمبراطوريات (العثمانية، الروسية، النمساوية، البولندية، السوفياتية)، ولذلك تعددت الأعراق والطوائف الدينية والاتجاهات السياسية في البلاد، وبرزت طبقتان متناقضتان في الرؤى؛ فمنها من يرى بضرورة التقارب مع روسيا الاتحادية، وطبقة ذات توجه قومي ينحو اتجاه الاستقلالية والانفتاح على المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ ميادة على حيدر، "أوكرانيا في الإدراك الروسي الأمريكي الأوروبي دراسة في الأزمة الأوكرانية 2014 2018"، مجلة قضايا سياسية، العدد 60، (ديسمبر 2020)، ص ص. 120-121.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

لم تستطع النخب الأوكرانية من الاتفاق على بناء دولة مستقرة والتغلب على الأزمات الاقتصادية المتراكمة التي حلت بها في تسعينيات القرن الماضي؛ خاصة مع صعود طبقة أوليغارشية (حكم الأقلية) بانتخابات رئاسية وبرلمانية أجريت في العام 1994م فانتشر الفساد في الدولة¹.

بدأت الأزمة الأوكرانية في ديسمبر 2013م بشكل تظاهرات اعتراضا على امتناع **يانكوفيتش** عن توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لصالح الدخول في شراكة اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي.

خرج المتظاهرون في يناير/جانفي 2014م ضد رئيس الوزراء الأوكراني آنذاك **ميكولا يانوفيتش** مطالبين باستقالته وبالفعل قدم استقالته معلنا أن وحدة الأراضي الأوكرانية أهم من أي طموح شخصي، واستمرت التظاهرات لتطال الرئيس الأوكراني **فيكتور يانكوفيتش** بسبب اتهامات الفساد وتدهور الوضع الاقتصادي، وفي 22 فبراير/فيفري غادر **يانكوفيتش** إلى روسيا تحت ضغط المظاهرات وصوت البرلمان للإطاحة به.

إن المشهد الأوكراني في حقيقته يرجع إلى خلفية ابعده من ذلك، ففي 21 نوفمبر 2004م انطلقت الثورة البرتغالية نتيجة عملية تزوير انتخابي ذكر أن نظام الرئيس آنذاك "ليونيد كوتشما" كان قد قام بها من أجل وصول مرشحه "فيكتور يانكوفيتش" الموالي لروسيا إلى منصب رئيس أوكرانيا ليعلن فوزه على مرشح المعارضة "فيكتور يوشنكو"، مما أدى إلى تأزم الأوضاع واندلاع الاحتجاجات².

بدأت روسيا بدعم التمرد الأوكراني خاصة منطقة "دونباس" في الشرق ذي الأغلبية الروسية واستولى مسلحون يرتدون الملابس العسكرية الروسية في 27 فبراير/فيفري على البرلمان القرمي ومطارين واتهمت كييف العاصمة الأوكرانية روسيا بالتدخل في شؤونها الداخلية، وفي 1 مارس وافق مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع على طلب الرئيس **فلاديمير بوتين** استخدام القوات الروسية في أوكرانيا، وأعلن المجلس المحلي بشبه جزيرة القرم انه سيجري استفتاء على الانضمام إلى روسيا وقد نجح الاستفتاء الذي عقد في مارس 2014.

¹ حذيفة حامد، "الأزمة الروسية الأوكرانية: خلفياتها ومحدداتها"، في: <https://alqudscenter.info/articles> (2021/08/30) (17:20)

² أماني عبد الغنى، عادة غالب، **نظام الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم**، (مصر: المركز المصري للدراسات والمعلومات، 2013)، ص. 2.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

تم في 25 ابريل/أفريل من نفس العام إجراء انتخابات وفاز فيها بترو بوريشينكو، أمام هذه الأحداث تدخلت روسيا ودعمت التمرد في شرق أوكرانيا ذو الأغلبية الروسية تجنباً لاحتمال ضم أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي، كما تدخلت روسيا بالشأن الأوكراني بعد وصول تيارات موالية للغرب فيها، ودعمت الانفصاليين ولم تعترف بالسلطة الجديدة واعتبرتها غير شرعية¹.

دعا الاتحاد الأوروبي منذ بداية الأزمة إلى الهدوء بين الحكومة والمعارضة، وأعرب الاتحاد عن احترامه الكامل لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، بما في ذلك حق أوكرانيا في تقرير دستورها ومستقبلها السياسي، وبعد الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول إلى الاتحاد الروسي، قرر الاتحاد الأوروبي المضي قدماً في فرض عقوبات على حظر التأشيرات وتجميد الأصول في الاتحاد الأوروبي².

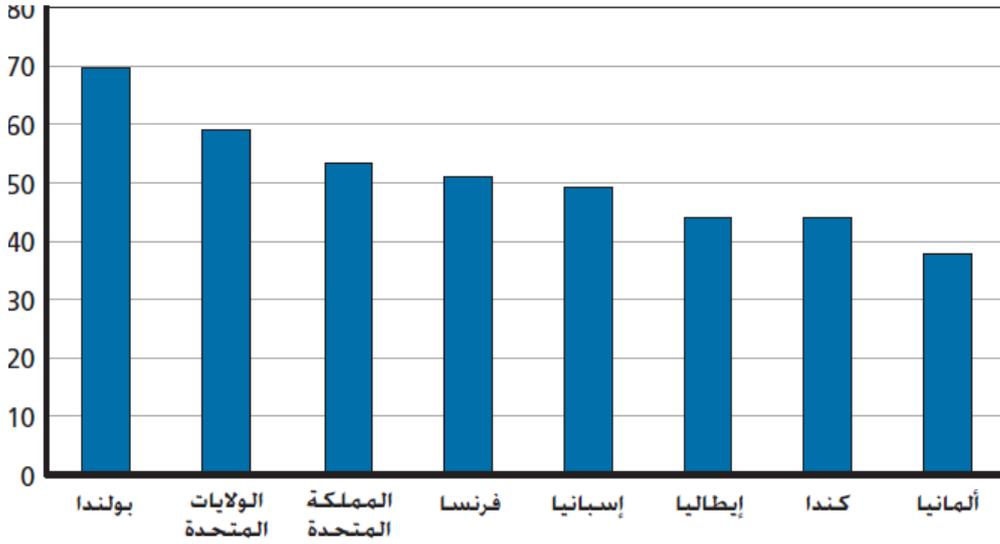
تتعاش الدول الأوروبية التي تشترك في حدود مع روسيا مع احتمالية وقوع غزو روسي للجزء الأفضل من تاريخها، وتتأثر التصورات للعلاقات الحالية مع روسيا في جميع هذه الدول تأثيراً كبيراً بإرث من الهيمنة والاحتلال الروسي، على الرغم من أن هذه التصورات لا تنعكس على مستوى النخبة إلا أنها تؤثر في الخطاب السياسي في هذه الدول وتؤثر أيضاً في كيفية رؤيتهم لروسيا في سياق الأزمة الأوكرانية³.

¹ ميادة على حيدر، مرجع سابق، ص. 122.

² Evanthia Balla, "Europe security threats: Ukraine revisited", 2017, p. 22, in: https://janusonline.pt/images/anuario2017/1.7_Evanthia_Balla_Ukraine.pdf (20/08/2021) (15:05)

³ ستيفاني بيزارد وآخرون، العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2017)، ص. 06.

الشكل رقم 02: تمثيل بياني يمثل النسبة المئوية للرأي الذي يعتبر روسيا تهديدا عسكريا كبيرا لجيرانها



المصدر: ستيفاني بيزارد وآخرون، مرجع سابق، ص. 11.

يوضح الشكل أعلاه النسبة المئوية لبعض الدول التي ترى في روسيا تهديد عسكري، تحتل بولندا الصدارة بنسبة 70 % وذلك لاعتبارات إستراتيجية ففي حالة نشوب صراع يمكن أن تصبح الأراضي البولندية ممر استراتيجي لحلف (NATO) ولمشاركتها حدودا برية مع أوكرانيا، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 60 %، المملكة المتحدة بنسبة 55 %، فرنسا بنسبة 50 %، إسبانيا بنسبة 49 %، إيطاليا 45 %، كندا 45 %، وأخيرا ألمانيا بنسبة 38 % كونها لا تتشارك حدود برية مع روسيا.

الفرع الثالث: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي

كبرت الأزمة الداخلية الأوكرانية وامتدت مفاعيلها دوليا لتصبح المواجهة بين شرق موال لروسيا وغرب موال لسياسة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كما تسبب الصراع الأوكراني بأزمة ثقة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف الشمال الأطلسي¹، وخلفت الأزمة الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2014 علاقات متوترة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما أنجرت عنها تداعيات سلبية على العلاقات بين الجانبين.

¹ باسمه عطوي، أزمة أوكرانيا صراع دولي على نفوذ إقليمي، اتحاد المصارف العربية، في: <https://uabonline.org/ar> (2021/08/22) (15:16).

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

في هذا السياق وبحجة قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، هذه القضية تستخدمها روسيا استخداما سياسيا منذ توتر العلاقات بينها وبين الغرب بسبب الأزمة الأوكرانية، شاركت هذه الأخيرة في مؤتمر سياسات الأمن الذي انعقد في مدينة ميونيخ بألمانيا في الفترة الممتدة من 6 إلى 8 فيراير/ فيفري 2015، وقد جرت مناقشات على هامش هذا المؤتمر كشفت عن خلافات أمريكية أوروبية حول ما إذا كان من المناسب تزويد أوكرانيا بأسلحة هجومية لوقف المزيد من الاستيلاء على أراضي تلك الدولة من قبل الانفصاليين في الشرق الأوكراني من عدمه، وبروز رأي مفاده أن الوحدة الأورو-أطلنطية باتت أكثر أهمية من ذي قبل، ليس فقط بسبب تدخل روسيا في أوكرانيا بل بسبب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي أصبح يمثل تهديدا لأوروبا والدليل على ذلك العملية الإرهابية التي استهدفت مجلة شارلي ايبودو في باريس جانفي 2015، وهنا يثير بعض الكتاب مسألة حتمية الدفاع عن القيم الغربية وعن النظام الليبرالي في مواجهة التطرف الإسلامي ومنظومته، وكذلك النظم الديكتاتورية التي تسعى إلى هدم نظام ما بعد الحرب الباردة، وذلك بإشارة واضحة إلى روسيا التي يرى التحالف الأورو-أطلنطي أنها كسرت نظام ما بعد الحرب الباردة وتحدت النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة¹.

على الرغم من أن أوكرانيا كانت دائما حذرة فيما يتعلق بآفاق تكامل الناتو، إلا أن النقاش حول تقديم خطة عمل عضوية الناتو مرة أخرى في عام 2008 في وقت انعقاد قمة بوخارست للحلف، أثار مخاوف في روسيا من أن هذا الاقتراح قد يؤدي إلى تطور غير مرحب به من قبل الكرملين، بمعنى تدخل الناتو في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي إلى جانب دول البلطيق، وقد تم التأكيد على هذا عدة مرات في الخطاب الروسي باعتباره تطور غير مرحب به، حيث يفهم على أنه تهديد مباشر للمصالح الروسية وحتى على الأمن الروسي.

أوضحت موسكو أن أوكرانيا جزء أساسي للغاية في عقيدة الأمن الأوروبي بحيث يتعذر عليها التخلي عنها، وبشكل مباشر انتهى الأمر بالاتحاد الأوروبي من خلال فرض العقوبات، إلى إظهار نفس النهج فيما يتعلق بمدى مركز أوكرانيا في الخريطة الأمنية الأوروبية².

¹ عباس عقيلة، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأورو-أطلنطي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1، ص. 311.

² Maria Reaquel Freire, op.cit, p. 06.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض مجموعة من العقوبات على روسيا ردا على غزوها للقرم، حيث اعتبر الاتحاد الأوروبي مزودا رئيسيا بالمساعدات الخارجية لأوكرانيا؛ إذ بلغ إجمالي القروض أكثر من 13 مليار يورو في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، بالإضافة إلى 2 مليار يورو في شكل منح في نفس الفترة، بالرغم من هذا فقد أثبتت الأزمة الأوكرانية ضعف الاتحاد الأوروبي كعنصر فاعل اتجاه روسيا خلال الأزمة الأوكرانية، وقد نشأ هذا الضعف من جراء تباين مصالح الدول الأعضاء فيه، وهو ما عدل كفة روسيا في علاقاتها معه؛ إذ ظل قطاع الطاقة نقطة التلاقي بينهما، حيث ارتفعت حصة روسيا في سوق الغاز الأوروبية من 33% عام 2016 إلى نحو 35% خلال عام 2017، ويتوقع أن يتجاوز 40% بحلول عام 2035، ومن ذلك يفهم ضغط روسيا بورقة الطاقة للحيلولة دون ضم أوكرانيا للمنظومة الغربية-الأطلسية¹.

أدت العمليات العسكرية في شرق أوكرانيا إلى بعض المشاكل الاجتماعية التي أثرت على التنمية الاجتماعية في أوروبا، وأهمها الهجرة الأوكرانية، ففي ديسمبر 2015، كان هناك 1345 طلب لجوء من أوكرانيا في أوروبا، وفي ديسمبر كان عددهم 700، وقد اختار الأوكرانيون البرتغال، جمهورية التشيك، بولندا وإسبانيا كمناطق محددة للهجرة، وهذا ما سبب ازدياد وضغط في أعداد المهاجرين داخل دول الاتحاد الأوروبي، وفقا للإحصائيات الأوروبية، في عام 2015، شهدت ألمانيا (1.46 مليون)، إسبانيا (0.29 مليون) وإيطاليا (0.25 مليون).

وقد بلغ عدد الأشخاص الذين حصلوا على جنسية إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2015 عتبة 841.2 ألف، من بينهم 292.54 ألف مهاجر من 5 دول وهي سوريا، أريتريا، العراق، أفغانستان وإيران، وهكذا يخلص الصراع في أوكرانيا منطقة هجرة حرجة أخرى لأوروبا، ومن الانعكاسات السلبية الأخرى للأزمة الأوكرانية تنامي الجريمة، ففي عام 2017 ارتفع عدد الجرائم المرتكبة إلى 523.9 ألف جريمة، حيث أن هذا العدد من الجرائم المرتفع يميز أوكرانيا كمنطقة غير آمنة وغير مستقرة في أوروبا².

¹ فيروز عيمور، "الأوراسية الروسية في مواجهة المد الأطلسي: قراءة في الأزمة الأوكرانية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، (جانفي 2021)، ص. 535.

² NataliiaStukalo, AnastasiiaSimakhova, "Social and economic effects of the war conflict in Ukraine for Europe»، **Geopolitics under Globalization**, vol 2, issue 1, (2018), pp. 13-14.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

كان للأزمة الأوكرانية تأثير سلبي كذلك على أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، حيث ساهمت في إلحاق أضرار بالغة بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.

إمدادات الغاز من روسيا معرضة للخطر بشكل خاص، حيث يجب شحن أكثر من 50 % من الغاز المصدر من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا، الدولة التي كانت في حالة حرب فعلية مع روسيا منذ التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم، والدعم غير المباشر للتمرد المسلح ضد كييف في دونباس، إضافة إلى عدم الاتفاق على إمدادات الغاز المستقبلية من روسيا إلى أوكرانيا، والجدل حول مبادئ التسعير وحجم ديون الغاز الأوكرانية لروسيا.

أدى عدم وجود اتفاق بشأن هذه القضايا إلى قيام روسيا بإيقاف إمدادات الغاز إلى أوكرانيا في 15 يونيو/ جوان 2014، كما كان هناك خطر من أن امتدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي قد تتعطل أيضاً، كما حدث في أزمات الغاز الأوكرانية الروسية السابقة في عامي 2006 و2009.

على وجه الخصوص، يمكن أن تتأثر ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتمد على روسيا في وارداتها من الغاز بالكامل وهي: فنلندا، سلوفاكيا، بلغاريا، استونيا، لاتفيا وليتوانيا، حيث تواجه سلوفاكيا وبلغاريا الموقف الأكثر خطورة حيث تتلقى كل ما لديها من الغاز الروسي عبر أوكرانيا.

رفعت الأزمة الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير/ فيفري 2014 قضية أمن الطاقة إلى مرتبة أعلى في جدول الأعمال السياسي للاتحاد الأوروبي، وقد نتج عن ذلك نشر الاتحاد الأوروبي في 28 مايو/ ماي 2014 إستراتيجيته الأوروبية لأمن الطاقة مصحوبة بدراسة معمقة لأمن الطاقة الأوروبي¹.

إن الموردين الأساسيين للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي هما النرويج وروسيا بدرجة أولى، ويرى الاتحاد الأوروبي في شراكتهما تحدياً جديداً لأمنه لأن كلا منهما يسيطر على الواردات الأوروبية من النفط والغاز، فمثلاً تصدر روسيا للاتحاد الأوروبي ما يقارب 60% ومن المتوقع أن يصل إلى 80% في عام 2030 من الغاز الطبيعي، والنرويج 22% من وارداتها، فضلاً على تيقن روسيا بأن النرويج هو البديل المناسب والأمثل لصادراتها من الغاز الطبيعي وتبعيتهم الطاقوية لها أدرك الاتحاد الأوروبي أنه

¹ Jakub M. Godzimirski, "European Energy Security in the Wake of the Russia-Ukraine Crisis", ed. Marcin Zaborowski and others, **PISM strategic file**, no 63, (2014), p. 2.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

دون الغاز النرويجي سيكون تحت سيطرة روسيا "غازبروم" التي ستملي عليهم قواعد لعبة الغاز وتتحكم بشكل نهائي في وارداتها، وإذا ما اتفق البلدين على سياسة طاقوية موحدة تجاه الاتحاد الأوروبي سيكون من الصعب عليه أن يتحرر من السيطرة الروسية وتقليل البدائل حول تنويع موريده¹.

هناك عامل آخر يؤثر على علاقات الطاقة الحالية والمستقبلية بين روسيا والاتحاد الأوروبي وهو فرض إجراءات تقييدية من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على بعض عناصر التعاون في مجال الطاقة بين شركات الطاقة الروسية والغربية العاملة في المياه العميقة والمناطق البحرية في القطب الشمالي الروسي، لكنها لا تؤثر في الوقت الحالي بشكل مباشر على تدفقات النفط والغاز بين روسيا والاتحاد الأوروبي².

المطلب الثاني: ثورات الربيع العربي كتهديد للأمن الأوروبي

الفرع الأول: كرونولوجيا الثورات العربية

أولاً: الثورة في تونس:

شكلت تونس القاعدة الأساسية لبداية ثورات الربيع العربي، حيث كانت الانطلاقة من مدينة سيدي بوزيد في 17 ديسمبر 2010 أين قام أحد الشباب بإضرام النار في جسده احتجاجاً على أوضاعه المعيشية وسوء المعاملة من قبل الشرطة، هذه الحادثة مكنت من حشد الآلاف من المتظاهرين المتعاطفين مع حالة الشاب والمطالبين بإعادة الاعتبار لكرامته، لتتحول هاته المطالب إلى توليفة مطلبية تتقاسمها الأوضاع الاجتماعية المزرية والاقتصادية وكذا السياسية³.

أسفرت المظاهرات عن موجة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس السابق بن علي في يناير/ جانفي 2011، وبعدها تم تعليق دستور 1959 وإلغاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بزعامة بن علي، وبدأت البلاد تحولها السياسي، حيث أجريت انتخابات المجلس

¹ فهميم رملي، خولة بوناب، "الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، (مارس 2018)، ص. 191.

² Jakub M. Godzimirski, op.cit., p. 3.

³ جليلة العبدوي، الثورات العربية وأزمة بناء الدولة (دراسة مقارنة بين تونس ومصر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص. 46.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الوطني التأسيسي في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وحصل حزب النهضة؛ وهو حزب إسلامي معتدل بقيادة رشيد غنوشي على 37 % من الأصوات.

يعكس تشكيل الحكومة المؤقتة آنذاك، فضلا عن تعيين رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية التأسيسية الاتفاقية بين ثلاث قوى سياسية: النهضة، مؤتمر يسار الوسط للجمهورية واليسار لتنظيف للتكتل، تتمتع هذه "الترويكا التونسية"* بأغلبية مريحة في الجمعية التأسيسية المكلفة بصياغة دستور جديد للبلاد¹.

يبقى التحدي الأكبر الذي تواجهه تونس الاستجابة لمطالب التمثيل الديمقراطي والحرية، والدعوات إلى تحسين ظروف المعيشة، فضلا عن المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

خضعت المرحلة الانتقالية في تونس إلى حالة تجاذب وتأثير متبادل بين البعدين السياسي والاقتصادي، فالحركة الاحتجاجية اندلعت بسبب التهميش الاجتماعي الذي أصاب جزءا واسعا من المجتمع التونسي، لكن مع تصدع النظام الحاكم دفعت القوى الحزبية والمدنية المسار العام نحو العمل على بناء نظام سياسي جديد يستند إلى الديمقراطية، وهو ما هيمن على مبادرات الأحزاب واهتماماتها، لكن مع أهمية ذلك كان العامل الاجتماعي والاقتصادي يفرض نفسه بقوة على الجميع.

كانت تونس قبل الثورة محكومة بسلطة مركزية قوية نسبيا، وفي عهد الرئيس بن علي تصاعد دور أسرته وبخاصة أصهاره، ما فتح المجال أمام تشكل مراكز قوى مالية وسياسية استثمرت بشكل غير مشروع مؤسسات الدولة، ونسجت علاقات قوية وفعالية مع كبار رجال الأعمال، وقد أنتج ذلك بعد فترة من الزمن جماعات ضغط قائمة على الفساد وبناء اقتصاد مواز، ومنافع شخصية وعائلية، وهو ما ساعد على انتشار الظاهرة الزبائنية وحصر الدورة المالية في نطاق ضيق، وقيام ما سماه البعض بـ "الدولة

* الترويكا هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التونسي لتكوين أغلبية مستقرة في الحكم في تونس وهم (حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحرية)، للمزيد انظر: عائشة التاييب، "الترويكا الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات"، سياسات عربية، العدد 1، (مارس 2013)، ص. 77.

¹ Lars Berger et al, the arab spring-its impact on the region and on the middle east conference, (Report, Academic Peace Orchestra 2012), p. 3.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الغنائمية* وتعميق الإحساس بالتهميش لدى شريحة الشباب العاقل عن العمل، وخصوصا في صفوف حاملي الشهادات الجامعية.

لم تكن الثورة خيارا مطروحا على أجندة المعارضة، حيث كان النظام يبدو قويا و متماسكا إلى آخر أيامه، غير أن الأحداث انفجرت بشكل فجائي، وتطورت قبل أن تتسع وتفضي إلى مغادرة بن علي البلد دون رجعة¹.

ثانيا: الثورة في مصر:

أدى النجاح السريع لثورة الياسمين في تونس إلى تغيير هيكل الفرص تماما للمجتمعات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أدت رؤية التغيير الذي كان ممكنا في تونس إلى احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كانت مصر واحدة من أولى الدول بعد تونس التي شهدت مظاهرات عامة حاشدة².

في نفس السياق التونسي، تمكن شباب مصر في 25 يناير/جانفي 2011 من التجمهر والاحتشاد للإعلان عن اندلاع ثورة جديدة في مصر التي اختير يومها لرمزيته كعيد للشرطة في مصر احتجاجا على الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية من قبل هذا الجهاز، فقد كان لأشرطة الفيديو المسربة عبر موقع اليوتيوب والتي اشتملت على ممارسات لا إنسانية لشرطة مصر الأثر البالغ في المجتمع المصري³.

خرج الشباب المصري ثائرا مطالبنا بإسقاط النظام، ومن أبرز الحركات الشبابية التي شاركت في الثورة حركة السادس من نيسان التي تضم مجموعة من الشباب المصري الذي لا ينتمون إلى أي تيار سياسي، ثم الحركة الديمقراطية للتغيير (حشد) وجبهة الشباب القبطي، وحركة 20 آذار المكونة من طلبة

* الدولة الغنائمية، حيث الحاكم هو الدولة والدولة هي المال والأعمال، فالوزراء والمسؤولون هم إما رجال الأعمال أنفسهم أو هم وكلائهم وحماهم والموظفون لديهم وتتداخل في كل ذلك علاقات القرابة والمصاهرة والشراكة في الأعمال، للمزيد انظر: فراس أبو مصلح، "الدولة الغنائمية: زواج الاستبداد والعولمة"، 2014، في: <https://al-akhbar.com/Community/34548> (2021/09/12) (17:59)

¹ مؤسسة الفكر العربي، العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"، (التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، 2014)، ص. 29.

²Ben Wagner, **After the arab spring: new paths for human rights and the internet in European foreign policy**, (European Parliament: directorate-generale for external policies of the union, policy department, 2012), p. 9.

³ جلييلة العبدوي، مرجع سابق، ص. 48.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

وأعضاء هيئة التدريس، وشاركت أيضا حركة شباب من اجل العدالة والحرية ومجموعة الشباب الاشتراكيين وحزب الغد فضلا عن شباب الإخوان المسلمين، حيث حدد الشباب مطالبهم في رحيل الرئيس حسني مبارك والنظام بأكمله، وإنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

كان الرئيس السابق حسني مبارك بطيئا في الرد على الاحتجاجات ولم يكن مستعدا لاستخدام العنف لسحق أعمال الشغب، مما أدى إلى الإطاحة به في 11 فبراير/فيفري 2011.

حققت الثورة أول هدف لها والذي تمثل في رحيل الرئيس حسني مبارك وتنحيته عن الحكم، وتم تسليم السلطة إلى المجلس العسكري، وبعد ذلك أصدر المجلس العسكري إعلانا دستوريا في 13 شباط/فيفري 2011 بتعليق العمل في دستور 1971، وبتشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية تمهيدا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وكتابة دستور جديد للبلاد¹.

بعد ذلك تم تشكيل لجنة صياغة دستور مؤقت، قبله 77 % في استفتاء عام في مارس 2012، حيث حصل الإخوان المسلمون على 47% وحزب السلفي النور على 24% من الأصوات وذلك في الانتخابات النيابية التي أجريت في نوفمبر 2011 ويناير/جانفي 2012م، وأجريت بعدها الانتخابات الرئاسية في مايو/ماي 2012، وفاز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بالدورة الثانية من التصويت ضد رئيس الوزراء السابق احمد شفيق².

في مصر، كان الجيش مترددا في التدخل ضد المتظاهرين، وقد قدم الرئيس التركي رجب طيب اردوغان تفسيرين لهذا؛ أولا، يرى أن الجيش في مصر يتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية عن القيادة المدنية المركزية، وثانيا اعتبر بقاءه في مواجهة انتفاضة شعبية وسخط جماهيري من النظام، ومن هنا حيادية الجيش والوقوف في بعض الأحيان مع المتظاهرين، وهذا شكل الموقف الذي اتخذه الجيش خلال الثورة.

¹ سلام احمد السواعير، توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011 2017، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص. 30.

² Lars Berger et al, op.cit., p. 5.

ثالثا: الثورة في سوريا:

بعد الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية في تونس ومصر، شهدت مدينة درعا السورية انتفاضة في آذار/مارس 2011، بينما ادعى المتظاهرون في البداية إصلاحات تصاعدت المطالب بسرعة إلى دعوة لاستقالة الرئيس بشار الأسد، وكان الاستياء من حكمه في تصاعد مع تزايد الشكاوى من موقع السلطة للطائفة العلوية وعدم الرضا عن الوضع الاقتصادي في البلاد¹.

شهدت سوريا منذ شهر آذار/مارس 2011 انطلاق احتجاجات تقودها الأحزاب السياسية اليسارية والنشطاء والمتقنين الذين يعارضون السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة والتي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية²، حيث قام حزب البعث في ظل نظام حافظ الأسد باحتكار الحياة السياسية ومصادرتها بالكامل واعتمد على أجهزة الاستخبارات، ونتج عن هذا الواقع انتشار الفساد والمحسوبية على نطاق واسع في السلطة، لكن حافظ الأسد استطاع ضبط عمل أجهزة الاستخبارات في شكل لا يجعلها تتجاوز حدودها لرسم السياسة الخارجية التي بقيت حكرا عليه في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سوريا³.

قاد هذه الاحتجاجات مجموعة من الشبان تحت شعار "جمعة الكرامة" مطالبين بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وهذا في إطار تحقيق الأمن والاستقرار للشعب السوري من خلال البعد الاقتصادي والاجتماعي للأمن لكن قوات الأمن والمخابرات السورية وميليشيات موالية للنظام واجهتهم بالرصاص الحي فأصبح شعارهم "الشعب يريد إسقاط النظام"⁴.

يشكل الوضع الحالي في سوريا واحدا من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، ويتمثل هذا التحدي بأزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت هذه الأزمة

¹ Etemike Laz, "sustainable democracy and the paradox of the arab spring: the Egypt experience", **alternatives turkch journal of international ralations**, vol 13, no 1-2, (spring- summer, 2014), p. 49.

² نجاه مدوخ، السياسة الروسية اتجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا 2010-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص. 147.

³ جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لازمة 2011، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص. 203.

⁴ أحمد براقوي وآخرون، إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، (د.ب.ن: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2012)، ص. 14.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

عن تعقيد العوامل الداخلة فيها سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا على المستويين الداخلي والخارجي، إضافة إلى ما تشكله من تهديد للضفة الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط¹.

رابعا: الثورة في ليبيا:

إن الثورة الليبية التي حدثت في منتصف شباط/ فيفري 2011، هي إحدى الثورات ذات المآلات الدراماتيكية التي شهدتها فترة الربيع العربي، حيث أن هذه الثورة تأثرت إلى حد كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من تونس ومصر، وتشابهت معهما في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقا من معاناة شعوب هذه الدول، وكان سببها الأكبر والأشد سوءا فساد أنظمتها السياسية الحاكمة وتماديها في الطغيان. إلا أن مسارها كان مختلفا، دمويا ومليئا بالإخفاقات. فقد كان من أبرز ما تميزت به الثورة الليبية عما سبقها من الثورات هو أيضا سرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح، وما تزامن مع ذلك من مجازر دموية قاسية، استوجبت تدخل القوى الدولية لحماية أرواح المدنيين².

في أواخر شهر فبراير/فيفري 2011، ثار سكان ليبيا ضد ديكتاتورية معمر القذافي التي دامت أربعة عقود، هدد القذافي بقمع وحشي ردا على هذه الثورة، وبعد ترددات أولية، قام حلفاء منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناطو) بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بمهاجمة النظام، وأطلقوا حملة جوية منخفضة الكثافة استمرت سبعة أشهر أدت في نهاية المطاف إلى سقوط النظام، سقطت طرابلس في شهر أغسطس/أوت، كما ألقى القبض في شهر تشرين الأول/أكتوبر على القذافي وتم قتله على يد قوات المتمردين³.

¹ ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، (تقرير المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، جانفي 2013)، ص. 13.

² علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص. 24.

³ كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، (مؤسسة راند RAND، 2014)، ص. 1.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني: أسباب قيام ثورات الربيع العربي

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

لقد مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها بعض الدول العربية بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات وخاصة ما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، والتي ألحقت أضراراً بالفقراء والمهمشين وتوسعت الفجوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلال داخل مجتمعات ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية، حيث تواجه الاقتصاديات العربية صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي (باعة متجولون)، أو يبحثون عن طرق للهجرة السرية إلى أوروبا¹.

ولابد من الإشارة إلى دور الأزمة الاقتصادية العالمية؛ فإن الوضع الاقتصادي لدول ثورات الربيع العربي غير متجانس، فمستوى الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط مرتفع عن البلدان الأخرى في المنطقة، حيث أن دخل بعض البلدان مثل ليبيا والجزائر يعتمد على صادراتها من النفط والغاز بينما يعتمد البعض الآخر مثل مصر وتونس على التصنيع والسياحة، الأمر الذي يقضي إلى الأثر الكبير الذي خلفه الانخفاض في أسعار النفط خلال الفترة 2008-2009 بشكل سيئ على البلدان المصدرة للنفط وكذلك البلدان الأخرى في المنطقة².

تتطلب الثورات الربيع العربي، باستثناء حالة ليبيا قبل كل شيء إلى موارد اقتصادية ومدنية، ويجب أن تشمل التنمية بشكل خاص المشاريع الصغيرة المتوسطة، حيث أن الثابت من خلال القراءات الأولية لثورات الربيع العربي في كل من (تونس، مصر) على وجه الخصوص أن الدافع الاقتصادي كان الأبرز لقيام هاته الثورات³.

¹ سلام احمد السواعير، مرجع سابق، ص 23.

² Abdul Qadir Mushtaq, Muhammad Afzal, "Arab spring: its causes and consequences", JPUHS, vol 30, no 1, (January-june, 2017), p. 2.

³ Arazna Marzena, "the arab spring and its influence on european union policy", security and defence quarterly, vol 30, no 2, (2014), p. 87.

ثانياً: الأسباب السياسية:

قبل عام 2011، كان الشرق الأوسط عبارة عن "صحراء ديمقراطية"، فقط العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية كان بإمكانهم المطالبة بالديمقراطية، وكانت الجهود الثلاثة جميعها غير كاملة، حيث أضافت هذه الأنظمة الاستبدادية إلى بؤس شعوبها من خلال التسامح مع الفساد وتشجيعه¹، فعندما يصبح الفساد هو أساس الحكومات والسياسات وتتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فيؤدي هذا إلى إثارة سخط الشعب وقيامه بالثورات ضد حكامه وفسادهم، إضافة إلى الشعور بانعدام الأمل في التغيير ومسالة توريث الحكم، ويعد هذا السبب من أهم أسباب على سبيل المثال وليس الحصر قيام الثورة المصرية، فقد قامت الثورة في وقت كان فيه التحضير لتوريث منصب رئاسة الجمهورية والظروف كانت تنبئ بتعيين الابن رئيساً خلفاً لوالده عن طريق انتخابات شكلية، يحدث نفس الأمر في تونس، فاستمر النظام التونسي السابق في انتهاك السيادة الشعبية جاعلاً من الانتخابات مجرد عملية صورية معروفة النتائج مسبقاً².

بالرغم من التفاوت في طبيعة الأنظمة بين مختلف الدول وطرق تعاملها مع قوى المجتمع إلا أن هناك أسباباً سياسية تشترك بها معظم الدول التي حدثت فيها ثورات عربية مطالبة بإسقاط النظام أو حتى تلك التي تأثرت بهذه الثورات، ومن أهم تلك الأسباب: الاستفراد بالحكم وإدارة شؤون البلاد، الاضطهاد وعدم احترام حقوق الإنسان، العمل وفق سياسة التمييز بين شرائح المجتمع الواحد، كما اتسمت الأنظمة العربية بهيمنة رجال السلطة على المناصب الإدارية في الدولة وغياب النظام الديمقراطي والعمل على تزوير الانتخابات والفصل بين السلطات، بما يسمح بتغيب السلطين القضائية والتشريعية وتبعيتها للسلطة التنفيذية حيث أدى ذلك إلى صعوبة في الرقابة على السلطة وممارساتها³.

¹ Kenneth M. Pollack, "Understanding the Arab Awakening", in: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/the-arab-awakening_chapter.pdf (25/09/2021) (09:41)

² آية يوسف عبد السلام، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، 23 ماي 2014، المركز الديمقراطي العربي، في: <https://democraticac.de/?p=1393> (10:01) (2021/09/25)

³ إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة النجاح الوطنية نابلس، كلية الدراسات العليا، 2017)، ص. 40.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية:

وفي نفس الصدد، يظل العامل الاجتماعي أكثر العوامل دقة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس ومصر وليبيا، فغالبا الحركات الاحتجاجية في الدول العربية كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية، وتظهر العوامل في العناصر التالية:

• **البطالة:** تؤكد الأدبيات أن البطالة عامل حاسم في دفع الأفراد إلى الاحتجاج، كنتيجة طبيعية للإحباط الاقتصادي بسبب الاحتياجات الاقتصادية الملحة وإمكانات رأس المال البشري غير المستغلة، حيث تظهر دراسات أن الأفراد العاطلين عن العمل هم أكثر عرضة للمشاركة في ثورات الربيع العربي مقارنة بالعاملين، وبالمثل يشير آخرون إلى أن البطالة بين الشباب واستمرارية النظام هي مؤشرات قوية للتنبؤ بأي تمرد أو ثورة يمكن أن تؤدي إلى تغيير النظام¹.

• **غياب العدالة الاجتماعية والغبن الاجتماعي:** تعد السياسة التنموية غير العادلة في الدول العربية من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تتسبب في إيجاد الفروق الاجتماعية الضخمة بين فئات المجتمع الواحد، إضافة إلى أن الغبن الاجتماعي من أسباب الاحتقان الاجتماعي، فالألم النفسي الذي يتكون جراء رؤية أفراد الشعب لثروات البلاد تستولي عليها فئة معينة من العائلات يؤدي إلى الثوران والانتفاضة ضد الوضع القائم².

الفرع الثالث: انعكاسات ثورات الربيع العربي على الأمن الأوروبي

بعد مرور عقد على انطلاق ما عرف بثورات الربيع العربي بدا جليا أن رياح التغيير هبت على القارة الأوروبية أيضا، بسبب تداعيات وانعكاسات المشهد المضطرب في المنطقة العربية على امن واستقرار ووحدة أوروبا³، حيث يطرح الربيع العربي تهديدات مختلفة للأمن الأوروبي، فهو يزيد الضغط على الهجرة ويقلل من العقبات أمام انتشار التنظيمات الشبيهة بالقاعدة عبر منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

¹ Zahraa Barakat, Ali Fakih, "determinants of the arab spring protests in tunisia, Egypt, and libya: what have we learned?", **social sciences**, vol 10, no 282, (2021), p. 2.

² سلام احمد السواعير، مرجع سابق، ص. 22.

³ "قتل الربيع العربي فازدادت الهجرة إلى أوروبا وتغطرت الشعوبية"، 2020/12/29، في: <https://alarab.co.uk> (09:04) (2021/09/26)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل 44 % من محاولات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي عبر منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، وتضاعفت المحاولات عبر هذا الطريق خمسة عشر ضعفا بين عامي 2010 و2011، على هذا النحو تمثل الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الاتحاد منذ قيام الثورات العربية تحديا للاتحاد الأوروبي من حيث الأعداد المطلقة (تشمل قضايا الأمن الداخلي، التماسك المجتمعي، والضغط على أسواق العمل المحلية)¹.

والأكثر إثارة للقلق من أعداد المهاجرين القادمين من المناطق التي حدثت بها ثورات، هو الحالات العديدة التي لا يندمج فيها المهاجرون واللاجئون في محيطهم الجديد ويرتكبون أعمال إجرامية، ويصبحون في نهاية المطاف عرضة لإغراء الدعاية الإسلامية المتطرفة والقيام بهجمات إرهابية.

كمثال على ذلك، أنيس عمري التونسي الذي نفذ هجوم سوق عيد الميلاد في برلين في عام 2016، وهو مثال لمهاجر له خلفية إجرامية واسعة النطاق، بما في ذلك حكم بالسجن لمدة أربع سنوات والذي أصبح في النهاية متطرفا إسلاميا، كذلك في اسبانيا عبد الباقي الساتي، إمام مغربي كان وراء هجوم برشلونة الإرهابي المميت عام 2017، وكان معروفا لدى الشرطة بعد أن امضي أربع سنوات في السجن بتهمة تهريب المخدرات، وتم اعتقاله لاحقا بتهمة تجنيد شباب محليين للقتال في العراق، يبدو انه قام بتجنيد ما لا يقل عن خمسة مراهقين وشبان مغاربة ليكونوا جزءا من الخلية الإرهابية المسؤولة عن هجوم برشلونة والذي أسفر عن مقتل 14 وإصابة 130 شخص².

تسبب الربيع العربي في قدر كبير من الضرر لشبكات العلاقات الاستخباراتية الراسخة بين الدول الأوروبية والعربية التي توطدت في العقد الأول من القرن الجديد كجزء من الحاجة لمواجهة صعود الإرهابيين الجهاديين، فقد أدت هذه الأنظمة (وأجهزتها الاستخباراتية) إلى إنهاء تدفق المعلومات الاستخباراتية على الأشخاص المعنيين، ووضع حد لتدفق المعلومات المفيدة حول أولئك الذين انتقلوا إلى مناصب السلطة في الحكومات الانتقالية، وكشف أيضا عن مدى مساعدة الحكومات الأوروبية في الحد من النشاط المعارض في ليبيا على سبيل المثال³.

¹ European Union Center of North Carolina, "The EU and the Arab Spring", **policy area**, (june 2012), p. 1.

² John D Johnson, Raymond H. Chester, Felix S. Johnfinn, "European security threats and challenges: an examination of mass migration, its impact on european security and pratical policy recommendations", **small war journal**, 10/2017, in: <https://smallwarsjournal.com/jrn/art/european-security-threats-and-challenges-examination-mass-migration-its-impact-european> (26/09/2021) (11:33)

³ European Union Center of North Carolina, op.cit., p.3.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

إن الشعبية المتزايدة للإسلام السياسي على الرغم من اختلاف أنواعها في الديمقراطيات العربية الجديدة سوف تشكل تهديد بالنسبة إلى الأجندة الأمنية للاتحاد الأوروبي في جنوب بحر الأبيض المتوسط، فمن المرجح أن تدافع الجماعات الإسلامية عن سياسات قد تتعارض في بعض المناسبات مع قيم وسياسات الاتحاد الأوروبي بشأن قضايا مثل المساواة بين الجنسين والحرية الدينية وحرية التعبير، كما قد يدافعون أيضا عن سياسة خارجية تتعارض أحيانا مع الاتحاد الأوروبي، وهذا سيجبر الاتحاد الأوروبي على إعادة النظر في التزامه بهذه القضايا وربما تحقيق توازن جديد بين قيمه الخاصة واحترامه للتطلعات الديمقراطية للشعوب العربية.

إضافة إلى ما تقدم، اظهر الربيع العربي فشل نهج التنمية النيولبرالية للاتحاد الأوروبي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث قادت تونس ومصر التي كانت تعتبر في السابق نمورا اقتصادية الموجة الثورية التي غذتها معدلات البطالة المرتفعة وتزايد عدم المساواة وأنظمة التعليم المتعثرة، فأصبحت الحكومات العربية الجديدة تندد بالسياسات الاقتصادية لأسلافها وتطالب بالتحول نحو تنمية أكثر استدامة¹.

في الوقت الذي تحيي فيه العديد من الدول ذكرى انطلاقة موجة الاحتجاجات التي اندلعت في 2011 من تونس قبل أن تمتد إلى مصر وليبيا وسوريا وغيرها من الدول، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديا لافتا يتمثل في الحفاظ على وحدته ولاسيما بعد مغادرة بريطانيا للتكتل نهائيا، فأحدث ملف الهجرة انقسامات في السياسة الأوروبية خاصة مع صعود أحزاب اليمين المتطرفين²، والتي تنادي بالقومية والعودة إلى ما تسميه بالعصر الذهبي (الدولة القومية ذات السيادة الكاملة)، وهو ما يهدد امن ووحدة الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر.

كما قد اظهر الربيع العربي مدى التخبط في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والذي ظهر حين أعلن ساركوزي اعترافه بالمجلس الانتقالي الليبي من دون التنسيق مع باقي الزعماء الأوروبيين، كما تعثر حدوث اتفاق بين دول الاتحاد بشأن التدخل العسكري وفرض العقوبات على النظام الليبي، لكن يبقى أن أوروبا تعلمت انه لا بد من إعادة ترتيب علاقاتها المستقبلية مع الشرق الأوسط، على أساس من الشراكة

¹ Timo Behr, **after the revolution: the eu and the arab transition**, (Paris: notre Europe, 2012), p. 5.

² "فشل الربيع العربي فازدادت الهجرة إلى أوروبا وتغلطت الشعوبية"، مرجع سابق.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يقوم على افتراض أن دول المنطقة هي التي تختار النموذج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تتبناه، وإن ما يجري في المنطقة يحدث تأثيره المباشر على الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي فإن ما يواجه سياسات الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب البحر المتوسط هو ارتباط الأمن والاستقرار في أوروبا بالواقع الذي يسود منطقة جنوب البحر المتوسط، حيث أن "الصحة العربية" أدخلت المنطقة لفترة انتقالية لم تظهر نهايتها بعد، مما يعزز عدم الاستقرار، الأمر الذي سيكون له مردود في أوروبا¹.

المطلب الثالث: التهديد التركي للأمن الأوروبي

الفرع الأول: مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

إن تاريخ بداية العلاقة الرسمية بين تركيا والاتحاد الأوروبي تعود للعام 1963، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه تركيا عضوا مشاركا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة وذلك بعد أن تقدمت غريمتها اليونان لطلب العضوية في نفس المجموعة، ثم وقعت تركيا في العام 1973 على بروتوكولات إضافية مع السوق الأوروبية المشتركة.

بعد هذا النجاح النسبي أصبحت تركيا البلد الأكثر اندماجا على الصعيد الاقتصادي مع أوروبا، فيما بقيت علاقاتها السياسية معها مكمنا ضعف نتيجة للانقلاب العسكري والذي وقع في العام 1980، وما آتاه من انتقادات حول الحقوق العامة للأفراد الأتراك فيما أدت العلاقات الجيدة بين اليونان وأوروبا، كما أدت الأزمة القبرصية في تلك الفترة إلى تدهور العلاقات غير الاقتصادية بين تركيا وأوروبا².

على الرغم من أن علاقة تركيا بالجماعة الأوروبية بدأت رسميا عام 1963 عندما أصبحت عضوا مشاركا فيها، إلا أنها لم تحقق رغبتها في أن تكون عضوا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي حتى الوقت الراهن، وخاصة عندما فرض المجلس الأوروبي متطلبات ومعايير سياسية واقتصادية اثر انعقاد قمة كوبنهاغن عام 1993، والواجب توافرها في أي عضو يرغب في الانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث

¹ لبنى نبيه، ثروت محمد حسن، "عام على الربيع العربي: التدايعات الإقليمية والدولية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية"، لندن، 2012/05/04، في: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-12-06-12.htm (12:53) (2021/09/26)

² جو حمورة، "تركيا والاتحاد الأوروبي: مسار الانضمام، الإصلاحات واللجان"، **legal agenda**، (جانفي، 2016)، ص. 2.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

أصبحت تلك المعايير عقبة أمام مسيرة انضمام تركيا للاتحاد، وعملت تركيا جاهدة من اجل الوصول إلى معايير العضوية اللازمة لبدء مفاوضات الانضمام في الاتحاد الأوروبي¹.

لم يكن التوجه التركي نحو الارتباط بأوروبا أمراً مستغرباً؛ فتركيا هي وريثة الدولة العثمانية التي كانت جيوشها تهدد العواصم الأوروبية لقرون طويلة ووصل نفوذها إلى القلب الأوروبي، الأمر الذي مكنها في مرحلة ما بعد انتهاء الإمبراطورية من التعامل مع أوروبا بقدر من الندية، وعندما صعد حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان أحد أهم رهاناته السياسية هو استمرار السعي إلى تحقيق هدف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وقد حقق هذا المسعى التركي بعض النجاحات البسيطة، ففي نيسان/أفريل 1987 أصبحت تركيا مرشحة رسمياً لعضوية الاتحاد الأوروبي، وفي عام 1998 اعتمدت المفوضية الأوروبية وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية تجاه تركيا"، والتي حددت إجراءات تمهد لعضوية أنقرة وتحتها على موازنة تشريعاتها مع تشريعات الاتحاد، وبالفعل أجرت أنقرة عدداً من التعديلات التشريعية والقانونية لتتواءم مع المتطلبات الأوروبية منها على سبيل المثال إلغاء جرائم الشرف ضد المرأة، والتخلي عن مشروع قانون يعاقب على الزنا، إلغاء عقوبة الإعدام، وسبق ذلك انضمام تركيا لمجلس أوروبا والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ولحلف شمال الأطلسي (ناتو)، وتوقع قادة تركيا أنالاتحاد سيرحب بعضويتها بعد كل هذه الخطوات، إلا أنه لم يحدث للآن ولم تصبح تركيا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي².

اتسع نطاق الخلافات بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول الملفات الإقليمية المختلفة، وعلى رأسها التقريب التركي في شرق المتوسط وبحر إيجه، إضافة إلى الأزمة في ليبيا، بصورة لافتة خلال الفترة الأخيرة خاصة مع تعبير الاتحاد الأوروبي عن دعمه الكامل لليونان وقبرص في نزاعهما مع تركيا شرق المتوسط وقال أنه يجهز لعقوبات محتملة في حالة عدم بدء الحوار، إضافة إلى انعقاد قمة دول جنوب

¹ حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص. 39.

² مصطفى عبد العزيز مرسي، "تركيا وعضوية الاتحاد الأوروبي: الفرص والقيود"، (تقرير لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 10 ماي 2009)، في: <https://www.ecssr.ae/reports-analysis/> (2021/09/28) (13:40)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

أوروبا في 11 سبتمبر 2020، والتي جاءت كخطوة استباقية لردع تركيا قبيل قمة الاتحاد الأوروبي المقررة في 24 و 25 سبتمبر، وبالرغم من سحب تركيا لسفينة تنقيب من المياه المتنازع عليها قبالة سواحل اليونان، إلا أن ذلك لم يساهم في خفض التصعيد مع الاتحاد الأوروبي ولم توفق في قبول العضوية¹.

الفرع الثاني: دوافع الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي

أولاً: الدافع الأمني السياسي:

أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف الشمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا مما هي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فباتت تطمح في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري لتعويض التراجع في المساعدات الأمريكية المقدمة إليها، لكن وبعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات، أهملها الجانب الأوروبي لانشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوحدة الأوروبية، لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها إلى تمتين روابطها مع الأوروبيين.

مثلت أوروبا نموذج للتطور والمدنية بالنسبة إلى الشعب التركي، وهذا الأمر أدى إلى ترسخ قناعة كاملة لدى النخبة الحاكمة في تركيا مفادها أن مسألة نيل العضوية في النادي الأوروبي هي من أهم المسائل التي يجب على الدولة التركية السعي لتحقيقها وجعل تركيا دولة أوروبية².

وتماشياً مع ما تم ذكره، يعتبر أن توافق معظم التيارات السياسية التركية، (من علمانيين وإسلاميين وليبراليين ويمين ويسار والنخب الثقافية والتجارية والأقليات)، فضلاً عن جميع الناقلين على السياسة الداخلية لاسيما في حقبة ما بعد الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال، والتي ظهر فيها الحكم العسكري على صورته الحقيقية في الهيمنة والسيطرة على سياسات تركيا الداخلية والخارجية يتفقون على ضرورة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أهم الدوافع السياسية كذلك للانضمام.

¹ كرم سعيد، "قضايا شائكة: المسارات المحتملة للتوترات بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 سبتمبر 2020، في: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5807> (2021/09/28) (13:56)

² حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق، ص 53-54.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

إذ أن السلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية التركية سوف تتطلب وقتاً طويلاً لتغييرها بنظر هؤلاء، لذا إن انضمام تركيا إلى الاتحاد يساعد على إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، ونشر الديمقراطية، حماية حقوق الإنسان، تقليص سلطة العسكر وسيطرته على المقاليد السياسية في تركيا، كما سيتيح الأقليات والحركات والأحزاب السياسية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل¹.

ثانياً: الدافع الاقتصادي:

يمثل الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية، كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد والتي تعتبر سلعا ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا يشكل مطلباً أساسياً لسياسة تركيا التجارية، وتشكل أوروبا منفذاً مهماً للعمال الأتراك وإن ارتفعت أحياناً معدلات البطالة فيها، غير أن الأمر يبقى من حيث المبدأ أداة من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء البطالة، فيمكن لهجرة قوة العمل التركية أن تضمن أيضاً قدرًا معيناً من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال، كما أن تركيا تهدف من انضمامها إلى الجماعة الأوروبية أن تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية، فمن شأن ذلك أن يعوض تدني الادخار وإن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها².

كما يعد هدف تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الحصول على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الدول المنضوية تحت لوائه، والحصول على الخبرات والتكنولوجيا الأوروبية، ومن ناحية أخرى فقد وجدت تركيا أن الاتحاد الأوروبي يمثل أفضل التكتلات التي من مصلحة تركيا الانضمام إليها، إذ أن الاقتصاد أصبح الفاعل الأكثر قوة على مستوى العلاقات الدولية، وأصبح البديل الأفضل لصور التحالفات العسكرية³.

¹ خالد موسى جواد، "الدوافع التركية الأوروبية المتبادلة في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وأهم الصعوبات التي تواجهها"، مجلة الأستاذ، العدد 225، (2018)، ص. 276.

² ألكسندر أبي يونس، "العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 77، تموز 2011، في: [https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/\(15:25\) \(2021/09/28\)](https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/(15:25) (2021/09/28))

³ خالد موسى جواد، مرجع سابق، ص. 287.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الفرع الثالث: انعكاسات الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي

كانت تركيا جزء لا يتجزأ من الأمن الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما أصبحت عضواً في الناتو في عام 1952، اكتسبت مكانة مركزية للأمن الأوروبي باعتبارها معقل الجنوب الشرقي للحلف.

غيرت نهاية الحرب الباردة في عام 1989 هذا الوضع بشكل كبير، فوجدت تركيا نفسها فجأة على هامش أوروبا، حيث لم يعد هناك حاجة للدور الرئيسي الذي لعبته في الاحتواء الأمني الأوروبي للاتحاد السوفياتي، وقد أدى هذا إلى إحداث تغيير كبير في أوروبا اتجاه تركيا، حيث أن العنصر الرئيسي في ضمها؛ الأمن ضد الاتحاد السوفياتي، لم يعد يبدو حاسماً¹.

أولاً: التحديات المؤسسية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

تمتاز المؤسسات الأوروبية بالمرونة وقدرتها على استيعاب المتغيرات جميعها وفقاً للظروف المحيطة، وقد ضمن الدستور الأوروبي لمؤسسات الاتحاد القدرة على استيعاب المتغيرات كلها مع ازدياد عدد الأعضاء، وفي حال قبول دولة ذات كتلة سكانية ضخمة مثل تركيا فإن ذلك سيؤدي إلى أهمية إجراء بعض التعديلات على مؤسسات الاتحاد.

فتركيا التي سيكون لها الثقل الألماني نفسه من ناحية عدد السكان إذ تشكل مع ألمانيا 30% من تعداد سكان الاتحاد، ومن ثم فسيضم الاتحاد بذلك سبع دول ضخمة هي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، إسبانيا، بولونيا وتركيا، وبحسب الدستور الأوروبي ستؤدي تركيا دوراً أساسياً في آلية صنع القرار داخل الاتحاد، وستكون من بين الدول الضخمة المؤثرة ولاسيما في البرلمان الأوروبي الذي يتكون بموجب معاهدة نيس من 732 مقعداً موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب وعدد سكانها.

¹ Giovanni Gasparini et al, turkey and european security, (Quaderni IAI-TESEV Report, istituto affair internazionali), p. 21.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

ونظرا إلى تعداد السكان الكبير فسيكون لتركيا تأثير كبير في البرلمان الأوروبي المخول بالسلطات: التشريعية والسلطات المتعلقة بالميزانية، والرقابة عليها، وكذلك الرقابة على عمل المفوضية الأوروبية، والمشاركة بوضع القوانين والمصادقة على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد¹.

هذا بالإضافة إلى التصويت في المجلس، وفقا للمادة 25 من المعاهدة الدستورية، فإن التصويت في المجلس الأوروبي سيكون أغلبية مزدوجة في معظم القضايا، لتحل محل نظام تصويت الأغلبية المؤهلة للأصوات المرجحة والذي تم تحديده مؤخرا بموجب معاهدة نيس، ففي ظل التصويت بالأغلبية المزدوجة، سيتم اعتماد اقتراح في المجلس إذا وافق على ذلك ما لا يقل عن 55 % من الدول الأعضاء، التي تمثل 65 % من سكان الاتحاد الأوروبي.

إن التصويت بالأغلبية المزدوجة في المجلس يجعل سكان تركيا، وبالتالي وزن التصويت، أكثر أهمية من نظام تصويت الأغلبية المؤهل، وبالتالي إذا انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فستكون على الأرجح العضو الأكبر في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان².

وفي اتحاد مؤلف من 28 دولة عضو (مع افتراض انضمام تركيا)، سيكون لتركيا 14.4 من القوة التصويتية أي ستساوى مع ألمانيا، حيث ستشكل كل من تركيا وألمانيا قوتين في الاتحاد، ومع التأثير التركي في البرلمان الأوروبي في حال قبولها عضوا في الاتحاد، سيكون لتركيا 82 مقعدا أي ستسيطر على 11.2 من مقاعد البرلمان³.

ثانيا: التحديات الأمنية للانضمام التركي على الاتحاد الأوروبي:

باعتبارها الديمقراطية العلمانية الإسلامية الوحيدة الراسخة بوضوح في الغرب، فإن تركيا تمثل نقيضا لحركات الأصولية الدينية في الشرق الأوسط، هذا له تأثيران: من ناحية يتم تقديمه على انه نموذج للدول الإسلامية حيث يمكن للمرء أن يجادل بأنه من الممكن وجود ديمقراطية فاعلة، وأسواق ليبرالية،

¹ حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، (2010)، ص. 367.

² Meltem Muftuler Bac, "Turkey's accession to the European Union: institutional and security challenges", *Perceptions*, (autumn, 2004), pp. 34-35.

³ حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص. 369.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

ونظرة غريبة ومجتمع مدني مفتوح، وتسامح مع التنوع في بلد غالبية سكانه من المسلمين، من ناحية أخرى فإن العلمانية التركية ورفضها للأصولية يجعلها أيضا هدفا¹.

فضلا عن ذلك، يتخوف الأوروبيون من وجود دولة إسلامية يشكل فيها المسلمون نسبة 96 % من الشعب التركي داخل الاتحاد الأوروبي ما يهدد الهوية المسيحية الأوروبية، فالتراجع السكاني الأوروبي يقابله تضخم في الولادات المسلمة داخل أوروبا، ما سيحول أوروبا إلى هوية مهددة أو على الأقل غير ممسكة تماما بقراراتها ومصيرها².

يصبح الاختلاف بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الأمن الدولي واضحا عند تحليل مناهجهم المختلفة تجاه تركيا، لذلك يمكن المجادلة بان دور تركيا في الأمن الدولي لديه القدرة على تعميق الانقسام بين دول الاتحاد، حيث تعتبر باريس السياسة الخارجية لتركيا أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أوروبا، فانقسمت الدول الأعضاء بين مؤيد ومعارض لفرض عقوبات على تركيا، كما دعت اليونان إلى وقف تصدير المعدات العسكرية واقترحت على الاتحاد الأوروبي النظر في تعليق الاتحاد الجمركي مع تركيا³.

إلى جانب ما تم ذكره، تهدد تركيا اقتصاديا وعسكريا دولتين من المنظومة الأوروبية قبرص واليونان، وتحاول فرض سيطرتها العسكرية والاقتصادية عليهما باستخدام التهويل والتهديد العسكري، فتري غالبية المؤسسات البحثية الأوروبية بانّ السلوك التركي يمس بالأمن القومي الأوروبي.

كما قد أعلن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون والسياسة الأمنية جوزيب بوريل بأنّ: "التوترات في شرق المتوسط بين اليونان وتركيا وقبرص تتزايد، وان الأمر يضاعف خطر اندلاع مواجهة تتجاوز مجرد حرب كلامية"⁴.

¹ Meltem Muftuler Bac, op.cit., p. 37.

² حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق، ص 41.

³ Luigi Scazzieri, "from partners to rivals? The future of EU-Turkey relations", june 2021, centre for European reform, London, Brussels, Berlin, in:

https://www.cer.eu/sites/default/files/pbrief_turkey_LS_23.6.21.pdf (29/09/2021) (20:01)

⁴ محمود رستم، "سلوك تركيا: كيف يشكل خطرا على الأمن القومي الأوروبي"، 4 أكتوبر 2020، في:

<https://www.skynewsarabia.com/world/1381350> (10:16) (2021/10/01)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي

يعالج هذا المبحث الأمن من خلال منظوره التوسعي -التحول من التهديد التقليدي (العسكري) إلى التهديد غير التقليدي- والتي أصبح تعرف بالتهديدات اللاتماثلية، هذا بالإضافة إلى التطرق إلى انعكاسات هذه التهديدات على الأمن الأوروبي.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات التي تواجه الأمن الأوروبي، نظرا للزيادات الكبيرة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين لأوروبا.

الفرع الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

أولاً: تعريف الهجرة لغة:

في لسان العرب، " أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، واصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، إلا أن المعنى يتسع لأن يكون أرض المغادرة أو الوصول معنوية ولا طبيعية فيقال، هجرت الشيء إذا تركته وأغفلته".

ثانياً: تعريف الهجرة غير الشرعية:

"هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة".

في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحوّل فيما بعد إلى غير شرعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يعرف عند الشباب بـ "الحرقة" والذي يقصد به الركود السري، الهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلد وذلك للتملص

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

من المتابعات القضائية أو الهروب من الفقر الحاجة، كما تعني أيضا العيش في بلاد الخارج بدون وثائق قانونية¹.

حدث اختلاف جوهري في الأدبيات حول الهجرة غير الشرعية/النظامية بين الدخول غير النظامي والإقامة غير النظامية، حيث يمكن للمهاجر الدخول إلى بلد ما بطريقة غير شرعية أي دون وثائق رسمية ولكن فيما بعد يسوي وضعيته وتصبح إقامته قانونية وشرعية، وعلى العكس يمكن للمهاجر أن يدخل إلى بلد ما بطريقة قانونية (تأشيرة) وبعدها يصبح مهاجر غير شرعي في حالة ما تجاوز مدة التأشيرة.

قبل عام 2014، كان غالبية المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي يدخلون بانتظام بطريقة قانونية ولكنهم تجاوزوا فترة تأشيراتهم وأصبحوا مهاجرين غير شرعيين².

كما تعرف بأنها: "الانتقال من دولة إلى أخرى بغية الوصول إلى وضع أفضل سواء من الناحية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية أو الدينية، أو غير ذلك، بطريقة مخالفة للنظم والقوانين الموضوعة في هذا الشأن من قبل الدولة المهاجر منها أو إليها، أو منهما معا"³.

الفرع الثاني: أمانة الهجرة غير الشرعية

في الثمانينيات، كانت الهجرة موضوع سجلات سياسية حول حماية النظام العام والحفاظ على الأمن العام، كما مثلت هذه السجلات الهجرة باعتبارها تهديدا لدولة الرفاهية والتشكيل الثقافي للأمة، فغالبا ما يتم تقديم تطوير الخطابات والسياسات الأمنية في مجال الهجرة كرد فعل سياسي حتمي على التحديات التي تواجه النظام العام والاستقرار الداخلي للزيادات في عدد المهاجرين غير الشرعيين.

¹ زروق العربي، "ظاهرة غير الشرعية انعكاساتها واليات المواجهة"، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، تحرير. محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014)، ص.23.

² Katie Kuschminder, Julia de Bresser, Melissa Siegel, irregular migration routes to Europe and factors influencing migrants' destination choices, (report, Maastricht university, 2015), p. 10.

³ فيصل بن حليو، احمد محمد حسن، "تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر: واقع وتحديات"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 17، العدد 1، (يونيو 2020)، ص. 712.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

وتأسيساً على ذلك إن إضفاء الطابع الأمني على الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد تطور على أسس ثلاثة مواضيع مترابطة: الأمن الداخلي، الأمن الثقافي وأزمة دولة الرفاهية¹.

يضع الاتحاد الأوروبي مسألة الهجرة في حيز التهديدات الأمنية لأمن الاتحاد ودوله على حد سواء، وذلك عبر إستراتيجيتان مختلفتان من حيث كثافة التهديد الذي تمثله الهجرة.

أولاً: الإستراتيجية لعام 2003، والتي ضمنت الهجرة بوصفها نوعاً من أنواع الجريمة المنظمة باعتبارها التهديد الرئيسي الخامس لأمن أوروبا بعد النزاعات الإقليمية، انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب.

ثانياً: الإستراتيجية لعام 2016، والتي أولتها أهمية كبرى مع مسائل اللجوء، بل جعلت من استحداث سياسة هجرة فعالة إحدى أولويات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.

لا تزال الهجرة في الوثائق الإستراتيجية المعنية بمسائل الأمن والدفاع لـ 26 دولة من دول الاتحاد مصنفة باعتبارها تهديداً للأمن القومي، ولا يزال تركيز هذه الدول على تأمين الدولة الأمّة وسكانها بدلاً من تأمين المهاجرين².

يواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء خمس إشكاليات كبرى فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي، أهم نقطة ما يتعلق بطابعها عبر الحكومي لطريقة اتخاذ القرار الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي (أي سيطرة حكومات الاتحاد الأوروبي ودوله على عملية اتخاذ القرار).

بالإضافة إلى محاولة معظم دول الاتحاد ومؤسساته إيجاد نوع من التوازن بين الرغبة في تقييد الهجرة غير الشرعية والتحكم فيها وما بين احترام قيم حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين، ففي مجال الهجرة يمكن التمييز بين نوعين من الأطر النظرية التي تحكم الفكر الأوروبي للتعامل معها:

¹ Jef Huysmans, "the European Union and the securitization of migration", **journal of common market studies**, vol 38, no 05, (december 2000), pp. 756- 757.

² أمينة مصطفى دلة، "الاتحاد الأوروبي فاعلاً أمنياً؟ دراسة في حدود التحولات البراديغمية للإستراتيجية الأمنية الأوروبية 2003 والإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي 2016"، مجلة سياسات عربية، العدد 46، (سبتمبر 2020)، ص. 20- 22.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

- الإطار الواقعي؛ الذي يركز على مسألة التحكم في الحدود وعلى فكرة سيادة الدولة فلا يميزون بين (مهاجرين غير شرعيين، لاجئين، لجوء سياسي) فهم ضد كل التحركات العابرة للحدود.

- الإطار الليبرالي؛ يتتبع منظور إنساني يركز على الأفراد ويؤكد على قيمة حقوق الإنسان، ومن هنا تتمثل الإشكالية الأوروبية حول مسألة الهجرة في أن التركيز الشديد على الليبرالية قد يؤدي إلى تقويض السيادة، بينما التركيز بشكل كبير على السيطرة والتحكم في الحدود قد يقوض حقوق الإنسان العالمية¹.

الفرع الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على امن الاتحاد الأوروبي

تشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا لأمن وإستقرار الدول وحتى المؤسسات الأوروبية، إضافة إلى الانعكاسات المحتملة على مختلف أبعاد الأمن الأوروبي (الاقتصادي، المجتمعي، الثقافي وغيره). بلغ عدد المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام 2018، 117 ألف مهاجر والعدد مختلف حوله خلال أزمة كورونا Covid-19 منذ عام 2019 إلى الآن، أمام هذا العدد الهائل من المهاجرين غير الشرعيين، صعدت أفكار الأحزاب اليمينية المتطرفة والحركات المناهضة للهجرة على الساحة السياسية لدول الاتحاد الأوروبي؛ حيث تراهم (المهاجرين) على أنهم تهديد امني (اقتصادي، ديمغرافي، مجتمعي)، وإمكانية أن تؤدي هذه الهجرة إلى تهديد الوحدة الأوروبية وإلغاء اتفاقية شنغن، وإعادة العمل بالمعابر الحدودية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.

أولاً: الانعكاسات على البعد الاقتصادي للأمن:

تضغط الهجرة غير الشرعية على اقتصاديات بعض الدول الأوروبية، فيترتب عنها أعباء على المالية العامة نتيجة تكاليف استقبال واستضافة أو ترحيل المهاجرين، على سبيل المثال، منذ عام 2000 وحتى اليوم أنفق الاتحاد الأوروبي حوالي 11.8 مليار يورو على عمليات الترحيل؛ بمعدل 4000 يورو لكل طالب لجوء مرفوض².

¹ محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، مركز دراسات الوحدة العربية"، في: <https://caus.org.lb/ar/> (2021/06/17) (20:34)

² رولان مرعب، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعدها، مجلة الدفاع الوطني اللبناني"، العدد 98، (تشرين الأول، 2016)، في:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content> (2021/06/18) (14:47)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

كذلك من بين انعكاسات المهاجرين غير الشرعيين على الأمن الاقتصادي قيامهم بتحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة القيام البعض منهم بأعمال غير مشروعة والتي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين/شرعيين، وبالتالي فإن هذا ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي المحلي.

يرى كولبير في كتابه بعنوان " الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا؟"، أن المبادئ الاقتصادية المعروفة تؤكد على انه في حالة قيام أعداد كبيرة من المهاجرين بالانتقال إلى مجتمع ما، سيحدث وفرة في الأيدي العاملة، بسبب أن العمال القادمين (مهاجرين غير شرعيين) سيتشاركون نفس الفرص مع السكان الأصليين للدولة، وهذا يعني أن الطبقة الفقيرة في المجتمع سيزداد فقرها لانخفاض أجورها، في الوقت الذي تتضخم فيه ثروات الطبقة الثرية كونها هي الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج¹.

بالرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يعدون مصدر مهم لليد العاملة الرخيصة، غير أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخلال في سوق العمل الأوروبية، باعتباره منافسا قويا لليد العاملة المحلية، وذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية ذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجر اقل وكذا شروط قاسية للعمل، وهذا أدى إلى تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لتفشي اليد العاملة الرخيصة².

على الرغم مما تقدم من انعكاسات للهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي (الاقتصادي/الاجتماعي) من حيث إخلال المهاجرين بسوق العمل الأوروبية نظرا لكونهم أكثر استعدادا لقبول الأجور المنخفضة وساعات العمل الأكثر وظروف العمل القاسية، مع ذلك يبقى المهاجرين غير الشرعيين خاصة فئة الشباب يساهمون في إنعاش الاقتصاد الأوروبي خاصة في مجال الزراعة والبناء، ليس هذا فقط بل مساهمتهم المالية أيضا في دفع الضرائب.

¹ نادية بن ورقلة، حني حسين، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمقراطية"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد 4، ص ص. 229-232.

² يوسف يونس، "الإرهاب وتهديدات الأمن الأوروبي"، في: <https://www.amad.ps/ar/post/285232> (2021/06/18) (19:04)

ثانياً: الانعكاسات على البعد المجتمعي للأمن:

أصبح الأمن المجتمعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال خلال فترة الحرب الباردة، ويتعلق الأمر بالتهديدات ومستويات الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها، معتبرا مسألة الهجرة أو ما يعرف لدى بعض الباحثين (باري بوزان) بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة من أهم هواجس الألفية الثالثة.

الهجرة إلى أوروبا تحديدا تشكل خطرا على امن دول المركز؛ فهي تهدد هويتها الحضارية والثقافية، وتأتي حسب باري بوزان ضمن سياق الانتقال من معادلة الصراع (شرق/غرب) إلى معادلة الصراع (شمال/جنوب) أو بالأحرى ضمن التعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب والقيم الإسلامية، ناهيك عن التنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام.

بينما يعتقد الباحث الأمريكي صامويل هنتغتون بان الصدام الحضاري في شكله الحاد والعنيف سيكون نتاجا للحوية الديمغرافية في الجنوب مقابل الركود الديمغرافي في الغرب، حيث عدد المسلمين الذين كانوا يشكلون 18% من مجموع سكان العالم سيصبحون 31.31% في عام 2025، موضحا أن التنامي الكبير خاصة في شريحة الشباب (16 سنة إلى 30 سنة) سيشكل تهديد لنمط الحياة الغربية والهوية الثقافية والحضارية للشعوب الغربية¹.

من الموضوعات المجتمعية الديمغرافية التي تثيرها قضية الهجرة، محاولة الربط ما بين شيخوخة المجتمع ومعدلات الهجرة الشبابية إليه، حيث نجد أن معدل الخصوبة للأوروبيين المسيحيين هو حوالي 1.55 في المقابل هو 2.7 لدى المسلمين المقيمين في أوروبا والمهاجرين غير الشرعيين، وبالتالي فإن عدد سكان أوروبا لن يتغير بحلول عام 2050؛ إذ انه من المتوقع أن يزيد نحو 4 ملايين إنما هذه الزيادة ستكون حصيلة انخفاض 71 مليون من المسيحيين، وازدياد حوالي 75 مليون من المسلمين، عندها سيشكل المسلمون حوالي 20% من سكان أوروبا مقابل 6% حاليا، حيث أن غالبية المهاجرين غير

¹ محمد بلخيري، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا معطيات ومغالطات"، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، تحرير محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسى، (الجزائر، لبنان، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية-ناشرون، ط1، 2014)، ص. 106.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الشرعيين الذين يصلون إلى أوروبا هم المسلمين مما يدفع الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى مناهضة الهجرة خوفاً على الهوية المسيحية لأوروبا¹.

بالإضافة إلى ما تقدم، تشكل قضية الهجرة غير الشرعية العديد من المشاكل داخل المجتمع الأوروبي منها تجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان المتجهة نحو أوروبا الغربية من خلال التنقل عبر روسيا، تركيا وجنوب البحر المتوسط.

كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بمشاكل أخرى انتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي وأصبحت بذلك تهدد استقراره وأمنه والتي تمثلت في شبكات التجارة بالبشر والدعارة، هذه الشبكات تعمل على المستوى الدولي، وتضم أفراد من جنسيات مختلفة سواء بذلك من دول المنشأ وكذا العبور وأيضاً دول الوصول، وذلك من خلال التشارك مع عصابات الجريمة المنظمة، كما ترتبط الهجرة غيرالشرعية بجرائم التزوير، الرشوة، الاختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال.

من أبرز ما انعكس عن الهجرة غير الشرعية أيضاً على المستوى الاجتماعي من تغيرات في الساحة الدولية، تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من النزاعات داخل حدود الدولة الواحدة و بالتالي فتأثير الهجرة غير الشرعية على النمو الديموغرافي و كذا الواقع السكاني في أوروبا قد يؤدي إلى خلق أقلية تطالب بحقوقها؛ ما يعني أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك أزمة تهدد الأمن الأوروبي؛ حيث أن تعرض المهاجرين غير الشرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية و سوء المعاملة و التهميش يؤدي بالأفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة للأوضاع المتردية التي يعيشونها، هذا ما أدى إلى بروز العنصرية حيث أصبح المهاجرون غير الشرعيين يلامون على كل ما يحدث من مشاكل سواء التعامل بالمخدرات، الجريمة المنظمة و نقشي ظاهرة التسول، وقد أخذت الأحزاب اليمينية المتطرفة تستغل هذه الكراهية ما أدى إلى زيادة التشديد منذ سنة 1975².

يتزعم التيار اليميني رؤية معارضة كذلك للمهاجرين غير الشرعيين، حيث يرون أن المهاجرين (من أصول إسلامية خاصة) يمثلون تهديداً للقيم الغربية، مؤكداً على استحالة إدماجهم في المجتمعات الأوروبية معتبرين أن عددهم المتزايد يشكل قنبلة ديمغرافية، حيث أن تمسك أغلب الجاليات المغربية

¹ رولان مرعب، مرجع سابق.

² يوسف يونس، مرجع سابق.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

بهويتهم الثقافية والدينية وما تمثله من خطر على القيم الغربية دفع بالتيار اليميني بالتمسك بمبدأ استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية والمطالبة بإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية باعتبارهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين متباينتين¹.

المطلب الثاني: الإرهاب

الفرع الأول: مفهوم الإرهاب

أولاً: الإرهاب لغة:

في اللغة العربية، يرجع جذر كلمة الإرهاب المتداول إلى " الفعل الثلاثي الذي يختلف في حركات حرفه الوسط ولكنها تؤدي إلى معنى واحد ألا وهو الفعل (رهب) وهي (رَهَبَ، رَهَبٌ، رَهَبٌ)، وتأتي المفردات المأخوذة من هذا اللفظ بعدة معاني منها كلمة (الرهب، التي قد تأتي بمعنى الناقة الهزيلة أو نصل السهم الرقيق)، ونقول أيضاً: رهبت الشيء رهبا، رهبت أي "خفته".

رهب بمعنى خاف، هذه الأفعال هي التي جاء منها مصطلح الإرهاب المتداول حالياً بمعنى الخوف أو الرعب.

في اللغة الانجليزية، فإن كلمة الإرهاب هي Terrorism مأخوذة من الفعل Terror الذي يعني الخوف الكبير الذي قد يؤدي إلى حصول حالة الرعب أو التهديد به".

في اللغة الفرنسية، والتي شهدت أول ظهور للإرهاب كمصطلح أو كمفهوم، فإن كلمة الإرهاب والتي هي Terrorisme تكونت بفعل دمج الكلمتين Terror وتعني الخوف، وكلمة Ism والتي تعني أسلوب معين أو نظام معين، ولهذا يمكن أن نصف أو نقول بان كلمة الإرهاب قد تعني: أسلوب نشر أو التهديد بنشر الرعب².

¹ محمد بلخيري، مرجع سابق، ص. 107.

² مظهر الشاكر، الإرهاب الدولي بين التعريف والتوصيف: قراءة في بعض المبادئ الأولية القانونية والأمنية، (بغداد)، ص. 14.

ثانياً: الإرهاب اصطلاحاً:

إن المصطلحات في العلوم الإنسانية ليس لها تعريف موحد، باعتبار أن هذه العلوم هي نتاج فكري بشري يتأثر بثقافة وفلسفة صاحبه، والظروف الزمانية والمكانية وغيرها من العوامل والمؤثرات، وزاد في تعقيد هذه المسألة (تعريف الإرهاب) أولاً خضوعها لاعتبارات غير أكاديمية أو مهنية، لتأثره بمصالح الدول وسياساتها¹، وثانياً كونها عبارة عن توصيف، لأن لفظة "إرهابي" هي وصف لم يتبناه فرد أو جماعة على الإطلاق طوعاً، وإنما يصفهم بها الآخرون، وبالدرجة الأولى من قبل حكومات الدول التي يهاجمها هؤلاء (الإرهابيين)².

بنظرة تاريخية فإن استخدام مصطلح Terrorism في الثقافة الغربية يرجع للدلالة على نوع الحكم الذي لجأت إليه الثورة الفرنسية إبان "الجمهورية الجاكوبية" في عامي (1793-1794) ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة، وقد نتج عن إرهاب هذه المرحلة التي يطلق عليها Reign of terror "عهد الإرهاب"، اعتقال ما يزيد عن 300 ألف مشتبه، وإعدام حوالي (17) ألفاً، بالإضافة إلى موت الآلاف في السجون بلا محاكمة.

وهناك من يرجع بالمصطلح إلى أقدم من هذا التاريخ كثيراً، حيث يفترض أن الإرهاب حدث ويحدث على مدار التاريخ الإنساني وفي جميع أنحاء العالم، إذ كتب المؤرخ الإغريقي زينوفون عن المؤثرات النفسية للحرب والإرهاب على الشعوب³.

يعرف ساتيل (Sattile) الإرهاب بأنه: " العمل الإجرامي المقترن بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف معين".

كما عرفه وولتر (Walter) بأنه: " عملية رعب تتألف من ثلاثة عناصر هي فعل عنيف أو تهديد به، وردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات خوف الضحايا، والآثار الناجمة عن ذلك التي تمس المجتمع ككل".

¹ حمدي سلمان معمر، "محددات الإسلام التربوية للوقاية من الإرهاب"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 18، العدد 01، (يناير 2020)، ص. 315.

² تشارلز تاوونزد، الإرهاب مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: سعد طنطاوي، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص. 9.

³ حمدي سلمان معمر، مرجع سابق، ص. 314-316.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يعرفه عبد العزيز سرحان بأنه: " كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي حددته المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وهو ما يمكن أن يطلق عليه انه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي".

عرفه أيضا نبيل حلمي بأنه: " الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة، أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما"¹.

تعرف المفوضية الأوروبية في المقترح الذي وضعته حول الإرهاب بأنه: " أن يعقد فرد ما أو جماعة ما النية على ارتكاب عمل ضد دولة أو أكثر، أو ضد مؤسساتها أو شعوبها بهدف ترويعهم أو تغيير الهياكل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه الدول تغييرا خطيرا أو تدميرها"².

ونجد هناك تعاريف امتازت بالشرح والتفصيل، مثل ارتكاب عمل غير مشروع، أو التهديد به؛ كسلب الآخرين كل حقوقهم أو البعض منها سواء كانت مادية أو معنوية بدون وجه حق، لغرض بث الرعب بين الناس وتعريض امن الأفراد للخطر وذلك من اجل تحقيق مكاسب غير مشروعة؛ كالرغبة في نهب خيرات وثروات فرد أو جماعة أو دولة، أو معاقبة أو تهديد الدول وخاصة الضعيفة بالقوة الصلبة أو بالعقوبات الاقتصادية، واستغلال موارد هذه الدول بصورة احتلال أو استعمار مهما كانت الدوافع والحجج³.

الفرع الثاني: انعكاسات الإرهاب على الأمن الأوروبي

تعرضت أوروبا لأول عملية إرهابية في 11 آذار/ مارس 2004، حيث تم تفجير أربع قطارات في مدريد عاصمة اسبانيا، ما أدى إلى مقتل 191 شخصا وقد اتهمت اسبانيا آنذاك بتنظيم القاعدة بالحادث.

¹ شريف عبد الحميد حسن رمضان، "الإرهاب الدولي أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقهاء الإسلامي دراسة مقارنة"، مجلة كلية الشريعة والأنظمة، الجزء 3، العدد 31، ص ص. 1116-1117.

² منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "العواقب المحتملة للمقترحات والتدابير الأمنية الداخلية التي وضعها الاتحاد الأوروبي في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول على الولايات المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان"، نوفمبر 2001، في: <https://www.hrw.org/legacy/arabic/countries/list/text/eu0111.htm> (2021/06/18) (13:30)

³ مظهر الشاكر، مرجع سابق، ص. 98.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

وقد كانت العاصمة الفرنسية باريس مسرحاً لهجتين إرهابيتين في العام 2015 أدتا إلى مقتل 140 شخصاً، الأولى في كانون الثاني/ جانفي على صحيفة تشارلي ابيدو، والثانية حين هاجم ستة إرهابيين مواقع عديدة في العاصمة في وقت واحد.

كذلك في العام 2016، تعرضت مدينة نيس إلى عمل إرهابي وقع ضحيته 84 شخصاً، تبعته حادثة ذبح الكاهن جاك هامل داخل كنيسة في النورماندي، وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤوليته عن هذه الهجمات¹.

هذه الحوادث الإرهابية التي شهدتها أوروبا كان منفذوها في الغالب من داخل أوروبا وارتبطوا بالتنظيم المركزي لتنظيم داعش المتطرف، وحصلت الهجمات في داخل بلدان الاتحاد الأوروبي بتخطيط وإدارة تلك العمليات من الخارج.

يعتبر منفذو الهجمات الإرهابية حاصلين على الوضع القانوني في أوروبا من خلال الحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة أو المؤقتة أو وثائق رسمية تربطهم بالبلد المستضيف، وتعتبر تفجيرات باريس الإرهابية في نوفمبر 2015، وتفجيرات بروكسل مارس 2016 نموذجاً لذلك.

كما ارتبطت الأحداث في كل من فرنسا، بريطانيا، هولندا، ألمانيا وبلجيكا بمنفذين من أصول عربية وإسلامية حاصلين على الوضع القانوني داخل أوروبا، وقد أثار هذا الوضع الجديد دوائر صنع القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي لأنهم باتوا متخوفين من حصول موجة جديدة من الهجمات الإرهابية والتي لا يستطيع أعضاء الاتحاد تطويقها خاصة في ظل احتمال استغلالهم (الإرهابيين) لحالة الغلق بسبب الأزمة الصحية المنجزة عن فيروس كورونا Covid-19².

شكل الإرهاب الذي تمارسه جماعات إسلامية متطرفة 3.78 % من بين إجمالي الهجمات في الفترة بين عامي 2000 و2017، لكنه شكل 71.15 % من بين الهجمات القاتلة.

¹ رولان مرعب، مرجع سابق.

² "ما حدود نجاح أوروبا في توسيع نطاق إستراتيجيتها ضد الإرهاب: دول الاتحاد تتحد لمحاربة التطرف الرقمي وتعزيز امن الحدود"، جريدة العرب، العدد 11883، (2020/11/16).

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

كما أن الزيادة التي حدثت في التوزيع الجغرافي للهجمات الإرهابية، شملت دول الاتحاد الأوروبي التي شهدت هجمات إرهابية من قبل إسلاميين، دولا مثل: فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، بلجيكا، السويد، الدنمارك وفنلندا.

يرى بعض الباحثين أن التعقيد المؤسسي ومشكلات التنسيق بين السياسات لمؤسسات صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي (بين البعد الخارجي لمجلس العدل والشؤون الداخلية (JHA)، والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP)، والعلاقات الاقتصادية الخارجية) لا تزال تشكل عراقيل قوية أمام القيام بدورها الخارجي في مكافحة التهديد الإرهابي¹.

الحوادث الإرهابية التي وقعت مؤخرا في أوروبا ليست نتيجة تسلل الإرهابيين مع المهاجرين غير الشرعيين كما هو شائع، إذ تبين أن غالبية الإرهابيين هم من المواطنين الأوروبيين من الأجيال المتعاقبة لمهاجرين شرعيين، فالمشكلة إذا هي عدم اندماجهم في المجتمعات الأوروبية².

ليس هذا فقط، هناك خطر أكثر من العمل الميداني (تنفيذ الهجمات الإرهابية) وهو نشر الفكر المتطرف أو الأيديولوجية المتطرفة؛ فهؤلاء يمكن أن يمثلوا دعاية إلى التنظيم ونشر أيديولوجية الإرهاب (التطرف)، فنشر الأفكار المتطرفة يؤدي إلى ظهور ممارسات العنف، فيستهدف هؤلاء (الإرهابيين) طبقات المجتمع الأمية وتغليطهم بالمفاهيم الدينية المتطرفة لاسيما مفهوم الجهاد.

المطلب الثالث: تغير المناخ كتهديد أمني للأمن الأوروبي

الفرع الأول: مفهوم ظاهرة تغير المناخ

تشير كلمة تغير المناخ حرفيا إلى التغير طويل المدى في التوزيع الإحصائي لأنماط الطقس مثل (درجة الحرارة، هطول الأمطار وغيرها) على مدى عقود من الزمن، فقد تغير المناخ على الأرض في جميع النطاقات الزمنية منذ فترة طويلة حتى قبل أن يلعب النشاط البشري دورا في تحوله.

¹ محمد جاسم، "تعزيز التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب في أوروبا"، 22 يونيو 2019، في: <https://eeradicalization.com/ar/> (16:32) (2021/06/19)

² رولان مرعب، مرجع سابق.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

لكن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عرفت تغير المناخ على انه: "تغير مناخي يعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشري الذي يغير تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يضاف إلى التقلبات المناخية الطبيعية التي لوحظت خلال فترات زمنية مماثلة".

عرف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن: "تغير المناخ يشمل التغير الناتج عن التباين الطبيعي جنبا إلى جنب مع النشاط البشري، كما وصفت (DCCEE) (Department of Climate Change and Energy Efficiency) التابع للحكومة الأسترالية في موقعه على الانترنت حول تغير المناخ: مناخنا يتغير إلى حد كبير بسبب الزيادات الملحوظة في غازات الاحتباس الحراري التي ينتجها الإنسان، حيث تعتبر الأنشطة البشرية الضارة مثل حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات وغيرها من المحتمل أن تحدث تغييرا في بعض الجوانب المناخية"¹.

يقول تعريف آخر لتغير المناخ انه: "مجموعة واسعة من الظواهر العالمية التي نشأت في الغالب عن طريق حرق الوقود الأحفوري، والذي يضيف غازات احتباس الحرارة إلى الغلاف الجوي للأرض، كما تشمل هذه الظواهر اتجاهات درجات الحرارة المتزايدة العالمية، وتشمل أيضا تغيرات مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، فقدان الكتلة الجليدية في جرينلاند والقارة القطبية الجنوبية والقطب الشمالي، الأنهار الجليدية الجبلية في جميع أنحاء العالم، وأحداث الطقس المتطرفة".

إن تغير المناخ هو ظاهرة عالمية للتحويل المناخي تتميز بالتغيرات في المناخ المعتاد للكوكب (درجة الحرارة، التساقط، الرياح) التي تسببها بشكل خاص الأنشطة البشرية، وكنتيجة لعدم توازن طقس الأرض تتعرض استدامة النظم البيئية للكوكب للتهديد، فضلا عن مستقبل الأمن الإنساني واستقرار الاقتصاد العالمي².

يعتقد أن الخطاب حول تغير المناخ بدأه عالم الرياضيات والطبيب الفرنسي (Jean-Baptiste Joseph Fourier) في عام 1824 عندما وصف تأثير الاحتباس الحراري الذي هو جوهر النقاش حول المناخ في مقاله المنشورة في *Annales de la Chimie et de Physique*.

¹ Muhammad Ishaq-ur Rahman, "climate change : a theoretical review", **interdisciplinary description of complex systems INDECS**, vol 11, no 01, (2013), p.3.

² "Climate changes: meaning, definition, causes, examples and consequences", 27 april, 2020, in: <https://youmatter.world/en/definition/climate-change-meaning-definition-causes-and-consequences/> (29/08/2021) (10:59)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

بعد حوالي نصف قرن نشر Svante August Arrhenius أول حساب للاحتباس الحراري العالمي من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية على الرغم من أن (Charles David Keeling) أول من قام بقياس دقيق لثنائي أكسيد الكربون في الغلاف الجوي للأرض في عام 1960¹.

الفرع الثاني: أمن المناخ كمسألة ذات اهتمام أوروبي

كانت المفوضية الأوروبية واحدة من أولى الهيئات في جميع أنحاء العالم التي اعتبرت تغير المناخ قضية أمنية، فقد تم ذكر المناخ لأول مرة كقضية مثيرة للقلق في إستراتيجية الأمن الأوروبية لعام 2003، وفي عام 2007 رعت المملكة المتحدة أول مناقشة حول الأمن المناخي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

في عام 2008، نشر الممثل الأعلى للسياسة الخارجية آنذاك (Javier Solana) "تغير المناخ والأمن الدولي"، وهي ورقة علمية مشتركة مع المفوضية الأوروبية والتي جاء فيها أن تغير المناخ يجب أن يفهم على أنه عامل مضاعف للتهديد يؤدي إلى تفاقم المخاطر الأمنية القائمة نتيجة لظواهر مثل ندرة المياه، الغذاء، الأوبئة أو النزوح، وقد جادلت ورقة Solana بان الإجراء يصب في المصلحة الأمنية المباشرة لأوروبا.

تم تضمين الأمن المناخي بشكل بارز في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية للسياسة الخارجية والأمنية لعام 2016، والتي تنص على أن تغير المناخ والتدهور البيئي يؤديان إلى تفاقم الصراع المحتمل على الموارد، وتشير إلى المناخ على أنه عامل مضاعف للتهديد².

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قدمت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإستراتيجيتها الخاصة بأمن المناخ وأشرفت على مجموعة مماثلة من البحوث، الحوارات الإقليمية، حيث وضعت الدنمارك وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة إستراتيجيات وطنية بارزة بشكل خاص تضمنت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في قضية امن المناخ.

¹ Muhammad Ishaq-ur Rahman, op.cit., p.3.

² Oli Brown, Anne le More, Julie Raasteen, **Europe and climate security: is Europe delivering on its rhetoric?** (Berlin: Adelphi research GmbH, 2020), p.8.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

في فبراير/ فيفري 2018، التزم المجلس الأوروبي ببذل المزيد من الجهد بشأن جميع جوانب الأمن المناخي، واعداداً بمزيد من تعميم العلاقة بين تغير المناخ والأمن في حوار السياسات، منع النزاعات، التنمية والعمل الإنساني، واستراتيجيات مخاطر الكوارث.

في يونيو/جوان 2018، في الذكرى العاشرة لورقة "مضاعف التهديد" لعام 2008، وعد الاتحاد الأوروبي بأخذ المزيد من الدور الذي يقوده الأمن في قضايا المناخ، كما كررت استنتاجات المجلس في عام 2019 الالتزام بالتعامل مع تغير المناخ باعتباره قضية وجودية للأمن الدولي، وفي أوائل عام 2020 كررت مجموعة أخرى من استنتاجات المجلس حول دبلوماسية المناخ الالتزام بأخذ عوامل المناخ في الاعتبار في مشاركات السياسة الخارجية، وفي أواخر عام 2020م، وعدت خارطة تغير المناخ والدفاع بدمج العوامل المناخية بالكامل في سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP)¹.

الفرع الثالث: انعكاسات قضية تغير المناخ على الأمن الأوروبي

أولاً: انعكاسات تغير المناخ على الأمن الاقتصادي الأوروبي:

أدى احتمال ندرة الموارد الناتجة عن تغير المناخ إلى إبراز مسائل الأمن الغذائي والوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة، نقاشات حول التجارة الحرة والمذهب التجاري، من بعض النواحي أثر هذا البعد الجغرافي الاقتصادي لتغير المناخ على سياسة الاتحاد الأوروبي أكثر من الجوانب الأمنية الصعبة، ومع هذا لا يزال التوتر الأساسي واضحاً حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن الأسواق الحرة ضرورية للحصول على الموارد النادرة بشكل متزايد إلى حيث تكون مطلوبة وتسهيل انتشار مصادر الطاقة المتجددة، لكن البعض يرون أن العولمة تدعم النموذج الاقتصادي الذي يكمن في جذور ظاهرة الاحتباس الحراري.

يقر بعض الدبلوماسيين أن تحرير التجارة في مصادر الطاقة المتجددة هو الجزء الأكثر أهمية من الناحية الجيوستراتيجية في أجندة الأمن المناخي، وهم يجادلون بأن منظمة التجارة العالمية يجب أن تحذر من ذلك النوع من حظر تصدير المواد الغذائية الذي لجأت إليه بعض الحكومات منذ أن ضرب الجفاف أجزاء كثيرة من العالم في عامي 2009 و2010، كما يفترضون أن طرق التجارة الحرة ضرورية لتأمين

¹ Richard Youngs, "the EU indirect and defensive approach security", 12 July 2021, in: <https://carnegieeurope.eu/2021/07/12/eu-s-indirect-and-defensive-approach-to-climate-security-pub-84874> (29/08/2021) (12:21)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

إمدادات المواد الخام، ونتيجة لذلك فإن هدفهم الأساسي هو المحافظة على سلامة سلاسل التوريد في الدول المتأثرة بعدم الاستقرار المناخي.

لم يقنع تغير المناخ الحكومات بدعم إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي الأمر الذي يؤدي إلى تقاوم الندرة في الدول النامية، وبالتالي يغذي عدم الاستقرار والصراع مع بدء انعكاسات التأثيرات المناخية، فمن وجهة نظر التنمية، يصر المسؤولون على أن الضرورة هي تقييد الشركات الكبرى من شراء مساحات كبيرة من الأراضي وزراعتها في محاولة لتجميع الموارد كإجراء وقائي ضد تغير المناخ¹.

ثانياً: انعكاسات تغير المناخ على الأمن الصحي الأوروبي:

تتميز نمذجة وتقييم أثار المناخ على صحة الإنسان بدرجة عالية من عدم اليقين، ولكن تشير معظم الدراسات إلى زيادة في معدل الوفيات المرتبطة بالحرارة، وبالمثل يمكن أن تنتشر الأمراض المنقولة بالنواقل مثل الملاريا، حمى الضنك في المناطق الأوروبية، فيمكن أن تؤدي درجات الحرارة الأكثر اعتدالاً في شمال أوروبا إلى جانب ارتفاع هطول الأمطار بالفعل إلى زيادة احتمال الإصابة بالأمراض المنقولة بالغذاء والنواقل.

على سبيل المثال، أظهرت نتائج cCASHh أن داء لايم* (Lyme Disease) المنقول إلى حد كبير والتهاب الدماغ الذي يحمله القرد قد انتشر في السويد وجمهورية التشيك في العقود الأخيرة، وبالمثل يمكن أن ينتشر خطر انتقال الملاريا محلياً في شمال أوروبا (على سبيل المثال بنسبة 15.8 % في المملكة المتحدة)، وعلى الرغم من وجود اتفاق على أن خطر انتشار محتمل للملاريا في أوروبا منخفض للغاية، إلا أنه في بلدان أوروبا الشرقية حيث يكون الإنفاق على الصحة للفرد منخفض نسبياً تكون الخدمات الصحية أقل كفاءة في اكتشاف حالات الملاريا وعلاجها.

¹ Richard Youngs, **climate change and EU security policy an unmet challenge**, (Brussels: carnegie endowment for international peace, 2014), pp. 15-16.

* داء لايم (Lyme Disease) هو مرض يصيب الشخص من بعد التعرض إلى اللدغ من حشرات القراد المصابة، حيث تحصل هذه الأخيرة على البكتيريا التي تسبب الداء عندما تتغذى على فئران مصابة، راجع:

<https://www.msmanuals.com/ar/home> (14:15) (2021/08/29)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

في ألمانيا، تظهر الإسقاطات زيادة بنسبة 20 % في الوفيات المرتبطة بالحرارة في ثمانينيات القرن العشرين مقارنة بالثمانينيات، والتي من غير المرجح أن يتم تعويضها عن طريق تخفيض عدد الوفيات المرتبطة بالبرد، وستكون معدلات الوفيات أعلى بكثير في جنوب وشرق أوروبا، لاسيما في مناطق مثل اليونان والبرتغال، بسبب اتجاه الاحترار الأكبر في هذه المناطق، وبالنظر إلى شيخوخة السكان، قد تكون هذه مشكلة خطيرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط¹.

على سبيل المثال، خلصت دراسة حديثة في برشلونة في اسبانيا إلى زيادة خطر الوفاة المرتبط بالأسباب الطبيعية والجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية خلال الليالي التي تتجاوز فيها درجة الحرارة 23 درجة مئوية، ويعد كبار السن والأطفال والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة موجودة مسبقاً (أي أمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية ومرض السكري) هم الأكثر عرضة للضرر، وفي العاصمة اليونانية أثينا تم رصد زيادة في معدل الوفيات بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً تحت تأثير درجات الحرارة المرتفعة، وكان معدل الوفيات المرتبط بموجة الحر مرتفعاً بشكل خاص بين كبار السن خلال موجة الحر في صيف عام 2003 في فرنسا، كما وجدت الدراسات الحديثة وجود ارتباط بين زيادة عدد حالات العنف ضد النساء وارتفاع درجات الحرارة².

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، يمكن ذكر الانعكاسات التالية لتغير المناخ على الأمن الأوروبي في ميادين مختلفة:

- يمكن للتغيرات في تواتر الظواهر الجوية المتطرفة، مثل العواصف والأعاصير والفيضانات وموجات الحر عواقب اجتماعية واقتصادية مباشرة وسلبية للغاية على أمن أوروبا، حيث سيواجه شمال أوروبا المزيد من العواصف مما يؤدي إلى اندلاع العواصف وتآكل السواحل والتي ستكون أكثر وضوحاً وتكراراً في منطقتي البلطيق وبحر الشمال (خاصة الدنمارك وهولندا)، كما أنه يتنبأ بتفاقم جفاف الأنهار في المملكة المتحدة ودول البلوكس، لأن فترات الجفاف من المرجح أن تصبح أكثر شيوعاً.
- تفاقمت الخسائر الناجمة عن كوارث فيضانات الأنهار في أوروبا في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذا الاتجاه، حيث تقدر دراسة PESETA على سبيل الذكر، أنه

¹ Arno Behrens, Anton Georgiev, Maelis Carraro, "future impacts of climate change across Europe", **CEPS working document**, no 324, (February 2010), p. 14.

² Wolfgang Cramer et al, "climate change and interconnected risks to sustainable development in the Mediterranean", traduction: union for the Mediterranean and MedEC, **nature climate change**, vol 08, no 11, p. 18.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

بحلول عام 2080 يمكن أن يتأثر حوالي 250400 مليون أوروبي كل عام (مقارنة بـ 200 مليون في الفترة بين عامي 1961 و1990)، في شمال أوروبا ستكون الفيضانات المفاجئة أكثر تواترا مما سيتسبب في أضرار جسيمة لاقتصاديات البلدان المتضررة وستكون هولندا والمملكة المتحدة الأكثر تضررا.

• سوف تتفاقم المشاكل المتعلقة بالمياه العامة ومياه الشرب في جميع أنحاء أوروبا، كما سيواجه البحر الأبيض المتوسط مشاكل ندرة المياه أكثر من أي منطقة أخرى في أوروبا، فقد يؤدي تغير المناخ إلى انخفاض تقديري في توافر المياه والذي سيكون أكبر في البحر الأبيض المتوسط وجنوب أوروبا، فقد ينخفض توافر المياه بنسبة 20 % إلى 30 % في ظل سيناريو +2 درجة مئوية وبنسبة 40 % إلى 50 % في ظل سيناريو +4 درجات مئوية.

ستؤثر المشاكل المرتبطة بإمدادات على الاقتصاد والسكان، الذين سيتعين عليهم التعامل مع حالات الجفاف المتزايدة والعجز المائي على أساس يومي، وسيكون قطاع الزراعة والسياحة هما الأكثر تضررا، وخاصة في الجزر وفي المنتجعات السياحية حيث أصبحت مشاكل إمدادات المياه الأكثر شيوعا¹.

المطلب الرابع: وباء كورونا covid-19 كتهديد أمني للأمن الأوروبي

الفرع الأول: الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني

إنّ أول استخدام للأمن الإنساني جاء في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 بعنوان "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني"، بالرغم من أن العديد من المفوضيات والمجموعات الوطنية أصدرت تقارير حول الأمن الإنساني لكن كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثير خاص، حيث يصف هذا التقرير الأمن بعبارات "أمن الأفراد"، امن الأفراد، وكذلك تدعيم التنمية وهي إحدى المجالات لتعريف الأمن الإنساني.

ينطلق مفهوم الأمن الإنساني من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هي شرط أساسي للمجتمعات ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن القومي لأنه يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما انه يشمل أيضا المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والصحية².

¹ Arno Behrens, Anton Georgiev, Maelis Carraro, op.cit., pp. 5-6.

² خميسة عقابي، "الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية"، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، مجلد 3، العدد 1، (2021)، ص. 353.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يعتبر الأمن الصحي من ضمن مفاهيم الأمن الإنساني، وهذا ما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة، حيث أكد التقرير أن وحدة التحليل هي "الفرد" بدل "الدولة"، وهذا لما يواجهه الأفراد من تحديات خطيرة، لان انتشار الأمراض المعدية شكل نوع جديد من التهديدات الأمنية كونها ذات طابع قومي، فهي عابرة للحدود الدولية لا تحترم سيادة الدولة أو حدودها.

تشير تصورات الباحثين إلى أن مفهوم الأمن الصحي باعتباره بعدا للأمن الإنساني، إلا أن بداياته الأولى كانت ضيقة تقتصر على مكافحة الأوبئة والحد من انتشارها، وهو ما انعكسه بعض التعاريف التي تعتبر أن الأمن الصحي هو: "التحرر من المرض والعدوى، وبأنه توفير للخدمات الصحية، وعدم سهولة انتقال وانتشار الأمراض"، غير أن هذه النظرة أخذت منحرجا آخرا، وأصبح ينظر للأمن الصحي نظرة شمولية عالمية تتكامل فيها العديد من المقومات والعناصر، الأمر الذي يعكسه تعريف منظمة الصحة العالمية للصحة بأنها: "حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز"¹.

الفرع الثاني: التعريف بوباء كورونا Covid-19

أبسط تعريف يمكن أن يفسر معنى فيروس كورونا المستجد المعروف اختصارا (Covid-19) هو مرض تتسبب به سلالة جديدة من الفيروسات التاجية، كورونا الاسم الانجليزي للمرض مشتق كالتالي: (CO) هما أول حرفين من كلمة (CORONA)، و(VI) وهما من أول حرفين من كلمة (VIRUS) و (D) هو أول حرف من كلمة (DISEASE).

وقد تم إضافة الرقم 19 إشارة لعام 2019 الذي اكتشف فيه أول حالة للفيروس في مدينة يوهان الصينية.

يرتبط فيروس كورونا المستجد بنفس عائلة فيروسات كورونا الذي يتسبب في أمراض طفيفة مثل نزلات البرد، الحمى، أو خطيرة مثل الالتهاب الرئوي الحاد متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، والمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة النوع الثاني (سارز كوفيد 02)، ويتميز بالأعراض التالية: الحمى،

¹ سلمى جبلي، "الأمن الصحي ضمانة الأمن القومي: جائحة كورونا نموذجا"، جانفي 2021، في: <https://www.politics-dz.com> (2021/08/22) (14:23)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

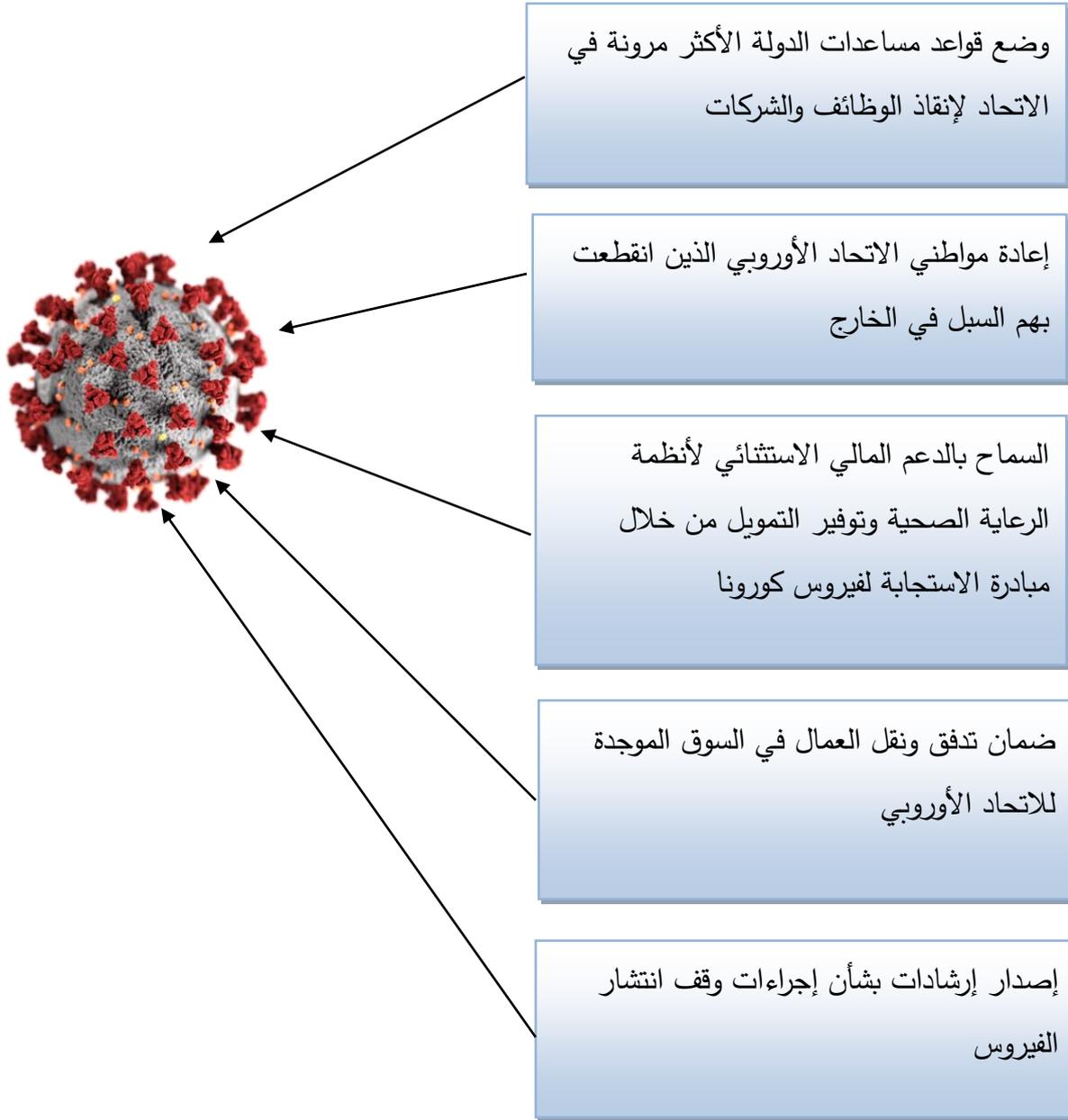
السعال، ضيق التنفس، وفي الحالات الشديدة يمكن للمرض أن يتسبب بالتهاب الرئة أو صعوبة التنفس، كما يمكن أن يؤدي إلى الوفاة¹.

¹ ضوء المكان بوزيرة، مبروك ساحلي، "تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19) على الأمن الإنساني في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، (جويلية 2021)، ص ص. 85-86.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الفرع الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي لوباء كورونا COVID-19

الشكل رقم 03: يوضح الشكل خطوات الاتحاد الأوروبي اتجاه فيروس كورونا



المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على المرجع التالي:

James K. Jackson et al, "Global Economic Effects of COVID-19", (CRS report prepared for members and committees of congress, Congressional Research Service, July 9/2021), pp. 12-23.

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يعد النظام السياسي للاتحاد الأوروبي كنظام لصنع القرار متعدد المستويات مع قدرته على التصرف فوق الوطني والدولي والمتعدد الأطراف وعبر الوطني مناسباً تماماً لإدارة أزمة صحية عالمية وعابرة للحدود تحولت إلى أزمة مجتمعية واقتصادية وأمنية.

في المراحل الأولى، لم يكن الاتحاد الأوروبي حاضراً بشكل بارز في بداية Covid-19 لأن الصحة العامة ليست ضمن اختصاصات الاتحاد الأوروبي.

رغم اعتراف الاتحاد الأوروبي بالخطأ في التعامل مع الحالة الإيطالية وتقديم اعتذار رسمي من رئيسة المفوضية الأوروبية (Ursula Von der Leyen) عن خذلان الاتحاد الأوروبي لإيطاليا، إلا أن الاتحاد لم يتوصل إلى الاتفاق على خطة الدعم الاقتصادي لمواجهة أزمة كورونا¹.

تمت قيادة الاستجابة المؤسسية للاتحاد الأوروبي بشكل أساسي من قبل المفوضية الأوروبية، واجتماعات أعضاء المجلس الأوروبي، وقد لعب البرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي أيضاً أدوار مهمة للتصدي للوباء.

أ/ المجلس الأوروبي: التقى أعضاء المجلس الأوروبي عن طريق الفيديو في 10 مارس 2020، في الاجتماع اتفقت حكومات الدول الأعضاء على الأولويات الأربع لعمل الاتحاد الأوروبي، واجتمع أعضاء المجلس الأوروبي مع رئيس المجلس الأوروبي (Charles Michael) في 17 مارس، وقد استغل أعضاء المجلس الأوروبي الاجتماع لإعادة تأكيد التزامهم بالأولويات الأربع التي تم تحديدها مسبقاً.

اجتمع أعضاء المجلس الأوروبي مرة أخرى في 26 مارس، في الاجتماع قامت حكومات الدول الأعضاء بتقييم استجابة الاتحاد الأوروبي للتصدي لكوفيد-19.

حددت النتائج التي تم نشرها بعد الاجتماع إجراءات الاتحاد الأوروبي عبر أولوياته المحددة، وقد ناقش أعضاء المجلس الأوروبي في 23 أبريل استراتيجيات خروج الاتحاد الأوروبي من الفيروس إلى جانب الاستجابة الاقتصادية اللازمة.

¹ مركز الإمارات للسياسات، "تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله"، في:

<https://epc.ae/ar/whatif-details/17/the-impact-of-coronavirus-pandemic-on-the-eu-and-its-future>
(22:25) (2021/08/22)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

ب/ **المفوضية الأوروبية:** يتمثل دور المفوضية الأوروبية في تنسيق عمل الاتحاد الأوروبي وتنفيذ السياسات التي اتفقت عليها حكومات الدول الأعضاء في حالة استجابة الاتحاد الأوروبي لـ Covid-19، فإن هذا هو الحال أيضا.

تنسق المفوضية استجابة الاتحاد الأوروبي من خلال فريق الاستجابة لفيروس كورونا، المؤلف من (Urusla Von Der Leyen) (رئيس المفوضية)، إلى جانب 5 موظفين.

ج/ **البرلمان الأوروبي:** كواحدة من الهيئات التشريعية في الاتحاد الأوروبي، عمل البرلمان الأوروبي مع المفوضية الأوروبية لتمرير عدد من المبادرات التشريعية للمساعدة في مكافحة فيروس كورونا، نذكر على سبيل المثال، خلال جلسته العامة في 1617 أبريل، وافق البرلمان الأوروبي على تدابير لتسهيل:

- أقصى قدر من المرونة لتوجيه الأموال الهيكلية للاتحاد الأوروبي، لمكافحة تأثير Covid-19
- خطط لتحرير أكثر من 3 مليار يورو لدعم أنظمة الرعاية الصحية في دول الاتحاد
- صندوق التضامن لمكافحة فيروس كورونا

كانت الإجراءات قادرة على أن تدخل حيز التنفيذ بمجرد حصولها على موافقة حكومات الدول الأعضاء في المجلس القطاعي المناسب للاتحاد الأوروبي¹.

الفرع الرابع: انعكاسات فيروس كورونا Covid-19 على البيئة الأمنية في أوروبا

يمكن رؤية تأثير Covid-19، من حيث إدراك التهديد وتعريف المشكلة في ثلاث مجالات رئيسية: التأثير على الأمن والاستقرار والسلام في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي، والإجراءات التي اتخذتها القوى العظمى خلال الأزمة، والآثار المترتبة على أوروبا.

أولا: انعكاسات فيروس كورونا Covid-19 على الأمن السياسي:

يعني الأمن الإنساني للناس أنهم يعيشون في مجتمع يحترم حقوق الإنسان الأساسية، فجائحة كوفيد-19 ليس أزمة صحية واقتصادية فحسب، بل ظهر أيضا كأزمة سياسية استخدم فيها القادة

¹ Iain McIver, "Damon Davies, The European Union's response to COVID-19", SPIC, in: <https://sp-bpr-en-prod-cdnep.azureedge.net/published/2020/5/21/The-European-Union-s-response-to-COVID-19/SB%2020-35.pdf>, p. 7-8. (28/09/2021) (10:11)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الاستبدايون الوباء لقمع المعارضة وتعزيز سيطرتهم على مقاليد السلطة، حيث سعت هذه النظرة العامة إلى توضيح كيف يمكن لعنسة الأمن البشري أن تساعد في فهم الواقع المعقد متعدد الطبقات الذي أوجده جائحة Covid-19، مع تهديداته المترابطة للأمن البشري¹.

لدى Covid-19 القدرة على إحداث عواقب وخيمة على البلدان التي لديها أنظمة صحية وقدرة دولة ضعيفة للغاية للحد من تأثير الفيروس، إذا أدى Covid-19 إلى نمو كبير في الفقر العالمي، فلن يؤثر ذلك على النتائج الصحية فحسب، بل قد يؤدي أيضا إلى تفاقم ديناميكيات الصراع.

سلط تقرير صادر عن المعهد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS) باستخدام قاعدة بيانات النزاع المسلح وبيانات الأحداث (ACLED) وتسليط الضوء على الطرق المختلفة التي اثر بها الفيروس على الأمن والاستقرار في البلدان النامية (اليمن، ليبيا، العراق وليبيا)، وأشاروا إلى أن التأثير بشكل عام، كان سلبيا من حيث عدد ضحايا المعارك المرصود ومستويات العنف، يشير التقرير إلى أن كوفيد-19 يميل إلى تحدي سلطات الدولة بطريقة تخلق فرصا للجماعات المسلحة للحصول على ميزة عسكرية في الميدان، واستغلال نقاط الضعف وعدم المساواة في استجابات الدولة للضرورة، من اجل تقويض الثقة والدعم².

على مدى العقود الماضية، اكتسبت أشكال الحوكمة الخاصة أهمية، وأصبحت المؤسسات فوق الوطنية (مثل الاتحاد الأوروبي) أكثر قوة ويمكن اعتبار أن التقشف قد قوض أسس الحقوق الاجتماعية ذاتها، ومع ذلك فقد أعاد الوباء تقديم الدولة القومية بقوة، باعتبارها المؤسسة السياسية الحاسمة في أوقات الأزمات.

في بداية الأزمة، كانت الوسائل غير التقليدية للمشاركة السياسية، مثل المظاهرات صامتا في الغالب، لكن المظاهرات خرجت لاحقا في جميع أنحاء أوروبا، على سبيل المثال ضد الإجراءات الحكومية لمكافحة Covid-19 وحول أولئك الموجودين في فرنسا ضد مشروع قانون الأمن الذي يقيد تصوير الشرطة وغيرها.

¹ Marco di Liddo, "the impact of covid-19 on human security", (report, centre studi internazionali, may 2021), p. 18.

² Meyer Christoph, Martin Bricknell, Sophia Bech, How the COVID-19 crisis has affected security and defence-related aspects for the EU, in-depth analysis, European Parliament, 2020, p.5. In: [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2021/653623/EXPOIDA\(2021\)653623_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2021/653623/EXPOIDA(2021)653623_EN.pdf) (28/09/2021) (10:22)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

وقد تم التأكيد أكثر على الاتجاه المحتمل نحو الانقسام بالنسبة للعديد من المجتمعات من خلال عدم قدرتها على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير المناسبة والفعالة للتعامل مع الوباء¹.

لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الوباء لا يشكل مجرد تحدٍ للصراع الخارجي أو الحوكمة العالمية كما تم تصورها في الإستراتيجية لعام 2016، ولكنه يواجه الاتحاد الأوروبي على المستوى الاستراتيجي خيارات صعبة حول كيفية وضع نفسه في صراعات على السلطة، لاسيما التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين.

في حين أن هناك تاريخاً طويلاً للقوى العظمى التي تؤثر بشكل انتقائي على بعض الدول الأوروبية لتحقيق غاياتها الخاصة، فإن Covid-19 يزيد من المخاطر ويسلط الضوء على الآثار طويلة المدى بالنسبة لأوروبا من الاعتماد على القوى العظمى والانقسام².

ثانياً: انعكاسات فيروس كورونا Covid-19 في الأمن الاقتصادي

نتيجة لهذا الوباء، نما الفقر وأثرت الاضطرابات الاقتصادية على دول أوروبا، وقد أشارت المفوضية الأوروبية إلى أن اقتصاد الاتحاد الأوروبي أصبح أضعف خلال خريف عام 2020 وأضعف بحلول عام 2021 مما أشارت إليه توقعاتها السابقة نتيجة عودة ظهور حالات Covid-19 وظهور سلالات جديدة أكثر ضراوة من الفيروس مع بداياته.

كان من المتوقع أن يكون التأثير الاقتصادي لعمليات الإغلاق المتجددة غير متكافئ بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بسبب الاختلافات في صرامة تدابير الاحتواء، وشدة العدوى والاختلافات في المؤسسات الاقتصادية والاستجابة السياسية، فتتعرض توقعات المفوضية أن النشاط التجاري في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة سيتأثر سلباً بدءاً من يناير 2021 بسبب انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، كما شهدت كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال واليونان أكبر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب عدد من العوامل بما في ذلك الاعتماد على السياحة والتي شهدت انتعاشاً اقتصادياً جدياً³.

¹ Maria Grasso et al, "the impact of the coronavirus crisis on European societies, what have we learnt and where do we go from here? introduction to the covid volume", **European societies**, vol 23, no 01, (2021), p. 21.

² Meyer Christoph, Martin Bricknell, Sophia Besch, op.cit., p. 6.

³ James K. Jackson et al, op.cit, p. 86.

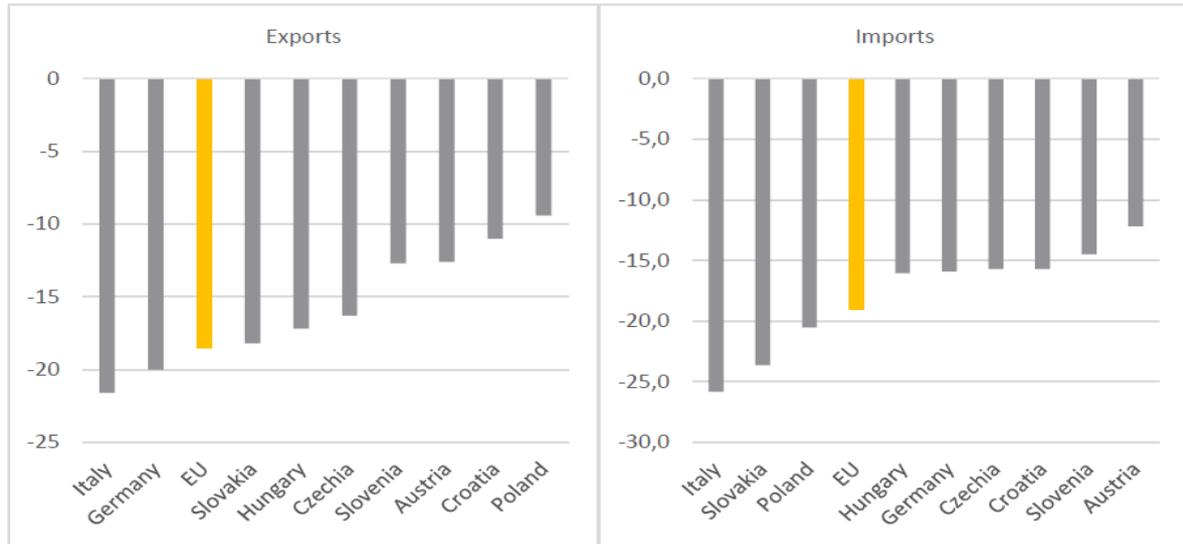
الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يقدر البنك الدولي انه في عام 2020، نتيجة للآثار الاقتصادية للجائحة التي تفاقمت بسبب آثار النزاع المسلح وتغير المناخ تم دفع ما بين 119 و 124 مليون شخص إلى الفقر المدقع (أولئك الذين يعيشون على اقل من 1.90 دولار في اليوم)، في عام 2021، ستستمر الأزمة ومن المتوقع أن تتفاقم، وسترتفع هذه الأرقام إلى ما بين 143 و 163 مليوناً، فقد أدت تدابير احتواء انتشار الفيروس إلى حدوث اضطراب اقتصادي هدد ما يقرب من نصف القوى العاملة في العالم بفقدان سبل عيشهم¹.

لقد خلق انتشار فيروس كورونا تداعيات اقتصادية كبيرة على دول أوروبا والاتحاد الأوروبي، وكانت إيطاليا الأكثر تضرراً، حيث من المرتقب أن يحدث انخفاض كبير في نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وقد أنهت إيطاليا عام 2020 بانخفاض في الناتج المحلي بنسبة 8.3%، وهناك أرقام أسوأ لأربعة دول هي: اسبانيا، اليونان، مالطا، وكرواتيا وهو ما يؤشر إلى منحى سلبي للغاية نحو الركود وضعف أكثر في الدورة الاقتصادية في إيطاليا على وجه التحديد وباقي دول أوروبا².

الشكل رقم 04: تمثيل بياني حول التغيير في الصادرات والواردات العالمية، ماي/ جوان 2019 إلى

ماي/ جوان 2020.



Source: Roman Romisch, "Covid-19 effects on Central Europe", (Report for Interreg Central Europe, September, 2020), p. 10.

¹ Meyer Christoph, Martin Bricknell, SophiaBesch, op.cit., p. 14.

² عبد المجيد الفرجي، "خطة إنعاش اقتصادية: إيطاليا أرنب سباق أوروبا في مواجهة تداعيات كورونا"، 28 ماي 2021، في: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/5/28> (20:34) (2021/08/23)

الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يوضح الشكل التغير في الصادرات العالمية والاستيراد لدول وسط أوروبا الوسطى والاتحاد الأوروبي بين شهري يونيو/ماي 2019 و يونيو/ماي 2020، حيث انخفضت الصادرات والواردات بشدة في جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، كذلك انخفضت صادرات إيطاليا وألمانيا بشكل كبير على أساس سنوي، بأكثر من 20%، تليها سلوفاكيا والمجر وجمهورية التشيك، فانخفضت الصادرات بأكثر من 15%، وانخفضت الصادرات في بلدان الاتحاد الأخرى بنسبة اقل، لكنها لا تزال بحوالي 10% أو أكثر، ومن حيث الواردات، سجلت إيطاليا وسلوفاكيا وبولندا أكبر انخفاض، حيث تقلصت الواردات الإيطالية بأكثر من 25%، والواردات السلوفاكية والبولندية بأكثر من 20%، وانخفضت الواردات في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى بنحو 12% إلى 15%¹.

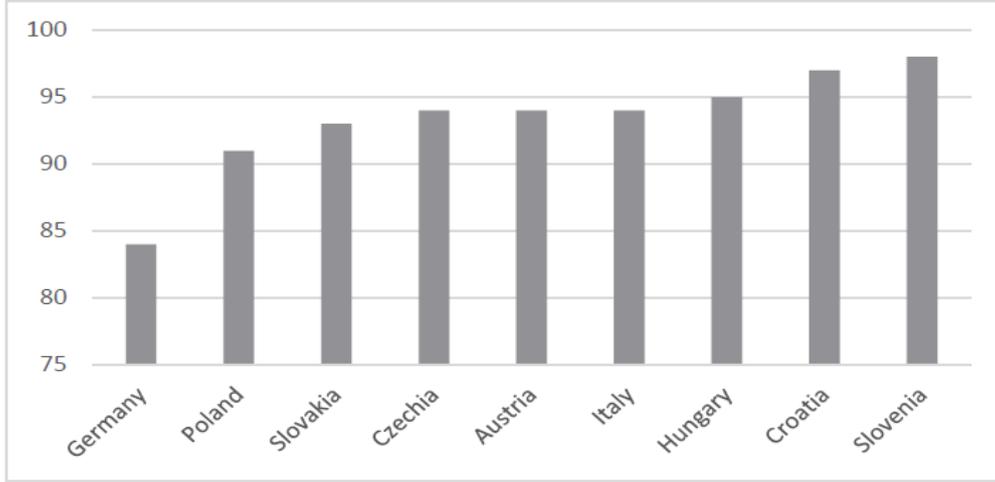
كان قطاع السفر والسياحة من أكثر القطاعات تضررا من جائحة كوفيد19، أصبحت قيود السفر أكثر انتشارا وصرامة من أي استجابة سابقة للوباء، من المتوقع أن يؤدي الجمع بين الركود الاقتصادي والإحجام الفردي عن السفر إلى إعاقة السفر الدولي لفترة أطول بكثير مما كانت عليه في الأوبئة السابقة، إن قطاع السفر والسياحة مسؤول عن أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و7% من إجمالي التجارة الدولية، و30% من صادرات العالم في الخدمات، حيث انه في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تساهم السياحة بشكل مباشر بنسبة 4.5% إلى 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي².

تضررت صناعة السياحة بشدة من جراء الأزمة الصحية والتدابير اللاحقة لاحتوائها، تظهر مقارنة الليالي السياحية التي تم إنفاقها في الفترة من ابريل/مايو 2019 وابريل/مايو 2020 أن السياحة تراجعت بشكل كبير في دول الاتحاد الأوروبي، أي أن الانخفاض التي يقضونها يتراوح من 84% إلى 97% و98% في كرواتيا وسلوفينيا على التوالي، ويعتمد تأثير الانخفاض القوي في السياحة على مناطق أوروبا الوسطى والشرقية على اعتمادها على السياحة كمصدر للدخل والتوظيف.

¹ Roman Romisch, op.cit., p. 9.

² Brian Lucas, "Impacts of Covid-19 on inclusive economic growth in middle-income countries", (Report Helpdesk, knowledge, evidence and learning for development), p.16.

الشكل رقم 05: تمثيل بياني يمثل انخفاض في عدد الليالي السياحية بالنسبة المئوية، افريل/ماي
2019 - افريل/ماي 2020.



Source : Roman Romisch, op.cit., p. 8.

يتضح أن المناطق الساحلية في كرواتيا وإيطاليا وألمانيا والمناطق الجبلية في النمسا بالإضافة إلى العديد من العواصم (مثل براغ) هي مراكز للسياحة، بالنسبة لهذه المناطق سيكون الانخفاض في عدد الزوار والانخفاض المقابل في الدخل وفرص العمل أكثر تأثيراً، وهذا يجعل تطوير استراتيجيات التكيف التي تسمح ببعض السياحة على الرغم من الوباء أمراً مهماً بشكل خاص لتجنب التغييرات المفاجئة للغاية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق¹.

من زاوية أخرى نجد انه من خلال التعرض إلى أهم القضايا والمسائل التي تشكل تهديداً أمنياً للاتحاد الأوروبي بتصنيفها (تهديدات تماثلية - تهديدات لاتماثلية) يجب أن ننوه كذلك إلى التيار السياسي اليميني المتطرف الذي تمثله أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا والدول العضو في الاتحاد الأوروبي كتهديد من نوع آخر لكيان وأمن الاتحاد الأوروبي.

¹ Roman Römich, op.cit., p 7.

الفصل الثاني:

اليمن المتطرف في دول

الاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

يتناول الفصل اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي الجوانب المتعلقة بأحد أبرز الظواهر السياسية في أوروبا الآن وهي اليمين المتطرف، بدءاً بمفهوم هذا التيار اليميني المتطرف والتطرق إلى أيديولوجية هذه الأحزاب-أحزاب اليمين المتطرف-، ليتم التركيز بعدها على الأسباب المحتملة والمفسرة لصعود أحزاب اليمين المتطرف داخل دول الاتحاد الأوروبي وزيادة دعمها في العقود الأخيرة.

كما سيتم في هذا الفصل مقارنة واقع أحزاب اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا، هولندا، هنغاريا واليونان) وذلك بهدف فهم وتفسير نجاح هذه الأحزاب في الانتخابات المحلية، الوطنية، وكذلك نجاحها في الانتخابات البرلمانية الأوروبية خاصة انتخابات 2014-2019، كذلك يتناول الفصل كيف تنقسم مواقف هذه الأحزاب من الاتحاد الأوروبي كمؤسسة وعضوية هذه الدول المنضوية تحته (البقاء، المغادرة) بين موقف داعم، موقف داعم بشروط وموقف رافض للاتحاد الأوروبي، وسيعالج هذا الفصل جملة من المباحث كما يلي:

المبحث الأول: اليمين المتطرف: مقارنة مفاهيمية

المبحث الثاني: واقع أحزاب اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: مواقف أحزاب اليمين المتطرف من الاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: اليمين المتطرف: مقارنة مفاهيمية

يعد اليمين المتطرف تسمية لعائلة سياسية تظهر أجزاءها أيديولوجيات مشتركة، وقد تم استخدام العديد من الأسماء لهذه التيارات اليمينية المتطرفة مثل: أحزاب اليمين المتطرف، اليمين الشعبوي، أحزاب الفاشية الجديدة، يمين شعبي راديكالي، أحزاب نازية وغيرها، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم اليمين المتطرف، أيديولوجيته بالإضافة إلى أسباب صعود هذه الأحزاب إلى الساحة السياسية الأوروبية.

المطلب الأول: مفهوم اليمين المتطرف

للتطرق إلى مفهوم اليمين المتطرف يجب قبل ذلك البحث في مفهوم الطيف السياسي

الفرع الأول: تعريف الطيف السياسي / political spectrum

يعبر الطيف السياسي عن طريقة لنمذجة المواقف والتيارات السياسية المختلفة من خلال وضعها على شكل هندسي واحد أو أكثر يرمز إلى الأبعاد السياسية المستقلة.

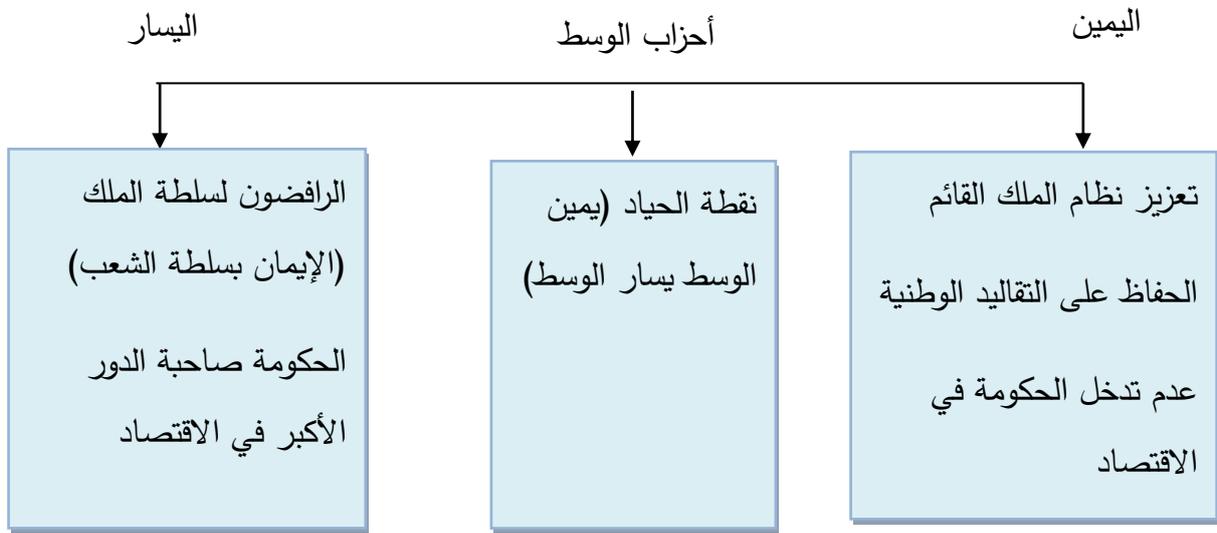
وتشمل معظم الأطياف التي طال أمدها الجناح الأيمن والجناح الأيسر، والتي كانت تشير في الأصل إلى طريقة الجلوس في البرلمان الفرنسي في القرن الثامن عشر.

في الأطياف التي تكون ثنائية الشكل، يتم تقسيم المحاور بين المسائل الثقافية والاقتصادية، كلاهما مستل من شكل من أشكال الفردية (الحكومة من أجل حرية الفرد) إلى شكل من أشكال التشاركية (الحكومة من أجل رفاهية المجتمع).

في هذه الحالة، يعتبر "اليسار" فردانيا ليبراليا فيما يخص المسائل الثقافية والاجتماعية، ومجتمعيا (شعبويا) في المسائل الاقتصادية، بينما على النقيض من ذلك يعتبر "اليمين" مجتمعيا (شعبويا) فيما يخص المسائل الاجتماعية والثقافية، والفردية (الليبرتارية) في المسائل الاقتصادية¹.

¹ Political and economic spectrums, twenty-one wikipedia articles, pp. 1-2.

الشكل رقم 06: شكل توضيحي للطيف السياسي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المراجع:

- مروة نزار، مؤشرات وأسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا، في:

[/https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/146](https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/146)

- اليمين المتطرف، في:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30>

الفرع الثاني: تعريف اليمين

يشير مصطلح اليمين واليسار إلى الانتماءات السياسية التي نشأت في عصر الثورة الفرنسية 1789-1796، وبشكل أكثر دقة عندما كان على الجمعية التأسيسية أن تقرر ما إذا كانت ستسمح بحق النقض من قبل الملك على قوانين الجمعية، وفي 29 أغسطس/ أوت 1789، من أجل احتساب أصوات المندوبين طلب الرئيس من أعضاء الجمعية الانتقال إلى يمينه إذا أرادوا منح حق النقض للملك أو إلى يساره إذا كانوا يعارضون ذلك، وبينما كان هذا التصويت بالفصل بعيداً عن كونه جديداً فقد مثل نقطة تحول لأن الانقسام إلى قسمين اكتسب معنى سياسياً غير مسبوق¹.

¹ Piero Ignazi, **extreme right parties in Western Europe**, (New York: Oxford university press, 2003), p. 4.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

كما يعبران على طريقة الجلوس في مختلف الهيئات التشريعية في فرنسا، حيث جلست الأرستقراطية على يمين رئيس مجلس النواب (المقعد الفخري تقليدياً) وجلس عامة الناس على اليسار، ومن هنا جاءت مصطلحات السياسة اليمينية وسياسة اليسار، وبالتالي فإن اليمين يعني ضمناً دعم المصالح الأرستقراطية أو الملكية والكنيسة، على الجانب الآخر اليسار دعم الجمهورية والعمالية والحريات المدنية.

بالإضافة إلى ما سبق، ومع بداية القرن العشرين، ارتبط مصطلح اليمين واليسار بأيدولوجيات سياسية محددة، وتم استخدام المصطلحين للتعبير عن المعتقدات والانتماءات السياسية للمواطنين، حيث أصبح اليمين سمة التقليديين المحافظين على تقاليد الحكم المعترف بها، واليسار سمة التقدميين الذين يؤمنون بسلطة الشعب، هذا بعدما كان المصطلحين يصفان فقط موقع الأشخاص من الملك (طريقة الجلوس)¹.

الفرع الثالث: تعريف التطرف

أولاً: التطرف لغة:

"مشتق من الطرف أو نهاية الشيء، فإذا قيل تطرف جاوز حد الاعتدال ولم يتوسط، وطرف الشيء جوانبه، والتطرف بهذا المعنى يستعمل في الحسيات، إلا أن له معنى آخر في المعنويات، يقال التطرف الفكري وهو ما جاوز حد الاعتدال أو الوسطية لجهة اليمين أو اليسار".

كما يقال عن التطرف: "حد الشيء وحرفه، وعلى عدم الثبات في الأمر، والابتعاد عن الوسطية والخروج عن المألوف ومجاوزة الحد، والبعد عما عليه الجماعة"، كما هو "الشدة أو الإفراط في شيء أو في موقف معين وهو أقصى الاتجاه أو النهاية والطرف أو الحد الأقصى".

ثانياً: التطرف اصطلاحاً:

ظاهرة عامة تستهدف العالم الغربي والشرقي، يصنف على أنه من أخطر المعضلات الاجتماعية ويعود ذلك إلى الدوجماتية (الانغلاق الفكري) أو الجمود العقائدي لدى المتطرفين، فهو نهج مبهم للتفكير يتسم بعدم تقبل آراء وأفكار الآخرين التي تختلف عن آراء ومعتقدات الشخص أو الجماعة².

¹ Political and economic spectrums, twenty-one, op.cit., p. 2.

² حمزة المعاينة، مخد الزعبي، "الإرهاب والتطرف الفكري"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 23، (2 أيلول 2020)، ص ص.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

يعرف التطرف أيضا على انه: "الابتعاد عن وسط ما سواء إلى اليمين أو اليسار، والوسطية إن لم تكن نهج استقامة لكانت انحرافا، والسلوك المنحرف هو سلوك ينحرف عن العرف والتقاليد والمعايير المعمول بها في مجتمع ما"، بينما عرفه آخرون على انه: اتخاذ فرد ما أو جماعة قرار أو موقف معين متشدد اتجاه فكر (أيديولوجيا أو قضية) قائم، ومحاولة إيجاد مكان له داخل بيئة هذا الفرد أو الجماعة، وقد يكون هذا التطرف بالإيجاب وذلك عبر قبول هذا الفكر، أو سلبيا عن طريق الرفض التام، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة وسط القبول والرفض.

بالنسبة للقواميس الأجنبية، فقد ذكر البيرت بريتون (Albert Bretoon) وآخرون: "أن القواميس الفرنسية والألمانية والإيطالية تعرف التطرف بأنه الإفراط، في حين تعرفه القواميس الانجليزية بأنه عنف الوسائل المتبناة"¹.

غير أن تحديد من هو المتطرف يواجه في كثير من الأوقات باستخدام معايير غير موضوعية، وهذا ما أشار إليه باري جولدووتر (Barry Goldwater) الذي صنف متطرفا في السياسة الأمريكية في ستينيات القرن الماضي، فقال في مؤتمر الحزب الجمهوري 16 جويلية 1964: "إن التطرف في الدفاع عن الحرية ليس رذيلة والاعتدال في السعي للعدالة ليس فضيلة"، ورغم شيوع استخدام المصطلح إلا انه من المفاهيم التي يصعب تحديدها وهو ما يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

1. السبب الأول: يتمثل في نسبية المعنى اللغوي للتطرف واختلافه بين المجتمعات، فما يعد تطرفا في مجتمع ما، قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، ويعود هذا إلى اقتران التطرف بالمتغيرات السياسية، الدينية والحضارية داخل كل مجتمع وارتباطه بالعامل الزمني؛ حيث يتفاوت التطرف في المجتمع الواحد من زمن إلى آخر.

2. السبب الثاني: وينصرف إلى ارتباط ظاهرة التطرف بالعلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها، بما يؤدي في النهاية إلى اختلاف الاتجاهات بين العلماء في وضع المعايير التي تحدد ماهية التطرف.

¹ جميل أبو العباس زكير الريان، المتطرفون-التطرف الفكري: نشأته وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، ط2، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020)، ص ص. 26-27.

3. السبب الثالث: ويتعلق هذا الأخير بالخطأ الذي يقع فيه البعض باستخدام مفاهيم أخرى كمرادفات لمصطلح التطرف، مثل الإرهاب (Terrorisme)، العنف (Violence)، التعصب (Fantacism¹).

الفرع الرابع: تعريف اليمين المتطرف

اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على الجماعات والأحزاب لوصف موقعها في المحور السياسي، يقوم اليمين التقليدي على الحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع، أما اليمين المتطرف فهو إلى جانب دعوته للحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف يدعو للتدخل القسري واستخدام العنف للحفاظ على التقاليد والأعراف.

تشارك معظم أحزاب اليمين المتطرف بمجموعة من الأسس الأيديولوجية التي لخصت في ثلاثية أساسية وهي:

1. السلطوية: التأكيد على أهمية النظام والسلطة والعقاب الشديد لمن يخرج عليهما.
2. الشعبوية: البسطاء يحددون مضمون السياسة حتى تكون معبرة للإرادة العامة للشعب.
3. العداء للأجانب: الذي تجسد فيما بعد في الإسلاموفوبيا².

تشير السلطوية هنا إلى إيمان قوي بالقانون والسياسات القائمة على النظام والتطبيق الصارم داخل المجتمع، حيث تتخذ الأحزاب ذات النظرة السلطوية الاستبدادية وجهة نظر متشددة بشأن جميع الأشياء مثل الجريمة، مراقبة الحدود، والتي تتطلب زيادة سيطرة الدولة لتحقيقها.

من منظور الشعبوية، ينظر إلى المجتمع على أنه مجموعتان متميزتان، "النخبة الفاسدة" و"الشعب النقي"، وهما معادون بطبيعتهما، كما تؤمن الشعبوية بأن السياسة يجب أن تعكس إرادة الشعب، وهو ما يعني غالباً إرادة الأغلبية.

¹ عنتر بن مرزوق، "ظاهرة التطرف الديني في المجتمعات العربية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، (جوان 2018)، المجلد أ، ص. 201.

² مديرية الدراسات الاستراتيجية، صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار، (لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019)، ص. 06.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

العداء للأجانب واجمع عنه آخرون بالأصولية، وهو الأساس للعديد من مقترحات السياسة لأحزاب اليمين المتطرف، وخاصة الفكرة القائلة بان الدول تحتاج إلى الحد من الهجرة بحيث تتكون الدولة بشكل أساسي من أعضاء المجموعة الأصلية وليس من الثقافات غير الأصلية التي يمكن أن تهدد بتآكل الثقافة الأحادية للدولة القومية.

وبما أن الأصولية تشمل القومية، فإن الأحزاب اليمينية المتطرفة معروفة بترويجها للمواقف القومية والوطنية¹.

يعرف معظم المؤلفين اليمين المتطرف بأنه: "أيديولوجية سياسية تتكون من مزيج من عدة سمات أو مميزات مختلفة، وعدد السمات المذكورة في التعاريف المختلفة يختلف من واحد إلى اثنين إلى أكثر من عشرة".

ويعرف موريسديس (Morcidis) اليمين المتطرف على أنه: "أيديولوجية تدور حول نفس المواد الأساسية القديمة: العنصرية، كره الأجانب والقومية".

كذلك يعرف بيكس (Backes) وجيس (Jesse) اليمين المتطرف على أنه: "مصطلح جماعي للتصرفات غير الديمقراطية والمحاولات التي يتم وضعها بشكل تقليدي في تطرف اليمين".

كما يدرج كل من فالتر (Falter) وشونمان (Schumann) في تعريفهم لليمين المتطرف ما لا يقل عن عشر سمات على أنها جوهر التفكير اليميني المتطرف: "القومية المتطرفة، المركزية العرقية، مناهضة الشيوعية، مناهضة البرلمانية، مناهضة التعددية، العسكرية، القانون والتفكير النظامي، مطلب زعيم سياسي قوي، مناهض لأمريكا والتشاؤم الثقافي"².

تشمل الخصائص الأكثر شيوعا المستخدمة لتعريف اليمين المتطرف: "القومية المتطرفة، العنصرية، النزعة العرقية، مناهضة الشيوعية، تفكير القانون والنظام، مناهضة التعددية والعداء للديمقراطية، والى جانب هذه الخصائص نجد أيضا عناصر أخرى، مرتبطة أحيانا منطقيا بهذه

¹ Lori Lynn Eller, "explaining the rise of far-right political parties in Europe", Chancellor's Honors Program Projects, University of Tennessee, Knoxville, (may 2017), pp. 4- 5, in: https://trace.tennessee.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=3157&context=utk_chanhonoproj (27/10/2021) (19:10)

² Cas Mudde, **the ideology of the extremeright**, (Manchester university press, 2000), p. 11.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الخصائص وهي: الداروينية الاجتماعية، كره الأجانب، السلطوية، العسكرية، عدم الرغبة في التسوية، التعصب، الدوغماتية، التفكير المؤامرة، والميل إلى العنف".

ومن أجل التعامل مع مسألة الخصائص العديدة التي ينطوي عليها تعريف اليمين المتطرف، يقترح بيكس (Backes) أن اليمين المتطرف كظاهرة فرعية للتطرف السياسي، وبالتالي يعتقد أن تعريف اليمين المتطرف يجب أن يتكون من مكونين:

الأول: يجب أن يظهر كيف تكون الظاهرة متطرفة؛ يوضح أن التطرف السياسي يمكن أن يشير إلى كل الحركات السياسية المنتشرة بقوة ضد أهم القيم والمؤسسات وقواعد عمل الديمقراطية الدستورية.

الثاني: يجب أن يوضح كيف تكون الظاهرة يمينية؛ بالإشارة إلى عمل نوربيرتو بوبيو (Norberto Bobbio)، حول الفرق بين اليمين واليسار، يواصل بيكس (Backes) وصف الفرق بين اليمين المتطرف واليسار المتطرف بناءً على العلاقة المختلفة بينهما مع مبدأ المساواة، ويوضح أن التطرف اليميني يرفض هذا المبدأ، في حين أن التطرف اليساري يقبله لكنه يفسر بطريقة كلية من حيث الاشتقاق مما يترتب عليه أن مبدأ المساواة الكاملة يدمر الحريات التي تضمنها قواعد ومؤسسات القانون¹.

على الرغم من أن التعريفات قد تختلف اعتماداً على الدولة والفترة التاريخية، إلا أن بعض العناصر المشتركة تخضع لإجماع واسع، معظم تعريفات اليمين المتطرف لها خمس خصائص:

1 القومية، 2 العنصرية، 3 رهاب الأجانب، 4 المطالبة بدولة قوية، 5 الموقف غير الديمقراطي.

في كثير من الأحيان، عندما يتعلق الأمر بتقرير إن كان فرد ما أو حزب ما يمينياً متطرفاً أو لا، يرتبط عدد من هذه الخصائص بعنصر حاسم مثل رفض الدولة الدستورية الديمقراطية أو رفض مبدأ المساواة².

¹Jérôme Jamin, "two different rialities Notes on populism and the extreme right", in **varieties of right-wing extremism in Europe**, ed. Andrea Mammone, Emmanuel Godin, Brian Jenkins, (London and New York: Routledge, 2013), p. 43.

² Nikki Sterkenburg, Introduction Pratique À L'extremisme de droit, centre d'excellence du Ran, p. 06., in: https://ec.europa.eu/home-affairs/system/files/202001/ran_factbookislamistextremismdecember_2019_fr.pdf (28/10/2021) (20:24)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

إذ يميل العلماء إلى الاتفاق على أنّ العقيدة الأساسية التي تشترك فيها أحزاب اليمين المتطرف هي القومية، والتي عادة ما تكون مصحوبة بالتعصب العرقي والتعددية العرقية (أي تمنح الأمة "الخاصة" فقط صفات ايجابية؛ وينظر إلى التأثيرات والثقافات الأجنبية على أنها تهديدات يجب الفصل بين الأمة والأمم من أجل الحفاظ على صفاتهم).

عادة ما تكون هذه الأحزاب ممثلة للشعبوية، حيث يعرف **جاك لانغ** (Jack Lang) الأسلوب الشعبوي بأنه يشتمل على العناصر التالية: "مناشدة إرادة الشعب، موقف قوي مناهض للمؤسسة؛ التبسيط المفرط للمشاكل والحلول الممكنة، المواجهة والعداء، بناء انقسام بين "هم" (المؤسسة والبيروقراطية) و"نحن" (الشعب) الذي يتخطى خطوط الطبقة الاجتماعية، لذلك غالبا ما تستفيد الأحزاب اليمينية المتطرفة من عدم الرضا الشعبي عن الأحزاب القائمة"، فمن أجل تحديد عائلة الحزب اليميني المتطرف، من الضروري تحديد ليس فقط السمات الأيديولوجية والبرنامجية، ولكن أيضا الأسلوب السياسي المشترك لهذه الأحزاب وخطاباتها¹.

كما يشمل اليمين المتطرف في العصر الحديث كل شيء بدءاً من جوانب الأحزاب التقليدية المحافظة، والأحزاب التي يبدو أنها ابتعدت عن أصولها الفاشية لأغراض انتخابية (نذكر منها، حزب الجبهة الوطنية الفرنسية (FN))، وأحزاب أحدث من اليمين المتطرف مثل حزب البديل بالنسبة لألمانيا (AFD)، كذلك مجموعات على غرار الأيديولوجيات والأساليب العنيفة لفاشية الثلاثينيات (مثل الفجر الذهبي)، وحركات ما بعد 11 سبتمبر (مثل رابطة الدفاع الانجليزية (EDL)، وكذلك PEGIDA).

إنّ ما يحدد اليمين المتطرف المعاصر، هو التركيز المشترك على التفوق العرقي أو الإثني والثقافي المتجذر في أسطورة عدم المساواة الطبيعية والحنين إلى الماضي المتخيل، على الرغم من أنّ العنصرية لا تزال ضمن سمات أحزاب اليمين المتطرف لاسيما بين المتعصبين للبيض، فقد أصبح اليمين المتطرف يتبنى على نحو متزايد ما يعرف باسم "الوطنية" أو "القومية العرقية"، مما يعني هذا على أن القوى غير الأصلية أو الأجنبية الأشخاص أو المؤسسات أو الأفكار تشكل تهديدا أساسيا لسكان الأصليين أو الثقافة الأصلية وعلى انسجام الدولة القومية.

¹ Pavla Docekalova, "radical right-wing parties in central europe: mutual contacts and cooperation", **politics in central europe**, vol 2, no 2, (2006), p. 10.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

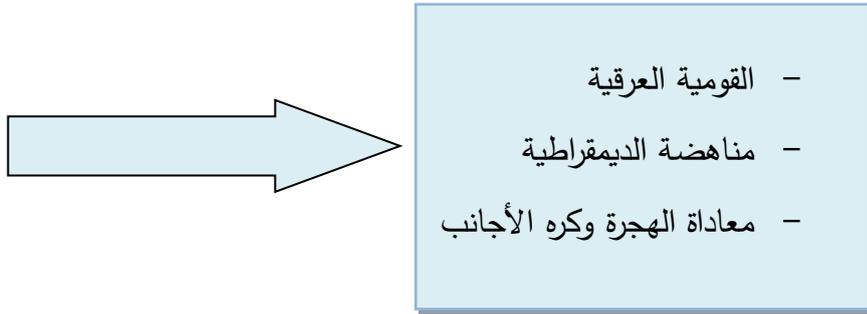
وقد حدث هذا التحول نحو الأصولية أو القومية العرقية لسببين رئيسيين:

أ/ الأول هو أن إرث الهولوكوست* والمعارك بين الأجيال من أجل الحقوق المدنية والمساواة العرقية جعلت من الطبيعي بالنسبة لبعض المنتمين أو قادة أحزاب اليمين المتطرف أن يعبروا علانية عن سياساتهم بمصطلحات عنصرية.

ب/ الثاني هو أن أنماط الهجرة قد وفرت في الوقت نفسه للمتطرفين اليمينيين فرصا لاستخدام إستراتيجية تلبس سياساتهم الرجعية بخطاب عرقي أو ثقافي في المقام الأول¹، كما تهدف معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى وجود دول تحكمها مجموعة عرقية الأغلبية وتخدم مصالحها الحصرية.

الشكل رقم 07: شكل توضيحي لأهم مسلمات اليمين المتطرف

أقصى اليمين (اليمين المتطرف)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع:

Pavla Docekalova, op.cit.

المطلب الثاني: إيديولوجية اليمين المتطرف

الفرع الأول: القومية

القومية هي في الأساس مفهوم أوروبي، وفقا لـ هانس كوهن (Hans Kuhn) فقد نشأت القومية الحديثة في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر، أصبحت حركة

* هي الفظائع التي حلت بالشعب اليهودي إبان الحكم النازي في أوروبا من 30 كانون الثاني 1933 عندما هتلر مستشارا لألمانيا حتى 8 مايو 1945 عندما انتهت الحرب في أوروبا، للمزيد انظر:

<https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheHolocaust/TheStoryOfTheHolocaust/Pages/holocaust>

¹ "The rise of the far right building a trade union response", (Report TUC), december 2020, pp. 7 - 8.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

أوروبية عامة، وفي القرن العشرين أصبحت واحدة من أكثر الفلسفات السياسية التي تملأ العالم اليوم، وفي سياق تطورها، اتخذت القومية أشكالاً وتعبيرات عديدة ومن المستحيل تحديدها بكلمات دقيقة، ومع ذلك يمكن تحليل معناها ومفهومها بالرجوع إلى تواريخ القومية المعروفة.

يعرف **هانس كوهن (Hans Kuhn)** القومية بأنها: "حالة ذهنية يشعر فيها الولاء الأسمى للفرد بأنه يرجع إلى الدولة القومية"، كما تعرف **موسوعة كامبريدج** مفهوم القومية على النحو التالي: "عقيدة سياسية تعتبر الأمة الوحدة الرئيسية للتنظيم السياسي"، ويكمن وراء هذا الافتراض القائل بأن البشر يتمتعون بخاصية الجنسية، التي يرتبطون بها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وهكذا ترتبط القومية بمحاولات التجمعات الوطنية لتأمين الاستقلال عن هيمنة الدول القومية الأخرى".

القومية هي عقيدة توفر الأساس المنطقي لمجموعة من الأفراد للتمتع بحكومة خاصة بهم وممارسة حقوقهم السيادية الكاملة، انه من المفترض أن البشرية منقسمة إلى أقسام وطنية، يمكن تمييز كل منها بخصائص مشتركة معينة، وقد كانت الوطنية القائمة على الارتباطات الطبيعية بالتربة الأصلية موجودة دائماً بشكل أو بآخر منذ زمن بعيد، كما أن الشعور بالهوية الشخصية مع بعض الكيانات السياسية معروف أيضاً للبشرية، فوفقاً لـ (C.J.H Hayes) القومية هي " اندماج عاطفي حديث ومبالغة في ظاهرتين هما القومية والوطنية"¹، وهي أيديولوجيا ترى أن الدول يجب أن يسكنها أفراد المجموعة الأصلية (الأمة) وأن العناصر غير الأصلية (الأشخاص والأفكار) تشكل تهديداً أساسياً على تجانس الدولة القومية².

القومية هي: "مبدأ سياسي يرى أن الوحدة السياسية والوطنية يجب أن تكون متطابقة".

وقد تم تقسيم النقاشات الكلاسيكية في دراسات القومية بين البدائيين والحدائين، حيث يحتاج البدائيين على الجذور العميقة والأصول القديمة والقوة العاطفية للارتباط القومي، وعلى النقيض من ذلك،

¹ "Nationalism: Meaning and Concept", in: <https://www.cvs.edu.in/upload/Nationalism.pdf> (12:46) (07/08/2021)

² Cas Mudde, **on extremism and democracy in europe**, (London and New York: Routledge, 2006), p.6.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

فإن الحداثيين يصورون الأمم على أنها في الأساس بنيات حديثة شكلتها الرأسمالية والتصنيع ونمو شبكات الاتصال والنقل والقوى التكاملية والمتجانسة بقوة للدول القومية الحديثة¹.

وعليه فالقومية تصنع الولاء للأمة فوق كل أشكال الولاءات السياسية والاجتماعية الأخرى، فقد يضع الفرد معتقداته الأخلاقية أو الدينية فوق الهوية الوطنية، لكن القومية تفترض أن هذه المعتقدات يجب أن تقسح المجال للولاء للأمة إذا كان هناك صدام، فلا تجعل القومية الأمة محط الولاء السياسي فحسب، بل تصر أيضا على أن الأمة هي الأساس الصحيح الوحيد لتنظيم أي نشاط سياسي.

وهكذا فإن الأمة المكونة من جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، يمكنها أن تطالب بشكل شرعي بالممتلكات والأرواح وأي تضحيات أخرى من أعضائها لضمان بناء الجماعة، كما تفترض القومية أن الشعب أو الأمة كيان له حقوق سيادية ووحدة أساسية من "الدم أو الثقافة أو المواطنة".

تشتمل القومية على العناصر التالية:

أ/ سيادة الشعب:

من وجهة النظر هذه، فإن الأمة هي في الأساس نفس الشعب، وتتضمن فكرة أن الناس مرتبطون معا في مجموعة متحدة في تماثل وطني مشترك مع الأمة، والسيادة الشعبية هنا أساس مهم للغاية للولاء للدولة أو للنضال من قبل دولة تابعة لإنشاء دولة، ينظر المحافظون إلى السيادة الشعبية على أنها دعوة للوحدة الوطنية على الانقسامات الطبقية والدين وغيرها من الانقسامات الاجتماعية، كما يستخدمها المتطرفون لحشد الدعم الشعبي ضد حكومة غير عادلة، كمثال يمكن رؤية النداءات إلى السيادة الشعبية في الوثائق الثورية مثل إعلان الاستقلال الأمريكي (1776)، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان (1789)².

ب/ القومية المدنية والقومية العرقية:

تم تقسيم مفهوم القومية بين القومية المدنية والقومية العرقية، ترتبط القومية المدنية بأفكار الفيلسوف السياسي الفرنسي جون جاك روسو (Jean Jacques Rousseau) في سياق الثورة الفرنسية.

¹ Andres RavikJupskas, EvianeLeidig, **knowing what's (far) right: A compendium** (Oslo: center for research on extremism, 2020), p. 13.

² Kevin Harrison, Tony Boyd, "nationalism", in **Understanding political ideas and movements**, (United Kingdom: Manchester University Press, 2018), p. 156.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

وفقا للقومية المدنية لـ (Rousseau) فإن الأمة مبنية على الشعب، وبالتالي فإن السيادة تنتمي إلى الأمة والشعب، فالقومية المدنية متجذرة في القيم الشمولية للحرية والتسامح والمساواة.

يرى الفيلسوف الألماني يوهان قوتفريد هيردر (Johann Gottfried Herder) (1744-1803)، على النقيض من مفهوم القومية كشكل من أشكال فوكس-قيست Volksgiest، وهي روح فريدة من أمة عرقية متجذرة في شخصيات بدائية، حيث ارتبط الشعب الأصيل بمنطقة معينة، كذلك التاريخ والثقافة.

وقد نشأت مثل هذه القومية العرقية في ألمانيا والتي تؤثر على عمليات بناء الأمة في كل من أوروبا الشرقية والدول الاسكندنافية التي تركز على الانتماء الذي تحدده الهوية العرقية واللغة والدين والسمات المماثلة.

ويقتر التاريخ بأنه تم حشد القومية العرقية لتبرير التطهير العرقي، الإبادة الجماعية، المحرقة لليهود، الغجر، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسية كما هو الحال في ألمانيا النازية وإيطاليا موسوليني¹.

إن النزعة القومية لبعض أحزاب اليمين المتطرف عنصرية بيولوجية ويقصد به هنا تركيزهم على العرق الأبيض، أو ثقافية التركيز على ثقافة ودين واحد؛ مما يعني وجود تسلسل هرمي طبيعي بين المجموعات، ومع ذلك فإن معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة، على الأقل في الأماكن العامة، تبنت شكلا عرقيا من النزعة القومية للمهاجرين أكثر قبولا للناخبين، كما تعتبر التعددية العرقية أن الثقافات المختلفة متساوية ولكنها متميزة وبالتالي غير متوافقة، يدعي أنصار التعددية العرقية الاحتفال بالاختلافات الثقافية، ويجادلون بأنه يجب حماية هذه الاختلافات من أشياء مثل الهجرة الجماعية والامبريالية الثقافية والعالمية الواحدة، كما يعتبر خط الاختلاف الثقافي الذي يحدث في المجتمعات متعددة الثقافات شكلا من أشكال الإبادة الجماعية الوطنية، والهدف هو إقامة ديمقراطية عرقية إثنوقراطية فتعطي الأولوية لحماية الشعب، حيث تصور التعددية العرقية عالما متنوعا ثقافيا يتألف من دول قومية أحادية الثقافة².

¹ Andres RavikJupskas, op.cit., p. 13.

² Matt golder, "far right parties in Europe", annual reviews of political, vol 19, (2016), p. 480.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني: المذهب الوطني/الأصلائية

يتم استخدام مفهوم الأصلائية في مختلف التخصصات الأكاديمية، بما في ذلك الأنثروبولوجيا، التعليم، التاريخ، اللغويات، الفلسفة وعلم النفس، لكن ليس دائما بطريقة متطابقة.

في الأنثروبولوجيا، تم تطبيق المذهب الوطني على الحركات الاجتماعية التي تعلن "عودة السكان الأصليين للمنطقة المستعمرة إلى السلطة وعودة الثقافة المحلية، إلى جانب تراجع المستعمرين.

وقد استخدم المصطلح أيضا للإشارة إلى موقف واسع الانتشار في مجتمع يرفض الأشخاص أو الثقافة الغربية، إضافة إلى هذا يستخدمها المؤلفون الأوروبيون المعاصرون لتتق مع مصطلح مناهضة المهاجرين لوصف الحركات المعادية للأجانب¹.

ويمكن تعريف الأصلائية/ المذهب الفطري على أنه الأيديولوجية السياسية التي تنص على أن الدول يجب أن يسكنها فقط أعضاء المجموعة الأصلية (الأمة) وأن العناصر غير الأصلية (الأشخاص والأفكار) تشكل تهديدا أساسيا للدولة القومية المتجانسة.

وبالتالي فإن هذا المذهب له عنصر إقصائي ملحوظ، لأنه يدعو إلى نظام حكم مثالي خال تماما من العناصر الغربية أو غير المحلية والتي ينظر إليها على أنها تهديد لسلامة الأمة.

وتختلف الأصلائية اختلافا طفيفا عن العنصرية، حيث قد يكون الخط الذي يفصل العناصر الأصلية عن العناصر غير الأصلية هو الدين أو الثقافة.

على عكس المفهوم الأوسع للقومية، فإن استخدام المصطلح الأصلائية له ميزة استبعاد الأشكال المعتدلة من القومية (مثل القومية الليبرالية)؛ التي لا تتعارض بالضرورة مع التعددية الثقافية، فبدلا من العنصرية العرقية التقليدية فإن المذهب الوطني له علاقة بالتعددية العرقية، وهي عقيدة أساسية لأيديولوجية اليمين الأوروبي الجديد في الستينات.

وترى الأصلائية أن جميع الأجناس متساوية ولكن مختلفة، وأنه يجب تفضيل المواطن الأصلي على غير الأصلي، بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد الجوانب الرئيسية للمذهب الوطني هو طبيعته غير الهرمية: فهو يحتفي بالتميز والكرامة المزعومة للهوية الوطنية الخاصة، وليس بالضرورة تفوقها على

¹ Cas Mudde, **populist radical right parties in Europe**, (cambridge university press, 2007), p.18.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الهويات القومية الأخرى، فهناك حجة طبيعية مفادها أن خلط الأعراق المختلفة أو الهوية القومية سيؤدي إلى فوضى إجتماعية وانقراض ثقافي.

وفقا لـ **جنز ريدقرن** (Jens Rydgren) فإن استبدال الآراء العنصرية التقليدية (المرتبطة بالإرث الفاشي) بالتعددية العرقية كان عنصرا رئيسيا في الإطار الرئيسي الجديد الذي قد يفسر صعود أحزاب اليمين المتطرف خاصة في أوروبا الغربية للحد من مخاطر الكوارث التي استهلها النجاح الانتخابي لـ (FN) في الثمانينيات¹.

تاريخيا وأيديولوجيا، ترتبط الأصولية ارتباطا وثيقا بفكرة الدولة القومية؛ وهي بناء قومي أصبح حجر الزاوية في السياسة الأوروبية والعالمية.

إذ تنص فكرة الدولة القومية على انه يجب أن يكون لكل امة دولتها الخاصة، وعلى الرغم من أن هذا غالبا ما يترك ضمنا، يجب أن يكون لكل دولة امة واحدة خاصة بها، حيث يحدد **مود** (Mudde) الأصولية كميزة حاسمة لليمين الأوروبي المتطرف اليوم، حيث أن نزعة السكان الأصليين لهذه الأحزاب تختلف عن كل من القومية العرقية التقليدية والنسخ القديمة من البنى القومية في بلدانهم.

ويمكن للمذهب الوطني أن يتضمن في كثير من الأحيان تعريفا للسكان الأصليين على أسس مصطلحات عرقية بدلا من مجموعات المهاجرين غير المرحب بهم، ومن الأمثلة على ذلك اتحاد الشمال الايطالي واستخدامه المتزايد للدين والبياض والثقافة الايطالية لمعارضة المهاجرين².

يعتمد التمييز بين السكان الأصليين والمهاجرين بشكل خاص على علاقة زمنية بالفضاء الوطني، يعرف **بيتر هيرفيك** (Peter Hervik) النزعة الوطنية للمهاجرين بأنها: "تفضيل السكان القدامى على الوافدين الجدد، مما قد يؤدي إلى تهميش هؤلاء السكان".

وبالمثل يقول **هانس جورج بيتز** (Hans-George Betz)، يمثل المذهب الفطري قبل كل شيء عقيدة سياسية يجب بموجبه أن تكون لمصالح وإرادة السكان الأصليين والسكان القدامى الأسبقية على

¹ Andrea Conti, **the populist radical right in western Europe: ideology and agenda impact on international issue**, (universiteluissguidocarli, political science department, comparative politics, 2017),p.13.

² AitanaGuia, "the concept of nativism and inti-immigrant sentiments in Europe", working paper, European university institute, max weber programme for postdoctoral studies, Italy, (2016), p. 5., in: https://www.mwpweb.eu/1/218/resources/news_970_1.pdf (28/10/2021) (12:00)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

مصالح الوافدين الجدد، وبالإضافة إلى هذا التمييز الزمني، تضيف مفاهيم معينة عنالأصلانية عنصر التهديد الثقافي، ووفقا لـ (Betz)، يرى أتباع الأصول الوطنية أن الأمة تأسست على ثقافة معينة مرتبطة بتاريخها ونظام من القيم التي يجب الحفاظ عليها والدفاع عنها، ومن ثم فإن الخوف من فقدان الهوية الناجم عن طغيان غرباء بعيدين ثقافيا، كما يشدد أيضا على أن "منطق الأصلانية يقوم على الفصل (المتأصل في أي شكل من أشكال القومية) بين من هم في الداخل ومن هم في الخارج، وبين الأجانب والسكان الأصليين الضامنين لحضارة متفوقة ثقافيا¹.

الفرع الثالث: الشعبوية

تعود أصول الشعبوية إلى حركة (نارودنيكي/*Narodniki) في روسيا ومع حزب الشعب في الولايات المتحدة، من هناك انتشرت الشعبوية إلى أجزاء أخرى من العالم، ولاسيما في أمريكا اللاتينية، فلم تصل الشعبوية إلى أوروبا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، مما إثر على فرنسا الأولى، حيث أفسح تقليد الاحتجاج الاستبدادي للبونابرتية الطريق إلى Pougadism، وهي حركة سميت على اسم زعيمها Pierre Poujade، ثم الدنمارك كذلك، وقد تجلت في Fremskridts partiet تحت زعامة (Mogens Glistrup).

ويمكن اعتبار كلاهما حركات مناهضة للضرائب مدعومة من قبل الطبقة الوسطى القديمة والتجار والحرفيين الذين كان نمط إنتاجهم في تراجع بسبب التحديث في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، فقط في ثمانينيات القرن الماضي أصبحت الشعبوية ظاهرة أكثر شيوعا في أوروبا: تجلت أولا في الحركات اليمينية، ثم انتشرت إلى نظرائهم اليساريين².

¹ Josip Kešić, Jan Willem Duyvendak, "La nation menacée : nativisme laïc, racial et populiste aux Pays-Bas", pp. 253- 254, in :file:///C:/Users/Pc/Downloads/La nation menacee Alpha traversees mondes Kesic Duyvendak%20(1).pdf (28/10/2021) (12 :31)

* عضو في حركة اشتراكية في القرن التاسع عشر في روسيا الذين اعتقدوا أنّ الدعاية السياسية بين الفلاحين ستؤدي إلى إيقاظ الجماهير، ومن خلال نفوذهم إلى تحرير النظام القيصري لان روسيا كانت بلدا زراعيا، وكان الفلاحون يمثلون غالبية الشعب (نارود) ومن هنا جاء اسم الحركة نارودنيشستفو أو "الشعبوية"، للمزيد انظر :

<https://ara.donationletterfundraising.com/narodnik-russian-social-movement> (2021/10/28) (12:37)

² Dietmar Loch, "populism and the radical right in Europe, the paradigmatic case of the french front national", in **populism and the crises of democracy**, ed. Gregor Fitzzi, Jürgen Mackert and Bryan S. Turner (London and New york: Routledge, volume 2, 2019), p. 86.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

كثيرا ما تستخدم الشعبوية لوصف الجوانب الرئيسية لأحزاب اليمين المتطرف المعاصرة، حيث أنها تشير إلى أيديولوجية تعتبر المجتمع مفصولا في نهاية المطاف إلى مجموعتين متجانستين ومتعاديتين، الشعب النقي مقابل النخبة الفاسدة، والتي تجادل بأن السياسة يجب أن تكون تعبيراً عن الإرادة العامة للشعب، والاهم من هذا أن المعارضة بين "الشعب" و"النخبة" في الشعبوية ليست لأنّ الجماعتين لديهما مواقف اجتماعية واقتصادية مختلفة كما في الاشتراكية، ولكن لأنّ لهما وضعا أخلاقيا مختلفا؛ فمن المفترض أن يكون الشعب نقيا وأصيلا، في حين أن النخبة ليست كذلك.

"كما توصف الشعبوية بأنها أيديولوجية "رقيقة" أو إطار استطرادي، وعادة ما يتم دمجها مع أيديولوجيات أكثر سمكا مثل القومية أو الاشتراكية".

تشكل هذه الأيديولوجيات السميكة المحتوى المحدد للشعب والنخبة، فيتحدث الشعبويون الفطريون عن علاقة عدائية بين شعبنا والنخبة العالمية (الذين ينظر إليهم على أنهم مسؤولون عن إلحاق الضرر بالسكان الأصليين من خلال تفضيل غير المواطنين)، بينما يدافع الاشتراكيون الشعبويون عادة عن مصالح الناس العاديين ضد الرأسماليين¹.

للشعبوية جانبان رئيسيان:

1. البعد الرأسي كخاصية عامة للشعبوية: الانفصال عن الطبقات السياسية (المؤسسات والأحزاب التقليدية)، الموقف هو موقف "نحن" ضد "القوى الموجودة".
2. البعد الأفقي كنوع يميني على وجه التحديد من الشعبوية: الانفصال عن المهاجرين والأجانب والمجرمين، موقف "نحن" ضد "الغرباء".

وفقا للشعبيين اليمينيين، يجب أن يخدم الاقتصاد الوطني البلد المعني بشكل أساسي، ويجب أن يتم تخصيص مزايا دولة الرفاهية في المقام الأول للمواطنين الأصليين الذي يعملون بجد والذين وفقا للشعبيين تم إهمالهم بسبب سياسات الهجرة الفاشلة للحكومات التي تعمل على تصحيح سياساتها.

¹ Andres Ravik Jupskas, "what is populism? center for research on extremism", in: <https://www.sv.uio.no/c-rex/english/groups/compendium/what-is-populism.html>(19/08/2021) (21:24)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

بالإضافة إلى ذلك، فإن التشكيك في أوروبا هو علامة تجارية لجميع الأحزاب الشعبوية مع انتقاداتهم لأوروبا وجدلهم ضدها، إنهم يعارضون الاتحاد الأوروبي كنظام سياسي بحجة أن الاتحاد الأوروبي شديد المركزية وبيروقراطي للغاية ولا يهتم بشكل كاف بالسيادة الوطنية، ومع ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تحول حتى المتشككين في الاتحاد الأوروبي إلى منتقدين متشددين لأوروبا.

ترتبط الشعبوية في أوروبا بنوع حزبي معين، يسمى الحزب المناهض للمؤسسة، وله السمات التالية:

- مبدأ أن هناك بديل (من حيث الاتحاد الأوروبي والهجرة).
- بناء شعب متجانس (المصالح المشتركة لشعب واحد بمعنى إرادة عامة) وخط أمامي ضد النخب السياسية والأحزاب الرئيسية.
- تسمية حزب معارض (فيما يتعلق بالقضايا الجارية وفي شكل ديمقراطية تمثيلية، ولكن ليس بالضرورة ضد النظام الديمقراطي نفسه).
- نهج ساخر في السياسة (مهاجمة إما أخلاق أو كفاءة المؤسسة).

حيث يشير صعود الأحزاب المناهضة للمؤسسة إلى تغيير ديمقراطية الحزب الأوروبي¹.

المطلب الثالث: أسباب صعود التيارات السياسية اليمينية في أوروبا

يفسر صعود التيارات السياسية اليمينية المتطرفة في الساحة السياسية الأوروبية من خلال جملة من الأسباب التالية:

الفرع الأول: أزمة الهجرة وكره الأجانب

مع التحول في مفهوم الأمن في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تم وصف ظاهرة الهجرة والجماهير المهاجرة على أنها مشكلة أمنية، فوجهة النظر هذه التي ترى المهاجرين على أنهم تهديد أمني كانت عرضة للاستغلال من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة².

¹ Florian Hartleb, "the rise of new- populism in Europe and Asia", **political change**, p. 13, in:

<https://www.kas.de/c/documentlibrary/gefile?uuid=43a9960e-ebd4-e32f-48c74aeb298d4b91&groupId=288143> (19/08/2021) (18:13)

² Deniz Tasci, "the rise of right-wing populism in europe: what are the primary reasons for the rise of right-wing populism in europe?", (2019), p. 12.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

تمثل قضية الهجرة والمهاجرين صداعا مزمنًا للحكومات الغربية، إذ يمثل تدفق هذا العدد الهائل من المهاجرين أزمة بالنسبة إلى قطاع من المجتمع الغربي، فهو يرى في هذا الزحف القادم من الشرق الأوسط وإفريقيا خطر يهدد فرص العمل وسوق العمالة، الذي يعاني من ظروف صعبة، إضافة إلى الحصول على مكتسبات الأوروبيين فيما يخص الخدمات الاجتماعية والسكنية والصحية، بل كذلك يهدد هوية المجتمع الأوروبي وثقافته. وكل هذه الإشكاليات أجاد اليمين المتطرف صياغتها في شكل خطابات تعبوية يحشد بها كثيرا من الأنصار في الانتخابات المختلفة من انتخابات المحليات مرورًا بانتخابات تشكيل الحكومات والبرلمان، وحتى انتخابات الاتحاد الأوروبي¹.

إذ يعد ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة مجرد خيار سياسي مضاد للهجرة، وهذا ما نجده في معظم البرامج السياسية لهذه الأحزاب، على سبيل المثال نجد أن البرنامج الأساسي لحزب الجبهة الوطنية (FN) في فرنسا ارتكز على مشروع مقاومة الهجرة الأجنبية وطرد كل الأجانب من البلد، نجد كذلك كل من حزب ريببليكانز (الجمهوريين) في ألمانيا، وحزب فلامس بلوك (VB) في بلجيكا، حزب الأمة الواحدة في أستراليا، وحزب نيوزلندا يرتكزون على نفس الفكرة، إذ ينظرون إلى المهاجرين الذين ينافسون أبناء البلد الأصليين على فرص العمل نظرة ضغينة وكره، حيث يعتبر الأوروبيون أنهم الأولى بالعمل في بلدانهم، حتى لو كانت كفاءات المهاجرين تفوق كفاءاتهم².

وتقدم أحزاب اليمين المتطرف اتهامات للمهاجرين كونهم يزيدون من معدل الجريمة، يجلبون المرض إلى البلاد، يأخذون الوظائف من السكان الأصليين، يتسببون في انخفاض الأجور في البلاد، يسببون إلى دولة الرفاه، يتصرفون بصفتهم الشخصية ويخلقون مجتمعا موازيا، ويقللون معايير التعليم في المدارس.

كما يرتبط تعريف "الهوية الوطنية" المثالية لليمين المتطرف أيضا بموقفهم المناهض للهجرة، فقد تخلى اليمين المتطرف عن العنصرية الكلاسيكية وتحول إلى نوع جديد من الفهم العنصري.

¹ "التيار اليميني في الغرب: الصعود والتأثير"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص. 6، في:

(14:10) (2021/07/25) <https://fikercenter.com/assets/uploads/al-tayar.pdf>

² أحمد عتيق، "الإسلام واليمين المتطرف وتنامي القومية الوطنية"، في مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، تحرير محمد عربي لادمي (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

وفقا لوجهة النظر العنصرية الجديدة التي يتم التعبير عنها على أنها "عنصرية تفاضلية"، يجب الفصل بين الشعوب المختلفة من أجل الحفاظ على طابعها القومي الفريد، فاختلاط الثقافات والعرقيات المختلفة يمكن أن يسبب تدميرا ثقافيا.

وقد كان حزب الجبهة الوطنية (FN)، التي أسسها جين ماري لوبان (Jean-Marie le Pen) في فرنسا، من أوائل المدافعين عن نهج "العنصرية التفاضلية"، وتقودها الآن ابنته مارين لوبان (Marine le Pen)، أثناء الدفاع عن الموقف القومي الفرنسي باعتباره لا يحتقر الشعوب الأخرى، أصر الحزب على أن هدفه الرئيسي هو "حماية القيم الأساسية للهوية والحضارة الفرنسية"، لذلك جادل الحزب بأن السياسة الثقافية المصممة لحماية جذور الأمة الفرنسية وعكس مسار الانحطاط يجب أن تعطى الأولوية¹.

لاحقا، أصبحت قضايا الهجرة في اغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا.

فقد تسارعت وتيرة الأعمال الإرهابية في أوروبا خاصة منذ مطلع 2015؛ عرفت هذه السنة باسم "عام الإرهاب في أوروبا" في كل من فرنسا ألمانيا بلجيكا بريطانيا، وقد بلغ عدد ضحايا العمليات الإرهابية التي شهدتها بعض الدول الأوروبية خلال عامي (2015-2016) أكثر من 300 قتيل ومئات من الجرحى².

في يناير/جانفي 2015، تعرضت وكالة الأخبار الباريسية (Charlie Hebdo) لهجوم من قبل مسلحين قتلوا 12 شخصا بالرصاص، وتم التعرف على المسلحين في وقت لاحق على أنهم مواطنون فرنسيون من أصول جزائرية لكنهم جزء من فرع القاعدة في اليمن.

منذ الهجمات، سيطر الجدل حول التهديد المحتمل الذي يشكله المهاجرون من الدولة الإسلامية على أوروبا على النقاش حول الهجرة وأزمة اللاجئين وحولها كما ذكرنا إلى مسألة أمنية ونقاش حول الأمن القومي، فهناك اعتقاد سائد بين الأوروبيين انه إذا لم تتخذ أوروبا المزيد من الإجراءات للسيطرة

¹ Deniz Tasci, op.cit., p. 12.

² حنان حكار، "أهم الأحداث الإرهابية في أوروبا وارتباطها ب الهجرة غير الشرعية"، في مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، تحرير محمد عربي لادمي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص. 96.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

على من سيأتي إلى أوروبا، فلا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كان الشخص إرهابيا إسلاميا متطرفا، من المحتمل تعيينه من قبل منظمات إرهابية أم لا.

فقط التكهّنات حول هذه المسألة كانت كافية لبروز أحزاب اليمين في الساحة السياسية الأوروبية، حيث جادلت زعيمة الحزب اليميني المتطرف (FN) بأن هناك حاجة لإلغاء منطقة شنغن من أجل أن تحمي فرنسا مواطنيها، وأنه بدون هذا الإجراء لا توجد إمكانية لضمان أمن الشعب الفرنسي.

كذلك، صرح رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان (Victor Orban) أن هناك ارتباطا مطلقا بين اللاجئين من الشرق الأوسط والتهديد الإرهابي في أوروبا¹، فقد كشفت دراسة أجرتها شركة IPSOS في سبتمبر 2017 أن 5% فقط من المجريين و15% من البولنديين يعتقدون أن الهجرة كان لها تأثير إيجابي على بلادهم، وأن 67% من المجريين و51% من البولنديين يعتقدون أن حدود بلادهم يجب أن تكون مغلقة أمام اللاجئين بالكامل، وهذا خوف من فقدان هويتها حيث أن العديد من دول أوروبا الشرقية شهدت مغادرة جزء كبير من شعوبها للغرب والانتقال إليها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1989، كما أن لهذه البلدان مجتمعات متجانسة في الغالب وتخشى أن تنقرض ثقافتها ولغتها إذا أصبح مجتمعها أكثر تنوعا².

كذلك مثلت أزمة اللاجئين عاملا مهما في تغذية الخطاب اليميني أكثر من خلقه، فأزمة الاعتداءات التي شهدتها ألمانيا ومنها اعتداءات رأس السنة (2015) في كولونيا، كانت نقطة انطلاق جديدة لحزب البديل من أجل ألمانيا (AFD) اليميني الذي كانت أسس في بداية الأمر لانتقاد العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي.

في إطار الحديث عن المهاجرين بعد أحداث ثورات الربيع العربي شكلت الأزمة السورية والتي لم تؤدي إلى زيادة رهيبية في عدد اللاجئين الحاليين في أوروبا فقط، بل أدت إلى تنامي الخطاب اليميني المعادي للمهاجرين، بالإضافة إلى فتح باب أمام هواجس مستقبلية من أن يؤدي تكوين جاليات شرق

¹ Kirsi Venho, op.cit., p. 29.

² Alice Pia Kattago. "The Rise of Right-Wing Populism in Contemporary Europe", in: https://www.researchgate.net/publication/334459938The_Rise_of_Right_Wing_Populism_in_Contemporary_Europe (18:17) (2021/07/25)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

أوسطية وإفريقية كبيرة داخل حدود الاتحاد الأوروبي إلى اجتذاب مهاجرين بمعدلات أضخم وبمخاطرة أقل، وإلى تعاضم مشكلة التهريب، وتحوله إلى صناعة ضخمة وثرية، تتفاقم معها أزمة الهجرة واللجوء¹.

تشمل الموضوعات المشتركة لأحزاب اليمين المتطرف الهولندية والنمساوية معارضة الاتحاد الأوروبي، الصلات بين الهجرة والجريمة، والمخاوف بشأن الإسلام، حيث تم تفسير التشكك الأوروبي في البداية من قبل اليمين المتطرف على أنه قلق بشأن فقدان السيادة الوطنية، فقد كانت معارضة الاتحاد الأوروبي لليمين المتطرف في السنوات الماضية مدفوعة بشكل متزايد بالمخاوف الثقافية.

ساعدت Fortuyn في وضع المخاوف بشأن الجريمة على جدول الأعمال السياسي في عام 2002 من خلال ربط الجريمة بالهجرة، بالإضافة إلى الجريمة أصبح الإسلام قضية سياسية رئيسية في هولندا بعد Fortuyn، على الرغم من أن أحزاب اليمين المتطرف في الثمانينات أدرجته أيضا في برامجها، حيث أعلن حزب (CDA) الهولندي أنه "حيثما يوجد الإسلام على وجه الأرض، توجد مشاكل"².

الفرع الثاني: الركود الاقتصادي

إنّ أحد أهم أسباب صعود اليمين المتطرف خاصة خلال السنوات الأخيرة في أوروبا هو عدم الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عن الأزمة المالية لعام 2008، حيث يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي إلى انعدام الأمن المالي، وبالتالي يزيد من قلق الناس واستيائهم، فمنذ نهاية الحرب الباردة، ضعفت أيديولوجية الاشتراكية التي اعتمدت على النقابات العمالية، الشعور بالعمل الجماعي والمساواة، نحو الفردية، حيث أن الفردية الرأسمالية التي تسعى إلى الربح هي فكرة يصعب دمجها مع الاشتراكية، وبالتالي فقدت الاشتراكية مؤيديها.

¹ "التيار اليميني في الغرب: الصعود والتأثير"، مرجع سابق، ص 5-6.

² Kimberly Ann Twist, **the mainstream right, the far right, and coalition formation in western Europe**, a dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of doctor of philosophy in political science, (university of California, Barkeley, 2015), p. 85.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

لجعل الاقتصاد أكثر ربحية، تم نقل الصناعات التحويلية ذات المهارات المنخفضة إلى البلدان النامية حيث كانت النفقات اقل مما هي عليه في أوروبا، وهكذا سرعان ما وجد العمال ذوو المهارات المتدنية في أوروبا أنفسهم عاطلين عن العمل وغير متعلمين لتعويض المطالب الجديدة لأسواق العمل¹.

ولم يؤدي هذا إلى ظهور أحزاب اليمين المتطرف فحسب، بل هز أيضا الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى شعور بالرفض نحو الطريقة التي يدار بها الاتحاد ومؤسساته.

وقد أدى انعدام الأمن الاقتصادي الناجم عن آثار العولمة المتزايدة والتقدم التكنولوجي وعواقب الأزمة المالية لعام 2008 إلى ارتفاع مستويات البطالة، والتي أدت بدورها إلى استياء تام بين أفراد المجتمع ودعمه لبرامج أحزاب اليمين المتطرف.

أثر الركود الاقتصادي بشكل كبير على مستوى أوروبا²، حيث استقرت في حدود 8.3 % عام 2020 وكذلك استقرت نسبة البطالة في الاتحاد الأوروبي عند 7.5 % حسب مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات)، ويقدر عدد العاطلين عن العمل 16 مليون فرد ويزيد العدد بمقدار 1.95 مليون فرد على أساس سنوي في الاتحاد الأوروبي، وقدرت نسبة بطالة الشباب في الاتحاد الأوروبي 3.138 ملايين شاب أقل من 25 عاما³.

وقد نتج عن ارتفاع معدل البطالة إلى جانب ارتفاع الدين العام وانخفاض معدلات النمو، فقدان الكثير من الناس الثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وشعر العديد من الأوروبيين بأنهم تخلفوا عن الركب بسبب النظام الحالي وبالتالي صوتوا لصالح أحزاب اليمين المتطرف.

على سبيل المثال، تم انتخاب فيكتور أوربان (Victor Orban) رئيسا في المجر عام 2010 بعد أن انكمش الاقتصاد بنسبة 6.6 % عام 2009⁴.

¹ Kirsi Venho, op.cit., p. 27.

² Alice Pia Kattago, op.cit., p. 17.

³ "البطالة في منطقة اليورو مستقرة عند 8.3 بالمئة خلال ديسمبر 2020"، متحصل عليه من: <https://www.aa.com.tr/ar/> (20:50) (2021/07/26) 2020/2129943

⁴ Alice Pia Kattago, op.cit., p. 18.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

إن الارتفاع غير المعتاد في بطالة الشباب خاصة في العديد من الدول الأوروبية، يشجع الشباب على الأعمال القومية والعنصرية، حيث يربط الشباب بين ارتفاع البطالة في البلدان الأوروبية والهجرة الخارجية وعملية التوسع غير الضرورية والخاطئة.

وفقا لـ باباس و كريسي (Pappas) و (Kriesi)، على الرغم من أن الأزمة قد تبدو اقتصادية، يمكن القول أن الآثار سياسية أيضا، ففي العديد من البلدان ظهر فاعلون سياسيون جدد بقوة خلال الأزمة (اليمن واليسار المتطرف)، في حين تم تعزيز الأحزاب القائمة بالفعل من اليمين المتطرف مثل حزب (FN)، فقد أدى الافتقار إلى الاستقرار الاقتصادي، الذي نتج عن أزمة 2008، إلى صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، هذه الأحزاب معروفة بموقفها كمثل جديد للفاشية وموقفها تجاه النظام الذي ركز في السنوات الأخيرة بشكل نموذجي على المهاجرين والعمال الأجانب.

كذلك صرح كاس مود (Cas Mudde)، "بعد الركود العظيم، يلتقي بعض الأحزاب أو السياسيين على أرضية مشتركة، مما لا شك فيه أن هذا الركود تسبب في صعود الشعبوية اليمينية المتطرفة، وهذا الارتفاع يعطي إشارة إلى أن الأحزاب اليمينية المتطرفة ستفوز في الانتخابات الأوروبية في مايو 2014 بفارق كبير"¹.

في جميع أنحاء أوروبا الغربية تعني العولمة الليبرالية الجديدة تراجع التصنيع، نقص العمالة، عمل غير مستقر، ركود الأجور، تفشي عدم المساواة، والظروف العامة لانعدام الأمن لقطاع كبير ومتزايد من السكان، على مدى السنوات الأربعين الماضية كان هناك تآكل في المصادر الرئيسية للأمن الاجتماعي والاقتصادي؛ شبكات أمان الرعاية الاجتماعية، الخدمات العامة، ولاسيما قدرة النقابات العمالية على تمثيل مصالح أعضائها من خلال وسائل مثل المفاوضات الجماعية.

عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفضت نسبة العمال المشمولين باتفاقية مفاوضة جماعية من النصف تقريبا (45%) إلى اقل من الثلث (32.4%) بين عامي 1985 و2017.

كان لهذا تأثير كبير على عدم المساواة، حيث وجدت الأبحاث التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمجموعة العشرين في عام 2015 أن: "اتساع التفاوت في الدخل تم قياسه بمؤشر جيني قد ارتفع بشكل كبير في معظم بلدان مجموعة العشرين المتقدمة" وأن: "أدنى 40% قد انخفض

¹ Deniz Tasci, op.cit., pp. 14- 15.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

بشكل كبير عن اليمين المتطرف، في العديد من البلدان ولاسيما منذ أزمة 2008، وقد أدى تدمير مجتمعات ومؤسسات الطبقة العاملة إلى تقويض مفاهيم الانتماء، في الوقت نفسه تسببت تجارب الفقر وعدم المساواة والعزلة الاجتماعية وثقافة المنافسة الشديدة إلى زيادة الاستياء وانعدام الثقة بالوضع الاقتصادي الحالي، ما نتج عنه ظهور أحزاب اليمين المتطرف على الساحة الأوروبية¹.

يكشف تحليل العواقب السياسية للآزمة المالية لعام 2008 عن أوجه تشابه مع الأحداث الماضية، في دراسة أجريت على عشرون اقتصادا متقدما و(800) انتخابات و(100) أزمة مالية منذ عام 1870، نجح باحثان ألمانيان مانوال فونكه (Manuel Funke) وكريستوف تيبيش (Christoph Tebesh) في إيجاد روابط بين الأزمات المالية وصعود قوى اليمين المتطرف.

كانت ملاحظتهم الأولى هي أنه في أعقاب الأزمة المالية زادت أصوات هذه الأحزاب بنحو الثلث، تؤكد ثلاثة أمثلة بشكل خاص هذه الفرضية: أزمة عام 1929، والقطاع الاسكندنافي في أوائل التسعينات، وأخيرا أزمة عام 2008.

لشرح هذا الارتباط، يجب أن نلاحظ الانقسام السياسي بعد الأزمات، عند التشكيك في تصرفات الحكومات التي حددها الناخبون على أنها مسؤولة عن الاضطرابات والعواقب التي تؤثر عليهم بشكل يومي (البطالة والتضخم على وجه الخصوص)، تقل احتمالية أن تصوت الأخيرة لما يسمى بالأحزاب التقليدية.

وقد تحول عمليات نقل الأصوات هذه النمط السياسي المعتاد بانفجار التمثيل، تتجلى المعارضة أيضا في الزيادة الحادة في عدد الاضطرابات والمظاهرات، حيث تضاعفت ثلاث مرات بين السنوات الخمس السابقة للآزمة والخمس التي تلت الآزمة.

أزمة شرعية الديمقراطية واضحة؛ حيث تحطمت ثقة الناخبين بسبب عدم قدرة السلطات الموجودة على التعامل مع آثار الأزمة بأثر رجعي، والتي كان ينبغي توقعها مسبقا.

في اسبانيا على سبيل المثال، وهي دولة تأثرت بشكل خاص بأزمة عام 2008، تم إنشاء حزب (VOX) في عام 2013، عندما كان معدل البطالة هو الأعلى هناك لـ (26.1%)، ومثل العديد من

¹ "The rise of far right building a trade union response", op.cit., p. 16.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الأحزاب السياسية الإسبانية الجديدة (Podemos, Cividanos) على وجه الخصوص، تم بناء VOX ضد النقشف والبطالة مع مقترحات اليمين المتطرف¹.

الفرع الثالث: الأسباب المؤسسية

هناك عامل آخر مسؤول عن صعود وشعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة وهو الوضع المؤسسي في الثمانينات، فبالنظر إلى مزيج من الأنظمة الانتخابية النسبية والمتطلبات التي يمكن الوصول إليها للمشاركة على الساحة السياسية، كان من السهل على الأحزاب اليمينية لدخول الساحة السياسية الأوروبية.

يعتبر **موريس ديفرجي** (Duverger Maurice) أن الدوائر الفردية وطرق التعددية هي العامل الكامن وراء أنظمة الحزبين في حين أن الإجراءات الانتخابية النسبية تولد التعددية الحزبية، على هذا النحو كانت حالة حزب اليمين المتطرف الفرنسي (FN)، التي استقادت من الانتخابات الأوروبية لعام 1984 التي أجريت بنظام نسبي والتي حصل فيها الحزب على زيادة من 0.2% إلى 11.1%، هذا إضافة إلى المثال الفرنسي، حققت الجمهورية الألمانية تقدماً كبيراً في عام 1989 بعد انتخابات إقليمية من الدرجة الثانية، عاد حزب النداء الديمقراطي المسيحي (CDA) اليميني المتطرف الهولندي إلى الساحة السياسية بعد الانتخابات المحلية في عامي 1990-1991، فمن الواضح أن الإطار المؤسسي كان مهماً لظهور وترسيخ أحزاب اليمين المتطرف².

كذلك يكمن أحد تفسيرات نجاح اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة في تطور أحزاب يسار الوسط في التسعينيات، أدى تبني حزب العمال "الجديد" في بريطانيا والحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا لمفاهيم "الطريق الثالث" بين اليسار واليمين أو الوسطي إلى قبول العولمة الليبرالية.

في حين أثبت هذا نجاحاً انتخابياً، مع وجود أحزاب ديمقراطية اشتراكية في السلطة بمفردها أو في ائتلاف في معظم دول الاتحاد الأوروبي في الجزء الأخير من العقد، فإن التخلي عن فكرة أنّ اليسار

¹ Maela Brun, les crises financieres : terreau de l'extremedroite ? Juillet 2019, federationwallonie, Bruxelles, p. 2, in:

https://www.financite.be/sites/default/files/references/files/analyse_mb_les_crises_financieres_terreau_de_lextreme_droite.pdf (30/10/2021) (08:20)

² Radu-Vladimir Rauta, "why are extreme right parties so popular in Europe?", The **agora: political science undergraduate journal**, vol 3, no 1, (2013), p. 41.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

واجه خصما في الرأسمالية، وانه كان مختلفا عنه من خلال سعيه لتحقيق المساواة لا يعني فقط أن مثل هذه الانتصارات لم تدم طويلا فحسب، بل أيضا، وفقا لـ **موف (Move)**، تركت المجال مفتوحا لأحزاب اليمين المتطرف لتقديم نفسها على أنها القوى الوحيدة المناهضة للمؤسسة التي تدافع عن الإرادة الشعبية فيما يسميه **فورد (Ford)** "معاداة السياسة"¹.

إذ ترتبط الزيادة في التقلب الحزبي وصعود أحزاب اليمين المتطرف بإحصاءات الانتخابات التي حققت فيها أحزاب اليمين المتطرف انفراجة: 1973 للدنمارك والنرويج، 1984 لهولندا، 1984 و1986 لفرنسا، 1991 بلجيكا والسويد، وكذلك ألمانيا 1992 و1994.

التفسير هو أن تقلبات الناخبين المرتفعة هي سمة من سمات عدم الانحياز السياسي، وهي عملية ولدها التطور المجتمعي نحو ما بعد التصنيع؛ حيث أن الناخبين لا يعرفون أنفسهم بالأحزاب القائمة وبالتالي ينتقلون إلى أحزاب أخرى يمكن أن تتطابق مع آرائهم.

يقدم **كاس مود (Cas Mudde)** تفسير آخر ضمن هذا الإطار وهو "مفارقة الحزب المناهض للحزب"، يتحدث فيه عن المشاعر المعادية للأحزاب التي تظهرها أحزاب اليمين المتطرف ضد الأحزاب التقليدية والتي بدورها فشلت في كسب التأييد الشعبي خاصة في المراحل الانتخابية الأخيرة².

ويعتقد الباحثون السياسيون أن أصوات (Jean-Marie le Pen) في انتخابات عام 2002 في فرنسا كانت أصوات احتجاج، تحاول الاحتجاج على الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد، فعلى الرغم من أن الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم المقبولة من قبل غالبية الشعب الأوروبي، إلا أن معظمهم غير راضي عن الطريقة التي يتم بها تقديم هذه الديمقراطية من قبل حكوماتهم، كما يستغل اليمين المتطرف الظروف التي يشعر فيها الناخبون بعدم الرضا عن أداء الأحزاب السائدة ويصوغ نفسه على أنه البديل الوحيد لتغيير الوضع الراهن، من منظور اليمين المتطرف يتم تقديم الأحزاب السياسية الأخرى بغض النظر عن اسمها وانتماءاتها السياسية على أنها متشابهة تماما واليمين المتطرف يقدم نفسه على الجانب الآخر.

¹ Robin Wilson, Paul Hainswirth, far-right parties and discourse in europe: a challenge for our times, Brussels, (**Report the European Network Against Racism (ENAR), march 2012**), p. 16.

² Radu-Vladimir Rauta, op.cit., p. 42.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

كما ذكر بيتز (Betz)، فإن غالبية المواطنين في معظم الديمقراطيات الغربية لم يعودوا يتقنون بالمؤسسات السياسية لان المؤسسات القائمة لا تستجيب لأفكار ورغبات المواطنين العاديين وغير قادرة على تبني حلول قابلة للتطبيق لمشاكل المجتمع، وهذا ما دفع المواطنين في دول أوروبا إلى التصويت لأحزاب اليمين المتطرف كونها تقدم اقتراحات وحلول داخل برامجها تناسب طبيعة الفرد في أوروبا¹.

تعمل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي على أساس القواعد وهياكل الإدارة التي يمكن أن تقاوم التدخل الديمقراطي.

أدت الخسارة في القوة السياسية والاقتصادية إلى انهيار ثقة الجمهور في الحكومة والمؤسسات السياسية والأحزاب التقليدية، مما أدى إلى ظهور مشاعر مناهضة للسياسة ومعادية للمؤسسة.

في غياب البدائل المعقولة لتزايد عدم المساواة، وعدم وجود إستراتيجية ناجحة لمعارضة النقص، تمكن اليمين المتطرف من تقديم انتقاداته وحلوله الخاصة، فقد تحدثت الأحزاب والحكومات من اليمين المتطرف الليبرالية الجديدة بطرق محددة ومحدودة للغاية، مع الابتعاد قليلاً عن أيديولوجية الأحزاب عندما يتعلق الأمر بالملكية والسيطرة على الاقتصاد.

ولكن بالنسبة لبعض الخاسرين الرئيسيين في الليبرالية الجديدة (العاطلون عن العمل، العمال اليدويين السابقون والمجموعات في المناطق غير الصناعية)، وأولئك الذين هم يأسون من الاحتفاظ بما لديهم (أصحاب الأعمال الصغيرة، الطبقة الدنيا، الأشخاص المتقاعدون أو القريبون من التقاعد)، يمكن أن تمثل هجمات اليمين المتطرف على أحزاب ومؤسسات النخبة أقرب ما يكون إلى نقد مناهض للنظام².

يأخذ شكل فقدان الثقة في المؤسسات (الوطنية أو حتى فوق الوطنية)، مع ذلك تبني الأحزاب اليمينية المتطرفة حجتها بالكامل على أساس الانفصال عن النظام الحالي، وغالباً ما تتدد بالصلة الوثيقة بين السياسة والتمويل بينما تدعي أنها خارج المجالات لذلك فإن هذا الخطاب الموحد ساهم في صعود والتصويت لهذه الأحزاب³.

¹ Mohammad Javad Mohammadi, Sayed Nader Nourbakhsh, "examining the social basis of the far-right parties in Europe", *journal of world socio political studies*, vol 1, no1, (july 2017), pp. 153-154.

² The rise of far right building a trade union, op.cit., p. 17.

³ Maela Brun, op.cit., p 3.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: واقع أحزاب اليمين المتطرف

أصبحت الأحزاب اليمينية المتطرفة أحزاب ذات نفوذ متزايد في الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي، وللحصول على صورة شاملة عن واقع هذه الأحزاب تم اختيار حزب (RN) الفرنسي، حزب (LN) الإيطالي وحزب (PVV) الهولندي وهي دول في أوروبا الغربية وأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى حزب (JOOBİK) (FIDESZ) في هنغاريا وحزب (GD) (GS) اليوناني وهي دول من أوروبا الشرقية وأعضاء أيضا في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: فرنسا: حزب الجبهة الوطنية الفرنسية

تشكل حزب الجبهة الوطنية الفرنسية (FN) في عام 1972 من منظمة فاشية تسمى (Ordre Nouveau)، كمظلة انتخابية للجماعات القومية لخوض الانتخابات التشريعية لعام 1973، وكانت النتيجة حسب ملاحظة رينيه يرو، "كارثة انتخابية لليمين المتطرف"، فبعد أن حدد هدفا أوليا لـ 400 مرشح لـ 490 مقعدا، تمكن الحزب الجديد من تسجيل 104 فقط ومعظمهم من نشطاء Ordre Nouveau.

حقق الحزب 108.616 صوتا، أي أقل من 0.5 % من الأصوات الوطنية و1.32 % في الدوائر الانتخابية التي تنافس عليها، فقط حاز المترشح آنذاك (Jean marie- Le Pen) الذي يقف في الدائرة 14 في باريس، تجاوز بجزء صغير 5 %.

على الرغم من ضعف أداء حزب (FN) إلا أن هذه الانتخابات أعطت للحزب فرصة للإعلان عن سياساتها من خلال الدقائق السبع المخصصة للبث الإذاعي والتلفزيوني، وقد تم تطوير هذه السياسات بشكل كامل في البرنامج الرسمي للحزب *Défendre les Français* (الدفاع عن الفرنسيين)¹.

وقد كان تأثير الحزب على السياسة الفرنسية ضئيلا لدرجة أن تتبأ معظم السياسيين حينها بخسارة الحزب واندثاره، حتى نجاحه الأول في الانتخابات الفرعية البلدية لعام 1983 في مدينة Dreux حيث حصلت قائمة اليمين المتطرف بقيادة جان بيير ستيربويس على 16.7 % من الأصوات، وتبع هذا الأداء

¹ James Shields, *the extreme right in France from petain to le pen*, (London: Routledge, 2007), p. 171.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

على المستوى المحلي اختراق وطني لليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية اللاحقة عام 1984، حيث حصل حزب لوبان على أكثر من 11 % من الأصوات¹.

منذ عام 1984 فصاعداً، اكتسبت الجبهة الوطنية بشكل مطرد ما بين 10 % إلى 15 % من الأصوات، وهو وضع مدمر للغاية لكل من اليسار (الذي فقد العديد من ناخبي الطبقة العاملة)، واليمين المحافظ الذي خسر مقاعد في البرلمان لان مرشح الجبهة الوطنية نجح في الوصول إلى الاقتراع الثاني في الانتخابات التشريعية في العديد من الدوائر واثت النتيجة عكس ما تم توقعه سابقاً².

في الانتخابات التشريعية لعامي 1986 و1988، حققت الجبهة الوطنية أهمية سياسية في حوالي 90 % من الدوائر الانتخابية الحضرية البالغ عددها 555، وحصلت على حوالي 10 % من الأصوات في كلتا الانتخابات.

كان من المقرر أن تشهد فترة التسعينيات استقرار جمهور الناخبين اليميني المتطرف، ففي عام 1993، جذب اليمين المتطرف 12.4% من الأصوات التشريعية لكنه فشل في الحصول على تمثيل برلماني، وفي الجولة الأولى من الانتخابات العامة لعام 1997، تجاوز مرشحو الجبهة الوطنية عتبة 10 % في أكثر من 80 % من الدوائر الانتخابية بإجمالي أصوات مدلى بها 15 %، في الانتخابات المحلية لعام 1998، فازت الجبهة الوطنية ب 275 مقعداً في المجالس الإقليمية بموجب القانون الانتخابي النسبي وحققت 15 % في ما يقرب من نصف مقاطعات العاصمة البالغ عددها 96 مقاطعة.

وخلال الفترة 1993-1998، كانت السمات الرئيسية للتعبئة الجماهيرية لليمين المتطرف هي قدرة الجبهة الوطنية على تأمين دعمها الانتخابي بين الانتخابات، وجذب حصص كبيرة من الأصوات بين العمال ذوي الياقات الزرقاء* والبرجوازية الصغيرة، وبالتالي تمكن الحزب من توسيع نطاق جاذبيته

¹ Gilles Ivaldi, "overview of extreme right parties in France", 2002, in: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00090338/document> (01/10/2021) (15:25)

² Nora Langenbacher, Britta Schellenberg, **is Europe on the right path? Right-wing extremism and right-wing populism in Europe**, (Berlin: behalf of the Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011), p. 84.

*يشير مصطلح الياقات الزرقاء إلى نوع من العمالة، وعادة ما يتم تصنيف الوظائف ذات الياقات الزرقاء على أنها تشمل العمل اليدوي والتعويض عن طريق الأجر بالساعة، للمزيد راجع: الياقات الزرقاء، 31 أكتوبر 2018، في: <https://mafahem.info/?p=2033> (2021/10/06) (18:16)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الانتخابية لتشمل الناخبين المحبطين من كلا جانبي الطيف السياسي وتمتع بمستويات عالية بشكل استثنائي من الولاء في التصويت¹.

بلغ النجاح الانتخابي للحزب نروته في عام 2002، عندما حل لوبان في المركز الثاني للرئيس جاك شيراك (Jacques Chirac) في الاقتراع الأول للانتخابات الرئاسية، حيث حصل على 16.86 % أي ما مجموعه 4.8 مليون صوت، لكن لوبان خسر في الجولة الثانية وحصل على 17.79 % مقابل 82.2 % لشيراك.

يمكن فهم هذا النجاح الانتخابي حينها في ضوء عاملين:

أولاً: احتل لوبان المركز الثاني في الاقتراع الأول لوجود عدد كبير غير عادي من المرشحين، ولان أصوات اليسار واليسار المتطرف كانت مشتتة بين ثمانية مترشحين.

ثانياً: لم يحصل زعيم الجبهة الوطنية على عدد من الأصوات في الاقتراع الثاني أكثر مما حصل في المرة الأولى؛ طلبت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية بما في ذلك غالبية أقصى اليسار من مؤيديها التصويت لجاك شيراك لتجنب فوز لوبان على الرغم من معارضتهم الشديدة لسياسات الرئيس السابق جاك شيراك.

في عام 2007، عندما قرر وزير الداخلية آنذاك نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) التنافس على الرئاسة، اختار إستراتيجية لعدم التصويت للجبهة الوطنية باستخدام خطاب شعبي أخذ بعض جوانب برنامج اليمين المتطرف وخاصة الأفكار المتعلقة بالقانون، النظام والهجرة والمجتمع متعدد الثقافات والقيم الأخلاقية، ونتيجة لذلك حصل لوبان على 10.44 % فقط من الأصوات في الاقتراع الأول وحصل ساركوزي حينها على 31.18 %².

في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية، تراوح التصويت لصالح الجبهة الوطنية من 10 إلى 15 %، 9.7 % في عام 1986، 9.8 % في عام 1998، 12.7 % في عام 1993، 15 % في عام 1997، أكثر من 11 % في عام 2002، ولكن فقط 4.3 % في عام 2007، ومع ذلك فإن نظام تصويت الأغلبية ثنائي الاقتراع لم يسمح للحزب بالفوز بمقاعد برلمانية تتناسب مع نسبة عائداته، ويعود

¹ Gilles Ivaldi, op.cit., p. 2.

² Nora Langenbacher, Britta Schellenberg, op.cit., pp. 84-86.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الفضل في نجاح الحزب إلى القيادة الكاريزمية لرئيسه، حيث تمكن لوبان من تحقيق قدر من الشرعية واستغلال الانتخابات الرئاسية رفيعة المستوى للجمهورية الفرنسية الخامسة لتعزيز صورته¹.

من زاوية أخرى يرى البعض الآخر من المحللين في الشأن السياسي الفرنسي خاصة، أنه ومنذ مؤتمر تورز في عام 2010، وتولي مارين لوبان الإبنة الصغرى لجان ماري لوبان زمام القيادة، عقدت العزم على تحرير الحزب من الحركات التاريخية للقومية الفرنسية لكي يبدو أكثر حداثة وأقل تطرفاً، وقد أدى هذا التغيير في القيادة إلى تزويد (FN) بقوة التنظيم، حيث تمكنت من تطبيع حزبها وإدراجه في المشهد السياسي الفرنسي، هذا التطور للحزب شكل تهديداً للحزب الجمهوري المناهض للفاشية، لكن من وجهة نظر أيديولوجية لم تتغير الجبهة الوطنية كثيراً، حيث تم تصميم الحزب منذ البداية ليكون التعبير المؤسسي والانتخابي والتوافقي لليمين المتطرف ضمن إستراتيجية تهدف إلى الاستيلاء على السلطة، وقد تكيفت الجبهة الوطنية بشكل مثالي دائماً مع الديمقراطية الاجتماعية واقتصاد السوق ولا تشكك في مبادئ هذا النظام.

أحد الأمثلة على ذلك حدث في الثمانينات، عندما تحالف اليمين المحافظ مع الجبهة الوطنية خلال الانتخابات البلدية والبرلمانية، كما هو الحال في درو، أول مدينة كبرى تفوز بها الجبهة الوطنية بدعم من اليمين المحلي².

عملت مارين لوبان على زيادة شعبية الحزب عبر استغلال ارتفاع أعداد المهاجرين خاصة بعد ثورات الربيع العربي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في فرنسا، إضافة إلى العمل على ترويج لمبادئ ومسلمات الحزب المتمثلة في معاداة الهجرة والاتحاد الأوروبي والعملية الموحدة اليورو.

ومن هذا المنطلق، لم يؤثر تغيير الزعيم الذي حدث في عام 2011، على جاذبية الحزب الانتخابية تحت قيادة مارين لوبان، وسعت الجبهة الوطنية قاعدة دعمها لتصل إلى مستويات جديدة في الانتخابات الرئاسية لعام 2012 بنسبة 17.9 % من الأصوات، فتصدت الجبهة الوطنية الانتخابات الأوروبية الفرنسية لعام 2014 بفوزها بربع (25 %) من الأصوات و24 مقعداً، سمح ذلك لمارين لوبان بتأسيس قيادة على اليمين القومي الأوروبي.

¹ Paul Hainsworth, *The Extreme Right in Western Europe*, (London and New York: Routledge, 2008), p. 31.

² Tina Louis, "the far right in France today", in: *the far right in Europe*, (Rosa Luxemburg stiftung Brussels office: European summer university for social movements, 2014), pp. 3-4.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

وفي الانتخابات البلدية لعام 2014، فازت الجبهة الوطنية ب 11 مجلس مدينة و 1544 عضوا في المجالس متفوقة على الرقم القياسي السابق لعام 1995، كما أظهرت الانتخابات الإقليمية في ديسمبر 2015 زيادة أخرى في دعم الجبهة مع 27.7 % من الأصوات و 358 من أعضاء المجالس الإقليمية على الصعيد الوطني.

تلخص (FN) إستراتيجية التعبئة لليمين المتطرف في أوروبا الغربية، والتي تجمع بين كراهية الأجانب والقومية العرقية وبين الشعبية المناهضة للمؤسسة، فتم تحقيق النجاح الأولي من خلال تسييس قضايا الهجرة والقانون والنظام¹.

جاء نجاح الحزب بمثابة صدمة فرنسا وعبر أوروبا، لقد كان مكسبا دراماتيكيًا نظرًا لأن الحزب فاز بثلاثة مقاعد فقط في البرلمان الأوروبي في عام 2009، كما يعارض حزب السيدة لوبان اليورو واقترح سلسلة من الإجراءات المناهضة للهجرة تهدف إلى تقليل أعداد المهاجرين القادمين من الدول ذات الأغلبية المسلمة، بعد هجمات باريس في 13 نوفمبر 2015، قالت مارين لوبان في خطاب لها أن: "فرنسا والفرنسيين لم يعودوا آمنين"، مما يربط بين الهجرة والإرهاب، حيث يقف حزب لوبان (FN) كحزب مناهض للإسلام.

خلال الجولة الأخيرة من الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام 2017، استخدمت الخطاب القومي قائلة، "الفرنسية أولاً"، لكن موقف ماكرون كان أن إهانة المسلمين أمر غير مقبول، ونتيجة لذلك تغلب إيمانويل ماكرون الرئيس الحالي على لوبان بأكثر من 30 نقطة، ولكنها انهزمت أمام ماكرون في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية 2017.

تمكنت الجبهة الوطنية من العودة والتعافي في عام 2018، أولاً غيرت اسمها إلى التجمع الوطني (RN) من أجل تغيير علامتها التجارية وجذب مجموعة أوسع من الناخبين، على أمل أن يكون الاسم الجديد للحزب كافياً للإشارة إلى الابتعاد عن تاريخه العنصري واللاسامي.

إضافة إلى ذلك، بدأت لوبان في تقوية حزبها على المستوى الدولي وركزت بشكل أكبر على التعاون مع الحلفاء، وبشكل أساسي مع نائب رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو سالفيني (Matteo

¹ Reinhard Heinisch, Oscar Mazzoleni, *Understanding Populist Party Organisation the Radical Right in Western Europe*, (London: palgrave macmillan), p.136.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

(Salvini)، ومع ذلك تجدر الإشارة أيضا إلى انه كانت هناك فترة في صيف 2018 انخفضت فيها شعبية الحزب (RN) بشكل كبير وربما كان السبب وراء ذلك هو التحقيق في إساءة استخدام زعيم الحزب لأموال الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك عادت شعبية الحزب عندما كثفت لوبان حملتها في حين استمرت شعبية الرئيس ايمانويل ماكرون في التراجع، ولابد من التأكيد على أن ميزان القوى بين الأحزاب المناهضة للمؤسسة قد تحول أكثر إلى اليمين الإيديولوجي، حيث نجح التجمع الوطني اليميني المعروف سابقا باسم الجبهة الوطنية في تجاوز الأزمة الداخلية التي حلت به خلال النصف الثاني من عام 2017، وحصد 5 نقاط في استطلاعات الرأي، فبدعم 22 %، كان تشكيل مارين لوبان أقوى حزب في فرنسا في نهاية عام 2018¹.

في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019، حصل الحزب على حوالي 24 % من الأصوات في المركز الأول، مقارنة ب 22.5 % لحزب ايمانويل ماكرون².

سجل اليمين المتطرف الفرنسي تراجعا في الانتخابات المحلية الفرنسية، في نتائج تهدد فرصه في الفوز بمنطقة بروفانس الب كوت دازور التي تعد ساحة تنافس رئيسية في الجنوب ونقطة انطلاق مهمة لانتخابات الرئاسة القادمة، حيث جاءت نتائج التجمع الوطني الفرنسي اليميني المتطرف اقل مما كان متوقعا في الدورة الأولى من انتخابات المناطق والمقاطعات الفرنسية التي جرت 20 يونيو/ جوان 2021 وسط نسبة امتناع عالية جدا عن التصويت، وفق أولى التقديرات في استحقاق يشكل اختبارا تمهيدا قبل عام من موعد الانتخابات الرئيسية³.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية، قد لا يزال دعم لوبان ضعيفا للغاية في هذه المرحلة، حيث يمكن للمرء أن يفترض أنه إذا كانت هناك جولة إعادة بين المتنافسين الرئيسيين، فإن ماكرون (أو من المحتمل أن يكون منافسا رئيسيا آخر) سوف يجذب العديد من الأصوات من المرشحين الآخرين، ومع ذلك إذا تم تنفيذ هذا السيناريو مرة أخرى في عام 2022، فستكون هذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها انتخاب مرشح

¹ Tamas Boros, Gergely Laki, **state of populism in Europe**, (Belguim, Hungary: FEPS, Policy solutions, 2018), pp. 53-54.

² Goktug Sonmez, Pinar Demirci, the rise of far right: key themes, (**Report: motivations and mapping**), p. 24.

³ "فرنسا اليمين المتطرف يمني بانتكاسة في الانتخابات المحلية"، في: <https://www.dw.com/ar/> (2021/10/08) (17:42)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

من الوسط باعتباره القاسم المشترك الأدنى لتحالف ديمقراطي بعيد المنال لمنع اليميني المتطرف من تولي المنصب.

يشير الارتفاع المطرد لمارين لوبان في استطلاعات الرأي إلى أنها قد تكون في وضع أقوى بكثير في عام 2022 مما كانت عليه في عام 2017¹، وانتخابات 2019، حيث فاز حزب اليمين المتطرف (RN) في الدورة الثانية من الانتخابات التي أجلت لأكثر من ثلاثة أشهر بسبب الوضع الصحي الناجم عن فيروس كورونا 2019، في مدينة بيربينان؛ وهي مدينة كتالونية يقطنها 100 ألف ساكن مع انتصار لويس أليو النائب السابق لمارين لوبان².

في الوقت الحالي، لا تزال الأحزاب والمرشحون المتشككون في اليورو والمناهضون للاتحاد الأوروبي مدعومين من قبل ما يقرب من نصف الناخبين الفرنسيين³، وهو رقم مقلق للغاية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والتكامل الأوروبي، خاصة أن الدول التي يظهر جليا نجاح أحزاب اليمين المتطرف فيها تعد من الدول المؤسسة والقوية داخل الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا، إيطاليا.

المطلب الثاني: إيطاليا: حزب الرابطة الشمالية

منذ منتصف الثمانينات، حققت التشكيلات السياسية التي تتبنى شكلا جديدا من الشعبوية المتطرفة مكاسب انتخابية مثيرة في عدد من الديمقراطيات في أوروبا الغربية، من بين الأكثر نجاحا سياسيا كان الحزب الإيطالي ليجا نورد Lega Nord (الرابطة الشمالية، LN).

في غضون اقل من عقد من الزمان، لم يحتل الحزب موقعا محوريا في أنظمة الحزب فحسب، بل تمكن أيضا من شغل مناصب سياسية مهمة على المستوى المحلي، الإقليمي والوطني؛ ممارسة تأثير كبير على الخطاب السياسي العام؛ إجبار الأحزاب السياسية القائمة على تعديل مواقفها الإستراتيجية بشكل كبير، حيث أصبح حزب (LN) أقوى حزب منفرد في شمال إيطاليا بقاعدة انتخابية تجاوزت 20 % من الأصوات في المناطق الشمالية.

¹ Tamas Boros, Gergely Laki, Gabor Gyor, **state of populism in Europe**, (Belguim, Hungary: FEPS, Policy solutions, 2020), p. 51.

² "الانتخابات البلدية الفرنسية 2020: "الخضر يتقدمون وسط انتكاسة الحزب الحاكم وعزوف الناخبين"، 2021/06/28، في: <https://www.france24.com/ar/20200628-17:54>

³ Tamas Boros, Gergely Laki, Gabor Gyor, op.cit., p. 51.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

إزداد الاستياء ضد الأحزاب والذي كان دائما مرتفعا نسبيا بشكل أكبر في أواخر الثمانينات، ردا على تجاوزات السنوات الأخيرة لحكومة كراكسي التي تميزت بمستوى غير مسبوق من التهور في إدارة المالية العامة، الفساد، والتواطؤ مع المافيا وتزوير الأصوات، تفاقم هذا الاستياء من مناهضة الأحزاب بسبب المخاوف المتزايدة، لاسيما في شمال البلاد، من أن الدين الوطني لإيطاليا سيؤدي إلى حرمان البلاد من المشاركة في عملية ماستريخت¹.

تم إنشاء الرابطة الشمالية (LN) رسميا في عام 1991 من خلال اتحاد ست اتحادات إقليمية ظهرت في منتصف الثمانينات عبر شمال إيطاليا، منذ البداية كان الحزب بقيادة امبرتو بوسي (Umberto Bossi) مؤسس أكثر هذه البطولات نجاحا من الناحية الانتخابية رابطة ليغالومباردا (Lombard Lega).

بينما يعتقد الكثيرون أن (LN) كان حزبا احتجاجيا لن يستمر، إلا انه بعد أكثر من 20 عاما أصبح الآن أقدم مجموعة في البرلمان الايطالي، بعد أن ساهم في زوال نظام حزب الجمهورية الأولى من خلال انتقاداته للأحزاب التقليدية والحصول على الدعم منها أصبح (LN) عضوا في أول حكومة جمهورية ثانية بقيادة سيلفيو بيرلسكوني في عام 1994.

استمر الحزب في الخدمة في حكومات ائتلافية لمدة 8 من السنوات العشر بين عامي 2001 و2011 في نتائج الانتخابية والمناصب الحكومية التي شغلها، كان Lega Nord بالتالي أحد انجح الأحزاب الإقليمية في أوروبا.

دخل الحزب الحكومة لأول مرة في عام 1994، مع ما يزيد قليلا عن 8 % من الأصوات إلى جانب حزب رئيس الوزراء برلسكوني فورزا (Berlusconi) إيطاليا وحزب ما بعد الفاشية الليانزاناسيونالي بقيادة جيانفرانكو فيني (Gianfranco Fini)، ومع ذلك كانت هناك توترات واضحة لاسيما فيما يتعلق بالسياسة بين فورزا إيطاليا و(LN)، حيث يتنافس كلا الحزبين بقوة أيضا على الأصوات في الشمال، وعلى المستوى الشخصي بين الزعيمين بوسي وبرلسكوني².

¹ Hans-George Betz, "the divergent paths of the FPO and the Lega Nord", in **shadows over Europe: the development and impact of the extreme right in western Europe**, ed. Martin Schain, Aristide Zolberg, Patrick Hossay (New York: palgravemacmillan, 2002), p. 62.

² Jamie Bartlett, Jonathan Birdwell, Duncan MC Donnell, **the rise of populism in Europe can be traced through online behavior, populism in Europe: leganord**, (London: Demos, 2012), p. 20.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

من جانب آخر، يظهر اليمين المتطرف في إيطاليا خصائص خاصة للغاية، سواء من الناحية الأيديولوجية أو فيما يتعلق بسياساته، وحتى فيما يتعلق بكيفية تعريفه لنفسه على المقياس بين اليمين واليسار، حيث تعتبر إيطاليا هي الديمقراطية الغربية الوحيدة التي يمكن فيها ملاحظة القوة السياسية التي تعود بشكل لا لبس فيه إلى الفاشية في مؤسسات الدولة ككل، فلطالما قدم اليمين نفسه كقوة لم تكن ضد النظام فحسب، بل رفضت أيضا التعهد بالولاء لمؤسسات الديمقراطية، فكان اليمين معاديا للنظام لأنه يمثل مفهوما للدولة والمجتمع يختلف جذريا عن النظام القائم؛ رفض بناء المؤسسات البرلمانية وتفضيل نظاما رئاسيا¹.

على عكس حزب الجبهة الوطنية الفرنسي (FN)، لم يجعل حزب (LN) في بداياته الهجرة المحور المركزي لجاذبية الحزب البرنامجية، في الواقع لم يتبنى الحزب مسألة الهجرة كقضية سياسية إلا في أواخر الثمانينات، فقد كان محور الخطاب السياسي للحزب هو الترويج لبرنامج اقتصادي ليبرالي جديد مصحوبا بمواقف شديدة مناهضة للدولة.

جعل حزب (LN) مطالبه السياسية والاقتصادية متطرفة تدريجيا، ووصلت إلى حد الدعوة إلى فصل شمال إيطاليا عن بقية البلاد ليتبعه إنشاء دولة مستقلة بادانيا Padania²، وهذا ما تختلف فيه إيطاليا وحزب (LN) عن بقية أحزاب اليمين المتطرف حيث أنّ هذا الأخير كان يركز على استقلال منطقة معينة عن دولة إيطاليا، فيتوضح هنا أيديولوجية الحزب القائمة على القومية العرقية.

مثلت الانتخابات العامة لعام 1992 انفرجا للحزب، حتى لو كانت الانتخابات الإقليمية والانتخابات الأوروبية قبل ذلك قد سلطت الضوء بالفعل على التطور الانتخابي الحاد للحزب، إلا أن الدخول الهائل إلى مجلس النواب المكون من 55 نائبا من أصل 630 أي 8.7% أعطى الحزب مكانة وطنية، وقد اقترن أداء الحزب (LN) بغزو سهل لرئاسة بلدية ميلان في ربيع 1993، حيث سحق مرشح حزب ليغا خصمه اليساري بنسبة 57.1% مقابل 42.9%³.

¹ Nora Langenbacher, Britta Schelleberg, is **Europe on the right path? Right-wing extremism and right-wing populism in Europe**, (Berlin: behalf of the Friedrich-ebert-stiftung, 2011), p. 141.

² Hans-George Bitz, op.cit., p. 63.

³ Piero Ignazi, "legitimation and evolution on the Italian right wing: social and ideological repositioning of alleanzanazionale and the leganord", **South European society and politics**, vol 10, no 2, (july 2005), p. 345.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

ترشح الحزب بعدها منفردا وطنيا ومحليا رافضا جميع الأحزاب الأخرى باعتبارها جزءا من نفس النخب الفاسدة، في حين بدت أن هذه الإستراتيجية وكأنها توتي ثمارها في الانتخابات العامة لعام 1996، عندما حصلت على 10.1 % من الأصوات، فقد عوقب (LN) في نهاية المطاف بالمنطق ثنائي القطب للأنظمة الانتخابية الإيطالية؛ بعبارة أخرى طالما أن الحزب بقي خارج الائتلاف كان مصيره أيضا أن يظل خارج السلطة، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، ومع ذلك فإن نفس المنطق المتمثل في إنشاء ائتلافين عريضين يعني أيضا انه على الرغم من أن تصويتها كان يتراجع بسرعة في أواخر التسعينات¹.

تبنى الحزب الهجرة كقضية سياسية رئيسية في أوائل التسعينات، وكما كتب دانييل فيميركاني تخلى الحزب تدريجيا في أواخر الثمانينات عن حملته ضد الجنوب ووجهه بشكل متزايد ضد غزو السود والعرب، وفي هذه الجملة جعل الحزب النضال ضد "الهجرة الجامحة" إحدى قضاياها الرئيسية.

جعل الحزب من نقطة ربط الجريمة المتزايدة بالعدد المتزايد من الأجانب الذين يستقرون في مدن شمال إيطاليا، كما أوضح الحزب انه يعتبر الوجود الأجنبي المتزايد قبل كل شيء تهديدا ثقافيا للهوية الشمالية، كما تشير العديد من الدراسات إلى أن مؤيدي حزب (LN) كانوا أكثر عداء تجاه الأجانب من عامة الناس، لكنهم اظهروا أيضا أن كره الأجانب كان اقل أهمية بشكل ملحوظ كعامل محفز من عدم التسامح تجاه الجنوبيين، وعدم الثقة تجاه الحكومة، ودعم الاستقلال المالي.

أعاد الحزب إحياء فكرة الجمهورية الشمالية المستقلة وجعلها مطلب سياسي مركزي، كما أعلن بوسي "الحق الطبيعي في الانفصال" في مايو 1996 في مانتوا مقر البرلمان للحزب المعين ذاتيا.

في نفس الفترة، تم تغيير اسم مجموعات الحزب في مجلس النواب ومجلس الشيوخ إلى (lega parlamento della padania)، وتم إنشاء حكومة بادانيا ولجنة التحرير الوطني لبادانيا، أعلن بوسي حينها انفصال بادانيا في سبتمبر في البندقية في نهاية مسيرة استمرت 3 أيام على طول نهر بو خلال خطاب كرر فيه اتهامه بان روما قد استعمرت الشمال لفترة كافية.

ذهب الحزب إلى حد تنظيم انتخابات خاصة به لبرلمان بادانيا في الشمال في أكتوبر 1997، كما اعتمد الحزب بشكل حصري على الأسباب الاقتصادية لتبرير موقفه، متهم أنّ عمليات العولمة

¹ Jamie Bartlett, Jonathan Birdwell, Duncan MC Donnell, op.cit., p. 21.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

وخاصة التكامل النقدي الأوروبي جعلت من الضروري تقسيم البلاد وإنشاء كيانات اقتصادية وسياسيين مستقلين¹.

استلزم الخيار الانفصالي تأكيدا متجددا وأقوى على هوية بادانيان، حيث تضمن تأطير الهوية البادانية التحول من مجتمع المصالح الاقتصادية إلى مجتمع من الأشخاص الذين ينتمون إلى الوطن الأم، فاكسب كره الأجانب ضمن برنامج الحزب معنى مختلفا وأصعب عن بقية الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى، ففي دراسة استقصائية أجريت في الفترة مابين أواخر عام 1996 وأوائل عام 1998، كان 58 % من ناخبي ليغا مقابل متوسط عينة يبلغ 35 %، في قمة مقياس "كره الأجانب الشعبي"، الذي تم إنشاؤه من تجميع المواقف بشأن الحضور المفرط للمهاجرين ومسؤوليتهم عن الجرائم والبطالة وتكاليف الرعاية الاجتماعية.

كذلك في استطلاع 2001 الذي أجراه معهد ستوديو della pubblica opinione فقد طالب 78 % بالطرد الفوري للمهاجرين السريين حتى لو لم يرتكبوا أي جريمة، واتهمهم 67 % بالمسؤولية عن زيادة الجريمة، 59 % يخشون إضعاف الهوية الوطنية بسبب تدفق المهاجرين وطالب 48 % بفصل المهاجرين قبل أن يصبح الايطاليون الأصلون زائدين عن الحاجة².

في الانتخابات الأوروبية لعام 2014، حصل حزب ليغا المتشكك في الاتحاد الأوروبي والمناهض للمهاجرين على 6.2 % من الأصوات وخمسة أعضاء في البرلمان الأوروبي، وتجاوزت النتيجة نتائج الانتخابات العامة لعام 2013 حيث حصل الحزب على 4 % من الأصوات، ومع ذلك أتت نتائجه لعام 2014 أسوأ من الانتخابات الأوروبية السابقة في عام 2009 حيث حصل الحزب على 10 % من الأصوات.

على وجه الخصوص، شهدت عصبته ارتفاعا بعد الأزمة المالية في إيطاليا ووصول المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى من شمال إفريقيا إلى إيطاليا في عام 2016.

تحت قيادة ساليني، تحول الحزب من رابطة الشمال الإقليمية إلى حزب وطني وغير إسم الحزب من Lega Nord إلى Lega.

¹ Hans-George Betz, op.cit., pp. 71-73.

² Piero Ignazi, op.cit., p. 346.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

في الانتخابات العامة الإيطالية 2018، أصبح الحزب ثالث أكبر حزب في إيطاليا بنسبة 17.4 % من الأصوات، بينما فازت حركة الخمس نجوم (M5S) بأكثر من 32 %، وقد تمكن الحزب من تشكيل تحالف مع حركة النجوم الخمسة، وهي جهة فاعلة أخرى مناهضة للمؤسسة في يونيو/ جوان 2018، وهذا جعل التصويت القوي على مستوى البلاد شريكاً في تحالف يمين الوسط، مما عزز يد سالفيني في المفاوضات الحكومية، وبعد أن أصبح سالفيني نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، ركز على وقف تدفقات الهجرة إلى البلاد وهو ما تعمل عليه أحزاب اليمين المتطرف في مختلف دول أوروبا¹.

قال سالفيني في كلمة " سندافع عن علامة صنع في أوروبا، ولكننا نرغب أيضاً في الاحتفاء بظهور قدر أكبر من علامات مثل "صنع في إيطاليا" و"صنع في هولندا" و"صنع في النمسا"، ويمتد في تعريف الهوية الوطنية ليشمل التراث الوطني واللغة والثقافات الوطنية"، كما يرغب سالفيني في إنهاء أي فرصة لتركيا بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وقال: "تركيا ليست ولن تكون أبداً جزءاً من أوروبا"، وشدد على أن هذا الموقف جزء أصيل غير قابل للتفاوض في برنامج اليمين المتطرف، وأضاف: "يجب إلغاء عملية إدخال تركيا، يجب بشكل قاطع فعل ذلك"، هذا وتحظى حملة سالفيني بتأييد أحزاب أوروبية، مثل حزب البديل من أجل ألمانيا، حيث يعتقد رئيس الحزب يورغن مويثن (Jörg Meuthen) أن السيطرة على البرلمان الأوروبي ستمكن أحزاب اليمين المتطرف من نزع مركزية صنع القرار في أوروبا والترويج للقومية².

في الواقع، بالنسبة لإيطاليا والاتحاد الأوروبي، كان أحد الأحداث الرئيسية لعام 2019 هو انهيار التحالف الشعبي في إيطاليا، حيث أن زعيم ليغا ونائب رئيس الوزراء ماتيو سالفيني انسحب أخيراً من الائتلاف.

إن تقدم الحزب في استطلاعات الرأي إلى جانب موقفه القاسي المناهض للاتحاد الأوروبي وكراهية الأجانب والتعاطف مع وجهات النظر اليمينية المتطرفة بشكل عام، فضلاً عن رغبته في محاكاة السياسات الأكثر استبداداً التي لوحظت في المجر وبولندا على سبيل المثال، ستشكل خطراً أكبر على إيطاليا والاتحاد الأوروبي أكثر من التحالف الشعبي المنقسم وغير الفعال في كثير من الأحيان قبل أن

¹ Goktug Sonmez, Pinar Demirci, the rise of far right: key themes, motivations and mapping, (Report), p. 28.

² "ترامب إيطاليا" يهدد بهزة في أوروبا بسياسة اليمين المتطرف"، في:

<https://arabic.sputniknews.com/world/201904141040450471D98> (07/11/2021) (10:47)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

ينهار في عام 2019¹، وعلى خلاف ذلك نجد أن اليمين المتطرف الفرنسي يختلف في مسألة فصل مقاطعة أو ولاية ما عن البلاد بأكملها، فهو فقط يركز على مسألة المهاجرين بالإضافة إلى إعادة التفكير في مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي تتفق فيه أحزاب اليمين المتطرف في هولندا أيضا.

المطلب الثالث: هولندا: حزب من أجل الحرية

يبدأ التاريخ الحديث للتطرف اليميني في هولندا في الجزء الأخير من الثمانينيات، أي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، شهدت هولندا انتعاشا جديدا للجماعات اليمينية المتطرفة، وعلى الرغم من أن معظم الأحزاب اليمينية كان لها تطلعات سياسية، إلا أن الحزب الوحيد الذي حاول بجدية المشاركة في الانتخابات هو (Centrum Partij) (حزب الوسط - CP)، والذي كان بقيادة هانز جانمات، "مدرس الدراسات الاجتماعية الساخط الذي أنشاه بعد أن كان عضوا في معظم الأحزاب الرئيسية في هولندا"، وقد كانت أجندة (CP) عنصرية بسيطة؛ إلقاء اللوم على الأجانب في كل أمراض البلاد²، حيث كان المحور السياسي للحزب الشيوعي هو الهجرة خارج أوروبا التي تدور حولها جميع المشاكل: البطالة، الجرائم ومشكلة الهوية الثقافية.

إن مركزية مسألة المهاجرين مرتبطة بمفهوم الإنتاج الأنظف للمجتمع، نظرا لأن المجتمع ينظر إليه على أنه عضو طبيعي فإنه لا يمكن أن يتغير إلا بشكل تدريجي ومعتدل؛ ووفقا لذلك يجب القضاء على كل ما يزعج التطور الطبيعي للمجتمع، لذلك يجب طرد المهاجرين السريين، وإجبار المهاجرين القانونيين على الاندماج، واستخدام المساعدات للعالم الثالث لتشجيعهم للعودة إلى ديارهم.

كانت نتيجة انتخابات الحزب الشيوعي في الانتخابات العامة لعام 1981، حيث خاضت الانتخابات ضد اتحاد الشعب الهولندي (NVU)، 0.1% ولكن بعد عام حصل الحزب على 0.8% وهو ما يكفي لقبول نائب واحد في البرلمان، وحقق الحزب أفضل نتيجة له 2.5% في الانتخابات الأوروبية لعام 1984، حيث قام بحملته على نطاق أوروبا معاديا لكراهية الأجانب.

¹ Tamas Boros, Gergely Laki, Gabor Gyor, op.cit., p. 77.

² Nora Langenbacher, Britta Schellenberg, op.cit., p. 124.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

يظهر نجاح الحزب الشيوعي في انتخاب ستة أعضاء محليين في أهم المدن في الانتخابات المحلية لعام 1986، لكنه حصل على درجة ضعيفة جدا 0.4 % في الانتخابات العامة في وقت لاحق من ذلك العام (ماي 1986)، وبعد أزمة مالية ومزيد من الخلافات والانقسامات أغلق الحزب الشيوعي في صيف عام 1986 وعاد إلى الحياة بعد أسبوع واحد تحت اسم CP86 Centrumpartij¹.

تلك الأقسام من الحزب التي ظلت أكثر اعتدالا تطورت إلى الوسط الديمقراطي (مركز الديمقراطيين)، في محاولة لكسب ثقة الجمهور من خلال إتباع أجندة أكثر اعتدالا معادية للأجانب، شوفينية، معادية للبشرة السوداء، معادية للسامية في بعض الأحيان.

وعلى الرغم من أن قاعدة الناخبين في Centrum democraten (CD) كانت صغيرة نوعا ما، إلا أنهم نجحوا في انتخابهم في عدد من مجالس المدن الهولندية، في ذروة شعبيتها في عام 1994، كان لديهم إجمالي 77 مقعدا في جميع أنحاء البلاد، وفازوا بثلاثة مقاعد في البرلمان في الانتخابات العامة في نفس العام، ففي ذروة شعبية الحزب في عام 1994 كان لديه إجمالي 77 مقعدا في جميع أنحاء البلاد، وفازوا بثلاثة مقاعد في البرلمان في الانتخابات العامة من نفس العام، إلا أنه في الفترة التي سبقت كل من انتخابات المجالس والانتخابات العامة، تم اختراق الحزب.

بعد أن تم اختراق (CD)، أتى الوافد الجديد الرئيسي على الجبهة الشعبوية في هولندا وهو خيرت فيلدرز (Geert Wilders)، العضو السابق في حزب المحافظين والليبراليين من أجل الحرية والديمقراطية، والذي تركه عام 2004 بسبب الموقف الايجابي للحزب بشأن عضوية تركيا المقترحة في الاتحاد الأوروبي، ومنذ انتخابات عام 2006، تم تمثيل حزبه الجديد حزب الحرية (PVV)²، وقد حصل الحزب على 5.9 % من الأصوات وما مجموعه تسعة مقاعد في الانتخابات البرلمانية لعام 2006، وفي مارس 2010، فاز الحزب بالمركز الأول في الانتخابات المحلية لمير والثاني في لاهاي، وهما الانتخابان البلديان الوحيدان اللذان شارك فيهما الحزب، وفي يونيو/جوان، حصل الحزب على نصر انتخابي كبير عندما حصل على 15.5 % من الأصوات وتوسع من 9 مقاعد إلى 24 مقعدا، وجعله ثالث أكبر حزب في البرلمان الهولندي، إذ يشكل الحزب منذ نشأته نهجا استيعابيا صارما للاندماج يصور المهاجرين غير

¹ Piero Ignazi, *Extreme*, op.cit., p. 165.

² Nora Langenbacher, Britta Schellenberg, op.cit., p. 125.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المستوطنين، أو حتى المهاجرين الذين يشكلون صلة بأي شكل من الأشكال مع الجوانب الثقافية لأسلافهم، باعتبارهم تهديدا على الرفاه القومي والنجاح الاقتصادي وأمن هولندا¹.

ويقدم الحزب برنامجه الانتخابي برئاسة السياسي خيرت فيلدرز عبر كلمات رئيسية مثل الثقافة والتقاليد والرعاية والسلامة والواقعية والمناخ وغيرها، وأول ما يركز عليه رئيس الحزب أن حزبه فخور بثقافته الخاصة وأنه يريد العودة إلى بلد بلا حجاب فيه تقاليد هولندية، حيث قال في خطابه: "نحن نؤسس بشكل قانوني جذورنا اليهودية-المسيحية، والإنسانية هي الثقافة السائدة والرائدة في هولندا"، كما يبدوا واضحا أن الحزب يعمل على إزالة الأسلمة بالإضافة إلى حظر انتشار الأيديولوجية الإسلامية ويرغب في إغلاق الحدود في وجه "الباحثين عن الثروة والمهاجرين من الدول الإسلامية"، كما أضاف زعيم الحزب قائلا: "يجب أن تكون هناك وزارة للهجرة وإعادة المهاجرين وإزالة الأسلمة، ويجب ألا يتمتع الأشخاص ذوو الجنسية المزدوجة بالحق في التصويت، هذا إلى جانب سحب تصاريح اللجوء من السوريين"².

يوجد في هولندا حوالي 850 ألف مسلم من إجمالي عدد السكان البالغ 16 مليون نسمة سنة 2013، ويوجد أكثر من 475 مركزا مسجلا للعبادة الإسلامية، يمكن إرجاع غالبية السكان المسلمين في هولندا إلى وصول العمال المهاجرين خلال الستينات من القرن الماضي بشكل أساسي من المغرب وتركيا، وهذا ما أدى إلى تصاعد ظاهرة الاسلاموفوبيا في السياق الهولندي بشكل خاص من حيث الخطاب المعادي للإسلام على الانترنت، وفي الخطاب السياسي للحزب اليميني المتطرف الهولندي (PVV) الذي حصل على 24 مقعدا في الانتخابات البرلمانية لعام 2010، وفي خطاب الكراهية للمنظمات المتطرفة³، ويلاحظ أن هناك تشابه كبير في أيديولوجية وخطاب أحزاب اليمين المتطرف في كل من (فرنسا - إيطاليا - هولندا) في نزعتها المتشددة ضد الإسلام والمهاجرين المسلمين خاصة، حيث تركز هذه الأخيرة على معاداة المهاجرين وكراهية الأجانب وتنسب إليهم كل الأعمال الإرهابية إضافة إلى

¹ Nathalia Martins, **Anti-immigrant Rhetoric Western Europe: The Role Of Integration Policies In Extreme Right Populism**, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, (University of Central Florida, in the Department of Political Science, 2012), p.108.

² "برنامج حزب خيرت فيلدرز"، 9 جانفي 2021، في: <https://hollandandworld.com> / (2021/11/27) (10:27)

³ Ineke Van Der Valk, "youth engagement in right wing extremism: comparative cases from the netherlands", in **extreme right wing political violence and terrorism**, ed. Max Taylor, Pm Currie, Donald Halbrook, (London: Bloom Sbury, 2013), p.136.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المساس بأمنهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي كون المهاجرين في هذه الدول يرفضون الإدماج والاندماج داخل الدول التي هاجروا إليها.

كما يظهر في المواقف السلبية في قطاعات أوسع من السكان اتجاه المسلمين، فمع مرور سنوات على مقتل المخرج السينمائي فإن جوخ في نوفمبر 2004 إلا أنّ استطلاعات الرأي تظهر أن مستويات عالية من العداء للإسلام استمرت منذ ذلك الحين.

كما يصف الحزب الإسلام بأنه أيديولوجية وليس دينا ولا يوجد أي تمييز بين الإسلام والمتطرف الإسلامي، ووفقا لهذا التفسير فإن الإسلام هو قوة عالمية للهيمنة على العام الغربي واحتلاله، ويتم التعبير عن هذه الرؤية في برنامج سياسي يهدف إلى مواجهة الأسلمة وانتهاك حقوق المسلمين¹.

ونتيجة لما سبق، طالب الحزب الهولندي (PVV) بإغلاق جميع المساجد بهولندا، وخلال لقاء لنواب البرلمان قال ممثل الحزب ميشيل دي غرا (Michelle De Gra) فإن حال هولندا سيكون أفضل بشكل عام إن باتت خالية من المساجد قبل أن يضيف: "نحن نريد تطهير هولندا من كل أثر للإسلام" مدعيا أنّ المسلمين يرفضون التغيير والاندماج، مجيبا على سؤال حول عدم رغبتهم في رؤية الإسلام في هولندا، وأضاف انه بالمقارنة مع المواطنين الهولنديين يلد المسلمون أطفالا أكثر لذلك تعتبر هولندا مهددة بفقدان هويتها وثقافتها بسبب ارتفاع معدل ولادات المسلمين، وبذلك يصرح: "تكون الهجرة والأرحام في طريقها إلى تدمير الوحدة والهوية والثقافة الهولندية"²، فأصبح فيلدرز أكثر وضوحا في انتقاده للإسلام حيث يتبنى في كثير من الأحيان تصريحات ووجهات نظر متطرفة، وقد كانت الأحداث أيضا أساسية في عملية التطرف هذه مثل هجمات 11 سبتمبر، ومقتل فان جوخ.

عل الرغم من أنّ الأمن والرفاهية والموقف العنيف المناهض للاتحاد الأوروبي هي قضايا مهمة في التوجه السياسي لفيلدرز، فإن الإسلام يشكل المحور المركزي لخطابه، وفي مقابلة لزعيم الحزب مع المجلة الإخبارية النمساوية Profil ادعى انه ليس لديه اعتراض على المسلمين، وردا على سؤال حول سبب كفاح (PVV) لوقف الهجرة من الدول الإسلامية أكد رغبته في وقف الهجرة لكنه قال: "إنّ هذا كان ليس لأننا نعتقد أنّهم أشرار أو لأننا نخاف منهم، سيكون ذلك مثيرا للسخرية"، فالغالبية العظمى من

¹ Ibid., p. 137.

² مرصد منظمة التعاون الإسلامي، ظاهرة الاسلاموفوبيا، التقرير الثامن المقدم إلى الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية، ماي 2014 -أفريل 2015، الكويت، ص. 29.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المسلمين في هولندا هم مواطنون يلتزمون بالقانون ويريدون أن يعيشوا حياة كريمة، لكننا نعتقد أن الثقافة والايولوجيا التي يجلبونها تتعارض مع قيمنا وهويتنا، لذلك نريد وقف الأسلمة والهجرة الجماعية من الدول الإسلامية¹.

المطلب الرابع: هنغاريا (المجر): حزبي (Jobbik/ Fidesz)

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1989، كان اليمين المتطرف ناشطاً سياسياً في المجر، ومع ذلك فإن حزب جوبيك (jobbik) وهو الحزب الأكثر نجاحاً في أقصى اليمين لم يبرز كحزب حتى عام 2003²، وقد تأسس هذا الحزب على يد جابورفونا (Jabor Voona) وهو ابن عائلة زراعية مناهضة للشيوعية بشدة، بدأ الحزب كمجموعة مسيحية محافظة في جامعة ELTE في بودابست، وأصبحت المجموعة معروفة باسم " الحركة من اجل هنغاريا أفضل "

اعتبر الحزب غير مهم سياسياً، حيث فاز بنسبة 2.2 % في انتخابات عام 2006، ومع ذلك يعد الحزب والحركات المتطرفة على يمينه هي ورثة العديد من الحركات المجرية اليمينية السابقة، بما في ذلك تلك التي تحالفت مع حزب هتلر النازي قبل الحرب العالمية الثانية.

أعاد حزب (jobbik) احياء العداء الكامن تجاه اليهود والعجور والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية، الذين استهدفهم النازيون جميعاً، وأضاف أهدافاً جديدة للكراهية بما في ذلك إسرائيل على عكس رئيس الحزب اليميني المتطرف الهولندي (pvv) خيرت فيلدرز الذي كان يوضح اهتمامه الشديد بالكيان الإسرائيلي حتى في خطابه، حيث زار إسرائيل ما بين الثلاثين إلى أربعين مرة والاشتراكيون ذوو الميول الغربية، هذا بالإضافة إلى انه على عكس العديد من القادة الأوروبيين اليمينيين المتطرفين الآخرين، الذين يعارضون الإسلام بشدة، كتب مؤسس حزب جوبيك بشكل ايجابي عن الإسلام وعمل على قضية مشتركة مع الفلسطينيين بسبب كراهيته لإسرائيل، وهذا ما يميز هذا الحزب عن غيره من الأحزاب اليمينية الأخرى³.

¹ Rob Witte, "the Dutch far right: from classical outsiders to modern insiders", in **extreme right wing political violence terrorism**, ed. Max Taylor, Pm Currie, Donald Halbrook, (London: Bloom Sbury, 2013), p. 119.

² András Bíró Nagy, TamásBoros, Zoltán Vasali, " Hungary", in **right-wing extremism in Europe**, Ed.Ralf Melzer and Sebastian Serafin, (Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2013), p. 228.

³ "The jobbik party in hungary: history and background", december 2015, p.1, in: <https://www.humanrightsfirst.org/sites/default/files/Jobbik-Party-Fact-Sheet-final.pdf>

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

جاء الاختراق الحقيقي للمتطرفين اليمينيين مع تأسيس ماغيارغاردا (حركة الحرس المجري) في عام 2007 وهو الجناح شبه العسكري للحزب، بعد ذلك بعامين، فاز الحزب بنسبة 14.77 % من الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي وهي نتيجة تجاوزت توقعاتها بناء على استطلاعات الرأي، وفي عام 2010، نجح الحزب في جذب المزيد من المؤيدين حيث أعلن عن نتيجة بلغت 16.67 % من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، مما جعله ثالث أكبر حزب في الجمعية الوطنية المجرية¹.

في انتخابات 2014، خسر (jobbik) خسارة كبيرة أمام حزب فيدس الحاكم، حيث صوت لصالحه حوالي 20 %، ولكن في أفريل 2015، فاز حزب جوبيك في الانتخابات البرلمانية في البلاد، ففي منتصف عام 2015، استخدم الحزب في خطابه قلقه بشأن مصير مستوطنات ترانسكارباثيان الواقعة على حدود المناطق الأوكرانية المضطربة، مما دل على اهتمامه بمصير الشعب المجري ونقل الصراع في الأراضي المجاورة إلى عاصمته السياسية.

وتماشيا مع ما تم ذكره، نجد أنه هناك قوتان سياسيتان تقودان العملية السياسية في المجر هما يمين الوسط وأحزاب أقصى اليمين على الطيف السياسي وهما حزب (Fidesz و Jobbik)، ويوحدهم الخطاب المعادي للهجرة والتصريحات القومية لقادتهم.

يقوم حزب جوبيك اليميني المتطرف بتهدئة خطابه لكسب المزيد من الأصوات، وبالتالي فإنهم يرفضون بشكل تدريجي التصريحات المعادية للسامية، لكنهم يركزون بشكل أساسي على الحفاظ على قيم ومصالح الشعب الهنغاري، في الوقت نفسه يستخدم حزب فيدس الحاكم بنشاط ونجاح خطاب القيم اليمينية والمحافظة، والخطاب المناهض للمهاجرين، حيث أن الخطاب المناهض للمهاجرين هو أحد الركائز الأساسية لسياسات السلطات الهنغارية التي تحظى دائما بدعم سكان بلدهم حتى لو تبعها إدانة الهياكل الرسمية للمفوضية الأوروبية، وهكذا إن المجر تجاهلت قمة الاتحاد الأوروبي الطارئة بشأن الهجرة في صيف 2018، وعقدت في إيطاليا وأعلنت الحاجة إلى مراجعة لائحة دبلن، وبالتالي أكدت المجر مرة أخرى عدم موافقتها على أي مخططات للتوزيع الإلزامي للمهاجرين واللاجئين بين البلدان المضيفة للاتحاد الأوروبي².

¹ András Bíró Nagy, TamásBoros, Zoltán Vasali, op.cit., p.229.

² Lilia Ilikova, Andrew Tushev, "right-wing populism in central Europe: Hungarian case (fidesz, jobbik)", *utopia y praxis latino americana*, vol 25, no 12, (2020), p. 329.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

ضمن إطار بناء الملف الشخصي الأيديولوجي والسياسي للحزب، كان الغرض الرئيسي من جوبيك هو وضع حدود واضحة وصلبة بين الحزب والتيار الرئيسي السائد، ففي حين قدم أحزاب اليسار واليمين الوسطي أنفسهم كرموز وممثلين للنظام الديمقراطي الجديد، عارض الحزب حقيقة الانتقال وادعى أنه على الرغم من التغييرات السطحية فقد كانت هناك استمرارية خفية بين النظام القديم قبل عام 1990 والنظام الديمقراطي الجديد نظام ما بعد 1990، وبالتالي فإن الهدف السياسي الرئيسي المعلن للحزب هو استكمال الانتقال من خلال كسر احتكار النخبة القديمة للسلطة وإقامة ديمقراطية حقيقية وعادلة¹، ومع ذلك يجادل البعض الآخر أن زعيم الحزب **جابور فونا** ليس ديمقراطياً، وأن بعض حلفاء جوبيك شبه العسكريين دافعوا علناً عن الحكم الاستبدادي كوسيلة للتغلب على تقلبات الديمقراطية، حيث صرحوا أن قيادة الحزب ترى مهمتها في إعادة تكوين النخبة في حين أن تفضيلات أو اختيارات الناخب كانت تعامل في كثير من الأحيان بلا مبالاة، فعلى الرغم من أن قادة الحزب وضعوا الحزب على أنه الصوت الطبيعي للناخبين الريفين المهجورين، مستخدمين لغة معادية موجهة إلى المؤسسة الفاسدة، كان برنامج الحزب في البداية أكثر نخبوية منه شعبي².

تستند أيديولوجية اليمين المتطرف المجري إلى مثلث القومية والتي ترتبط عموماً بالضحية المتصورة للأمة وأفرادها، وإضفاء الطابع الأمني على الهجرة المتعلقة برؤية الحرب بين الحضارات، والمشاعر المناهضة لليبرالية والمناهضة للمؤسسة.

في القومية المجرية، يتجلى ذلك في الحنين إلى المجر الكبرى سرد الضحية المتأجج بعمق على أساس معاهدة تريانون التي أنهت الحرب العالمية الأولى للمجر، والتي أجبرت المجر على التخلي عن ثلث أراضيها لجيرانها.

تقليدياً، كان الغجر واليهود أهم أهداف اليمين المتطرف المجري، ومع ذلك منذ عام 2015، أصبحت كراهية الأجانب المرتبطة بشكل أساسي بالهجرة المسلمة الأساسية لوجود أيديولوجية اليمين المتطرف في المجر، فإن المشاعر المعادية للهجرة والعرب والمسلمين والتي نادراً ما كانت موجودة في

¹ András Kovács, "The Post-Communist Extreme Right *The Jobbik Party in Hungary*", in: <https://www.bloomsburycollections.com/book/right-wing-populism-in-europe-politics-and-discourse/ch15-the-post-communist-extreme-right> (22/11/2021) (11:15)

² Kristof szombati, "hungary viktor orbans authoritarian regime", in **the far right in government six cases from across Europe**, editors: Stefanie ehmsen and albert scharenberg, (New York: rosa Luxemburg, 2018), p. 11.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المجر من قبل، تستند بشكل أساسي إلى الاختلافات الثقافية المتصورة ويتم شرحها في سياق حرب بين الثقافات والحضارات.

وقد أدى التعميم وإضفاء الشرعية على الكراهية ضد اللاجئين والمهاجرين من خلال رسائل الحكومة إلى زيادة رفض الأقليات والجنسيات الأخرى أيضا (على سبيل المثال الرومانيين)، وهذا بدوره أدى إلى ازدياد المشاعر ضد الأقليات على أساس النوع والتوجه الجنسي أيضا لان النوع الاجتماعي أصبح أداة تعبئة مهمة لليمين المجري المتطرف في السنوات الأخيرة¹، حيث يعتبر حزب جوبيك أول حزب يميني متطرف ينتهج ضمن أيديولوجيته هذا النوع من التوجه، لنجد أن حزب فيدس على سبيل المثال يستغل هذا التوجه من خلال حظر دراسات النوع الاجتماعي في الجامعات.

يلاحظ من خلال القراءة الأولية للاختلاف بين أحزاب اليمين المتطرف في منطقة أوروبا الغربية والتي هي الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي (فرنسا إيطاليا هولندا)، و أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الشرقية (هنغاريا)، فبينما تستهدف الأحزاب في أوروبا الغربية المهاجرين، تستهدف الأحزاب اليمينية المتطرفة في دول ما بعد الاشتراكية الأقليات القومية كما تم الإشارة إليه سابقا، لكن يجب ملاحظة أن عداء الحزب تجاه العجر في المجر يقع على ارض خصبة، حيث يؤكد 60 % من السكان العجر لديهم جرائم في دمائهم، ومع هذا تزداد نسبة العجر من إجمالي السكان في هنغاريا، ووفقا للتقديرات فإن هذا الرقم يتعدى 8%، لهذه الأسباب، كان لخطاب (jobbik) المناهض للعجر صدى واسع من السكان ويشكل قنبلة موقوتة في العلاقات بين العجر وغير العجر في المجر².

هذا من جهة، ومن جانب آخر أصبح حزب (Fidesz) أكثر تطرفا من حزب (Jobbik) اليميني المتطرف في العديد من القضايا هذا رغم أن الحزب (فيدس) يصنف في الطيف السياسي على انه حزب يميني وسطي، حيث كان هذا الأخير يتحول تدريجيا إلى موقف يميني غير ليبرالي سلطوي بشكل متزايد والذي تسارع في عام 2015 في بداية أزمة اللاجئين، فقد أصبحت المجر بعد فترة وجيزة من اندلاع أزمة اللاجئين واحدة من دول المواجهة على طريق البلقان.

¹ Peter Kreko, Bulcsu Hunyadi, PatrikSzicherle, "Anti-muslim populism in Hungary: from the margins to the mainstream", (Report, 24 July 2019), in: <https://www.brookings.edu/research/anti-muslim-populism-in-hungary-from-the-margins-to-the-mainstream/> (22/11/2021) (15:08)

² Andras Biro Nagy, Tamas Boros, Zoltan Vasali, op.cit., p. 234

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

فيكتور أوربان هو الزعيم السياسي الوحيد في وسط وشرق أوروبا الذي لا يقوم فقط ببناء نظام غير ليبرالي مستخدماً روسيا كنموذج، ولكن أيضاً يصفه بفخر بأنه غير ليبرالي.

اغتنم زعيم الحزب الذي لا يحظى بشعبية متزايدة آنذاك فرصته الكبيرة لاستعادة السيطرة السياسية واستعادة الشعبية من خلال لعب دور الصليبي وإبعاد المسلمين عن المجر وأوروبا، وبالتالي أصبح حزب فيدس حزبا يمينيا متطرفا حقيقيا لأنه وضع كراهية الأجانب في قلب سياساته، حتى وفقا لبعض أبرز علماء اليمين المتطرف بما في ذلك كاس مود (Cas Mudde).

وعلى عكس ما ذهب إليه حزب (Fidesz)، اتضحت نية زعيم حزب (Jobbik) في احتلال مركز الطيف السياسي الذي تخلى عنه حزب فيدس، ولا ريب أن دوافعه عقلانية وتعبّر عن مصلحة ذاتية وهي الحصول على سلطة الحكومة، ومع ذلك فقد أحدثت جهوده تغييرا جوهريا في سياسات الأحزاب، فقد رفض حزب جوببيك حجم خطاب الكراهية وحول نفسه إلى حزب مؤيد لأوروبا من حزب كان يحرق أعلام الاتحاد الأوروبي قبل سنوات، ولم تعد موضوعاته الرئيسية هي اللاجئين أو العجر بل الفساد والتعليم والرعاية الصحية، حيث انه وفي معظم القضايا يتخذ حزب جوببيك مقاربة أكثر ليونة من حزب فيدس في الآونة الأخيرة¹.

بالمقارنة مع الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى في أوروبا، يغير حزب (Jobbik) باستمرار موقفه فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي وتقييمه لعضوية المجر في تلك المنظمة، فعندما تأسس الحزب، لم يرفض فقط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمشاركة في الانتخابات الأوروبية ولكنه اعتبر أيضا أن أي التزام من جانب الحكومة المجرية لمواءمة مبادراتها التشريعية مع معايير الاتحاد الأوروبي يضر بالمصالح الوطنية، وبحلول عام 2009 تغير هذا الموقف الراض الصارم لان المزاج الاحتجاجي بين الجمهور المجري الذي اثر في نتائج الانتخابات الأوروبية مكن الحزب من تحقيق فوزه الأول في الانتخابات².

في مطلع عام 2019، بدأ حزب (Fidesz) الحاكم يخسر بضع نقاط في استطلاعات الرأي، وانخفضت شعبيته من 57% إلى 54%، وفي الربع الأخير من العام تراجع دعمه إلى 50%، وهو رقم

¹ Peter Kreko, "Rethinking the far right in Hungary: defeating Orban is impossible without Jobbik votes", December 2017, Friedrich-Ebert-Stiftung, in:

<https://library.fes.de/pdf-files/bueros/budapest/14182.pdf> (25/11/2021) (19:33)

² Andras Biro Nagy, Tamas Boros, Zoltan Vasali, op.cit., p. 242.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

قياسي بين الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية، كذلك فقد حزب (Jobbik) دعماً كبيراً أيضاً حيث انخفض من 14 % في بداية العام إلى 9 % في نهاية عام 2019.

على وجه التحديد، كان أكتوبر 2019 هو المرة الأولى منذ الانتخابات المحلية في عام 2006 التي خسر فيها حزب فيدس في مساحات شاسعة من المجر وتنازل عن رئاسة بلديات عاصمة المجر، هذا بالإضافة إلى ما يقرب من نصف المناطق الحضرية الرئيسية للمعارضة والتي تضم الآن (Jobbik)، والذي أصبح بدوره من بين أكثر المدافعين صخباً عن عضوية المجر في الاتحاد الأوروبي، حيث جادل رئيس الحزب الجديد **بيتر جاكاب** بأن فيدس فشل في استغلال الفرصة التاريخية الناشئة عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي¹.

المطلب الخامس: اليونان: حزب الفجر الذهبي

عند الحديث عن اليمين المتطرف في اليونان يتبادر إلى الأذهان حزب الفجر الذهبي (Golden Dawn) والذي تأسس في 14 فبراير/ فبري 1983 من قبل **نيكوس ميكالولياكوس** تحت اسم People's Association-Golden Dawn، تنص قوانين الحزب على أنه حركة شعبية مؤمنة بأيدولوجية القومية "رمزها هو تعرج يوناني مشابه للصليب المعقوف النازي"، ظل الحزب غير نشط لمدة عقد من الزمان وبدأ نشاطه السياسي في عام 1993 في خضم الحماسة القومية التي اجتاحت البلاد فوق مقدونيا، بالعودة إلى الثمانينيات تم التعامل مع كل أنواع الأفكار التي كانت سائدة في سنوات ما بين الحربين بما في ذلك الاشتراكية القومية والفاشية، لكن بحلول التسعينات تم حسم القضايا الأيدولوجية والتي كانت في صالح القومية الشعبية.

بعد التسعينات، بذل الحزب (GD) جهداً لتجنب الإشارة الصريحة إلى الاشتراكية الوطنية ولتقديم نفسه كحزب قومي يوناني، حيث خاض الانتخابات الأوروبية لعام 1994 والانتخابات الوطنية لعام 1996، وحصل على 0.11 % و 0.07 % على التوالي، فخلال التسعينات اكتسب الحزب سمعة سيئة بسبب حوادث العنف والدعاية النازية فقد شارك أعضاء الحزب في العديد من الهجمات العنيفة ضد المهاجرين واليساريين².

¹ Tamas Boros, Gergely Laki, Gabor Gyor, op.cit., p. 67.

² Antonis Ellinas, "the rise of Golden Dawn: the new face of the far right in Greece", **South European society and politics**, vol 18, no 4, (2013), p. 548.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

يتفق معظم المراقبين على أنّ للحزب (GD) أيديولوجية اشتراكية وطنية/فاشية جديدة، نظرة مناهضة للنظام، معادية للديمقراطية ومعادية للمهاجرين إضافة إلى تأييد مفتوح للجرائم العنيفة ضد المهاجرين وأنصارهم، فعلى الرغم من أن أحزاب اليمين المتطرف الأخرى في اليونان قد اتخذت مواقف صريحة تجاه الحد من الهجرة لم يكن أي طرف آخر مناهضاً عشوائياً للمهاجرين أو أسس أجندته العنصرية علانية على حجج النقاء البيولوجي والعنصري.

تماشياً مع ما تم ذكره يختلف حزب الفجر الذهبي عن الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى (LAOS وANEL) في خطابه الصريح المناهض للبرلمان والديمقراطية وفي تأييده الصريح والتطبيقي للعنف الجسدي الشديد تجاه المهاجرين¹.

يحتاج آخرون أنّ أيديولوجية حزب الفجر الذهبي تشمل المكونات التالية: القومية المتشددة، وتمجيد الرجولة والعنصرية (تفوق العرق الأبيض، معاداة السامية وإنكار الهولوكوست)، وعبادة القائد وسياسة العنف ضد أعداء الأمة المزعومين (الاشتراكيون والشيوعيون واليهود والمهاجرون) في حين أنهم لا يقبلون تسمية النازيين الجدد، ويعرفون أنفسهم على أنهم وطنيين وقوميين لكنهم يتبنون الآراء والمواقف المؤيدة للنازية².

مع حلول الألفية الجديدة ظهرت فرص سياسية جديدة لليمين اليوناني المتطرف منها مسالة اسم جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، صراع حكومة باسوك والكنيسة الأرثوذكسية بشأن الانتماء الديني في بطاقات الهوية الرسمية، وانضمام اليونان إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي التي أثارت ردود فعل الناخبين القومية، ومن زاوية أخرى، أدى تدفق الهجرة الثانية نحو اليونان مع وصول السكان القادمين من الدول الإسلامية والإفريقية إلى إثارة مشاعر كراهية الأجانب.

¹ Coostas Roumanias, Spyros Skouras, Nicos Christodoulakis, "crisis and extremism: can a powerful extreme right emerge in a modern democracy? Evidence from Greece's Golden Dawn", Greece paper no 126, june 2018, in:

<https://www.lse.ac.uk/Hellenic-Observatory/Assets/Documents/Publications/GreeSE-Papers/GreeSE-No126.pdf> (26/11/2021) (12:50)

² Despina Papadimitriou, " the Golden Dawn and the extreme right in Greece", p.2, in: <https://www.e-ir.info/2014/03/05/the-golden-dawn-and-the-extreme-right-in-greece/> (26/11/2021) (14:12)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

يمكن للأفكار القومية التي يستخدمها اليمين المتطرف إلى حد ما تلبية مطلب الخيارات السياسية المتمحورة حول العرق، كما يمكن أن تستجيب مثل هذه الدوافع لقضايا (مثل الإجرام والأمن) التي أثارها الناخبون والتي لم تتمكن الأحزاب السياسية السائدة من إظهار القدرة على إدارتها¹.

لعقود من الزمان، بقي حزب (GD) على الهامش في جميع الحملات التي أدارت فيها المرشحين، لكن بعد الجفاف السياسي الطويل سجل الحزب رقما قياسيا جديدا من النجاح في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 6 مايو/ماي 2012، وهو رقم تكرر بعد ستة أسابيع فقط في 17 يونيو/جوان من نفس السنة.

كذلك بين الانتخابات البرلمانية لعامي 2009 و2012، تمكن الحزب من زيادة إجمالي أصواته من حوالي 20.000 إلى 440.000، ويبدو أنّ هذا الانتصار الحزبي يعود إلى عاملين، الأول التحول الهائل للناخبين نحو أحزاب يسار أو يمين الوسط، وثانيا تراجع الشعبويين المتطرفين (LAOS) منافسهم الرئيسي على اليمين، وقد سجلت الانتخابات البرلمانية في مايو ويونيو 2012 "وهي نوع من الانتخابات الزلزالية" خسائر فادحة لحزبي الوسط الرئيسيين، وخسر الاشتراكيون في حزب باسوك أكثر من ثلثي ناخبهم بين أكتوبر 2009 و ماي 2012، بينما خسر المحافظون من حزب الديمقراطية الجديدة ما يقرب من نصف ناخبهم، وفي نفس الإطار الزمني زادت الكتلة اليسارية المتطرفة سيريزا من نسبتها الانتخابية بأربعة أضعاف، بينما أصبح الحزبان على يمين الديمقراطية الجديدة، اليونانيون المستقلون (ANEL) والفجر الذهبي رابع وسادس اكبر وفود على التوالي في البرلمان اليوناني².

في مناقشات اليمين المتطرف في اليونان يتركز الاهتمام على التطورات التي شوهدت من 2010/2012 فصاعدا عندما تمكن تشكل للنازيين الجدد، الجمعية الشعبية-الفجر الذهبي من الحصول على تمثيل في البرلمان الأوروبي، وقد أظهرت حقيقة حصول حزب (GD) على المركز الثالث في الانتخابات الوطنية في عام 2015 (جانفي وسبتمبر) الأهمية الانتخابية التي يمكن أن يكتسبها حزب مناهض للديمقراطية بشدة.

¹ Vasiliki Georgiadou, " the state of far right in Greece", Friedrich-Ebert-Stiftung, November 2019, p.3, in: <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/athen/15846.pdf> (26/11/2021) (13:19)

² Andras Biro Nagy, Tamas Boros, Zoltan Vasali, op.cit., p. 90.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

كما تم ذكره سابقا، يتبنى الحزب العنف الجسدي كسلمة رئيسية له، حيث ترتكب مثل هذه الأحزاب أعمالا من النشاط العنيف كما فعل (GD) بشكل منهجي لأنها تضع مجموعات محددة في بصرها: المهاجرون واللاجئون، المسلمون، الملونون، واليهود، وبناءا على حوادث العنف المسجلة تم تحديد عشرات الأحداث على أنها تتعلق بالحزب، حيث استهدفت كلا من الأشخاص والأشياء المادية المتعلقة بالمجموعات المذكورة أعلاه¹.

بعد مقتل الموسيقي اليوناني بافلوس فيساس (Pavlos Fyssas) البالغ من العمر 34 عاما في 18 سبتمبر 2013 على يد عضو في (GD) اعترف بارتكاب الجريمة، تبنت الحكومة الائتلافية اليونانية موقفا حازما تجاه الحزب²، كما تم القبض على قيادة (GD) ويواجه المحاكمة بتهمة ارتكاب أفعال جنائية بما في ذلك التواطؤ في القتل³، أيضا احتجزت الشرطة اليونانية أو قدمت للمحاكمة مرشحي (GD) وأعضاء البرلمان بتهمة الاعتداء على المهاجرين أثناء عمليات التطهير في أثينا، وهي أنشطة من نوع الحراسة الأهلية تهدف إلى تطهير الأحياء الأثينية من الأجانب وحماية المواطنين من الجريمة.

تنص قوانين الحزب منذ البداية على أنّ الحزب يقف ضد اتفاقية الإنقاذ اليونانية وكذلك ضد التغيير الديمغرافي من خلال ملايين المهاجرين غير الشرعيين، وحل المجتمع اليوناني والذي يتم متابعته بشكل منهجي من قبل أحزاب تأسيس ما يسمى اليسار.

مثل نظرائه اليونانيين والأوروبيين، يتبنى الحزب القومية والتي يسميها الأيديولوجية الرئيسية الثالثة للتاريخ، حيث يريد الحزب إنشاء دولة تقوم على هذه الأيديولوجية التي تغذي وتوجه الحياة الفردية والجماعية، كما هو معتاد في أحزاب اليمين المتطرف، فإن حزب الفجر الذهبي يربط صراحة الدولة بالأمة، والمواطنة مع العرق، وبين الديمغرافيا العرقية.

يقر حزب (GD) أنّ "القومية هي الثورة الوحيدة المطلقة والحقيقية لأنها تسعى إلى ولادة قيم أخلاقية وروحية واجتماعية وعقلية جديدة"، فبالنسبة للقومية فإن الشعب ليس مجرد مجموع حسابي للأفراد ولكن التكوين النوعي للبشر الذين لديهم نفس التراث البيولوجي والثقافي، فتشير وثائق الحزب إلى أنّ

¹ Vasiliki Georgiadou, op.cit., p.4.

² Despina Papadimitriou, op.cit., p. 3.

³ Coastas Roumanias, Spyros Skouras, Nicos Christodoulakis, op.cit., p. 7.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الشعب ولد من العرق، ووفقا لعضو البرلمان وعضو المجلس السياسي الياس باناجيوتاروس فإن العرق اليوناني له معايير خاصة.

فوفقا لأيدولوجية (GD) لا يتجاهل الحزب قانون التنوع والاختلاف في الطبيعة، فإن الأساس البيولوجي الذي يعتبره (GD) ضروريا للانتماء القومي يميز الحزب عن أسلافه اليمينيين المتطرفين وكذلك عن معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا¹.

بعد عام 2014 وفترة الجفاف السياسي التي حدثت أواخر عام 2013 وبدايات 2015، بدأ الفجر الذهبي أيضا في العودة للصعود في أعقاب الأزمة الاقتصادية، فقد دفعها مزيجها القوي من الخطاب المناهض للتقشف وكراهية الأجانب إلى مرتبة الطرف الثالث في استطلاعات الرأي لفترة في 2015-2016، لكن سمعة الحزب تضررت فيما يتعلق بالإجراءات القانونية ضد اثنين من أعضائه، أحدهما متهم بقتل مغني راب مناهض للفاشية في عام 2013 ورئيس حزبه نيكوس ميهاوليياكوس الذي اتهم بإدارة منظمة إجرامية.

وبعد سلسلة من النجاحات الانتخابية لحزب الفجر الذهبي (GD) بدءا من 2012 إلى غاية انتخابات 2015، بلغت الأزمات الحادة التي أدت إلى العصف بالحزب ذروتها عام 2019، حيث تعرض الحزب في الانتخابات التشريعية الأخير في يونيو/جوان 2019 لخسارة كبيرة، حيث لم يستطع تجاوز عتبة 3% التي تسمح له بالتمثيل البرلماني مما يعني فقدانه جميع مقاعده، وقد اعتبرت هذه النتيجة من قبل العديد من المراقبين بمثابة ضربة لوجود الحزب، في حين حاول قائد الحزب الحالي نيكوس ميشالوليياكوس عبر فيديو تم تداوله بعد النتيجة تأكيد أنّ الحزب لن يندثر، وأنّ النضال من أجل القومية باق².

بالرغم من ذلك سقط حزب (GD)، وظهر تشكيل متطرف جديد يسمى الحل اليوناني في المقدمة، وكان الحزب قد تأسس في عام 2016 على يد كيرياكوس فيلوبولوس وهو العضو السابق في التجمع الأرثوذكسي الشعبي اليميني، وتشمل مطالبهم الدعوة إلى إقامة جدار بطول 200 كم على طول الحدود التركية من أجل إبعاد المهاجرين والترحيل الفوري للمهاجرين غير الشرعيين، فضلا عن الطرد الفوري

¹ Antonis Ellinas, op.cit., p. 550.

² نوار الصمد، "شرارة اثينا: هل ينحسر اليمين المتطرف باوروبا بعد الاخفاق اليوناني"، 14 نوفمبر 2019، في: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5093/> (20:39) (2021/11/26)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

للمنظمات غير الحكومية المشاركة في مساعدة اللاجئين، كما يعتبر زعيم الحزب فيكتور أوربان قوة له، كما يتحدث بإعجاب عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald J. Trump).

نظرا لتلاشي الفجر الذهبي في السنوات الأخيرة، تحول القوميون اليونانيون بشكل متزايد نحو حركة فيلوبولوس الجديدة، لكنه من الواضح بالفعل هو انه على الرغم من التهميش السياسي للفجر الذهبي، لا يزال هناك دعم لسياسات اليمين المتطرف في اليونان¹.

الجدول رقم 03: أحزاب اليمين المتطرف ونسبة نجاحها في الانتخابات البرلمانية (2019/2014)

نتائج الانتخابات البرلمانية 2019 ³ %	نتائج الانتخابات البرلمانية 2014 ² %	أيديولوجية الحزب	الدولة	اسم الحزب
23.34 %	24.86 %	معادة الهجرة ضد الاتحاد الأوروبي وضد اليورو القومية العرقية	فرنسا	حزب الجبهة الوطنية (FN)
34.26 %	6.15 %	معادة الهجرة مناهضة الدولة (فصل شمال إيطاليا عن البلاد) القومية العرقية الأجانب كتهديد ثقافي للهوية الشمالية	إيطاليا	رابطة الشمال الإيطالية (LN)
3.53 %	13.32 %	التركيز على الهجرة والمهاجرين الرفض القاطع لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي حزب معادي للإسلام والمسلمين	هولندا	حزب الحرية (PVV)
6.34 %	14.67 %	حزب ليس معادي للإسلام/ كره إسرائيل		Jobbik

¹ Tamas Boros, Gergely Laki, Gabor Gyor, op.cit., p. 62.

² <https://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/fr/country-results-nl-2014.html> (27/10/2021)

³ <https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/fr> (27/10/2021)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

		التركيز على القومية العرقية: العجر واليهود	هنغاريا	
		التحول في المواضيع من اللاجئين والغجر إلى الفساد، التعليم، الصحة		
% 52.56 (fidesz+kdn p)	% 51.48 (fidesz+kdn p)	التركيز على إبعاد المسلمين عن المجر وأوروبا	Fidesz	
		التحول إلى حزب مؤيد لأوروبا والدفاع عن عضوية المجر في الاتحاد		
% 4.87	% 9.39	السلوك العنيف والعنف الجسدي الشديد	العجر الذهبي (GD)	
		مناهضة النظام		
		معادة الديمقراطية		
		معادة الأجانب والمهاجرين		
% 4.18	//	اليونان أولاً	اليونان	حزب الحل اليوناني (GS)
		معادة المهاجرين		
		طرد المنظمات غير الحكومية		
		المشاركة في مساعدة اللاجئين		
		تركيب سياج كهربائي على حدود اليونان		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المراجع التالية:

<https://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/fr/country-results-nl-2014.html>

<https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/fr>

حصلت أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا على نسبة نجاح معتبرة وواضحة تدل على صعود هذه الأحزاب وزيادة عدد تمثيلهم في البرلمان الأوروبي من النتائج البرلمانية الأوروبية لعام 2014 و 2019، حيث حصلت كل من فرنسا (RN) وإيطاليا (LN) دول أوروبا الغربية على أكبر نسبة نجاح في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بالإضافة إلى حزب (FIDESZ) الذي تحصل بعد ائتلافه مع (KDNP) على أكبر نسبة فوز 52.56 %، ومع ذلك فإن هذه النتيجة رغم أنها قد تعرقل وتعتد على الهيئات

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

التنفيذية للاتحاد كالبلمان وغيره، حيث لم تتحصل هذه الأحزاب على الأغلبية المطلقة الضرورية لسن القوانين والتشريعات.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: مواقف أحزاب اليمين المتطرف من الاتحاد الأوروبي

تختلف مواقف أحزاب اليمين المتطرف من الاتحاد الأوروبي من الرفض المطلق (النوع الرفض) إلى الشك حول مبادرات معينة ما نتج عنه (النوع الشرطي، النوع المساوم)¹، ويشير هذا التنوع في أنماط المعارضة إلى أنّ التشكك في الاتحاد الأوروبي ليس قضية واحدة، ناهيك عن الانقسام في المواقف، وهذا ما يعزز حدوثه عبر عدة أبعاد سياسية داخل الأحزاب اليمينية المتطرفة والتي تعتبر القومية الأساس المشترك الوحيد الذي تشترك فيه معظم هذه الأحزاب المتشككة في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: النزعة التشكيكية في الاتحاد الأوروبي: دراسة في المفهوم والحجج

من الواضح أنّ الأمر الذي تشترك فيه معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة المتشككة في الاتحاد الأوروبي باختلاف أنماطها هو خوفها من ظهور دولة أوروبية عظمى ممثلة ببروكسل، ومنطلق هذا المفهوم السياسي الحالي لليمين المتطرف الأوروبي والذي يتألف مع النظرة اليمينية التقليدية، يعطي الأولوية للسيادة الوطنية بدلا من فكرة تعميق التكامل الأوروبي بين البلدان حيث يوجد فيما بينها فوارق عميقة سياسية واقتصادية واجتماعية ولغوية وحتى تاريخية.

من بين المؤيدين لهذا المفهوم حزب (RN) الفرنسي وحزب القانون والعدالة الحاكم في بولندا وحزب (FIDESZ)، حزب (FPÖ) و حزب (LN)، وهي أحزاب معروفة أنها من أوائل المشككين في الاتحاد الأوروبي وهم من الذين يعارضونه علنا من خلال الحملات الانتخابية الوطنية؛ لكن عدم تجاوب أغلبية الشعوب الأوروبية مع تلك الطروحات المتطرفة حث هؤلاء القادة على الانخراط بالعملية السياسية للاتحاد، فأغليبتهم انتخبوا كنواب في برلمان الاتحاد الأوروبي بهدف تغيير الاتحاد الأوروبي من الداخل على مبدأ "دعونا نصلح الاتحاد الأوروبي معا من اجل مستقبل أوروبي أفضل"².

بصرف النظر عن أنماط التشكيك في الاتحاد الأوروبي وما له من تداعيات على الاتحاد الأوروبي حاليا، يعتبر مستقبل الاتحاد الأوروبي الموضوع الأهم والأكثر تعقيدا خصوصا مع ما أنتجته أزمة كورونا والتي وضعت جميع الدول الأوروبية على المحك حتى وصل الأمر أن يتساءل المواطن الأوروبي ما

¹ Sofia Vasilopoulou, "European Integration and the radical right: three patterns of opposition", **Government and opposition**, vol 46, no 2, (April 2011), p. 224.

² أنطوان شاربنتييه، "تحالف أحزاب اليمين المتطرف تهديد للاتحاد الأوروبي"، مركز سيتا، 11 أوت 2021، في: <https://sitainstitute.com/?p=12497> (20:59) (2022/02/12)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الفائدة من الاتحاد الأوروبي؟ ولهذا السؤال دلالاته عن فشل الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة وخذلانه للدول الأوروبية خاصة منها إيطاليا مع بداية واشتداد الوباء فيها.

لعله من المفيد أن يتم التطرق إلى الحجج التي تركز عليها أحزاب اليمين المتطرف (النمط الرافض)؛ حيث تستغل هذه الأخيرة سياسيا بعض النتائج السلبية للعولمة والتكامل الأوروبي فعنائهم تجاه الاتحاد الأوروبي مرتبط بالخطاب والإستراتيجية المتطرفة للحزب (ضد المؤسسة، ضد النخب، ضد السياسات الحزبية التقليدية، ضد المهاجرين...)، وعلى الرغم من هذا نجد إحدى المفارقات الرئيسية لهذه الأحزاب هي أنّ نجاحاتها الانتخابية تجبرها على العمل داخل المؤسسة البرلمان الأوروبي والتي يرفضونها عقائديا.

ويؤكد اليمين المتطرف أنّ الاتحاد الأوروبي سيقود بشكل لا رجعة فيه إلى الدولة الفدرالية الأوروبية والتنظيمية المفرطة والتهديد المميت للسيادة الوطنية، حيث أنّ اليمين المتطرف في استبداده لفكرة الأمة يدين عملية أوروبا باعتبارها عملية تهاجم الهويات العرقية وسيادة الشعوب، وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يتعارض مع الطبيعة الأساسية لكل دولة في كونها دولة ذات سيادة، كما يؤيد الاتحاد الأوروبي تبلور مجتمع متعدد الثقافات مما يعني نهاية الثقافة المحلية في أوروبا¹.

تتجذر معارضة اليمين المتطرف للاتحاد الأوروبي في تصور أنّ التكامل وجميع أنواع التعاون الدولي تشكل تهديدا للدولة القومية وسيادتها، وتكمن الحماية المفرطة للمصالح الوطنية في صميم أيديولوجية اليمين المتطرف، ونتيجة لذلك ينظر اليمين المتطرف إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة فوق الوطنية في الأمور السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية على انه وسيلة للحد من الحريات الوطنية.

كما أظهرت دراسات مختلفة أنّ الأحزاب اليمينية المتطرفة تختلف في قوة ونطاق رفضها للاتحاد الأوروبي كما سيتم تبين ذلك في (النمط الشرطي) و (النمط المساوم)، ويعتقد معظمهم أنّ أشكالاً أخرى أكثر مرونة من التعاون مثل "أوروبا للدول" ستوفر للدول مزيداً من المرونة في الوفاء بمهمتها الصحيحة، ويمكن اختزال هذه الفرضية في الشعار الذي ظهر في مدونة نشرها الحزب الوطني الديمقراطي لألمانيا (NPD): "كل من هو لأوروبا، لا يمكن أن يكون مع الاتحاد الأوروبي"، إذ تقود هذه الأفكار معظم

¹ Cesareo Rodriguez-aguilera de Part, **Europhobia and Eurocriticism: the radical parties of the right and left vis-a-vis the European Union**, (Brussels: P.I.E. Peter Lang, 2013), p. 55.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

الجماعات اليمينية المتطرفة إلى الاقتناع بان الاتحاد الأوروبي هو بناء غير قابل للإصلاح، ومع ذلك ليس لديهم لآن رؤية بان المشروع الأوروبي الكبير يجب أن ينتهي في المستقبل المنظور.

تهدف الأحزاب اليمينية المتطرفة للعودة للسيادة الوطنية لكن قد لا يكون لديهم الدعم الكافي، حيث أدرج مسح الاتجاهات العالمية لعام 2019 في ألمانيا وبولندا كدولتين تتمتعان بأعلى نسبة من المستجيبين الذين يرون أن عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي أمر جيد بنسبة 74 % و 67 % على التوالي، ووفقا لمقياس Eurobarometer لعام 2020 يبلغ دعم الاتحاد الأوروبي حوالي 50 % مما يشير إلى أن الثقة في المؤسسات الأوروبية تتجاوز الدعم المقدم للعديد من الحكومات الوطنية¹، ومع ذلك يبقى السؤال مطروح حول هذه النسب نظرا لاختلاف الآراء لأحزاب اليمين المتطرف مثلما حدث مع الحزب الفرنسي (RN) وبالأخص حزب (Lega) الإيطالي الذي يغير موقفه من حزب معارض إلى حزب معارض بشروط الأحزاب الإيطالية من أكثر الأحزاب تغييرا لموقفها خاصة بعد الأزمة الصحية كورونا يبقى موقفها غامض كذلك حزب الحرية النمساوي (FPÖ) لذلك تبقى مسألة موقف الأحزاب اليمينية المتطرفة من الاتحاد الأوروبي ومستقبله أمرا نسبيا يتغير مع المعطيات الدولية.

تشارك أحزاب اليمين المتطرف بأجزاء من هذا المعنقد السياسي في أيديولوجية أصلية مشتركة والتي من شأنها أن تدفع إلى توقع رفضه أو على الأقل إظهار اهتمام معتدل بأوروبا كفكرة، فحقيقة فهم هذه الأحزاب لأوروبا معقدة أكثر مما يوحي به مصطلح التشكيك الأوروبي.

فمن خلال الخطابات السياسية لليمين المتطرف نجد لغتان: من ناحية، هناك معارضة (مألوفة وان كانت جديدة نسبيا) للاتحاد الأوروبي كشكل ملموس من التعاون السياسي، من ناحية أخرى تعبر الأحزاب اليمينية المتطرفة عن قدر من الارتباط بأوروبا كحضارة وثقافة، وهكذا يمكن لسياسي مثل مارين لوبان أن تقترح أن الاتحاد الأوروبي هو "سجن لشعبها"، وفي نفس الوقت تدعي في خطاب: "بالنسبة لنا أوروبا ليست فكرة، أوروبا ثقافة، إنها حضارة بقيمها ورموزها ورجالها العظماء وانجازاتها، بالنسبة لنا أوروبا ليست مجرد تاريخ بل هي أيضا جغرافيا، حيث لا تنتمي تركيا، أوروبا عبارة عن سلسلة من الشعوب التي

¹ Agata Kalabunowska, " why does the radical right oppose European Intrgration?", 16 september 2021, in:

<https://www.fairobserver.com/region/europe/agata-kalabunowska-radical-right-european-integration-politics-eu-news-93321/> (16/02/2022) (16:52)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

تميز هوياتها التنوع الخصب للقارة، أو من بالمصير المشترك للأمم وشعوب أوروبا المشبعة بالحضارة الألفية التي يتشاركونها¹.

ما هو واضح بشأن أحزاب اليمين المتطرف هو اتفاقها تقريبا على معارضة أي سيناريو فيدرالي للاتحاد الأوروبي: "نحن نرفض أي نوع من دول المجتمع الأوروبي"، حيث لا تدعم الأحزاب خاصة التابعة للنوع المشروط أو المساوم سوى تعاون حكومي أوروبي أكبر في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة والتهديد من العالم الإسلامي، بالإضافة إلى تعزيز مصالحهم الاقتصادية بالدرجة الأولى².

كذلك نجد وراء موقف الأحزاب اليمينية المتطرفة تجاه أوروبا فكرة الحضارة المهددة بالانقراض، وهو الموقف الذي تشترك فيه مع الدول المكونة لها، ففي الثمانينات كانت التهديدات الأكثر إلحاحا ذات طبيعة خارجية حيث احتل الاتحاد السوفياتي مكانة بارزة في أذهان الأطراف، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، غير انه كان هنالك أيضا مجال للقلق بشأن التدهور الداخلي لأوروبا الناجم عن الطبقات السياسية الفاسدة والتدهور الديمغرافي والهجرة الأجنبية، ففي الآونة الأخيرة وجد حزب (RN) تهديدا وجوديا جديدا في شكل العولمة وناقلها المتمثل في الاتحاد الأوروبي، في حين أنّ طبيعة التهديد قد تختلف عبر الأطراف وعبر الزمن³.

المطلب الثاني: الموقف الرفض للاتحاد الأوروبي

ظهرت فكرة التشكيك في أوروبا في ثمانينيات القرن الماضي لوصف عدم ثقة البريطانيين في مشروع تعميق التكامل الأوروبي، ثم انتشر المصطلح ليشمل كل الذي كانوا مترددين حول المزيد من الاندماج.

يمكن وصف تطورات الرأي العام فيما يتعلق بالقضايا الأوروبية بثلاث مراحل رئيسية: أولاً، حدوث تغيير هيكلي بدءاً من التسعينات بالتصديق على معاهدة ماستريخت؛ أي نهاية الموافقة الضمنية للمواطنين على المجتمع في إطار التكامل والذي عزز النهج الوظيفي لإضفاء الشرعية على الاتحاد، ثانياً، تحدي "لا" الفرنسي والهولندي للمعاهدة الدستورية في عام 2005 متبوعاً بالرفض الأيرلندي لمعاهدة

¹ Marta Lorimer, "what the far-right thinks of Europe", 01/10/2018, in: <http://www.euvisions.eu/archive/right-thinks-europe/> (16/02/2022) (19:41)

² Cesareo Rodriguez-aguilera de Part, op.cit., p. 57.

³ Marta Lorimer, op.cit.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

لشبونة في عام 2008، من وجهة النظر هذه طور هوجي و ماركس نظرية "تقييد الخلاف" التي تميزت بزيادة في الطبيعة الانقسامية للمسائل الأوروبية واستخدامها من قبل الفاعلين السياسيين لتحقيق غايات حزبية، وتتعلق هذه النظرية بظهور الانقسام السياسي وتسييس الرأي العام فيما يتعلق بالشؤون الأوروبية، ثالثاً، أدت الأزمة المالية التي طالت الاتحاد الأوروبي إلى تراجع دعم المواطنين وثقتهم بالاتحاد الأوروبي ومؤسساته، كما تظهر أحدث الأبحاث أنّ التشكك في أوروبا يميل إلى التطور في ظل آثار الأزمة، ليس فقط في البلدان التي تضررت بشدة ولكن أيضاً في البلدان التي كانت النتائج الاقتصادية فيها جيدة¹.

نظراً لدفاعهم عن الإطار الوطني الذي ينظر إليه على أنه الشكل الأكثر فاعلية للدفاع عن هوية شعوب أوروبا والكيان الشرعي الوحيد ذو السيادة، طورت الأحزاب اليمينية المتطرفة عداءً قوياً اتجاه البناء الأوروبي منذ أن سرّع نقل بعض الاختصاصات الوطنية للسلطات الاتحادية من معاهدة ماستريخت في عام 1992.

كما أنّ الأحزاب التي تنتمي إلى هذا النمط الرفض هي التجمع الوطني الفرنسي (RN)، رابطة العائلات البولندية، حزب (UKIP) البريطاني، وتظهر هذه الأحزاب مواقف متشابهة من قضايا نقل السيادة والتشريعات الأوروبية والهجرة والتوسع والسياسة الخارجية، فعلى الرغم من قبولهم أنّ الشعوب الأوروبية تشترك في الخصائص الثقافية والتاريخية والدينية، إلا أنهم يعارضون مبدأ التنازل عن السيادة الوطنية لمؤسسات غير وطنية ويعارضون أي تشريع أو معاهدة أوروبية، كما يلومون الاتحاد الأوروبي مشيرين إلى أنه كان أحد مصادر الهجرة الداخلية والمشاكل الاقتصادية.

لا تقبل هذه الأطراف مبدأ أنّ الدول يجب أن تتعاون على مستوى أوروبي أعلى، وهم يدافعون عن أنّ السياسات يجب أن تظل وطنية بحتة ويرغبون في انسحاب بلادهم من الاتحاد الأوروبي².

وبالتالي فإن هذه الأحزاب تؤيد التعامل مع جميع السياسات محلياً، كما أنهم يدعون إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي باستخدام خطاب قوي مناهض للقومية وتقرير المصير هذا إضافة إلى أنهم

¹ Thierry Chopin, "Eurocepticism and Europhobia: the threat of populism", **European issues**, no 375, (15 december 2015), p. 1.

² Daniele Albertazzi, Sean Mueller, Populism and liberal democracy populists in government in Austria, Italy, Poland and Switzerland, in **the populist radical right Areader**, ed. Cas Mudde, (London and New York: Routledge, 2017), p. 191.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

يعارضون نقل السلطة وسلطة صنع القرار إلى الاتحاد الأوروبي ويهدفون إلى استعادة سيادة مؤسسات الدولة القومية.

لتوضيح ذلك، يتكون النوع الرفض من أطراف تعارض مبدأ التنازل عن السيادة الوطنية لمؤسسات غير وطنية وترفض تماما التطورات مثل معاهدة لشبونة أو التشريعات المعززة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

وهم يقترحون أنّ الاتحاد الأوروبي كان أحد مصادر مشاكل الهجرة الداخلية لديهم، وأن السياسة الخارجية يجب أن تظل مصدر قلق وطني بحت، وأن مشاكلهم الاقتصادية الوطنية نتجت عن التكامل الاقتصادي الأوروبي.

نظرا لأنّ هذه الأطراف تعارض تماما مبدأ التعاون متعدد الأطراف، فهي أيضا تعارض ممارسة الاتحاد الأوروبي كمشروع وكذلك التكامل الأوروبي المستقبلي.

ومن الأمثلة على هذا الحزب الرفض حزب (RN) الذي يدعم إعادة التفاوض الجذري لجميع المعاهدات الأوروبية، وفي حالة عدم موافقة بقية الدول الأعضاء قد يجادل الحزب لتنظيم استفتاء حول مسألة " هل يجب أن تستعيد فرنسا استقلالها عن أوروبا في بروكسل؟"، حيث يدعو حزب التجمع الوطني إلى استعادة السيادة والاستقلال الفرنسيين وخروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي نقلا عن لوبان " دعونا نحرر فرنسا"، حيث يجادل الحزب بأنّ فرنسا بحاجة إلى استعادة السيادة في العملة والسياسة المالية وسياسة الهجرة ومراقبة الحدود وسيادة القانون الوطني على الأوروبي¹.

إنّ موقف التجمع الوطني بشأن الانسحاب الفرنسي من الاتحاد الأوروبي غير مباشر إلى حد ما ولكنه مع ذلك موجود، حيث يعبر الحزب عن رغبته في إصلاح المعاهدات الأوروبية.

يشير هذا الخطاب إلى أنّ الحزب يدعم الانسحاب الفرنسي من الاتحاد الأوروبي والذي يعتقد الحزب انه يجب أن يتم بطريقة خالية من المتاعب "تماما مثل الطلاق الودي"².

¹ Sofia Vasilopoulou, "Varieties of Euroscepticism: the case of the European extreme right", **Journal of contemporary European Research**, vol 5, no 1, (April 2009), pp. 7- 8.

² Daniele Albertazzi, Sean Mueller, op.cit., p. 191.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

كما يمثل حزب التجمع الوطني حصة 15 عضوا في البرلمان الأوروبي وهو واحد من أقدم الأحزاب اليمينية المتطرفة في هذه القائمة، احتل التجمع الوطني الفرنسي عددا من المناصب المختلفة في الماضي، في البداية كان حزب الجبهة الوطنية ماليا لأوروبا وتحول في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما دعا زعيمه جان ماري لوبان فرنسا إلى مغادرة الاتحاد الأوروبي وإعادة تقديم الفرنك.

كان حزب لوبان (FN) أيضا أول حزب رئيسي يربط الاتحاد الأوروبي بفكرة حكومة عالمية غامضة أو حتى نظام عالمي جديد وزرع الشكوك حول بروكسل كمؤامرة عالمية مناهضة للديمقراطية.

عندما ترشحت لوبان لمنصب رئيس فرنسا في عام 2017، وصفها المعارضون لها بأنها المدمرة المحتملة للاتحاد الأوروبي، وقد لعب الخطاب المناهض للاتحاد الأوروبي وخاصة اقتراحها بمغادرة منطقة اليورو دورا محوريا في عرض حملتها، غير انه بعد الخسارة في مناظرة متلفزة عندما سئلت عن كيفية نجاح خطتها للتخلي عن اليورو دفعت لوبان الثمن في صناديق الاقتراع، وخسرت أمام الرئيس الحالي ايمانويل ماكرون ب 32 نقطة، فبعد الانتخابات تعهدت بقيادة تحول عميق في حزبها واعترفت بان إستراتيجيتها بشأن أوروبا لم تساعد، وقالت في وقت لاحق من ذلك العام: "لقد استمعنا إلى الشعب الفرنسي في العديد من المجالات من الممكن تحسين الحياة اليومية للفرنسيين دون التخلي عن عملة أوروبا"¹.

كذلك نجد حزب (LN) الايطالي (أو مجرد Lega، حيث تم تغيير علامتها التجارية قبل الانتخابات الإيطالية عام 2018)، حيث أنّ سالفيني من أشد منتقدي الاتحاد الأوروبي واليورو اللذين وصفهما ذات مرة بأنه "جريمة ضد الإنسانية"، فقد أدت قيادة سالفيني إلى جر الحزب إلى التشكك في أوروبا بينما صوت حزب ليغا لصالح معاهدة لشبونة وهي الأساس الدستوري للاتحاد الأوروبي الموقعة عام 2007، دعا سالفيني وشخصيات كبيرة أخرى في ليغا إيطاليا إلى مغادرة الكتلة، ومع ذلك ليس هذا

¹ Emily Schultheis, "the far right wants to gut the EU, not kil lit", the atlantic, may 2019, in: <https://www.theatlantic.com/international/archive/2019/05/far-right-politicians-euroskeptics-election-europe/588316/> (06/02/2022) (18:59)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

هو الموقف الرسمي للحزب، وهو تغيير ملحوظ عن المواقف التي عبر عنها روبرتو ماروني سلف سالفيني الذي دعا إلى الانتخاب المباشر لرئيس المفوضية الأوروبية وتسريع التكامل الأوروبي¹.

بعد صعود سالفيني إلى قيادة عصبه اليميني المتطرف في عام 2013، كثف سالفيني خطاب الحزب بشأن كل من اليورو والهجرة، حيث نقلت إستراتيجيته الرابطة من حركة إقليمية متعثرة إلى قوة وطنية وحصلت على 17% من الأصوات في الانتخابات الإيطالية لعام 2018.

منذ دخول سالفيني في ائتلاف حاكم مع حركة الخمس نجوم المناهضة للتأسيس اتخذ نهجا أكثر واقعية تجاه أوروبا ويتحدث اليوم عن الحلول والإصلاحات المنطقية، حتى وهو ينتقد الكتلة بسبب تعاملها مع سياسة الهجرة، في تجمعته للأحزاب اليمينية المتطرفة المتشابهة في التفكير في إبريل شعار أوروبا الفطرة، حيث ظهرت على لافتة "لا نريد أن نترك أي شيء"².

كذلك نجد أنّ حزب القانون والعدالة في بولندا اتخذ موقفا مناهضا لبروكسل على نطاق واسع، حيث يفضل توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة ويعارض تكاملا أوثق في الاتحاد الأوروبي.

كما أدت النزعات القومية لحزب القانون والعدالة إلى المزيد والمزيد من الخطاب المناهض للاتحاد الأوروبي خاصة في أعقاب تدفق اللاجئين إلى أوروبا في عام 2015، عندما قاومت كل من بولندا والمجر بشدة محاولات بروكسل لتقديم حصة المهاجرين أعلن زعيم حزب القانون والعدالة ورئيس الوزراء السابق ياروسلاف كاتشينكي علنا تحالف حزبه مع أوربان في المجر.

يمكن تقديم حزب استقلال المملكة المتحدة (UKIP) كحزب رافض تماما للاتحاد الأوروبي، حيث تأسس الحزب بهدف وحيد هو معارضة الاتحاد الأوروبي، وفي النهاية قاد حركة بقيادة الزعيم نايجل فاراج والتي أدت إلى استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016، ولا يزال الحزب يصر على أنّ الاتحاد الأوروبي غير ديمقراطي في الأساس وشددت على معارضته للكتلة (خاصة تصورها أنّ الاتحاد الأوروبي مسؤول عن السماح للمهاجرين بدخول المملكة المتحدة) بقوة أكبر بكثير من أي حزب

¹ Ben Knight, "How Europe's far-right parties view the EU", deutsche welle, 15/01/2019, in: <https://www.infomigrants.net/en/post/14504/how-europes-farright-parties-view-the-eu> (06/02/2022) (16:32)

² Emily Schultheis, op.cit.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

آخر في أوروبا على الرغم من انه وسع نطاق تركيزه ليشمل قضايا أخرى في السنوات الماضية، إلا أنّ سياسات حزب (UKIP) لا تزال في الغالب مؤطرة من حيث كيفية ارتباطها بالاتحاد الأوروبي¹.

يتجذر الطعن في مشروع التكامل الأوروبي في مجموعة العقائد الاثنو قومية التي تشكل الأساس الإيديولوجي الرئيسي لهذه الأحزاب، ويشير مودل (Mudde) في هذا الصدد إلى أنّ قومية اليمين المتطرف تؤسس التكافؤ بين الأمة والدولة وتمثل الأمة ككيان متجانس وثابت يتشكل من مجتمع عرقي مثالي يتألف فقط من السكان الأصليين².

يشهد التحليل الذي أجراه مجموعة من المفكرين على أهمية القومية الاثنو ثقافية داخل اليمين المتطرف: إنّ التشكك الأوروبي لهذه الأحزاب مرتبط بشدة بمعارضتهم للهجرة ودفاعهم عن المجتمع والثقافة الوطنيين³.

في هذا السياق أصبحت ظاهرة الهجرة التي توصف بالغزو أداة في أيدي النخب الأوروبية تستخدم لتسريع هذا التدمير الوطني المخطط، من خلال السماح وفقا لرابطة الشمال بتحويل "دولنا ديمغرافيا، ثقافيا وسياسيا في ملاحق الدول التي لا تنتمي إلى القارة الأوروبية"، وبالتالي فهي تهدف إلى توحيد الفضاء الأوروبي الذي سيصبح في النهاية مجتمعا متعدد الأعراق قريبا، وينكر هذا التحليل بالبعد الاحتجاجي المعادي للنخبة في خطاب اليمين المتطرف الذي يهاجم النخب الأوروبية المتهمين من خلال نبذهم أو حتى تعاونهم ببيع وطنهم لمصالح أجنبية.

في الواقع بالنسبة لليمين المتطرف فهو يعرف العالم الخارجي مقابل الإقليم الوطني، بأنه توازن القوى غير القابل للاختزال بين الدول، مما يجعل الجهود الرامية إلى جعله مساحة متكاملة للسلام عبثا.

يستغل اليمين المتطرف الشكوك التي تظهر في الرأي العام ضد بناء أوروبا والتي يمكن أن يشهد عليها العدد القياسي من الامتناع عن التصويت في الانتخابات الأوروبية خاصة انتخابات يونيو/جوان

¹ Ben Knight, op.cit.

² Sofia Vasilopoulou, "European Integration and the radical right: three patterns of opposition", op.cit., p. 229.

³ Gilles Ivaldi, "L'Europe face aux droites radicales populistes: positions partisanses er demandes electoreles", Communication à la conférence « L'identité européenne en crise ? Les stratégies d'appropriation et de redéfinition de la notion d'identité européenne par les acteurs d'extrême droite et de populisme de droite » (CINTEUS), Université des Sciences Appliquées de Fulda 30-31 janvier 2015, p. 4, in:

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01159304/document> (07/02/2022) (11:25)

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

2009، حيث وصلت هذه النسبة إلى 43 % في المتوسط في الاتحاد، لكنها كانت أعلى بكثير فقط في بلدان وسط وشرق أوروبا حيث تأرجحت بين 71 % و 79 %.

بينما أثار الاندماج الكثير من الأمل تسبب في الكثير من الإحباط بسبب الآثار الضارة للانضمام مثل ارتفاع الأسعار وتزايد عدم المساواة غير أنّ هنالك رأي آخر مخالف وتشهد به نتائج دراسة Eurobarometer أنّ الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة لهؤلاء السكان يعني تحسناً في مستوى المعيشة وتراجعا للفساد وزيادة في الأجور وخلق فرص عمل¹.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد حزب الحرية الهولندي (PVV) وهو حزب يميني متطرف كلاسيكي - من حيث قضاياها السياسية الرئيسية (الهجرة، الإسلام، أوروبا، المؤسسة السياسية) وخاصة أسلوبه السياسي (المباشر، الهجوم والاستفزازي).

ضمن مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة في أوروبا، ينحرف حزب (PVV) عن أجندته الاجتماعية والاقتصادية اليسارية نسبياً، حيث تشارك الحزب العنصر الحقيقي الوحيد الذي يوحد جميع المتغيرات اليمينية المتطرفة في أوروبا اليوم - التشكيك العميق في أوروبا.

في حين التشكك في اليورو بجميع أشكاله المتنوعة حاضر بين جميع الأحزاب الرئيسية في هولندا، فإن حزب الحرية هو الحزب الوحيد المناهض للاتحاد الأوروبي في البرلمان، فالسياسة الهولندية ليست استثناء من القاعدة القائلة بأن المتشككين في اليورو يهيمنون على الجدال الدائر حول التكامل الأوروبي، من حيث الحجج التي تعتمد عليها الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي: الاتحاد الأوروبي ينتهك سيادتنا وهو مكلف وبيروقراطي، يهدد دولة الرفاهية لدينا ويقوض ديمقراطيتنا.

مع ذلك يبقى حزب الحرية يؤكد: ينبغي على هولندا أن تغادر منطقة اليورو، وفي النهاية الاتحاد الأوروبي².

من خلال القراءات الأولية لحزب (PVV) يكون الحزب الأقرب إلى حزب (UKIP)، فهو ثاني أكبر حزب في البرلمان الهولندي يؤيد وينادي دائماً باستقلال هولندا من الاتحاد الأوروبي مثل ما فعل

¹ Magali Balent, "l'Union Européenne face aux défis de l'extrémisme identitaire", **Questions d'Europe**, no 177, (12 juillet 2010), p. 8.

² Andre Gerrits, "more Europe and fewer Europeans-the dangers of de-politizing European integration", ed. Ernst Hillebrand, **International policy analysis**, (may 2014), p. 6.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

حزب (UKIP) حتى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما يحمل حزب (PVV) الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن تدفق المهاجرين إلى الدول الأعضاء في أوروبا الوسطى مثل بولندا ورومانيا.

كما تشمل مواقفه الأخرى التخلي عن اليورو وإلغاء البرلمان الأوروبي وعدم التعاون في أي نشاط للاتحاد الأوروبي¹.

الحجة الرئيسية لهذه الأحزاب الراقصة هي أنّ الاتحاد الأوروبي يقوض القيم الوطنية ويشجع الأقليات في البلاد مما سيؤدي في النهاية إلى الانفصال، كما يجادلون بأن الإصلاحات التي يتم تنفيذها من أجل التكيف مع نظام الاتحاد الأوروبي تجعل الدول ضعيفة وعرضة للتهديدات الداخلية والخارجية.

المطلب الثالث: الموقف الشرطي للاتحاد الأوروبي

إنّ أحزاب اليمين المتطرف التي تتبنى موقفا مشروطا تجاه الاتحاد الأوروبي تميز نفسها بشدة عن نمط الرفض من حيث أنها لا تصر على أنّ بلدانها يجب أن تخرج من الاتحاد الأوروبي، وهؤلاء هم حزب الحرية النمساوي، المصالح البلجيكية الفلمنكية، حزب الشعب الدنماركي ورابطة الشمال الإيطالية التي تغير موقفها من موقف الرفض للاتحاد الأوروبي كما تبين ذلك سابقا إلى موقف النمط الشرطي.

بالنسبة لهذه الأطراف من الواضح أنّ إطار عمل الاتحاد الأوروبي كما هو مفهوم حاليا ليس هو المنصة الصحيحة للتعاون الأوروبي متعدد الأطراف وهذا جاء على النقيض من الفئة السابقة التي ترفض تماما الاتحاد الأوروبي فهم يقبلون بشكل حاسم المبدأ القائل بأن الشعوب الأوروبية تحتاج ويجب أن تتعاون، غير أنهم يمتنعون عن دعم السياسة الحالية والممارسات المؤسسية وكذلك البناء المستقبلي لنظام سياسي أوروبي².

تمتتع الأطراف التي تتبنى الموقف المشروط من أوروبا عن التمسك بفكرة انسحاب دولها من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يميزها بشدة عن المتشككين الراقصين، بالنسبة لهذه الأطراف من الواضح أنّ إطار عمل الاتحاد الأوروبي ليس المنصة المناسبة للتعاون على الرغم من أنّ التعاون الأوروبي بشكل عام مرغوب فيه، على عكس النوع الرفض فهم يقبلون بشكل حاسم المبدأ الذي تحتاجه الدول الأوروبية

¹ Ben Knight, op.cit.

² Daniele Albertazzi, Sean Mueller, op.cit., p. 192.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

ويتعين عليها أن تتعاون، وعلى الرغم من اختلافهم التام مع ممارسات إطار عمل الاتحاد الأوروبي ومستقبل التكامل الأوروبي، إلا أنهم يقبلون مبدأ التعاون متعدد الأطراف.

وكمثال للأحزاب اليمينية المتطرفة التي تحافظ على موقف مشروع الحزب النمساوي (FPÖ)، أطلق على المعاهدة الدستورية الأوروبية اسم "الجنون" ويجادل (Adreas Molzer) العضو الوحيد للحزب في البرلمان الأوروبي آنذاك بان "أوروبا من نقابة بروكسل لا علاقة له بمفهوم أوروبا من دول حرة وذات سيادة"، ومن ناحية أخرى، ينص البرنامج الرسمي للحزب على أنّ مستقبل أوروبا يكمن في التعاون الوثيق بين شعوبها، فالإتحاد الأوروبي هو جزء واحد فقط من الواقع الأوروبي، ولا ينبغي أن يتطور إلى دولة اتحادية أوروبية ولكن إلى كونفدرالية دول، وبالتالي يقبل حزب (FPÖ) ضمناً مبدأ التعاون لكنه يرفض كلا من ممارسات الإتحاد الأوروبي وتعميق التكامل في المستقبل¹.

ما يقترحه الحزب في برنامجه هو بيان شعبي كلاسيكي لأحزاب اليمين المتطرف فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والإتحاد الأوروبي بما في ذلك شعارات مثل: مجتمع الدولة الحرة وذات السيادة (والتي يمكنك العثور عليها بسهولة في Lega الإيطالية، RN الفرنسي أو AFD الألماني)، معارضة قوية لدولة أوروبية عظمى وإبراز مبدأ التبعية والتناسب عندما يتعلق الأمر بتقسيم الاختصاصات بين الدول الأعضاء وأجهزة الإتحاد الأوروبي، وتقليل مسؤولي الإتحاد الأوروبي والدفاع عن الحرية والسيادة.

كما يدعي حزب (FPÖ) أنّ سياسات الإتحاد الأوروبي ستثقل كاهل نظام الضمان الاجتماعي الممتاز المزعم في النمسا، والذي قد لا يوفر أعلى المعايير؛ إجهاد الميزانية الوطنية من خلال زيادة المساهمات المالية في الميزانية المشتركة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي؛ فرض ضريبة على مستوى الإتحاد الأوروبي؛ إنشاء وزير مالية واحد لمنطقة اليورو؛ وأخيراً سوف يزعم الحياض العسكري النمساوي.

إنّ الملاحظ لخطاب الحزب انه لا يوجد إشارة صريحة واضحة للدعوة إلى خروج النمسا من الإتحاد الأوروبي، ولا يمكن تتبع أي اقتراح لحل المنظمة رسمياً، ومع ذلك يشير الخطاب بوضوح إلى موقف معاد لأوروبا من قبل حزب (FPÖ)²، فبينما كانت الأحزاب الرئيسية تحول تركيزها إلى أوروبا كان

¹ Sofia Vasilopoulou, "Varieties of Euroscepticism: the case of the European extreme right", op.cit., p. 10.

² Albert Guziak, "the ambivalent far-right populist stance on the European Union with the example of the Austrian party FPÖ", *Studia nad autoryzmem i totalitaryzmem*, vol 43, no 1, (2021), p. 120.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

حزب (FPÖ) الذي كان في السابق مؤيدا لعضوية الاتحاد الأوروبي يتحول إلى الوطنية النمساوية، ووفقا لـ (Wert) فإن التشكيك في أوروبا يحتل المرتبة الثالثة كدافع للتصويت اليميني المتطرف، ويعد الخوف من الهجرة وفقدان الثقافة الوطنية هو الذي يدفع الناس إلى تصويتهم لهذه الأحزاب، وبالإضافة إلى الخطاب المعتاد المناهض للاتحاد الأوروبي (الدفاع عن السيادة الوطنية ضد النزعة فوق القومية، التخلي عن الجذور اليهودية والمسيحية) أعطت أزمة اليورو دافعا لذلك¹.

عندما دخل حزب (FPÖ) في ائتلاف حاكم مع سيباستيان كورتز (Sebastian Kourtz) وحزبه الشعبي من يمين الوسط في أواخر عام 2017، بذل كورتز جهودا كبيرة لتوضيح أنّ الحزب قد التزم بحكومة موالية لأوروبا، وقد قال زعيم حزب (FPÖ) هاينز كريستيان ستراش (Hainz K. Strash): "نحن نقف إلى جانب الاتحاد الأوروبي؛ نحن نقف إلى جانب مشروع السلام في أوروبا"، كما قال هارالد فيليمسكي أكبر مرشح حزب (FPÖ) في الانتخابات الأوروبية أنّ الحزب لم يرغب أبدا في مغادرة الاتحاد الأوروبي².

لا تميل الأحزاب اليمينية المتطرفة بما في ذلك حزب الحرية النمساوي إلى الدعوة إلى مغادرة الاتحاد الأوروبي في بلدانها (مارين لوبان زعيمة التجمع الوطني الفرنسي حثّت مرات عديدة الشعب الفرنسي على توديع أوروبا الموحدة لكنها تراجعت عن هذه الفكرة واقترحت إصلاحا عميقا للاتحاد الأوروبي بدلا من ذلك باختيار أوروبا للأمم، ووفقا لمسح Eurobarometer لعام 2019 يوافق حوالي 67% من جميع مواطني الاتحاد الأوروبي على عضوية بلدانهم في الاتحاد الأوروبي (في النمسا مثلا 60% من إجمالي السكان مؤيدون لأوروبا) ويقرون أنّ ترك الهياكل الأوروبية سيكون من الناحية السياسية سلاحا ذو حدين³.

تشارك الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا في شكوك أساسية بشأن الاتحاد الأوروبي على الرغم من أنّ لديهم وجهات نظر مختلفة للغاية حول كيفية التعامل مع الكتلة نفسها، كما اظهر حزب البديل من اجل ألمانيا (AFD) فغالبا ما يكون لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا مواقف متناقضة إلى حد ما

¹ Costanza Caputi, Populism, elites and Euroscepticism: the case of Austria, in **rising populism and European elections collection of selected contributions**, (Institut of European democracies, 2014), p. 43.

² Emily Schultheis, op.cit.

³ Albert Guziak, op.cit., p. 120.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

بشأنالاتحاد الأوروبي حيث يغير البعض مواقفهم ووجهات نظرهم على مر السنين مثل حزب الرابطة الإيطالية وأحزاب أخرى سيتم ذكرها لاحقاً.

يقول البيان الانتخابي لحزب (AFD) في أوروبا انه يتعين على ألمانيا التخلي عن عملة اليورو، يمكن إرجاع هذا الموقف إلى أصول الحزب المشككة في أوروبا في عام 2013 عندما تأسس الحزب احتجاجاً مباشراً على خطط بروكسل لإنقاذ اليونان في أعقاب الأزمة المالية الأوروبية، ولكن على الرغم من الجهود المبذولة من قبل متشدي الحزب، فإن حزب (AFD) لم يطالب ألمانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي بالكامل، وقال زعيم الحزب آنذاك الكسندر جولاند للمندوبين في مؤتمر الحزب في ريسا بولاية ساكسونيا: "كل من يتلاعب بفكرة ديكسيت يحتاج أيضاً إلى أن يسأل نفسه ما إذا كانت هذه ليست مدينة فاضلة وهل يجب أن نكون أكثر واقعية"، وتعني هذه التسوية أن حزب البديل من اجل ألمانيا يؤيد حصر الاتحاد الأوروبي في التعاون الاقتصادي ومعارضة سياسة دفاع وسياسة خارجية مشتركة في الاتحاد الأوروبي¹.

وبالمثل، تنتقد المصلحة الفلمنكية (VDS) الاتحاد الأوروبي كما هو مفهوم حالياً بحجة أن الدولة القومية يجب أن تكون لها الأسبقية، ومع ذلك فهو لا يدعو إلى الانسحاب لكنه يعطي الأفضلية للتعاون الحكومي الدولي في إطار اتحاد أوروبي.

يرى كونتي أن حزب الرابطة الإيطالية أكثر حزب مغير لموقفه تجاه الاتحاد الأوروبي كما تم ذكره سابقاً، ويشير آخريين أيضاً إلى هذا التحول بحجة انه يعزز شكوكه تجاه الاتحاد الأوروبي.

وبالفعل ينتقد الحزب المؤسسات الأوروبية لعدم قربها من المواطنين الأوروبيين لإخفائها في احترام تقاليد وثقافات الشعوب الأوروبية، ومع ذلك فانه يجادل بأنه: "يجب علينا بناء أوروبا على أساس احترام الحقائق الوطنية والإقليمية، وإعطاء الاتحاد الأوروبي درجة محدودة فقط من السيادة، وتحديد اختصاصاته ومجالات تدخله لتجنب الغموض، يوضح هذا انه بينما تقبل رابطة الشمال مبدأ تعاون الاتحاد الأوروبي، فإنها تتجاهل ترتيبات السياسة الحالية وترفض التعاون المستقبلي مع الاتحاد الأوروبي"².

¹ Ben Knight, op.cit.

² Sofia Vasilopoulou, European integration and the radical right three patterns of opposition, in **the populist radical right Areader**, ed. Cas Mudde, (London and New York: Routledge, 2017), p. 197.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

مرت إيطاليا بفترات من التفاؤل الأوروبي إلى التشكيك في أوروبا، فمن وجهة نظر العوامل التاريخية مع الخروج من الفاشية والحرب العالمية الثانية كان الاختيار الدستوري للجمهورية الإيطالية مرتبطا منذ البداية بخيار أوروبي وخيار للتعددية وما فوق الوطنية، حيث تنص المادة 11 من الدستور الإيطالي على أن إيطاليا تتخلى عن أجزاء من سيادتها الوطنية لصالح المنظمات الأكبر التي يجب أن تضمن السلام بين الشعوب.

لذلك كان هناك خيار دستوري واضح ذهب قبل كل شيء في اتجاه الخيار الأوروبي، والسبب الثاني كان البحث عن عامل تحديث لخروج إيطاليا من الحرب، فطالما مثلت أوروبا عاملا في التحديث الاقتصادي والاجتماعي للبلد ومضاعفا حقيقيا للفرص.

غير أن فترة التفاؤل هذه أعقبتها مشاعر معادية لبروكسل خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008، حيث شاركت إيطاليا بوضوح في إنقاذ بلدان أخرى لاسيما في برنامج التعافي المالي لليونان والبرتغال واسبانيا، ومن المؤكد أن الاتحاد الأوروبي لم يخضع إيطاليا لبرنامج المساعدة المالية لكنه مع ذلك كان يطبق تدابير تقشف قاسية والتي كان لها الأثر السلبي البالغ في حفاظهم على الخيار الأوروبي أو التخلي عنه¹.

يمكن رؤية كيف قدمت إيطاليا مثلا خاصا إلى حد ما من التداخل المتشكك في أوروبا بين حزبين يمينيين متطرفين متنافسين وغير متطابقين على ما يبدو (حركة خمس نجوم M5S و LN) حتى انطلقت محادثات الائتلاف في أعقاب انتخابات عام 2018.

كان التقارب بين (حركة خمس نجوم M5S و LN) بشأن قضايا التكامل الأوروبي صارخا، وحزب M5S مؤهل عمليا باعتباره الحزب اليميني المتطرف الوحيد غير المباشر من بين الحالات التي شملها الاستطلاع لتبني أيضا أطرا ثقافية متشككة في أوروبا في مواجهة أزمة المهاجرين.

بعد أن أقر الطرفان بتوبيخهما للاتحاد الأوروبي بسبب الركود الاقتصادي وتدفقات الهجرة، شكك كلا الطرفين بشكل حاسم في استمرار عضوية إيطاليا في منطقة اليورو.

¹ Sandro Goz, *l'Italie de l'Euro-optimisme vers l'Eurosepticisme ? In l'Avenir de l'Union Europeenne defis et initiatives*, ed. Jean-marc Ayrault, Dusan Sidjanski, Francois Saint-Ouen, (centre de competences Dusan Sidjanski en etudes Europeennes, 2018), pp. 20-21.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

إلى جانب التأكد من التأثير الذي ربما يكون هذان الحزبان قد مارساه على بعضهما البعض اعتبارا من آذار/مارس 2018، أصبح التشكك اليميني المتطرف في الاتحاد الأوروبي عنصرا يحظى بأغلبية في البرلمان الايطالي¹.

يرفض كل من Lega و (FPÖ) اليورو ولكنهما يظلان أكثر تناقضا من ناحية أخرى فيما يتعلق باستصواب مغادرة الاتحاد الأوروبي، ولاسيما تشكيل H-Christian Strache الذي ذهب إلى حد التفكير في بنية مؤسسية جديدة للاتحاد².

حاولت الجماعات غير البرلمانية من اليمين المتطرف مؤخرا الاستفادة من السخط الشعبي المتزايد تجاه الاتحاد الأوروبي، وتسييس الشؤون الأوروبية والتعبير عن التشكك في أوروبا في حركات الشوارع والاحتجاجات، وفي حالة ما إذا كان عدم الثقة في المؤسسات الأوروبية يأخذ دلالة حزبية بشكل متزايد، فمن المنطقي ملاحظة نوع الخطاب الأوروبي الذي يدفعه الفاعلون السياسيون المختلفون إلى الأمام من أجل تأجيج الاستياء المناهض لأوروبا، حيث وفي دراسة لحكومة برلسكوني الأولى، تم ملاحظة انه وبالفعل ظهور خطاب متشكك في أوروبا في تحالفات يمين الوسط الايطالية³.

كذلك يشعر الحزب الدنماركي (DF) بالقلق على الرغم من انه ضد الاتحاد السياسي الأوروبي، فانه يجادل بأنه يمكن التعامل مع سياسات معينة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

كما ينص البرنامج الرسمي للحزب على ما يلي: " نحن نعارض تطوير الاتحاد الأوروبي الذي يتجه نحو الولايات المتحدة الأوروبية"، يريد حزب (DF) تعاونا وثيقا وديا في أوروبا ولكن التعاون يجب أن يقتصر على مجالات مثل السياسة التجارية والسياسة البيئية والتعاون الفني⁴، ولعله من المفيد أن نؤكد

¹ Andrea Pirro and others, "the populist politics of Euroscepticism in times of crisis: comparative conclusions", **politics**, vol 38, no 3, (2018), p. 8.

² Gilles Ivaldi, op.cit., p. 8.

³ Pietro Castelli Gattinara, Caterina Froio, Opposition in the EU and opposition to the EU: soft and hard Euroscepticism in Italy in the time of Austerity, in **rising populism and European elections collection of selected contributions**, (institute of European democracies, 2014), p. 185.

⁴ Sofia Vasilopoulou, "Varieties of Euroscepticism: the case of the European extreme right", op.cit., p. 10.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

أنه على الرغم من رفض جميع الأطراف لإطار عمل الاتحاد الأوروبي وتسعى للحد من اختصاصاته إلا أنها تقبل الفكرة العامة للتعاون الأوروبي¹.

في اليونان، على الرغم من تأسيس حزب الفجر الذهبي (GD) إلا أنه شهد اختراقاً انتخابياً خلال الأزمة، عارض الحزب مع حزب (ANEL) بشدة خطة الإنقاذ وشددوا على مسائل التدخل الخارجي والتشف والسيادة الوطنية، غير أنه يمكن اعتبار تشكك حزب (ANEL) في الاتحاد الأوروبي ضعيفاً بالنظر إلى أنّ الحزب على استعداد للعمل داخل النظام، في حين أنّ أيديولوجية اليمين المتطرف لحزب (GD) لا تتوافق بشكل أساسي مع عضوية الاتحاد الأوروبي، كذلك من حيث تعزيز قوى البرلمان الأوروبي يعارض حزب (GD) بشدة منح المزيد من الصلاحيات إلى البرلمان الأوروبي، كما يعترف الحزب (ANEL) بحقيقة أنّ عدداً من القرارات المهمة يتم اتخاذها في البرلمان الأوروبي وتعتبره منتدى حيث يمكن لكل عضو من أعضاء البرلمان الأوروبي الدفاع عن القضايا المتعلقة به والترويج للمصلحة الوطنية².

المطلب الرابع: الموقف المساوم للاتحاد الأوروبي

تتفق الأطراف التي تنتمي إلى هذا النمط مع مبدأ التعاون وممارسة سياسة التكامل الأوروبي، كما أنهم يقرون بأن الازدهار الاقتصادي لبلدهم هو إلى حد كبير نتيجة للتعاون داخل إطار الاتحاد الأوروبي، ومن هذه الأحزاب التحالف الوطني الإيطالي (AN).

تقترح مجموعة الأحزاب المنظمة تحت هذا النمط أنه يجب إصلاح الاتحاد الأوروبي في إطار هيكله الحالية ويمتنعون عن اقتراح إطار بديل للتعاون مثل الاتحاد الكونفدرالي الذي ناقشته بعض الأطراف المنتمة إلى النمط الشرطي، ومع ذلك فهم ليسوا من المؤيدين النشطين لمزيد من التكامل ولا يرجون لتحميل المزيد من السياسات الوطنية على المستوى الأوروبي.

يجادل كونتي (Conte) في تحليله لمواقف الحزب بشأن الاندماج في إيطاليا بان التحالف الإيطالي يولي أهمية خاصة للأمة، كما أنه يرفض فكرة أوروبا الفيدرالية وتدعم اتحاداً أكثر مرونة حيث

¹ Sofia Vasilopoulou, European integration and the radical right three patterns of opposition, in **the populist radical right Areader**, op.cit., p. 194.

² Sofia Vasilopoulou, "The party politics of Euroscepticism in times of crisis: The case of Greece", **politics**, vol 38, no 3, (2018), pp. 319-320.

الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي

يتم الحفاظ على قوة الدول القومية، هذا بالإضافة إلى تأييد الحزب لسياسات الاتحاد الأوروبي بما في ذلك التكنولوجيا والطاقة وأجندة لشبونة¹.

يشمل هذا النوع الأطراف التي تقبل بوضوح مبدأ أنّ تعاون الدولة القومية يجب أن يحدث على المستوى الأوروبي وان ممارسة التكامل قد جلبت مزايا اقتصادية كبيرة محليا، كما أنهم يسعون إلى الإصلاح داخل هياكل الاتحاد الأوروبي لتعزيز مصالحهم الوطنية بنشاط، وبالرغم من هذا فهم ليسوا من المؤيدين النشطين لأي تعاون مستقبلي من شأنه أن يتخذ شكل اتحاد سياسي أعمق.

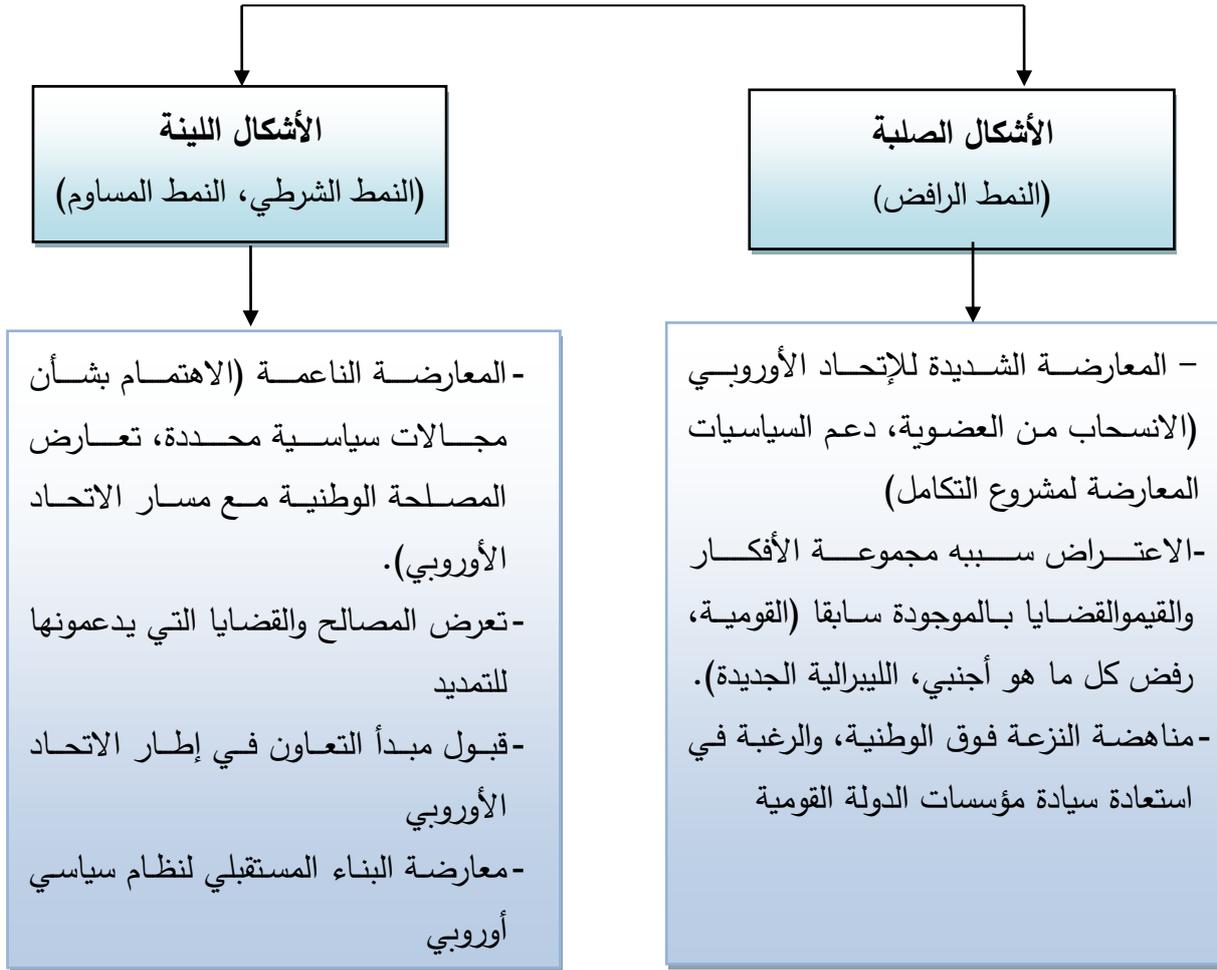
في نفس السياق، يؤيد حزب (AN) تقليص الفجوة التكنولوجية عبر المحيط الأطلسي مع التركيز بشكل خاص على امن الطاقة، تحرير السوق، استكمال شبكات الطاقة عبر أوروبا ودعم الطاقات المتجددة.

كما ينص على أن: "لا يمكن لإيطاليا اليوم أن تعهد بنفسها إلى أوروبا، بل يجب عليها أيضا أن تساهم في إعادة تشكيل أوروبا مع مراعاة الخصوصية الإيطالية"، وبالمثل يقبل الحزب البولندي (PIS) الإطار الحالي للتعاون الأوروبي في الاتحاد الأوروبي ويسعى الحزب بنشاط إلى تعزيز مكانة بولندا داخل الاتحاد الأوروبي².

¹ Sofia Vasilopoulou, European integration and the radical right three patterns of opposition, in **the populist radical right Areader**, op.cit., p. 194.

² Sofia Vasilopoulou, "Varieties of Euroscepticism: the case of the European extreme right", op.cit., p. 11.

الشكل رقم 08: أشكال النزعة التشكيكية في الاتحاد الأوروبي



المصدر: من إعداد الباحثة

يلخص الشكل أشكال النزعة التشكيكية لأحزاب اليمين المتطرف ما بين أحزاب ذو شكل صلب ونمط رافض للاتحاد الأوروبي، وأخرى تتبنى الشكل اللين أي النمط الشرطي أو المساوم لبقاء الاتحاد والتي تم تبيانها من خلال المبحث بالتفسير، وبناء على ذلك يجب التطرق إلى تأثيرات هذه الأحزاب على الأجندة الأمنية للاتحاد الأوروبي من عدة جوانب سواء سياسيا اقتصاديا اجتماعيا مؤسساتيا...

الفصل الثالث:

اليمن المتطرف بين مراجعة

الأجندة الأمنية الأوروبية

وانتكاسة النهج الأمني

الأوروبي

اكتسبت أحزاب اليمين المتطرف أصواتا وبروزا في جميع دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، مما تسبب في الكثير من القلق بشأن تأثيرها المحتمل على امن الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة وأوروبا عامة من جوانب مختلفة؛ بدءا بتأثير هذه الأحزاب على المجال السياسي للاتحاد الأوروبي (مؤسسات الاتحاد الأوروبي خاصة المفوضية البرلمان الأوروبي، بالإضافة إلى تأثيرها على الديمقراطية في أوروبا، وتأثير تواجد هذه على حلف الشمال الأطلسي)، كما سيتم التركيز في هذا الفصل على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اساس كونها اقصى مظاهر تنامي النزعة التشكيكية في الاتحاد (دور حزب UKIP في استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي).

كذلك يعالج الفصل تأثيرات أحزاب اليمين المتطرف على السياسات المنتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي اتجاه مسائل معينة وتضمنت (مسألة الهجرة والأجانب، المسائل الاقتصادية والاجتماعية داخل دول الاتحاد بالإضافة إلى مسألة المناخ)، وذلك وفق:

المبحث الأول: اليمين المتطرف في أوروبا وتنامي النزعة التشكيكية في مأسسة التعاون الأوروبي

المبحث الثاني: البريكسيت- أقسى مظاهر تنامي النزعة اليمينية في الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: تأثير صعود أحزاب اليمين المتطرف على سياسات الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: اليمين المتطرف في أوروبا وتنامي النزعة التشكيكية في مؤسسة التعاون الأوروبي

يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى الكبح السياسي الذي تمارسه أحزاب اليمين المتطرف على مشروع الاتحاد الأوروبي من خلال مؤسساته بالإضافة إلى تأثيرها على أهم مبدأ للاتحاد الأوروبي وهو الديمقراطية، كذلك يتطرق المبحث إلى النزعة التشكيكية لأحزاب اليمين المتطرف في حلف الشمال الأطلسي (هل سيكون لأحزاب اليمين المتطرف أثر على عضوية الدول في حلف الناتو؟)

المطلب الأول: أحزاب اليمين المتطرف وممارسة كبح سياسي لمشروع الاتحاد الأوروبي

لفهم أوجه تأثير أحزاب اليمين المتطرف على مؤسسات الاتحاد الأوروبي، من المهم الرجوع بشكل مقتضب إلى آليات تشكيلها. فالمفوضية الأوروبية على سبيل المثال، يتم انتخاب رئيسها من قبل البرلمان الأوروبي بأغلبية الأصوات، هم يصوتون على مرشح مقترح من قبل المجلس الأوروبي والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار نتائج الانتخابات، بعد ذلك يتم ترشيح 28 مفوضا آخرين واحد من كل دولة عضو. بحيث يفترض أن يوافق البرلمان الأوروبي على هذه الترشيحات بالأغلبية المطلقة، ومن الرائج أن تقوم الحكومات التي تتمتع بأغلبية ذو نزعة تشكيكية في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال إيطاليا، المجر وبولندا بتعيين مفوض متشكك في الاتحاد الأوروبي مما يمنحها تأثيرا كبيرا على بعض مجالات السياسة، وشرط حصولهم على موافقة الأغلبية في البرلمان الأوروبي، فإنهم سيجعلون الموقف العام للمفوضية الأوروبية أقل دعما لمزيد من التكامل في الاتحاد الأوروبي¹.

لقد أثر نجاح أحزاب اليمين المتطرف في الانتخابات البرلمانية لعام 2019 على تشكيل المفوضية الأوروبية الجديدة بطريقتين:

الأولى: حدوا من قدرة التحالفات المهيمنة سابقا (EPP) و(S&D) على الاتفاق على موظفين سياسيين فيما بينهم دون استشارة الكتل البرلمانية الأخرى، ومع ذلك يجب النظر إلى هذا التأثير مع عدم التغافل عن حصول التحالفات الخضراء والليبرالية على مقاعد أكثر من اليمينيين المتطرفين وبدون نزع الشرعية عن التعددية في البرلمان.

¹ Ester Barendregt, Koen Verbuggen, what impact to expect from a rise of Eurosceptic parties in the European parliament, 28 february 2019, in: <https://economics.rabobank.com/publications/2019/february/what-impact-have-eurosceptic-parties-on-european-parliament/> (01/01/2022) (15:46)

الثانية: ينظر إلى تعيين مفوض لتعزيز أسلوب حياتنا الأوروبي المسؤول عن الهجرة على أنه تنازل عن التصورات اليمينية المتطرفة وعن الهجرة باعتبارها تهديدا، حيث أنه يظهر على الورق أنّ تشكيل المفوضية الأوروبية قد تغلب على هذه التحديات المؤسسية من قبل أحزاب اليمين المتطرف، ومع ذلك يظهر المسار السياسي المتبع لاسيما أثناء أزمة الهجرة على الحدود بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وإضافة إلى موجات المهاجرين القادمين جراء ثورات الربيع العربي أنّ الأصوات اليمينية المتطرفة اكتسبت تأثيرا حتى في أقوى هيئة في الاتحاد الأوروبي¹.

إنّ أحد أكبر بواعث القلق في زيادة الأحزاب اليمينية هو صعودهم إلى الأجهزة التنفيذية في الاتحاد الأوروبي، واحد هذه المناصب الحاسمة في الاتحاد هو رئيس المفوضية الذي وافق عليه البرلمان الأوروبي، ورئيس المفوضية هو الأكثر تأثيرا داخل المؤسسة، حيث يستلزم دوره توفير التوجيه السياسي للاتحاد الأوروبي فهم يمثلون واجهة الاجتماع الدولي والثنائي للاتحاد الأوروبي ويعززون مصالح الاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي تتدهور فيه الثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ويميل المزيد من الناس نحو خطاب أكثر حمائية، يجب أن يكون هناك زعيم يوحد جميع الشعوب الأوروبية.

يمكن للتيار اليميني الذي يميل إلى الأفكار الوطنية التأثير على مجموعات كبيرة من الناس بشأن الحاجة إلى التركيز على النمو الوطني بدلا من الاهتمامات الإقليمية هذا بالإضافة إلى الدعوة إلى سياسات اجتماعية سلطوية مثل حماية حدودها الخارجية والداخلية.

يجادل البعض بأن التأثير الأكثر جوهرية الذي يحققه القادة اليمينيون هو على أساس ثقافي، ومن المهم أيضا أن نذكر أنّ الناس قد ذهبوا إلى الحروب بسبب الوطنية التي هي شكل من أشكال الهوية الثقافية.

وفقا لايثويل وجودوين، فإن التيار اليميني المتطرف لديه بالفعل تأثير واضح من خلال جر النظام السياسي الغربي إلى اليمين أكثر².

¹ Hugo Balnaves et al, "European populism in the European Union: results and human rights impacts of the 2019 parliamentary elections", **Global human rights journal**, (2020), vol 4, p. 188.

² Elizabeth Neema Mkerenga, An Assessment of the threat of right-wing populism in the European parliament, Master's thesis, (sweden, Linnaeus university, 2019), p. 38.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

يعتمد تأثير الأحزاب اليمينية المتطرفة في برلمان الاتحاد الأوروبي ليس فقط على أعدادهم الإجمالية ولكن أيضا على تماسكهم كمجموعة - وهناك بعض الأسباب للاعتقاد بأنهم سيكافحون لتحقيق هذا التماسك والتي تم ذكرها في الفصل السابق-، ففي الماضي نادرا ما كانت الأحزاب اليمينية المتطرفة فعالة داخل الاتحاد الأوروبي.

كما أظهر دورو فرانتسكو (Doru Frantescu) من Vote Watch، وهي منظمة تسجل جميع الأصوات التي تم إجراؤها في البرلمان الأوروبي، فإن الجماعات المتطرفة تميل إلى المشاركة بشكل أقل وعادة ما يكون لديها معدلات تماسك أقل في البرلمان الأوروبي مقارنة بالمجموعات الأخرى، مما يؤدي إلى تأثيرها على التشريع النهائي.

بالنظر إلى الطريقة التي يتم بناء الاتحاد الأوروبي وطريقة صنع القرار ضمن مؤسساته والتي تم فحصها في الفصل الأول، نجد أنه يمكن للبرلمان أن يدخل المشروع بأكمله في حالة من الفوضى إذا أراد ذلك، وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن ينجح التيار اليميني المتطرف في الاتحاد الأوروبي في ذلك، فقد يكون قادرا على منع المفوضين الأفراد وبالتالي إضعاف المفوضية الجديدة¹.

كان أحد تأثيرات وصول أحزاب اليمين المتطرف إلى البرلمان الأوروبي هو تقليل سلطة جزء من الأحزاب القائمة، ففي انتخابات 2009 و2014 كان لأكبر التحالفات كتلة حزب الشعب الأوروبي (EPP) و (S&D) أغلبية مطلقة، وفي عام 2019 فازت هذه الأحزاب بـ 336 مقعدا وهي أقل بكثير من علامة المنتصف عند 376 مقعدا²، حيث تعتبر رغبة الأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات الأوروبية هي الفوز بمقاعد كافية لعرقلة عمل البرلمان الأوروبي في السياسة الخارجية وإصلاح منطقة اليورو وحرية الحركة، ويمكن أن يحد من قدرة الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على القيم الأوروبية المتعلقة بحرية التعبير، سيادة القانون والحقوق المدنية، ومع ذلك فإن تاغارت وكالتفاسر يعترضان على أنه في الديمقراطيات والمؤسسات التي تعمل بشكل جيد، فإن أحزاب اليمين المتطرف المنتخبة مقيدة من قبل المنظمات فوق الوطنية التي تأخذ قوتها من الدول الأعضاء³.

¹ Mark Leonard, Jose Ignacio, "the Eurosceptic surge and how to respond to it", European Council on foreign relations, April 2014, in: <https://ecfr.eu/publication/the-eurosceptic-surge-and-how-to-respond-to-it38419/> (18/02/2022) (11:50)

² Ester Barendregt, Koen Verbuggen, op.cit.

³ Elizabeth Neema Mkerenga, op.cit., p. 12.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

كذلك تسعى الأحزاب اليمينية المتطرفة في الاتحاد الأوروبي إلى الأضرار بسمعة البرلمان الأوروبي من خلال خطاباتهم والتي تلتقطها وسائل الإعلام على الفور، ومن المرجح أن يحاولوا جذب انتباه الجمهور والإضرار بصورة البرلمان الأوروبي.

ستجعل الأحزاب اليمينية المتطرفة في الاتحاد الأوروبي من الصعب على الأحزاب الرئيسية الدفاع عن حرية الحركة داخل الاتحاد الأوروبي والتحويلات المالية والتضامن داخل منطقة اليورو، وبدلاً من ذلك يقر آخرون بأن الخطر الحقيقي لأحزاب اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي هو الطريقة التي قد يؤثر بها على أجندة الأحزاب الرئيسية في كل من أوروبا والداخل.

وفقاً لاستطلاعات الرأي، من المرجح أن تكون أحزاب اليمين المتطرف أقوى طيف سياسي في أربع دول:

بولندا (القانون والعدالة، 32 من الأصوات)، اليونان (سيريزا، 25 ٪)، جمهورية التشيك (ANO، 25 ٪)، هولندا (حزب الحرية، 17 ٪)، وقد كانت الاستطلاعات متقاربة جداً مع نتائج الانتخابات البرلمانية وتحقيق أحزاب اليمين المتطرف لنتائج معتبرة، ومن المرجح أيضاً أن تكون أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا بنفس قوة الأحزاب التقليدية السائدة في المملكة المتحدة (UKIP، 25 ٪) وهو الحزب الذي نلمس تأثيره الجاد والفعلي في انسحاب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الدنمارك (حزب الشعب الدنماركي، 24 ٪)، إيطاليا (حركة الخمس نجوم، 21 ٪)، النمسا (حزب الحرية، 21 ٪)، فرنسا (الجبهة الوطنية، 21 ٪)، المجر (JOBBIK، 19 ٪) وفنلندا (الحزب الفنلندي، 18 ٪)¹.

يتحدث كل من لايتويل وجودوين عن دوافع أحزاب اليمين المتطرف في التأثير على أنهم مدفوعين بأربع قضايا رئيسية:

أولاً: عدم الثقة في السياسيين والمؤسسات التي أيدتها الطبيعة النخبوية للديمقراطية الليبرالية التي دفعت دائماً للحد من سلطات المشاركة السياسية، وقد أدى القيام بذلك فقط إلى شعور العديد من المواطنين بأنهم مهملون وغير مسموعين؛ ما عبر عنه بلفظة ساخرة في نظام تمثيلي حديث يسير نحو تحقيق المساواة لجميع فئات المجتمع.

¹ Mark Leonard, Jose Ignacio, op.cit., p. 10.

ثانياً: تدمير الهوية التاريخية للجماعة القومية بسبب الهجرة والتغيير العرقي المفرط، هنا لدى الناس إحساس قوي بأن الأمة تتآكل بسبب أجندات صحيحة سياسياً يتم دفعها من الساحة العالمية.

ثالثاً: المعيار الثالث ناتج عن الحرمان المتصور من تزايد التفاوتات في الدخل والثروة، حيث أصبح الناس خائفين من المستقبل خاصة بالنسبة لأطفالهم، وهذا الشعور يدفع الناس إلى إعادة تقييم آرائهم حول قضايا مثل الهجرة والهوية.

رابعاً: المعيار الرابع هو عدم موائمة المواقف السياسية للشعب، وهنا يشير المؤلفون إلى التحول من العصر الليبرالي الكلاسيكي للاستقرار السياسي القائم على الأحزاب الرئيسية القوية والناخبين الموالين¹.

في عام 2019، كان إقبال الناخبين أعلى من 50% لأول مرة منذ عام 1994، في حين خسر حزب الشعب الأوروبي والاشتراكيون والديمقراطيون (S&D) أغليبتهم البرلمانية المشتركة لأول مرة في تاريخ الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى نشوء برلمان مجزأ.

تعد المشاركة في البرلمان الأوروبي مهمة جداً للأحزاب اليمينية المتطرفة لأنها تكتسب الشرعية، والتي بدورها يمكن أن تحسن أدائها الانتخابي بينما يضمن التمثيل السياسي في ستراسبورغ الموارد والمحسوبية، علاوة على ذلك هناك مستوى آخر ليس فقط التمثيل في البرلمان الأوروبي أمراً مهماً، ولكن أيضاً تشكيل تحالفات وجماعات سياسية داخل البرلمان الأوروبي أمر بالغ الأهمية لتضخيم رسالة الحزب، حيث أن الطريقة التي تتجح بها أحزاب اليمين المتطرف في تنظيم نفسها وتشكيل مجموعات سياسية في البرلمان الأوروبي مهمة لأنها بالإضافة إلى أدائها الانتخابي الفردي والمقاعد المكتسبة توفر لها إمكانية زيادة ظهورها وتأثيرها².

فيما سبق، نجحت أحزاب اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي في إحداث تأثير كبير على التشريعات في الداخل، إما الدخول في حكومات ائتلافية – مثل ما حدث في النمسا أو إيطاليا – أو دعم الحكومات من البرلمان مقابل سياسات مناهضة للهجرة، أو تهديد الحكومات الضعيفة أو الائتلافية التي ليس لديها أغلبية كافية في البرلمان.

¹ Elizabeth Neema Mkerenga, op.cit., p. 14.

² Luca Manucci, "Forty years of populism in the European parliament", **Populacao e Sociedade CEPESE Porto**, vol 35, (Juin, 2021), p. 30.

لكن هنا من المرجح أن يركز الأوروبيون المؤيدون أكثر من أي وقت مضى على تقديم تكامل سياسي شديد الحساسية من خلال سلطات الطوارئ والمعاهدات الحكومية الدولية، وبالتالي استبعاد المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي بشكل أكبر، وقد يؤدي هذا إلى تفكيك الاتحاد الأوروبي وتآكل المكتسبات المجتمعية وخلق توترات بين المؤسسات وبين الدول الأوروبية والدول التي أصبحت خارج منطقة اليورو، فبينما يتوقع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية أن يكونا الفائزين في هذه الانتخابات، فإن الحقيقة هي أنّ الحكومات الوطنية قد تستخدم نتائج الانتخابات لتعزيز قبضتها على كليهما من خلال اللجوء المتزايد إلى المجلس الأوروبي وتحويله إلى حكومة الأمر الواقع في الاتحاد الأوروبي¹.

ما يمكن ملاحظته هو أنه على الرغم من أنّ البرلمان الأوروبي يمكن أن يساعد في شرعنة هذه الخطوات، فإن الجمع بين انخفاض الإقبال وزيادة المتشككين في الاتحاد الأوروبي وتكوين اتحاد للمنافسة السياسية وفقدان الرغبة في المزيد من الاندماج قد يجعله أقل أهمية وليس أكثر أهمية.

من زاوية أخرى، بعد انتخابات 2019 قررت بعض الأحزاب أن تكون غير ملتزمة، بينما فشل البعض الآخر في انتخابه في البرلمان الأوروبي أو قرر الانضمام إلى مجموعات أخرى، وفي البرلمان التاسع تم انتخاب 21 حزبا يمينيا متطرفا تمكنوا من شغل 171 مقعدا (142 مقعدا منذ أن ترك حزب بريكست البرلمان الأوروبي ب 29 نائبا).

سواء اعتبرنا أرقام ما قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو ما بعده، فإن تأثير الأحزاب اليمينية المتطرفة في البرلمان التاسع هو تأثير كبير: احتل 21 حزبا (22.8%) من إجمالي المقاعد قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبعد خروج حزب بريكست من الاتحاد الأوروبي، مازالوا يشغلون أكثر من خمس المقاعد (20.14%).

مع 62 عضوا في البرلمان الأوروبي، يسيطر (ECR) على 8.8% من إجمالي المقاعد في البرلمان الأوروبي، في البرلمان الثامن (2014-2019)، كانت (ECR) و (S&D) هيمن بالفعل، حيث يسيطرون معا على 15% من المقاعد، بينما هم الآن يتجاوزون 20%.

¹ Mark Leonard, Jose Ignacio, op.cit., p. 11.

لم تحصل الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا فقط على العديد من المقاعد في البرلمان الأوروبي بمرور الوقت، ولكنها تمكنت أيضا من تنظيم نفسها في مجموعات¹، وعليه يحاجج بعض السياسيين أن لصعود التيارات السياسية اليمينية المتطرفة في الساحة السياسية الأوروبية وداخل دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تأثيرا في قضية اعتماد ميزانية الاتحاد الأوروبي الجديدة وجعلها أكثر تعقيدا، وكون البرلمان الأوروبي يتمتع بموقف قوي نسبيا فيما يتعلق بجميع نفقات ميزانية الاتحاد فلهم الكلمة الأخيرة في جميع النفقات ويمكنهم نظريا حتى فرض ميزانية ضد إرادة المجلس، فالحصول على غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي مطلوب لاعتماد ميزانية الاتحاد الأوروبي الجديدة.

لطالما كانت عملية التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية بطيئة وصعبة للغاية، وقد أدى ظهور التيار اليميني المتطرف في برلمان الاتحاد الأوروبي إلى جعل العملية أكثر صعوبة، حيث ترغب هذه الأخيرة في تقليص الميزانية وفي نفس الوقت زيادة الموارد لصناديق التماسك، فالضحايا المحتملون في ميزانية الاتحاد الأوروبي هم مساعدات التنمية والإنفاق المتعلق بالسياسة الخارجية، وهذا يعود إلى أيديولوجية وأفكار أحزاب اليمين المتطرف التي تقوم ضد المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في سبيل التنمية في الدول الأخرى فتخاطب هذه الأحزاب أنّ هذه الأموال حق فقط للأوروبيين وحكومات دولهم².

المطلب الثاني: اليمين المتطرف في المؤسسات السياسية بين تحسين التمثيل وانتكاسة للديمقراطية

أصبح النجاح المتزايد للتيار اليميني المتطرف في العديد من الدول الأوروبية في المدة الأخيرة موضوعا مثيرا للقلق بالنسبة لأولئك الذين يتصورون مستقبل المؤسسات الديمقراطية في أوروبا، وكان هناك الكثير من الجدل في وسائل الإعلام حول أسباب تناميها، فغالبا ما يقال أنّ أحزاب اليمين المتطرف تعرض للخطر بعض الأسس الدستورية للديمقراطيات الليبرالية: التعددية وحماية الأقليات، ونظرا لتأثير التهديد الواضح لأحزاب اليمين المتطرف على وضع وحقوق المهاجرين، فليس من المستغرب أنّ المفكرين قد اهتموا بمدى نجاح هذه الأحزاب في تنفيذ السياسات المستمدة من أيديولوجيتها الأصلية المناهضة للهجرة والمعادية للديمقراطية³.

¹ Luca Manucci, op.cit., p. 35.

² Ester Barendregt, Koen Verbruggen, op.cit.

³ Jasper Muis, Tim Immerzeel, "causes and consequences of the rise of populist radical right parties and movements in Europe", *Current sociology review*, (2017), vol 65, no 6, p. 917.

على المستوى النظري، من خلال بناء معارضة بين الشعب والمؤسسة لا يقتصر دور اليمين المتطرف على تحطيم الإطار التوافقي، بل أنه يبرز أيضا ضحالة المنظور النظري السائد، حيث أن الافتقار إلى نقاش ديمقراطي فعال حول البدائل الممكنة هو الذي أدى في كثير من البلدان إلى نجاح الأحزاب السياسية التي تدعي أنها "صوت الشعب".

"إنّ رفض الإقرار بالسياسة في بعدها العدائي وما يصاحب ذلك من عدم القدرة على فهم الدور المركزي للعواطف في تكوين الهويات الجماعية هو السبب الجذري لفشل النظرية السياسية في التصالح مع ظاهرة اليمين المتطرف"، ورغم أنّ هذه القيود ليست جديدة إلاّ أنّها تعززت بالتطور الأخير للمجتمعات الديمقراطية الليبرالية وتأثيرات الإطار الأيديولوجي السائد.

يقدم هذا الإطار جانبيين: السوق الحرة من جهة، وحقوق الإنسان من جهة أخرى، حيث يقدمون بشكل مشترك محتوى ما هو مفهوم اليوم عموما من قبل الديمقراطية، واللافت للنظر هو أنّ الإشارة إلى السيادة الشعبية التي تشكل العمود الفقري للمثل الديمقراطية قد تم محوه تقريبا من التعريف الحالي للديمقراطية الليبرالية، وعادة ما ينظر إلى السيادة الشعبية الآن على أنها فكرة عفا عليها الزمن، وغالبا ما ينظر إليها على أنها عقبة أمام تنفيذ حقوق الإنسان، وقد ساهم هذا العجز الديمقراطي في عدة دول في تطور الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تدعي تمثيل الشعب والدفاع عن حقوقه التي صادرتها النخب السياسية¹.

وتأسيسا على ذلك، على المستوى الإجرائي في المرحلة الأولى من عملية التحول الديمقراطي في المجر، كان (Fidesz) حزبا ديمقراطيا ليبراليا ومعادي للشيعوية ولا شيء يتوقع أن يصبح تهديدا للديمقراطية، ناهيك عن الحديث عن الديمقراطية الليبرالية، فقد كان الحزب عضوا في الاتحاد الأوروبي للأحزاب الليبرالية قبل أن يغير اسمه وتوجهه الأيديولوجي إلى موقف أكثر تحفظا بعد هزيمته في انتخابات 1994 وأدى التحول المحافظ إلى الانقسام.

في عام 2000، انضم الحزب إلى حزب الشعب الأوروبي الذي ينتمي إليه منذ ذلك الحين، وقد شارك اوريان زعيم الحزب في عدة حكومات ائتلافية احترمت جميعها النظام الدستوري وتقسيم السلطة.

¹ Chantal Mouffe, democracy in Europe: the challenge of right-wing populism, in: http://www.cccb.org/rsc_gene/mouffe.pdf (08/01/2022) (15:37)

تغير هذا عندما فاز الحزب في عام 2010 بانتصار ساحق على غرار الوضع في حزب العدالة والتنمية 2002 وحزب القانون والعدالة في عام 2015 حصل على حصة عالية غير متناسبة من الولايات بأغلبية صغيرة نسبيا من الأصوات، وبسبب نظام التصويت الهنغاري أعطى أقل من 53 % من الأصوات سيادة لحزب (fidesz) بنسبة 67 % في البرلمان وبالتالي إمكانية ليس فقط للحكم وحده ولكن أيضا لتعديل الدستور، وبسبب أغليبيتها يمكن للحزب أيضا تغيير نظام التصويت.

يظهر كذلك تأثير الحزب في شن حملات لوقف بروكسل فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين والتي تبناها مجلس الاتحاد الأوروبي بأغلبية مؤهلة في سبتمبر 2014 وضد اللاجئين والأجانب والمسلمين.

إضافة إلى ذلك، استخدم الحزب هيمنته البرلمانية لاستبدال الدستور بأخر جديد، مع استخدام زعيم الحزب نفوذ الدولة على رجال الأعمال الذين كانوا مالكي وسائل الإعلام من أجل ضبط وسائل الإعلام المعارضة أو إغلاقها¹.

كذلك تكمن أهمية الأحزاب اليمينية المتطرفة في الديمقراطيات الأوروبية من خلال تأثيرها على الأحزاب الأخرى (والذي يتضمن تأثيره غير المباشر على السياسة) أكثر بكثير من تأثيره المباشر على السياسة، حيث نجد هنا أنّ الأحزاب السياسية الأخرى قد نسخت الأسلوب الكاريزمي للقادة، والخطاب اليميني المتطرف، والعلاقة المباشرة بين الزعيم والأتباع من أحزاب اليمين المتطرف الناجحة في محاولة منهم للاحتفاظ بناخبهم أو استعادتهم، والتأثير الأقوى نجده على مستوى الخطاب، حيث تعبر معظم الأحزاب السياسية عن بعض عناصر اليمين المتطرف في خطابها، وهذا صحيح في البلدان ذات الأحزاب اليمينية المتطرفة القوية - مثل خطابات الأحزاب السياسية الفرنسية والتي أصبحت تأخذ من خطابات مارين لوبان- ولكن أيضا في البلدان التي ليس لديها أحزاب أو التي لديها أحزاب ضعيفة.

ترتبط إلى حد ما بأطروحة اليمين المتطرف الحجة القائلة بأن هذا الأخير أحزاب اليمين المتطرف قد أعاد تسييس بعض البلدان إما عن طريق إدخال قضايا جديدة على الأجندة السياسية (مثل الهجرة) أو

¹ Klaus Bachmann, **the role of populist parties and movements in transitions to hybrid regimes in Europe: populism and the crisis of democracy, politics, social movements and extremism**, ed. Gregor Fitz, Jurgen Market, Bryan Turner, volume 2, (London and New York: Routledge, 2019), pp. 127-128.

عن طريق كسر الإجماع السياسي للحزب بشأن القضايا القديمة (مثل الجريمة)، وقد لوحظت هذه العملية في هولندا¹.

في نفس الصدد، تتمثل إحدى آثار صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في الديمقراطيات الأوروبية في كونها تتحدى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية من خلال جذب ناخبي الطبقة العاملة الذين دعموا تقليديا يسار الوسط، مما قد يسهل أيضا تشكيل حكومات يمين الوسط، وهذا يجبر الأحزاب الرئيسية على البحث عن توازن بين التجاهل والتعاون مع الأحزاب اليمينية المتطرفة، حيث كما تم التوضيح أعلاه أدى ذلك إلى تبني الأحزاب اليمينية مثل حزب المحافظين البريطاني، حزب الشعب الهولندي من أجل الحرية والديمقراطية، والاتحاد الفرنسي للحركة الشعبية مواقف اليمين المتطرف أكثر من الأحزاب اليسارية.

ومع ذلك هناك أيضا أمثلة على الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية وحتى الشيوعية التي تبنت مواقف مناهضة الهجرة، مثل حزب العمال الهولندي والحزب الشيوعي الفرنسي، كما أثروا حتى في التغييرات في قوانين الهجرة في فرنسا والنمسا والدنمارك وهولندا، وبالتالي في السنوات الأخيرة أصبحت الخطوط الفاصلة بين الخطاب العنيف وغير العنيف، المتطرف وغير المتطرف ضبابية، بينما أصبح الخطاب السلبي تجاه المهاجرين والأقليات أمرا طبيعيا².

لكن يبقى التساؤل عما إذا كان أي تأثير ايجابي على تمثيل الناخب على أساس القضايا قد أضعف بسبب التحدي الذي تمثله الأحزاب اليمينية المتطرفة للأنظمة الديمقراطية الليبرالية، كما أنّ لهذه الأحزاب تأثير نظامي على السياسة من خلال تغيير أجندة قضايا النظام الحزبي؛ أي مواقف القضية وتأكيدات الأحزاب الأخرى.

في أوروبا الغربية مثلا، تحولت الأحزاب تدريجيا إلى اليمين فيما يتعلق بالقضايا الليبرالية الاستبدادية، في حين أصبحت هذه القضايا أيضا أكثر بروزا في جداول أعمال قضايا الأحزاب.

¹ Cas Mudde, op.cit., p. 283.

² Selcen Oner, "Different manifestations of the rise of far-right in European politics: the cases of Germany and Austria", *Marmara journal of European studies*, vol 22, no 2, (2014), p. 94.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أنّ الأحزاب الرئيسية تتبنى جميع مواقف أحزاب اليمين المتطرف فيما يتعلق بمسألة التشكيك بالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال¹.

كذلك يمكن أن نلمس تأثيرا إضافيا على مستوى الحركة الاجتماعية والأحزاب غير المتنافسة، حيث تميل أحزاب اليمين المتطرف إلى تحدي المنطق التقليدي للأحزاب السياسية، وأحيانا تحقق ما يعتبر فوزا حتى عندما لا يكونون هم أنفسهم أحزابا متنافسة، ففي هذا المستوى تميل تأثيرات أحزاب اليمين المتطرف إلى التشابك مع تأثيرات الحركة الاجتماعية، لاسيما بالنظر إلى ميل هذه الأحزاب إلى أن تصبح هدفا متحركا بين أشكال الحركة الحزبية والاجتماعية بمرور الوقت².

يؤكد عمل **مود (Mudde)** أنّ التيار اليميني المتطرف لا يهدد الديمقراطية في حد ذاتها، وأن ظهور أحزاب اليمين المتطرف رد فعل طبيعي من قبل الناخبين ضد بعض الصفات غير الديمقراطية للمؤسسات الليبرالية، ووفقا لوجهة النظر هذه فقد تم تحويل القرارات المتعلقة بالعديد من القضايا من الهيئات التشريعية إلى الهيئات القضائية أو البيروقراطيات، مما أدى إلى استبعادها من التداول الديمقراطي من قبل المسؤولين المنتخبين وخلق شعور بأنه لا يوجد بديل لسياسات معينة.

كما أضاف **ماير (Meyer)** أنّ الأحزاب الرئيسية عملت لفترة طويلة جدا على منع المنافسة السياسية الحقيقية ورفع الحواجز أمام دخول أحزاب جديدة من خلال تمويل الحملات وقوانين وسائل الإعلام التي استناد منها شاغلو المنصب، حيث تشير هذه الحجج إلى أنه من خلال حشد جماهير جديدة، يمكن للتيار اليميني المتطرف جعل الديمقراطية أكثر تمثيلا، وتحسين التداول الديمقراطي والمساءلة.

مع ذلك، فإن البعض الآخر من المتابعين يحاججون ويصفون التيار اليميني المتطرف تهديد للديمقراطية، فغالبا ما يتجاهل اليمينيون حقوق الأفراد الذين لا يعتبرون أنّهم جزء من الشعب، وعم في العادة أقلية عرقية أو طائفية. فضلا عن الضوابط المفروضة على سلطة الحكومة التي يعتقدون أنّها تخنق إرادة الشعب، حيث أن هذه الميول معادية للديمقراطية بطبيعتها لأنها تقود اليمينيين المتطرفين إلى

¹ Thomas Meyer, Markus Wagner, the rise of populism in modern democracies, p. 9, in: https://www.wagnermarkus.net/uploads/7/2/9/8/72983017/meyer_wagner - the rise of populism in modern democracies april 2019 .pdf (09/01/2022) (11:36)

² Michelle Hale Williams, the oxford handbook of the radical right, ed. Jens Rydgren, (United state of America: Oxford university press, 2018), p. 543.

تقويض الصفات الأساسية اللازمة للديمقراطية: الحريات المدنية لجميع المواطنين للتنظيم بحرية والتعبير عن تفضيلاتهم السياسية، ومؤسسات الدولة المستقلة التي يمكن أن تضمن المنافسة العادلة بين الحكومة والمعارضة¹.

كما اقترح كاس موود في كتابه **Populist radical right parties in Europe** فإن التوتر غير القابل للحل بين أحزاب اليمين المتطرف والديمقراطية الليبرالية يكمن في الطرق المختلفة للنظر إلى المجتمع؛ حيث تنظر معظم أحزاب اليمين المتطرف إلى المجتمع على أنه من الضروري أن يكون متجانسا ثقافيا في المقام الأول، ومن ناحية أخرى تشمل الديمقراطية الليبرالية على مجموعات مختلفة للغاية وتفترضها مسبقا، كما يواجه مشروع المجتمع أزمة هيكلية تراكمت على مدى عدة عقود، وقد اكتفى المتقنون الأوروبيون بالرد عليها بشعارات مثل "نحتاج إلى المزيد من أوروبا"، ويعتبر هذا الشعار غير ذو أهمية لمعظم الأوروبيين الذين عانوا من إجراءات النقشف².

بالعودة إلى فكرة "لا يوجد بديل"، شدد رئيس الوزراء البرتغالي أنطونيو كوستا وحلفاؤه على رفض فكرة أن مصير المواطنين أو بلادهم خارج أيديهم، وعلى حد تعبيره تم تصميم برنامج حكومته لتوضيح أن "هناك بديل" لـ "لا يوجد بديل".

وفي خطاب ألقاه أمام البرلمان الأوروبي ذكر زملائه بأن "ما يميز السياسة الديمقراطية عن التيار اليميني المتطرف هو أن السياسة الديمقراطية لا تستغل المخاوف، السياسة الديمقراطية تشعر بمشاكل الناس وتكافح المخاوف والقلق وتعطي الأمل للناس في مستقبلهم، فالأمل هم وما سيعيد ثقة الناس في المؤسسات الديمقراطية والإيمان بالاتحاد الأوروبي"³.

في سياق مماثل، يجادل لاري دايموند بأن التيار اليميني يمكن على الأقل أن تهدد الديمقراطيات الليبرالية تلك التي تتمسك بأعلى المعايير الديمقراطية لحماية الحريات المدنية عندما يرفض التيار اليميني المتطرف فكرة التعددية ويتبنون الإقصاء الثقافي.

¹ Patrick Liddiard, is populism really a problem for democracy? august 2019, in: <https://www.wilsoncenter.org/publication/populism-really-problem-for-democracy>(20/11/2021)(12:00)

² "L'Europe est-elle menacée par les parties d'extrême droite ?", science po, in: <https://www.sciencespo.fr/actualites/actualite/C3%A9s/leurope-est-elle-menacee-par-les-partis-dextre/C3%A9me-droite/2839> (18/02/2022) (15:06)

³ Sheri Berman, Maria Snegovaya, "populism and the decline of social democracy", **journal of democracy**, vol 30, issue 03, (july 2019), in: <https://www.journalofdemocracy.org/articles/populism-and-the-decline-of-social-democracy/> (22/12/2021) (12:16)

مكّن التيار اليميني المتطرف الفاعلين التنفيذيين على حساب الهيئات التشريعية، كما تهدد استدامة الديمقراطية، هذا إلى جانب خلق قضايا التمثيل الديمقراطي والمساءلة يمكن أن يؤدي تدني استعداد السياسيين اليمينيين للحكم إلى تفويض السلطة التشريعية وبالتالي السمات الرئيسية للديمقراطية¹.

بالانتقال إلى مفهوم الديمقراطية، تم الاعتماد على مفهوم جوهرى لا يفكر فيه فقط من منظور مجموعة معينة من المؤسسات أو احترام حكم الأغلبية وإنما على فكرة التعددية؛ وهي فكرة مركزية أيضا في العمل على الشعوبية كمبدأ لأيدولوجية اليمين المتطرف ولكنها تتحد مع فهم مقيد إلى حد ما للشعبوية حيث يكون كل حزب شعوبى بطبيعته مناهضا للتعددية.

تستند مركزية التعددية الديمقراطية إلى الاعتراف بحقيقة التعددية، أي الاعتراف بأن الأفراد الذين يشكلون المجتمعات الحديثة لديهم مصالح وقيم لا تتوافق بشكل طبيعي، واحتراما لهذا الشرط وممارسة الاستقلالية الفردية التي نشأت عنها فإن المهمة المعيارية الرئيسية للسياسة الحديثة هي السماح لهذه المصالح والقيم المختلفة بالعيش معا والتحكيم فيما بينها متى تصادمت، كما تتجسد الطبيعة التعددية للديمقراطية الأوروبية في انفتاح النظام السياسي والمجتمع المدني الذي تنبثق منه الحركات السياسية، ومن خلال حماية سيادة القانون والحقوق السياسية لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الأقليات التي تضمن ذلك ويمكن سماع أصواتهم ومصالحهم في المجتمع وفي عملية صنع القرار السياسي، ومن هذا المنظور فإن مبدأ التعددية هو السمة المميزة لنظام ديمقراطي منفتح على تعددية الأصوات ويسمح لنفسه بالتحول بمرور الوقت.

بمجرد وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة هناك مؤشرات واضحة إلى حد ما لمناهضة التعددية؛ حيث يمكن أن تشارك في قمع خصومها، تقييد المجتمع المدني مثل ما حدث في المجر، قمع التعددية الإعلامية²؛ حيث أصدرت الحكومة المجرية تشريعات لكبح وسائل الإعلام وفي أكتوبر 2016 أوقفت إحدى الصحف التي تنتقد حكومة اوريان (نبيس ابادساج) النشر فجأة وتم فصل جميع صحفييها وتم بيع المؤسسة الصحفية إلى رجل أعمال مقرب من الحكومة³، إعادة هندسة القوانين الانتخابية

¹ Patrick Liddiard, op.cit.

² Ben Crum, Alvaro Oleart, Patrick Overeem, " Introduction: populist parties: democratic systems and populist challenges in Europe", in **Democratic systems and populist challenges in Europe**, ed. Ben Crum, Alvaro Oleart, (Reconnect, 2020), p. 10.

³ KnaeбалRachal, " Ce que fait reellement l'extreme droite quand elle arrive au pouvoir en Europe", 3juin 2019, in: <https://www.ritimo.org/Ce-que-fait-reellement-l-extreme-droite-quand-elle-arrive-au-pouvoir-en-Europe> (19/02/2022) (15:49)

والتلاعب بمسألة حماية حقوق الأقليات وتسييس القضاء¹، وكمثال على ذلك نجد أنه في عام 2011 بعد عام من حصول اوروبان على أغلبية الثلثين في البرلمان المجري أطلق وحزبه إصلاحات أضعفت الحكومة الدستورية؛ وهي سلطة مضادة مسؤولة عن مراقبة امتثال القوانين لقواعد سيادة القانون، وهو إصلاح أيدته مارين لوبان علنا، وفي العام نفسه أرسل القانون 10 % من قضاة البلاد - وهو في هذه الحالة الأكثر خبرة- إلى التقاعد المبكر، حيث أجبر جيل كامل من القضاة على الاستقالة دون مبرر وتم استبدالهم بقضاة جدد منتخبين وفقا للقواعد المنصوص عليها في القانون نفسه.

كذلك في بولندا اتبعت الدولة النموذج المجري لكنهم كانوا أسرع، حيث هاجم حزب القانون والعدالة سلطات المحكمة الدستورية التي يمكنها من حيث المبدأ إعاقة القوانين، مع محاولة تقييد وصول الصحفيين إلى البرلمان مما أثار تساؤلات حول استقلالية القضاء².

لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار على حدوده اعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على تصدير قواعد ومعايير ومبادئ الحكم الديمقراطي واقتصاد السوق الحرة، لاسيما في جواره المباشر.

كان الهدف هو التأثير على النتائج من خلال تشكيل الهياكل السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تتطور فيها الدول والمجتمعات، فالى أي مدى يشار إلى الاتحاد الأوروبي أحيانا على أنه قوة معيارية وعمله الخارجي على أنه سياسة خارجية هيكلية بهدف التأثير على قواعد اللعبة ومبادئ التنظيم في البلدان الأخرى؟ من خلال التشكيك في معايير الحكم الديمقراطي ومبادئ سيادة القانون في أنظمتها السياسة المحلية، تقوض الحكومات التي تنتشر فيها أحزاب اليمين المتطرف مثل المجر وبولندا خاصة شرعية الاتحاد الأوروبي في تصديرها³.

كما يذكر العالم السياسي توم برايدر من المهم ملاحظة أنّ اليمينيين المتطرفين لا يريدون إلغاء النظام الديمقراطي، لكنهم يأملون بدلا من ذلك في إعادة النظام إلى مبدأه الأساسي في الوجود -الحكم المباشر والسيادة للشعب-، كذلك يجادل الباحثان هينز جرابي و ستفان لين من معهد كارنيجي لأوروبا بأن أيديولوجية اليمين المتطرف هذه تتعارض بشكل أساسي مع التكامل الأوروبي، هذا لان المبادئ التي

¹ Ben Crum, Alvaro Oleart, Patrick Overeem, op.cit., p. 11.

² Knaebal Rachal, op.cit.

³ David Cadier, Christian Lequesne, " How populism impacts EU foreign policy", **Policy papers series**, no 8, (November 2020), p. 4.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

بني عليها الاتحاد الأوروبي مثل السيادة المشتركة، السلطة فوق الوطنية، التسويات بين المصالح المختلفة والتسامح المبادل تتعارض مع العودة إلى القومية التي يدعوا إليها معظم اليمينيين المتطرفين.

أيضا، يرى دانيال جروس أنّ اليمينيين المتطرفين يريدون سماع إرادة الأغلبية بغض النظر عن أي ضوابط وتوازنات في النظام تمنع حكم الحزب الواحد، لذلك من المرجح أن يتم استهداف أي مؤسسات ديمقراطية ليبرالية تكرر الحقوق الأساسية وتحمي حقوق الأقليات وتحد من سلطة الأغلبية¹.

هذا الاتجاه الذي تنتهجه الأحزاب اليمينية المتطرفة لا يخلو من العواقب بالنسبة لأوروبا، حيث سيكون للطريقة التي يتم بها عرض أوروبا والبناء الأوروبي في النقاش العام عواقب مهمة على الطريقة التي سينظر بها المواطنون إليها²، بالإضافة إلى ذلك وعلى سبيل المثال نجد أنّ أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الوسطى استغلت العداوات التاريخية والعرقية مع جيرانهم الشرقيين لان وجود جيران غير مستقرين في الشرق يخلق إحساسا بعدم اليقين لصالح السياسيين غير الليبراليين.

في هذا الموقف وردا على اللغة المثيرة للجدل والسياسات التاريخية التي اعتمدها الحكومة الأوكرانية، لم تتردد المجر وبولندا في منع (أو التهديد بعرقلة) تعاون أوكرانيا وتكاملها مع الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي على الرغم من أنهما كانا أقوى الداعمين لهذا التكامل في الماضي³، وباختصار تبقى أحزاب اليمين المتطرف كمارسة سياسية تتحدى أو تعارض أو تقوض بشكل مباشر معايير الحكم الديمقراطي، ونتيجة لذلك فإنها تقوض أيضا قدرة الاتحاد الأوروبي ومصادقته في الترويج له ومحاولة توسيعه لاستدراك الخروج البريطاني.

المطلب الثالث: اليمين المتطرف والنزعة التشكيكية في حلف الناتو

يبدو أن إحدى نقاط تقاطع الأجندة اليمينية المتطرفة في أوروبا هي عدم تحمسها لعضوية الناتو، والذي يتطلب التخلي عن درجة كبيرة من السيادة على مسائل الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، فحجر الزاوية في الحلف هو الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة 5 من معاهدة شمال الأطلسي التي

¹ Austin Prather, "Can the EU survive populism?", Conference paper, p. 6, in:

<http://eucenter.scrippscollege.edu/wp-content/uploads/files//2018/03/Prather.EUConferencePaper.pdf>
(19/02/2022) (10:37)

² Emilliano Grossman, "populism et gouvernabilite dans la perspective des elections Europeennes" *Revue de l'OFCE*, no 158, (2018), p. 468.

³ David Cadier, Christian Lequesne, op.cit., p. 5.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

تتص على أن الهجوم على أحد الحلفاء سيعتبر هجوما ضدهم جميعا، كما تتضمن عضوية الناتو أيضا نشر القوات حول العالم والترحيب بالقوات المسلحة والأسلحة من دول الناتو الأخرى على الأراضي الوطنية والالتزام بمستوى معين من الإنفاق الدفاعي (حوالي 2 % من الناتج المحلي الإجمالي)¹.

إنّ هدف الناتو اليوم ليس فقط الدفاع عن وحدة أراضي أعضائه ولكن أيضا عن نموذج المجتمع الذي بنوه على أراضيهم، ففي المجتمع الأوروبي على الدولة أن تضمن الأمن والازدهار والديمقراطية لمواطنيها ولا يمكن فصل هذا الثلاث؛ فالمواطن يمكنه فقط الاستفادة من الأمن والازدهار والديمقراطية معا أو لا يستفيد منها على الإطلاق، فالأمن من العنف لا يعني الكثير إذا مات المرء من الجوع، كما أنّ الثروة لا تعني الكثير إذا كان بإمكان الحكومة أن تأخذها منك أو حتى تسجنك بشكل تعسفي.

إذا لم يعد أحد الحلفاء يدعم هذه الطريقة الأوروبية في الحياة فما الذي يفترض أن يدافع عنه حلف الناتو؟ إنّ الحكومة التي تقوض ديمقراطية بلدها تعرض أمنها بحكم الأمر الواقع للخطر أيضا، فكلما أصبحت الحكومة أكثر استبدادية زاد التشكيك في رباط التضامن في التحالف، حيث أنه يتساءلون ماهي الحكومة الديمقراطية التي يمكن أن تبرر لمواطنيها وضع قواتها في طريق الأذى من أجل الدفاع عن ديكتاتورية في نهاية المطاف في بلد آخر من دول الناتو؟²، وعلى النقيض من ذلك تدافع أحزاب اليمين المتطرف عن فكرة أن المؤسسات (الاتحاد الأوروبي، حلف الناتو) مقيدة وتمس بسيادة الدول، هذا على غرار الفكرة التي تحاول هذه الأحزاب توصيلها إلى المجتمع - كيف نسمح لجيشنا بالذهاب اتجاه الأذى من أجل دول أخرى- ومن خلال هذه الأفكار نجد هناك معارضة شديدة من قبلهم للعضوية في حلف الشمال الأطلسي.

هناك 43 حزبا يمينيا متطرفا في 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لديها موقف واضح من عضوية الناتو، وهذا ما جاء في الفحص الموجز لبرامج الأحزاب اليمينية المتطرفة نجد 18 حزبا يعارض عضوية الناتو و22 حزبا يؤيدها و3 غير محددة موقفها، وحقيقة أن غالبية الأحزاب اليمينية المتطرفة هنا

¹ Naz Gocek, **Transatlantic Turmoil: populist parties and NATO membership in the European Union**, Undergraduate Honors Thesis Center on democracy, development and the rule of law, (Stanford University, 2020), p. 7.

² Sven Biscop, "the dangerous geopolitics of populism, and what NATO and the EU can do about it", **security policy brief**, no 97, (May 2018), in: <https://www.egmontinstitute.be/the-dangerous-geopolitics-of-populism-and-what-nato-and-the-eu-can-do-about-it/> (24/02/2022) (17:12)

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

تدعم عضوية الناتو هي ملاحظة مهمة ومفاجئة وذلك بالنظر الى موقف المنظمة المناهض للعالمية المرتبط عادة باليمين المتطرفين.

من خلال القراءات الأولية للمراجع حول هذا الموضوع نجد القليل من المعلومات حول العلاقة بين الأحزاب اليمينية المتطرفة وحلف الشمال الأطلسي، وتعتبر هذه الفجوة العلمية مقلقة ومهمة لعدة أسباب منها:

- يلعب الناتو دورا مهما للغاية في العالم: يعمل الحلفاء معا لمحاربة الإرهاب، تدريب قوات الأمن، ردع الخصوم، تعزيز الأعراف الديمقراطية، فلن ينمو دور الناتو إلا مع تطور التحديات الأمنية العالمية وتحولها على جانب المحيط الأطلسي؛ لقد زادت أهمية وأنشطة الحلف بشكل كبير في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وبالتالي من الضروري أن تكون على دراية بالاتجاهات التي قد تهدد فعالية التحالف ونطاقه.

- من الضروري أن تكون المساهمة في تطوير فهم أكثر شمولية لليمين المتطرف (أهدافه وتأثيراته...) - وهي ظاهرة لن تختفي قريبا- لان الأدبيات حول المسائل الأمنية لليمين المتطرف قليلة جدا¹.

يواجه الناتو تحديات مختلفة عن تلك التي يواجهها الاتحاد الأوروبي على الرغم من كونه هدفا مفضلا بشكل منتظم بين أحزاب اليمين المتطرف بما في ذلك حزب التجمع الوطني بقيادة مارين لوبان، إلا أنّ هناك حركة أقل بشكل عام لرؤية انسحاب الدول أو تفكيك التحالف، بدلا من ذلك تركز المناقشات على ما إذا كان يتعين على الأعضاء الجدد المحتملين، واستعداد الدول لزيادة ميزانياتها الدفاعية إلى 2 % من إجمالي الناتج المحلي الذي يعتبره الناتو الحد الأدنى الأساسي، والجدير بالذكر هنا أن بعض أحزاب اليمين المتطرف مثل حزب القانون والعدالة الحاكم في بولندا هم من اشد المؤيدين للتحالف، حيث لم تصل بولندا بالفعل إلى مستوى 2 % فحسب، بل إنها ملتزمة بتجاوزه، وبالتالي، فإن التحدي اليميني المتطرف لحلف الناتو يكون عمليا أكثر من كونه وجوديا، وهناك من ينظرون إلى التهديد الأكبر على أنه قادم من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وليس من روسيا²، إنّ الأحزاب اليمينية المتطرفة تأثرت بالتقاليد

¹ Naz Gocek, op.cit., p. 8.

² Mark Galeotti, "will the populist wave wash away NATO and the European Union?", **NATO Review**, (06/01/2017), in: <https://www.nato.int/docu/review/articles/2017/01/06/will-the-populist-wave-wash-away-nato-and-the-european-union/index.html> (24/02/2022) (18:09)

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

الاستبدادية والقومية في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية مرتاحة لروسيا، حيث تتأثر بشكل أكبر بالأيديولوجيات السياسية الرجعية التي تركز على الأمة مثل حزب (RN) الفرنسي وحزب (FPÖ) النمساوي، وهذه الأيديولوجيات تعلم مواقف هذه الأحزاب المؤيدة لروسيا بشكل لا لبس فيه.

يمثل حزب (RN) رؤية ديغولية فجة لأوروبا وطنية، موحدة بنفورها المشترك من النفوذ السياسي والثقافي والأمريكي وهي منسجمة مع تراثها القومي، ويرى الحزب أيضا أن روسيا مكمل ثقافي لأوروبا، فلا ينبغي لأوروبا أن تتطلع إلى تركيا من أجل النفوذ الاستراتيجي وديناميكية السياسة الخارجية ولكن إلى روسيا.

يظهر حزب (FPÖ) نفس النمط، فهو استمرار للتقاليد القومية الألمانية والليبرالية الوطنية التي لطالما كانت تربطها بروسيا علاقة ود وكراهية، فلطالما كان القوميون الألمان ينظرون إلى روسيا على أنها تهديد وفرصة في نفس الوقت، بالنسبة للحزب تعتبر روسيا شريكا جذابا لأنها تقاوم نفوذ الولايات المتحدة، تقوي أوروبا في قطاع الطاقة¹.

أدى صعود اليمين المتطرف في أوروبا والولايات المتحدة إلى تشكيك البعض في دور الناتو في أوروبا، ولتوضيح ذلك نشير إلى مارين لوبان التي دافعت من أجل الاستقلال الفرنسي فهي تشعر أن الأحزاب الحاكمة السابقة فشلت في وضع فرنسا في المرتبة الأولى وبدلا من ذلك وضعت أوروبا في المرتبة الأولى، وفي المقابلة التي أجرتها فورين افيرز تساءلت عن الافتراض القائل بأن الاتحاد الأوروبي ساعد في إحلال السلام في أوروبا وقالت أن السلام جلب الاتحاد الأوروبي.

تحدثت لوبان عن تاريخ فرنسا في الانسحاب من الناتو وكيف سحب الجنرال ديغول فرنسا من الناتو وأقرت أن النقاش الآن يشبه ما كان عليه في عام 1966².

لا تزال أحزاب اليمين المتطرف منقسمة حول مسألة عضوية الناتو في، في المجر يدعم حزب (FIDESZ) عضوية الناتو بينما حزب (JOBBIK) غير محدد موقفه للآن.

¹ Angelos-Stylianos Chryssogelos, "Undermining the west from within: European populists, the US and Russia" **European View**, (2010), no 9, p. 272.

² Phillip Gary Schrank, "the rise of populism and the future of NATO", **Global politics Review**, vol 3, no 2, (October 2017), p. 56.

يزعم حزب البديل من أجل ألمانيا (AFD) أنّ عضوية الناتو تعزز المصالح الوطنية من خلال تعزيز الجيش الألماني، على الرغم من أنه ينص أيضا على أن الناتو يجب أن يظل تحالفا دفاعيا وسحب القوات والأسلحة النووية من ألمانيا، وأن القوات الألمانية يجب أن تشارك فقط في الأمم المتحدة - المهام المعتمدة التي تخدم مصالح البلاد-.

من انعكاسات هذه الأفكار لأحزاب اليمين المتطرف نجد أنه إذا وصل حزب يميني متطرف ملتزم بفك الارتباط عن أوروبا لصالح تحالف مع روسيا أو الصين إلى السلطة، فقد تكون عضوية الناتو ضحية ذات صلة حتى لو لم تكن دعوة الحزب الرئيسية للعمل، ويجب أن ننوه إلى هذه القضية أصبحت مقلقة نظرا لان القضايا الجوهرية لأحزاب اليمين المتطرف -اللاجئين، الهجرة، التطرف الإسلامي ومغادرة الاتحاد الأوروبي- أصبحت أقل بروزا وعلى هذا النحو ستضطر هذه الأحزاب إلى اختيار دعوات جديدة للعمل لتبقى داخل التيار السياسي¹.

من زاوية أخرى، شكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أيضا تهديدا لواحد من أهم مبادئ وأصول الناتو وهي وحدته وتماسكه، فكما تم ملاحظته كان توقيت استفتاء الاتحاد الأوروبي موقفا، وتلاه كما حدث في قمة وارسو التي تمكن فيها الحلف من إظهار الوحدة، وقد أدى التناقض بين الموقف البريطاني بشأن الاتحاد الأوروبي والتزامها المعاد تأكيده تجاه الناتو إلى استنتاج البعض أنّ التحالف من المرجح الآن أن يصبح أكثر أهمية.

على رأي **جاكوب جريجيل (jacob grigyl)** أنّ: "الاتحاد الأوروبي يضعف، لذا فإن الناتو سيستمر في العمل كآلية للتنسيق والتعاون²، حيث يعد منع الفراغ الجيوسياسي في قلب أوروبا ووقف انتشار الاستبداد تحديا استراتيجيا حقا لتعاون الناتو مع الاتحاد الأوروبي، وهو يدعو إلى درجة من الاستراتيجيات المشتركة التي تتجاوز بكثير ما يتصوره التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي اليوم³.

إنّ سياسات التحالف المسؤولة عن هذا التغيير في المهمة لم تكتمل بعد على الرغم من النتائج المعلنة لقمة ويلز ووارسو، وقد يؤدي هذا الخروج لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من

¹ Naz Gocek, op.cit., p. 100.

² Dunn David, Webber Mark, "the UK, the European Union and NATO: Brexit's Unintended consequences", *Global Affairs*, vol 2, no 5, (2017), p. 474.

³ Sven Biscop, op.cit.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

الاختبارات وذلك من خلال إشارة المملكة المتحدة إلى استعدادها لإلغاء التزامات المعاهدة تجاه الاتحاد الأوروبي، وهكذا تم تقليل هامش التسامح مع المعاهدات الملزمة بين الديمقراطيات.

لم يكن دونالد ترامب وحده هو الذي شك في التزامات الدفاع الجماعية لحلف الناتو بموجب معاهدة شمال الأطلسي؛ الأغلبية الشعبية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وفقا لاستطلاع الرأي العام أجرته مؤسسة بيو عام 2015 يفضل عدم استخدام القوة للدفاع عن حليف في نزاع عسكري مع روسيا، وهكذا كان الالتزام بالدفاع المشترك قضية نقوض بالفعل تماسك الناتو قبل استفتاء الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، إنَّ عزم المملكة المتحدة في هذا المجال ليس له أهمية تذكر إذا استنتج زملاؤها الأوروبيون أنَّ النص التأسيسي للناتو بقدر معاهدة الاتحاد الأوروبي تقديرية وليست ملزمة¹.

الجدول رقم 04: مواقف أحزاب اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي من عضوية الناتو

	السمة	دعم الناتو	معارضة الناتو
الاتحاد الأوروبي	وجود نزعة تشكيكية	38 %	53 %
	عدم وجود نزعة تشكيكية	100 %	0 %
الاتحاد الأوروبي	البقاء	64 %	25 %
	المغادرة	17 %	83 %

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على المرجع

Naz Gocek, op.cit., p. 76.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أنَّ أحزاب اليمين المتطرف التي تدعو إلى مغادرة الاتحاد الأوروبي تدعو كذلك إلى معارضة عضوية حلف الناتو بنسبة كبيرة تصل إلى 83%، فإذا كان الهدف الأساسي للحزب هو استعادة السيادة الوطنية فسوف يعارض عضوية الناتو والاتحاد الأوروبي، والأحزاب التي ليست ضد البقاء داخل الاتحاد الأوروبي تدعم عضوية الناتو بنسبة 64% إلا أنه تبقى نسبة معارضة الأحزاب لعضوية الناتو أكبر من دعم العضوية، كذلك تستقر الأحزاب اليمينية المتطرفة ذات النزعة التشكيكية في الاتحاد الأوروبي إلى معارضة الناتو بنسبة 53% مقابل 38% تدعم عضوية الناتو وهذا

¹ Dunn David, Webber Mark, op.cit., p. 478.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

يعني أنّ وجود نزعة تشكيكية في الاتحاد الأوروبي لا يعني تلقائياً مشاعر معادية لحلف الناتو، على غرار الأحزاب التي لا تستند إلى وجود نزعة تشكيكية في الاتحاد فهي تدعم عضوية الناتو بنسبة 100%.

المبحث الثاني: البريكسيت - أفسى مظاهر تنامي النزعة اليمينية في الاتحاد الأوروبي

يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أكبر تحد يواجهه الاتحاد الأوروبي حتى الآن، وهي الانتكاسة التي سيتقلص فيها حجمه وأهميته الاقتصادية ويشكل تحدياً لحركته المستمرة إلى الأمام، حيث يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد انعكاساً لصعود حزب (UKIP) المطالب بخروج بريطانيا واستقلالها من الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: مساعي البريكسيت وارتداداتها على الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: استفتاء 23 يونيو 2016

في يوم الخميس 23 يونيو 2016، توجه 26.3 مليون شخص في المملكة المتحدة إلى أقرب مركز اقتراع للإدلاء بأصواتهم في استفتاء وطني، وقد أدلى 7.2 مليون آخرين بأصواتهم بالفعل عن طريق البريد، فعندما نظر الناخبون إلى ورقة الاقتراع الخاصة بهم كانوا يقرؤون السؤال التالي: "هل ينبغي أن تظل المملكة المتحدة عضواً في الاتحاد الأوروبي أم تغادر الاتحاد الأوروبي؟"، وقد بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء 72.2% ووصلت إلى أعلى مستوى في أي منافسة سياسية منذ الانتخابات العامة في عام 1992.

لم يكن استفتاء عام 2016 هو المرة الأولى التي يسأل فيها الناس عن آرائهم حول علاقة بلادهم بأوروبا القارية، ففي عام 1975 في أول استفتاء يعقد في المملكة المتحدة، سئل جيل سابق من الناخبين عما إذا كانوا يريدون البقاء فيما كان يطلق عليه آنذاك الجماعة الأوروبية (السوق المشتركة).

في استفتاء عام 1975 كان الناس قد صوتوا بهامش اثنين مقابل واحد للبقاء في المجموعة الأوروبية، لكن في استفتاء عام 2016 كانت النتيجة والسياق الأوسع مختلفين تماماً¹.

في الواقع يمثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي انقطاعاً غير مسبوق في عملية توسيع استمرت 41 عاماً للمجتمعات الأوروبية التي توسعت من الدول الستة المؤسسة إلى 28 عضواً، وقد كانت هذه المرة الأولى التي تختار فيها دولة عضو بطريقة ديمقراطية عبر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي بإتباع الإجراء المنصوص عليه في المادة 50 من معاهدة لشبونة.

¹ Harold Clarke, Matthew Goodwin, Paul Whiteley, **Brexit why Britain to leave the European Union**, (United Kingdom: Cambridge university press, 2017), p. 25.

بعد محاولتين فاشلتين للانضمام إلى الجماعات الأوروبية في الستينات كان قرار المملكة المتحدة بالتقدم مرة أخرى للعضوية نتيجة حساب نفعي يأخذ في الاعتبار الفوائد الاقتصادية للسوق الموحدة وموقعها الجيوسياسي في الساحة الدولية أكثر من القبول الكامل للنوايا السياسية للتكامل الأوروبي، وفي الوقت نفسه قدمت الدولة مساهمات مهمة في بناء الاتحاد الأوروبي حيث عملت كمحرك رئيسي للتكامل الاقتصادي¹.

عندما تم فرز جميع الأصوات، اختار 51.9% من أولئك الذين أدلوا بأصواتهم مغادرة الاتحاد الأوروبي، وتفسيرا لهذا القرار يمن طرح سؤال هل كان قرار مغادرة الاتحاد الأوروبي مدفوعا بشكل أساسي باعتبارات تتعلق بالتكاليف والمزايا والأحكام المتعلقة بالآثار الاقتصادية السلبية لعضوية الاتحاد؟ أم أنّ تصويت المغادرة كان مدفوعا بقوة أكبر بمشاعر الهوية الوطنية والقلق بشأن التهديدات للمجموعة الأصلية من الهجرة وحرية تنقل مواطني الاتحاد الأوروبي²؟

إنّ السياسة الداخلية البريطانية هي التي تفسر سبب منح البريطانيين خيار المغادرة في المقام الأول (مع ادوار بارزة لسياسة حافة الهاوية التي قادها توني بليز وديفيد كاميرون)، وكان إجراء استفتاء حول هذه المسألة محفوفًا بالمخاطر بشكل خاص نظرا لان البريطانيين قدموا باستمرار تقييما سلبيا أكثر بكثير لتأثير عضوية الاتحاد الأوروبي وكان لديهم دائما إحساس أضعف بالهوية الأوروبية من الأوروبي العادي، فلم يكن البريطانيون من اشد المؤيدين للاتحاد الأوروبي.

وتماشيا مع ما تم ذكره، فقد كانت الهجرة لبعض الوقت مصدر قلق كبير للناخبين البريطانيين مدفوعة جزئيا بالهجرة من دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004، في حين أنّ المواقف حول الهجرة كانت مستقلة إلى حد كبير عن المواقف حول عضوية الاتحاد الأوروبي، أصبح الاثنان مرتبطين بشكل متزايد مع بعضهما البعض في أذهان الجمهور البريطاني.

كان هذا نتيجة لإعادة التفاوض بشأن شروط عضوية المملكة المتحدة (كان أحد الأهداف الرئيسية منها هو الحد من تدفقات مواطني الاتحاد الأوروبي الذين ينتقلون إلى المملكة المتحدة والتي تم رفض نتيجة ذلك على أنها لا قيمة لها من قبل النخبة المتشككة في الاتحاد الأوروبي) والحملات المؤيدة

¹ Angelica Szucko, "Brexit and the differentiated European (Dis) integration", **Contexto internacional**, vol 42, no 3, (Sep/Dec 2020), p. 631.

² Harold Clarke, Matthew Goodwin, Paul Whiteley, op.cit., p. 218.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

للمغادرة، والتي استخدمت صراحة خطابا مناهضا للهجرة، وقد انعكس هذا الارتباط في محددات التصويت؛ كانت المواقف تجاه الهجرة هي المؤشر الرئيسي لاختيار التصويت بعد المواقف تجاه الاتحاد الأوروبي نفسه، وكانت الهجرة والسيادة هما القضيتان اللتان ذكروهما ناخبو الخروج كدوافع لاختيار التصويت¹.

قبل الدعوة إلى الاستفتاء الداخلي كانت إستراتيجية حزب المحافظين بقيادة ديفيد كاميرون هي إعادة التفاوض بشأن شروط عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي والمطالبة بمزيد من المرونة وبعض الاستثناءات من الالتزامات المجتمعية، حيث يرسم كل من خطاب بلومبرج الشهير عام 2013 وبيان حزب المحافظين لعام 2015 مخططا قائما على الإصلاح وإعادة التفاوض والاستفتاء.

وفقا لما ورد بعد الخطاب: "سنتفاوض على تسوية جديدة لبريطانيا في أوروبا، ثم نسأل الشعب البريطاني عما إذا كان يريد البقاء في الاتحاد الأوروبي على هذا الأساس المعدل أو المغادرة، وكان اقتراح كاميرون هو التفاوض بشأن اتحاد أوروبي أكثر مرونة وأكثر قدرة على المنافسة أكثر انفتاحا يمكن فيه تلبية طموحات الدول الأعضاء على نطاق واسع.

بالنسبة لرئيس الوزراء آنذاك، من الأفضل التعامل مع المصالح البريطانية داخل الاتحاد الأوروبي بعد إصلاحه وليس خارجه، ومع ذلك كان الوعد بإجراء استفتاء على عضوية الاتحاد الأوروبي هو الأساس الفعلي لحملة المحافظين².

أيد الديمقراطيون الليبراليون، الحزب الوطني الأسكتلندي وحزب الخضر استفتاء لوقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وحذروا من صعود النزعة القومية والشعبوية والقوى المناهضة لليبرالية، حيث سيطرت مسألة أوروبا على حملاتهم الانتخابية التي انتقدت كلا من سياسة الحكومة وأجندة جيريمي كوربين المتمثلة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فقد أصدروا بيانات كاملة شددت على قيمهم الأوروبية وإنجازات الاتحاد الأوروبي في تعزيز الحرية والسلام والاستقرار³.

¹ Hans peter Kriesi, "Backlash politics against European integration", **the British journal of politics and international relations**, vol 22, no 4, (2020), p. 696.

² Angelica Szucko, op.cit., p. 632.

³ Sofia Vasilopoulou, "Brexit and the 2019 EP Election in the UK", **journal of common market studies**, vol 58, (2020), p. 84.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

على العكس مما تقدم، كان هناك افتراض عام عبر الكثير من وسائل الإعلام والأسواق المالية أنه في حين أنّ حملة الاستفتاء قد تكون قريبة فمن المرجح أن يقف الناس مع الوضع الراهن ويصوتون للبقاء في الاتحاد الأوروبي، وقد شجع هذا الرأي بعض استطلاعات الرأي المبكرة في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2015، كان هناك ما لا يقل عن 40 استطلاعاً للرأي و31 قد وضع نظام البقاء في المقدمة.

في جميع الاستطلاعات التي أجريت بين أغسطس/ أوت 2010 والإعلان الرسمي للاستفتاء في 20 فبراير 2016، بلغ متوسط نسبة البقاء 49.6 %، كان هذا أعلى بكثير من متوسط حصة مغادرة التي بلغت 40.5 % فقط¹.

من وجهة نظر المملكة المتحدة فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يرمز إلى عملية تفكك، ومع ذلك يمكن أن تكون آثاره على المشروع الأوروبي متناقضة مما يغذي قوى تكاملية ومتفككة يمكنها تشكيل مسار الاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة، سواء كان ذلك لأسباب اقتصادية أو هجرة أو سياسية-أيديولوجية، فإن التشكيك في الاتحاد الأوروبي قد اكتسب قوة في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على مستقبل التكامل الإقليمي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو مجرد مثال.

أمّا فيما يتعلق بإعادة تنظيم الاتحاد الأوروبي مع مغادرة المملكة المتحدة بعد نتيجة الاستفتاء البريطاني، كانت هناك تحركات نحو التقارب وإعادة التأكيد على المثل الأوروبية من قبل الدول الأعضاء الـ 27 الأخرى، وفي 29 جوان 2016 بعد ثلاثة أيام من الاستفتاء عقد اجتماع غير رسمي للاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين تحت قيادة رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك (Donald F. Tusk).

وكان هذا الاجتماع الأول بمثابة أساس لإعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء البالغ عددها 27 دولة بإعادة تصميم المشروع الأوروبي بهدف تجنب المزيد من التفكك داخل الاتحاد الأوروبي، وبالمثل في سبتمبر 2016، أكدّ رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك جان كلود يونكر قلقه بشأن اتجاه التكامل الإقليمي في خطاب حالة الاتحاد: "لنكن جميعاً صادقين جداً في تشخيصنا إنّ اتحادنا الأوروبي يمر بأزمة وجودية"، لهذا اقترح يونكر أجندة إيجابية تركز على التفكير في مستقبل الاتحاد الأوروبي².

¹ Harold Clarke, op.cit., p. 45.

² Angelica Szucko, op.cit., p. 638.

مثلت بريطانيا طيلة المسار الاندماجي الأوروبي أحد أهم المعوقات الأساسية في عدم بلوغ الاتحاد الأوروبي المراحل التي كان يصبو إليها منذ تأسيسه، لذا هناك الكثير من المتابعين للشأن الأوروبي يجزمون أنّ بريطانيا بانضمامها للسوق الأوروبية ومن بعدها للاتحاد كان غرضها الأساسي من وراء ذلك هو تعطيل الاندماج الأوروبي أكبر قدر ممكن، فالبريطانيون شديداً الارتباط بهويتهم الأصلية المتعلقة بالثقافة الأنجلوساكسونية حيث يسود نوع من الفخر المبالغ فيه بالانتماء للحضارة البريطانية الأصلية التي حكمت نصف العالم في مرحلة تاريخية ما، هذا بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي تجمع كل من بريطانيا والولايات المتحدة (اعتبارات تاريخية وحضارية جد خاصة)¹.

في يناير 2017، في رسالة إلى رؤساء الدول والحكومات قبل الاجتماع غير الرسمي في مالطا ذكر توسك أنّ التهديدات التي واجهها الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت كانت أكبر بكثير من تلك التي كانت في وقت معاهدات روما، وقد حدد رئيس المجلس الأوروبي ثلاث مجالات اهتمام رئيسية:

الأول، من أصل خارجي يتكون من الوضع الجيوسياسي الجديد للنظام الدولي مع توطيد الصين أكثر حزماً، وتعزيز روسيا والصراعات المستمرة في إفريقيا والشرق الأوسط وانتشار الإرهاب.

الثاني، في الغالب من أصل داخلي يتميز بظهور حركات قومية ومشككة في أوروبا و/أو معادية للأجانب في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الأخير، عدم إيمان النخب الموالية لأوروبا بالتكامل السياسي للمجموعة وأيضاً في الدفاع عن القيم الليبرالية الديمقراطية.

في حين أنّ التهديدات الأولى يمكن أن تعمل كقوى مركزية للتكامل من خلال صياغة الحاجة إلى تعزيز جماعي للاتحاد الأوروبي في التعامل مع عدم الاستقرار الناشئ عن الظروف الدولية، ويمكن اعتبار الثانية بشكل فعال على أنها قوى طرد مركزي تفضل نزعات التفكك.

¹ رامي حميد، "الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، (جوان 2018)، ص ص. 8-9.

وعليه، يمكن أن يكون الدور الذي ستلعبه النخب الأوروبية-كل من مسؤولي الاتحاد الأوروبي والسلطات الحكومية في الدول الأعضاء- حاسما في إعادة صياغة مشروع الجماعة الأوروبية، مع مقترحات متنوعة ضمن نطاق واسع من التكامل المؤسسي والسياسي الواسع إلى الضيق¹.

الفرع الثاني: رد فعل الاتحاد الأوروبي على الاستفتاء

كان رد الفعل الأول للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تعهد كامبيرون بتنظيم استفتاء داخلي وخارجي محيرا، حيث كان هناك سببان رئيسيان:

أولا: استفادت المملكة المتحدة بالفعل من أفضل مما قد يقدمه الاتحاد الأوروبي بعضوية كاملة في الاتحاد وسوقه الموحدة، ولكن أيضا انسحبت من العملة الموحدة واتفاقية شنغن والاشتراك في التعاون في الشؤون الداخلية والعدالة؛ وهذا يعني أن لندن احتفظت بنهج حكومي دولي في الغالب تجاه شؤون الاتحاد الأوروبي حيث تمتعت بفوائد التعاون في عدد من المجالات بما في ذلك الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، مع وجود قيود أقل مما لو كانت عضوا في منطقة اليورو.

ثانيا: كان التطور المتناقض الآخر الذي جعل انفصال بريطانيا صعب الفهم هو أن الاتحاد الأوروبي أصبح " بريطانيا " بشكل متزايد في السنوات القليلة الماضية؛ ويقصد به التفضيلات التقليدية للحكومات البريطانية المتعاقبة-التركيز على السوق الموحدة، دعم التوسع-تم تبنيها بحكم الواقع على مستوى الاتحاد الأوروبي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين².

تشعر جميع الدول الأعضاء بالقلق من أن الاتحاد الأوروبي فقد فاعلا اقتصاديا رئيسيا وذو اتصالات مهمة مع العالم الأوسع، وسيكون أيضا جهة فاعلة أقل أهمية في مجالات الدفاع والأمن العالمي.

كما يقر عدد من الأعضاء من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤجج الحجج المحلية ويشجع القوميين والمتشككين في أوروبا على الدعوة إلى استفتاءات جديدة.

¹ Angelica Szucko, op.cit., p. 639.

² Annette Bongardt, Francisco Torres, A Qualitative change in the process of European integration, in **After Brexit**, ed. Nazare da Cabral, Jose Renato Goncalves, Nuno Cunha Rodrigues, (palgrave macmillan, 2017), p. 90.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

أما عن الرأي العام داخل بلدان الاتحاد أكدت استطلاعات الرأي أنّ نسبة 16 % فقط ممن شملهم الاستطلاع أقرّوا أنه سيكون شيئاً جيداً إن غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي، على العكس من ذلك شكلت نسبة 70 % أقرّوا أنّ القرار سيئ.

في نفس السياق، كان رد كل من المجلس والمجلس الأوروبي على مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي عبر إعلان براتيسلافا وروما، حيث كان أول بيان للاتحاد هو إعلان براتيسلافا الصادر في 16 سبتمبر 2016: "على الرغم من أنّ دولة واحدة قررت المغادرة، إلا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال لا غنى عنه لبقيتنا".

"في أعقاب الحروب والانقسامات العميقة في قارتنا، آمن الاتحاد الأوروبي السلام والديمقراطية ويمكن بلداننا من الازدهار، نحن مصممون على نجاح الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة عضو بناء على تاريخ مشترك فالاتحاد ليس مثاليا ولكنه أفضل أداة لدينا لمواجهة التحديات الجديدة التي نواجهها".

كان اقتراح برنامج عمل أولي: "خارطة طريق براتيسلافا" تحتوي على أقسام حول التشخيص العام والأهداف، حيث تم التركيز على الافتقار الملحوظ للسيطرة والمخاوف المتعلقة بالهجرة والإرهاب والضمان الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الحاجة إلى معالجة هذه القضايا على سبيل الأولوية¹.

أما إعلان روما فهو تتويج لعملية بدأت بعد استفتاء المملكة المتحدة في 23 يونيو 2016 من قبل الاجتماع غير الرسمي لـ 27 من رؤساء الدول أو الحكومات في 29 يونيو 2016.

تم إطلاق المرحلة الأولى فور تصويت المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الأوروبي وانتهت في براتيسلافا في 16 سبتمبر 2016، خلال هذه المرحلة كان التركيز على الآثار السياسية والعملية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما حاول قادة الاتحاد الأوروبي فهم الأسباب التي أدت إلى نتيجة الاستفتاء.

بدأت المرحلة الثانية بعد اجتماع براتيسلافا مباشرة، حيث تم تحديد أولويات السياسة قصيرة إلى متوسطة المدى، واستمرت حتى الاجتماعات غير الرسمية اللاحقة للمجلس الأوروبي في 27 دولة أو رئيس حكومة بدون المملكة المتحدة في فاليتا مالطا في 3 فبراير 2017، خلال هذه المرحلة ركز قادة

¹ Francis B Jacobes, **the EU after Brexit institutional and policy implications**, ed. Michelle Egan, Neill Nugent, William E Paterson, (palgrave macmillan, 2018), p. 40.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

الاتحاد على معالجة توقعات المواطنين وتحقيق نتائج ملموسة بشأن أولويات السياسة لخارطة طريق براتيسلافا.

المرحلة الثالثة، التي بدأت بعد قمة فاليتا وبلغت ذروتها في اجتماع 25 مارس 2017 للاحتفال بالذكرى الستين لمعاهدة روما، صمم قادة الاتحاد الأوروبي رؤيتهم طويلة المدى للاتحاد الأوروبي بدون المملكة المتحدة¹.

ألزم الإعلان القادة بأجندة روما والعمل معا لتحقيق الأهداف العريضة لأوروبا آمنة ومأمونة مزدهرة ومستدامة، وأوروبا اجتماعية وأوروبا أقوى على الساحة العالمية.

كما تجدر الإشارة إلى رد فعل المفوضية الأوروبية كمؤسسة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي سعت إلى تحديد بعض السيناريوهات المحتملة لتطور الاتحاد الأوروبي بدون المملكة المتحدة، ولتعزيز نقاش أوسع حول هذه السيناريوهات داخل الدول الأعضاء.

تم جمع الخيارات الممكنة معا في مارس 2017 في "الكتاب الأبيض حول مستقبل أوروبا، التتقيحات والسيناريوهات الخاصة بالاتحاد الأوروبي 27 بحلول عام 2025"، والذي كان يقصد به على حد سواء كمساهمة في قمة روما في الذكرى الستين لمعاهدات المفوضية الأوروبية وكنقطة انطلاق للنقاش داخل الدول الأعضاء².

صوت البرلمان الأوروبي بأغلبية 621 صوت مقابل 49 صوت لتمرير اتفاقية الانسحاب، والتي تنص على خروج بريطانيا من مؤسسات الاتحاد الأوروبي ولكنها ظلت خاضعة لمعظم قواعد الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الانتقالية³، ومع أنّ البرلمان الأوروبي لا يشارك بشكل مباشر في المفاوضات مع المملكة المتحدة، إلا أنه يسعى لاستخدام صلاحيات الفيتو المحتملة لأداء دور مهم.

¹ Ralf Drachenberg, Suzana Anghel, Conor McGlynn, "From Bratislava to Rome: The European Council's role in shaping a common future for EU-27", European Council Oversight Unit, April 2017, p. 11. [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/598613/EPRS_IDA\(2017\)598613_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/598613/EPRS_IDA(2017)598613_EN.pdf) (01/01/2022) (15:42)

² Francis B Jacobs, op.cit., p. 45.

³ "European Parliament gives final approval to Brexit deal, bides farewell with "auld lang syne", in: <https://www.france24.com/en/20200129-european-parliament-gives-final-approval-to-brexit-deal> (01/02/2022) (16:13)

سيتمتع على بريطانيا منح موافقتها على أي صفقة نهائية، وبالتالي تتمتع بحق النقض المحتمل على اتفاقية الانسحاب من المادة 50، على الرغم من أنّ المجلس سيقدر من خلال (QMV) وبالتالي لا يمكن للدول الأعضاء استخدام حق النقض ضد الصفقة بمفردها، كما سيتمتع على البرلمان الأوروبي أيضا إعطاء موافقته على أي اتفاقية إطارية جديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك على أي اتفاقية انتقالية.

يلاحظ من خلال ما سبق حول المجلس والمجلس الأوروبي والمفوضية أنّ البرلمان الأوروبي جهة فاعلة مختلفة تماما مقارنة بهم من حيث أن مواقفه بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي ومفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أكثر تباينا.

على الرغم من أنّ اثنان من أكثر أعضاء البرلمان الأوروبي شكوكا في الاتحاد الأوروبي - نايجل فاراغ ومارين لوبان - كلاهما من قادة المجموعات السياسية داخل البرلمان، ومع ذلك فمن الناحية العملية فإن الأغلبية داخل البرلمان الأوروبي لديها صفوف متماسكة لدعم الاتحاد الأوروبي ووضع مبادئ للمفاوضات القريبة والمكتملة للمفاوضات في المفوضية والمجلس¹.

المطلب الثاني: حزب استقلال المملكة المتحدة وتنامي النزعة التشكيكية ضد الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: صعود حزب (UKIP)

تأسس حزب (UKIP) (حزب استقلال المملكة المتحدة) كحزب سياسي في عام 1993 من قبل ألان سكيد، مؤرخ مدرسة لندن للاقتصاد ردا على فشل الرابطة المناهضة للفيدرالية وهي منظمة سابقة عبر الأحزاب بقيادة سكيد أيضا في الحصول على دعم كبير في جهودهم لمنع المصادقة على معاهدة ماستريخت²، تم تأسيس الحزب في عام 1991 تحت اسم الرابطة المناهضة للفيدرالية، واتخذ الحزب اسمه الحالي (UKIP) في عام 1993 بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى في السياسة البريطانية فهو كيان سياسي شاب جدا.

¹ Francis B Jacobs, op.cit., p. 51.

² Jeanne Hanna, Joel Busher, "UKIP and the UK's radical right: Atale of movement party success?", 2018, p. 4, in: <https://pure.coventry.ac.uk/ws/portalfiles/portal/29909807/Binder2.pdf> (28/12/2021) (19:13)

تم تشكيل الحزب كحزب قضية واحدة تم تحديده على أنه تحقيق خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لان مؤسسي الحزب اعتقدوا أنّ البلاد ستكون أفضل حالا ومستقلة مع انتهاء هذه العضوية.

أدت معاهدة ماستريخت لعام 1992 إلى زيادة التكامل من خلال طرح خطة لعملة أوروبية مشتركة، كما لعبت دورا حيويا في ظهور الحزب في الساحة السياسية للمملكة المتحدة، كما تصور الحزب هذه المعاهدة على أنها اللحظة التي تم فيها تدمير السيادة الوطنية البريطانية.

عارض الحزب نقل السلطات المهمة إلى الاتحاد الأوروبي معتقدا أنه غير ديمقراطي وبيروقراطي بشكل مفرط، بالنسبة إلى سكين حقت الرابطة المناهضة للفيدرالية نجاحين مهمين: أولا كفل الحزب نشر معاهدة ماستريخت التي صممت في الأصل لتكون معاهدة سرية، ثانيا ساهم بشكل كبير في هزيمة رئيس حزب المحافظين كريس باتن في باث في الانتخابات العامة لعام 1992.¹

في مسابقته الانتخابية الأولى، تفوق حزب (UKIP) أحيانا على حزب Monster Raving Loony، وبينما حقق (UKIP) نجاحا ملحوظا في انتخابات البرلمان الأوروبي لعامي 2004 و2009 حيث جاء في المركزين الثالث والثاني بنسبة 15.6 % و16 %.

لم يتمتع الحزب باختراق كبير في الانتخابات المحلية حتى عام 2013 وكان عليه الانتظار حتى عام 2014 للفوز بمقعدهم الأول في برلمان المملكة المتحدة، ومع ذلك تبع هذه الانتصارات دائما اندلاع الانقسامات الداخلية التي هددت بتفكيك الحزب، لكن في الواقع وبغض النظر عن انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2004، فقد ظهر حزب (UKIP) بوضوح في نهاية عام 2008 فقط باعتباره الحزب الرائد الملتزم بالتشكيك في الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة.

خلال منتصف التسعينات من القرن الماضي تم تمويل حزب استفتاء السير جيمس جولدسميث الذي تأسس في عام 1994 للدعوة إلى إجراء استفتاء على مستوى الدولة حول عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، قدم الحزب عملا بشكل أفضل من حزب (UKIP) حيث كان قادرا على تقديم المزيد من المرشحين وأكثر مهارة في الحصول على الاعتراف مع الصحافة والعامّة، رغم ذلك انهار

¹ Seven Erdogan, "United Kingdom independence party's Eurosceptic positions and its role in the United Kingdom's in-out referendum", *International journal of economics and administrative studies*, vol 30, (2021), p. 231.

حزب الاستفتاء بعد وفاة مؤسسه جولدسميث في عام 1997 مما دفع العديد من المؤيدين الى تحويل ولاءاتهم إلى حزب (UKIP)¹.

منذ تشكيل الحزب في عام 1993 تم تصويره باستمرار على أنه مجرد "منزل ثاني" لكبار السن والطبقة الوسطى والمحافظين ذوي القضية الفردية الذين يعيشون في الضواحي ولا يهتمون إلا بسحب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومحافظتهم الاجتماعية الأكثر صرامة، ومن هذا المنطلق غالباً ما تم التعامل مع حزب (UKIP) باعتباره حزب مشابه لحركة Poujadist في فرنسا في الخمسينيات من القرن الماضي (منفذ قصير المدى للمتظاهرين السياسيين الذين سينضمون حتماً إلى التيار السياسي السائد).

مثل أحزاب اليمين المتطرف الأخرى في أوروبا يمكن تتبع القوى الكامنة التي تقود حزب (UKIP) على مدى عدة عقود وهي متجذرة في تغييرات اجتماعية وقيمية أعمق بكثير تقسم الناخبين إلى مجموعات مختلفة تماماً، حيث يحشد الحزب الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة في بريطانيا والتي افتتحت في البداية في السبعينيات واتسعت منذ ذلك الحين في أعقاب الركود الكبير الذي أعقب عام 2008².

أكدت التفسيرات الأكثر تأثيراً لشعبية حزب (UKIP) على جاذبيتها للخاسرين المتخلفين عن الركب للعولمة الموصوفين في ثورة اليمين والذين يعتبر الحزب بالنسبة لهم " ظاهرة الطبقة العاملة"، ويتركز دعمها بشكل كبير بين كبار السن من العمال ذوي الياقات الزرقاء مع القليل من التعليم والمهارات القليلة.

ويجادل البعض أنّ العاملين لحسابهم الخاص وهم تقليدياً الجناح اليميني للطبقات الاجتماعية، مؤيدون بشدة للحزب مثل الطبقة العاملة نفسها، فلم يكن من الممكن أن يتحقق نجاح الحزب بدون دعم كبير من داخل الطبقات المتوسطة المهنية والإدارية، وبالمثل توصل بعض السياسيين إلى أنّ أصحاب العمل الحر وصغار أصحاب العمل مثل أصحاب المتاجر يقدمون بشكل عام مصادر مهمة لدعم حزب اليمين المتطرف.

¹ Jeanne Hanna, Joel Buser, op.cit., p. 5.

² Matthew Goodwin, "explaining the rise of the UKIP independence party", p. 2, in: https://eu.boell.org/sites/default/files/uploads/2014/06/ukip_eu.pdf (29/12/2021) (12:10)

على النقيض من هذا الرأي، أي التركيز على التحولات الاجتماعية الكبرى، فإن الحافز الأساسي لظهور بعد الاتحاد الأوروبي في السياسة البريطانية وشعبية حزب (UKIP) كان سياسيا.

على وجه التحديد القرار الذي تم اتخاذه في عام 2004 بفتح حدود بريطانيا أمام الدول التي تنظم إلى الاتحاد الأوروبي، حيث لم يحدث ظهور بعد الهجرة في الاتحاد الأوروبي للمنافسة السياسية إلا بعد أن بدا هذا القرار من قبل رئيس الوزراء يترأس حكومة عمالية ناجحة بشكل فريد لزيادة بروز القضية¹.

يعزو جيمس دينيسون وماثيو جودوين (Matthew Goodwin – James Denison) نجاح حزب (UKIP) إلى توليهم ملكية قضية الهجرة، فأصبحت هذه الأخيرة قضية بارزة بشكل متزايد في السياسة البريطانية، وأظهرت استطلاعات الرأي أنّ المخاوف بشأن زيادة الهجرة قد تجاوزت المخاوف الاقتصادية في السنوات الأخيرة، ومن هذا المنطلق نجح الحزب في استغلال هذه المخاوف وترسيخ قضايا الهجرة غير المنضبطة في سردهم الأوسع المتشكك في الاتحاد الأوروبي والمناهض للمؤسسة.

كان أداء الحزب جيدا في الإنتخابات المحلية لعام 2013، لكن نجاحهم الحقيقي ظهر في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2014 حيث جاءوا أولا، وهزموا حزب العمال والمحافظين والديمقراطيين الليبراليين.

كان هذا الانتصار ذا أهمية خاصة لأنها كانت المرة الأولى التي يفوز فيها حزب آخر غير حزب العمال أو المحافظين في انتخابات على مستوى المملكة المتحدة منذ 100 عام، كانت مفاتيح نجاح (UKIP) هي قدرته على الاستفادة من الناخبين المحبطين من حزب العمال في هارتلاند الشمالية والانقسامات التي كانت موجودة داخل حزب المحافظين في أوروبا، بينما يستغل أيضا عدم كفاءة كلا الحزبين الملحوظ فيما يتعلق بالهجرة².

الفرع الثاني: دور حزب (UKIP) في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

يقر حزب (UKIP) أنّ الطريقة الوحيدة للمملكة المتحدة للسيطرة على حدودها هي مغادرة الاتحاد الأوروبي، نظرا لكونها لا تزال في الاتحاد الأوروبي فإن سياسات الهجرة في الحزب ملزمة بالالتزام بالمبدأ

¹ Geoffrey Evans, Jonathan Mellon, "Immigration, Euroscepticism, and the rise and fall of UKIP", *party politics*, vol 25, no 1, (2019), p. 77.

² Reem Ahmed, "Brexit: the mainstreaming of right-wing populist discourse", In: IFSH (ed.), *OSCE Yearbook 2016*, Baden-Baden, (2017), p. 95, in: [https://ifsh.de/file/publication/OSCE Yearbook en/2016/Ahmed-en.pdf](https://ifsh.de/file/publication/OSCE%20Yearbook%20en/2016/Ahmed-en.pdf) (29/12/2021) (13:53)

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

الأساسي للاتحاد الأوروبي الخاص بحرية تنقل الأشخاص حتى ولو أنها تسعى أيضا إلى الحد بشكل كبير من الهجرة.

اقترح الحزب وقتها نظام هجرة على النمط الاسترالي قائم على النقاط، سيحتاج جميع المهاجرين إلى الحصول على تامين للوصول إلى النظام الصحي ولن يسمح للمهاجرين بالمطالبة بالمزايا في المملكة المتحدة ما لم يدفعوا في النظام لمدة خمس سنوات مع إطاعة القانون البريطاني.

يقترح كذلك بيان حزب (UKIP) حول الهجرة حظرها لمدة خمس سنوات للتقليل من تدفقات الهجرة¹، لكن هذا من شأنه أن يترك عددا كبيرا من الوظائف الشاغرة مثل الزراعة، الصناعات اليدوية والتي يرفضها السكان الأصليون البريطانيون ويعمل بها المهاجرين، فقد تكون نتيجة ذلك نقصا خطيرا في العمالة في العمل المؤقت والموسمي.

يجادل هود بعد الأحداث الأخيرة التي أثارت القلق العام بما في ذلك وضع اللاجئين والهجمات الإرهابية في أوروبا في عامي 2015 و2016 وأزمة منطقة اليورو، خلقت كلها ظروفًا مواتية لأحزاب اليمين المتطرف الأمر الذي بني عليه صعود هذه الأحزاب ضد التكامل الأعمق في الاتحاد الأوروبي، حيث وحسبهم تم التكامل عبر إزاحة بعض جوانب القوة من الحكومات الوطنية ووضعها في أيدي مفوضين غير منتخبين، الأمر الذي اعتبر تهديدا كبيرا للسيادة².

كما تم الإشارة إليه سابقا، كان حزب (UKIP) في سنواته الأولى يشبه إلى حد بعيد ما يصفه كيتشيلت بأنه حزب حركة، وأصبح تدريجيا أشبه بحزب سياسي كامل حيث سعى إلى بناء الدعم العام والحفاظ عليه وممارسة تأثير السياسة، إلا أنه قد تغيرت استراتيجيات الحزب أثناء الاستفتاء مرة أخرى وأصبحت أكثر شبها باستراتيجيات الحركة السياسية أو الاجتماعية.

تم دمج المنظمين الرئيسيين للحزب، وفي النهاية هوية الحزب ذاتها في شبكة أكثر تعددية من المجموعات ذات الطموح المشترك لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، فبينما ظل (UKIP)

¹ Catherine Harris, "Manifesto check: on immigration, UKIP offers only confusion", 15/04/2015, in: <https://theconversation.com/manifesto-check-on-immigration-ukip-offers-only-confusion-40274>

(30/12/2021) (12:14)

² Reem Ahmed, op.cit., p. 96.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

رسميا حزبا سياسيا متميزا، وكان مؤيدوه نشطاء رئيسيين في حملة المغادرة، تغيرت سياسات المجموعة بشكل كبير خلال الاستفتاء.

استمرت الصراعات الأيديولوجية والتنظيمية التي كافح قادة الحزب للسيطرة عليها خلال الفترة التي سبقت انتخابات عام 2015، وهددت بانهايار الإحساس الهش بوحدة الحزب الناجم عن نجاحاتهم المحدودة، ومع ذلك فا الهدف الوحيد لحركة المغادرة الأكبر قدم البنية التحتية السياسية الخاصة به وسمح لقيادة وأنصار الحزب بمزيد من الحرية لاحتواء خلافاتهم مقارنة بالمطالب المتعددة الأوجه للعمل كحزب سياسي¹.

عمل مشروع التكامل في الاتحاد الأوروبي تحت انتقادات شديدة لفترة طويلة، فشلت الأزمات المتتالية الأخرى بعد عام 2000 تحديا كبيرا للركائز الأساسية لمشروع الاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق، بلغ مستوى التشكيك في الاتحاد الأوروبي ذروته في جميع الدول الأعضاء، وأصبح مستوى الشك أعلى في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي كانت بالفعل شديدة التشكك في الاتحاد الأوروبي (مثل الدنمارك والنمسا).

كما ذكرنا سابقا، كان لدى المجتمع البريطاني مستوى عالي من الاتجاهات المناهضة للاتحاد الأوروبي منذ بداية عضويته، وكان البريطانيون دائما هم الأشخاص الأقل ارتباطا بالانتماء إلى الاتحاد الأوروبي من مواطني الاتحاد الأوروبي الآخرين، لذلك أصبحت معاهدة لشبونة أملا للمشككين البريطانيين في الاتحاد الأوروبي، حيث أعطت الدول الأعضاء حق الانسحاب.

تحت الضغط المتزايد لإجراء الاستفتاء، ألقى رئيس الوزراء ديفيد كاميرون خطابه الأوروبي الشهير أو خطاب بلومبرج، وفي هذا الخطاب وعد رئيس الوزراء بتنظيم استفتاء داخلي لتهدئة المعسكر المناهض للاتحاد الأوروبي داخل البلاد، وكنتيجة لهذا مارس حزب (UKIP) ضغوطا شديدة على كاميرون لإجباره على الوفاء بتعهد من خلال تذكيره مرارا بوعده بشأن الاستفتاء الذي لم يتحقق بشأن معاهدة لشبونة، كما لعب النجاح المزدوج لحزب (UKIP) في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2014 والانتخابات العامة في

¹ Jeanne Hanna, Joel Busher, op.cit., p. 16.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

المملكة المتحدة لعام 2015 دورا حيويا ورئيسيا في قرار كاميرون النهائي بإجراء استفتاء حول عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي¹.

كان التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمثل انتصارا كبيرا لحزب (UKIP) لأنه يمثل تكريسا لمعركته الأصلية، فإذا كان للحزب دور أساسي في الحصول على الاستفتاء، فإلى أي مدى ساهم في نتيجة التصويت؟ ويظهر هذا من خلال دراسة النتائج الانتخابية السابقة لحزب (UKIP) والتي تخبرنا عن نسبة الناخبين التي يستطيع الحزب حشدتها لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد.

حصل الحزب على أفضل نتيجة في تاريخه في الانتخابات الأوروبية لعام 2014 بنسبة 27.5 % من الأصوات، ومع ذلك كانت نسبة المشاركة منخفضة حيث بلغت 35.4 % مع العلم ان معظم الناخبين المتشككين في الاتحاد الأوروبي هم أيضا من يصوتون أكثر من غيرهم.

هنالك كل الأسباب للاعتقاد بأن هؤلاء الناخبين صوتوا أيضا لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء، ولتفسير ذلك نجد أنّ نسبة المشاركة في استفتاء 2016 أعلى بمرتين حيث بلغت 72.2%، كما نلاحظ أيضا أنّ المناطق التي سجلت أعلى نسبة مشاركة هي أيضا التي صوتت بأكثر قدر لصالح خروج بريطانيا، هذا يعني من الناحية الحسابية أنّ ناخبي (UKIP) شكلوا بالنسبة كبيرة من تصويت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي².

شدد الحزب خلال حملات الخروج من الاتحاد الأوروبي على أن مخاطر البقاء كعضو في الاتحاد الأوروبي تفوق المخاطر المرتبطة بالمغادرة، كما أكد على تكاليف عضوية الاتحاد الأوروبي، وجادلوا بأن الأموال التي يتم إنفاقها على الاتحاد الأوروبي يمكن استخدامها بشكل أفضل في الأولويات المحلية، كما جادل الحزب بقوة بأن المملكة المتحدة يمكن أن تكون أقوى في السياسة الدولية من خلال استعادة مقعدها المفقود في بعض المنظمات الدولية، هذا إضافة إلى إمكانية أن تنظم المملكة المتحدة سياساتها الخاصة بالهجرة بشكل أفضل دون تدخل الاتحاد الأوروبي³.

¹ Seven Erdogan, op.cit., p. 234.

² Karine Tournier-Sol, Le UKIP, "artisan du Brexit ? UKIP, the Architect of Brexit ?", **Revue Française de Civilisation Britannique**, XXII-2, (2017), p. 6.

³ Seven Erdogan, op.cit., p. 235.

في نقطة أخرى، جادل بيان حزب (UKIP) بأن "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يتعرض للخيانة" من قبل الطبقة السياسية، وحث الحزب على ترك الاتحاد الأوروبي تحت "سياسة الانسحاب الأحادي وغير المشروط" وعرض التجارة المعفاة من الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوروبي بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

كما أصدر حزب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بطاقة تعهد وحث الناخبين على اختيارهم من أجل تغيير السياسة في البلاد إلى الأبد، كما زعم الحزب أنّ صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد كانت بريكت بالاسم فقط وصور اعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية للتجارة كفرصة عظيمة للبلاد، وكانت حجة الحزب حينها لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مبررة سواء من حيث استعادة الثقة في الديمقراطية من خلال السيطرة على القوانين والحدود والتجارة، ومن الناحية الاقتصادية أي زيادة الاستثمار في الدولة وخفض تكاليف المعيشة¹.

تحملت اللجنة الدستورية بالبرلمان مسؤولية خاصة لمراقبة مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والنظر في الآثار المؤسسية العامة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: تأثير الخروج البريطاني على الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: تأثير البريكسيت على مؤسسات الاتحاد الأوروبي (البرلمان الأوروبي، المفوضية)

أولاً: تأثير البريكسيت على البرلمان الأوروبي:

قال جاي فيرهوفشتات زعيم الكتلة الليبرالية في البرلمان، إنّ التصويت البريطاني من شأنه أن يسمم الحملة الانتخابية ويستورد فوضى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى سياسات الاتحاد الأوروبي، ومع دعم حزب البريكسيت كان من المتوقع أن يؤدي التصويت البريطاني الى تحريف نتائج الانتخابات لتعكس برلماناً أكثر تشككاً في الاتحاد الأوروبي.

أكدت نتائج الانتخابات على ذلك، حيث كانت هناك زيادة في عدد المقاعد التي شغلها أحزاب اليمين المتطرف رغم أنّها لم تحقق المكاسب التي كانت متوقعة.

¹ Sofia Vasilpoulou, "Brexit and the 2019 EP Election in the UK ", op.cit., p. 84.

زادت مجموعة أوروبا للحرية والديمقراطية المباشرة (EFDD) التي كانت تضم في السابق حزب (UKIP) وحركة خمس نجوم الايطالية مقاعدهم بسبب الأداء القوي لحزب البريكست، غير أنه لم يعد (التحالف من أجل الديمقراطية والتنمية) يضم عددا كافيا من الأعضاء لتشكيل مجموعة سياسية بعد رحيل حزب البديل من أجل ألمانيا وخسارة مقاعد من قبل الأحزاب الأخرى، حيث تتطلب قواعد البرلمان الأوروبي أن يكون لدى المجموعات السياسية ما لا يقل عن 25 عضوا في البرلمان الأوروبي ومن 25% على الأقل من سبع دول أعضاء¹.

سيكون تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التصويت داخل المجلس الأوروبي رسميا لكن آثاره المحتملة ستكون على العلاقات من حيث القوة، فعادة ما يتم اتخاذ القرارات بالإجماع في الاتحاد الأوروبي ونادرا ما يتم استخدام تصويت الأغلبية المؤهلة (QMV) لاتخاذ القرارات، - (QMV) هو إجراء للتصويت حيث يحق للدول الأعضاء التصويت وفقا لعدد سكانها وحجمها، مثل ألمانيا التي تمتلك أكبر 10 أصوات وفرنلندا كونها الأصغر لديها ثلاثة أصوات-.

إنّ العدد الإجمالي للأصوات هو 345 لجميع الدول الأعضاء في المجلس، ولكن لاتخاذ قرار من خلال هذا الإجراء فإن الأغلبية البسيطة البالغة 173 ليست كافية ولكن يلزم 255 صوتا، وهي طريقة تصويت على أساس السكان وهناك حاجة إلى 62 % من أصوات السكان أي ما يعادل 255 صوت، لذلك سيكون لخروج بريطانيا من الاتحاد بالتأكيد تأثيره على (QMV).

لقد أدخلت هذه الأحكام آلية جديدة إلى (QMV) وهي تتطلب الآن 55 % من أعضاء المجلس؛ مما يعني أنّ هناك حاجة إلى 16 من أصل 28 و65 % من سكان الاتحاد الأوروبي الذين تمثلهم دولهم الأعضاء، لذلك بعد خروج بريطانيا من الاتحاد كان التغيير الأول، حيث سيظل هناك 27 عضوا وبعد ذلك ستكون هناك حاجة إلى 15 صوتا لأغلبية 55%².

في نفس السياق، يمكن استنتاج التأثير من التوزيع الحالي لأعضاء البرلمان الأوروبي البريطانيين بين مختلف المجموعات السياسية، منذ أن تخلى المحافظون في المملكة المتحدة عن ارتباطهم بحزب الشعب الأوروبي (EPP) من أجل تشكيل مجموعة جديدة وهي المجموعة الأوروبية للمحافظين

¹ Hugo Balnaves and others, op.cit., p. 189.

² Ghulman Mustafa, Mazhar Hussain, Muhammad A. Aslam, "Political and economic impacts of Brexit on European Union", **Liberal arts and social sciences international journal**, vol 4, no 2, (july-december 2020), p. 19.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

والإصلاحيين (ECR) (عامل رئيسي في المساعدة على عزل حزب المحافظين البريطاني عن الحلفاء الأوروبيين المحتملين)، لم يكن هناك نواب بريطانيون في البرلمان الأوروبي.

بالتالي سيكون حزب الشعب الأوروبي هو المجموعة الوحيدة التي لن تفقد أعضائها وسترتفع الفجوة بينها وبين ثاني أكبر مجموعة (الاشتراكيون والديمقراطيون) (S&D) من 27 إلى 47، حيث ستخسر (S&D) 20 عضوا نتيجة رحيل أعضاء البرلمان الأوروبي من حزب العمال البريطاني وستنتقل من 189 إلى 169.

كذلك سيخسر (ECR) 20 عضو نتيجة لرحيل أعضاء حزب المحافظين البريطانيين وأعضاء الستر الاتحاديين ويذهب من 74 إلى 54 مقعدا، مع هذا سيبقى رابع أكبر مجموعة غير أنه سيكون لهما طابع مختلف تماما بدون مؤسسي المحافظين البريطانيين.

ومن ناحية أخرى، ستتأثر مجموعة الخضر/ مجموعة التحالف الأوروبي الحر بشدة، حيث ستفقد 6 أعضاء في البرلمان الأوروبي من ثلاثة أحزاب منفصلة وتنخفض من 51 إلى 45 مقعدا¹.

لا تعتبر هذه الخسارة في المقاعد مجرد أرقام، لان هذه الأحزاب كانت تقليديا فواعل مهمة في سياسات الدول والبرلمان الأوروبي.

بعد الخروج الرسمي للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، تطلبت إعادة تخصيص مقاعد المملكة المتحدة في البرلمان الأوروبي إعادة التكوين، فعلى الرغم من أنّ هذا لم يكن يهدف إلى التأثير بشكل كبير على التكوين إلا أنّ التغييرات الطفيفة في عدد المقاعد قد يكون لها القدرة على تغيير التحالفات داخل البرلمان.

من بين 73 مقعدا في المملكة المتحدة، تمت إعادة توزيع 27 مقعدا على دول أخرى بينما سيتم الاحتفاظ بالمقاعد 46 المتبقية في احتياطي للتوسعات المستقبلية المحتملة.

كما أدى رحيل المملكة المتحدة إلى تغيير تكوين البرلمان الأوروبي تاركا حزبين ليس لهما أعضاء في البرلمان البريطاني يخسران مع المكاسب، وكانت هذه الأحزاب هي حزب الشعب الأوروبي من يمين

¹ Francis B Jacobs, op.cit., p. 71.

الوسط (EPP) الذي حصل على خمسة أعضاء في البرلمان الأوروبي، بينما فازت مجموعة الهوية والديمقراطية اليمينية المتطرفة (ID) بثلاثة أعضاء في البرلمان الأوروبي¹.

ثانياً: تأثير البريكسيت على عمل المفوضية الأوروبية:

المفوضية الأوروبية هي مؤسسة مهمة للغاية في الاتحاد الأوروبي، لقد كانت مفاوضاً منتظماً مع المملكة المتحدة وتفاوضت في ضوء المبادئ التوجيهية للمجلس الأوروبي، عملت المفوضية أيضاً على تقييم السيناريوهات التي قد تكون ممكنة في ظل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، "وأصدرت ورقة بيضاء تم فيها وصف السيناريوهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي وكيف يمكن أن يكون الاتحاد بعد 2025".

لا يعتمد هذا الكتاب الأبيض على خروج بريطانيا من الاتحاد فحسب، بل يتضمن تحديات مختلفة يواجهها الاتحاد الأوروبي الـ 27، وقد تم تلخيصها في الكتاب الأبيض وهي المحركات الرئيسية التي ستقود مستقبل أوروبا.

تضمن هذا الكتاب أو المستند التعريفي التمهيدي خمسة سيناريوهات مختلفة أهمها، "الاستمرار" وهو يعني أنّ سيناريو الوضع الراهن يركز على التنمية المنهجية والمخصصة بناءً على السياسات الحالية للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى "لا شيء سوى السوق الموحدة" وهنا يجب إعادة بعض الاختصاصات، سيكون التركيز على التناسب والتبعية أضيق وبدون أي التزام مشترك للتعامل مع القضايا المتعلقة بسياسة اللجوء والهجرة وسياسات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية وسيتم التعامل مع هذه القضايا على أساس ثنائي².

سيكون تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ميكانيكياً في البداية؛ من حيث خفض عدد المفوضين من 28 إلى 27، وتخفيض ميزانية الاتحاد إلى 15% ووقف وتعيين المسؤولين البريطانيين، وإغلاق مكاتب تمثيل المفوضية في المملكة المتحدة ليحل محله وفد من الاتحاد الأوروبي، وسيؤدي تخفيض ميزانية الاتحاد إلى خسارة أكثر من 2000 موظف في المفوضية، وبالرغم من إمكانية وجود ضغط لتعديل لوائح الموظفين مما يجعل الراتب والظروف أقل جاذبية إذا لم تنخفض أعداد الموظفين

¹ Hugo and others, op.cit., p. 190.

² Ghulam Mustafa, Mazhar Hussain, Muhammad A. Aslam, op.cit., p. 18.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

بشكل كبير، وهذا من شأنه أن يزيد صعوبة تعيين موظفين مؤهلين من دول الشمال وبعض الدول الأعضاء الأخرى التي تتمتع بمستويات معيشية أعلى.

في ظل هذه الظروف يبدو من المحتمل أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيزيد من تأثير الدول الأعضاء الأكبر المتبقية في المفاوضات على حساب الدول الأعضاء الأصغر، فبعد مغادرة بريطانيا سيكون هناك ضغط من ألمانيا وفرنسا وآخرين لتعيين نواب رئيس أقوياء من الدول الأعضاء الأكبر، هذا بالإضافة إلى إضعاف الشفافية والمساءلة لصالح الشبكات غير الرسمية وعقد الصفقات مما يزيد من معنويات موظفي المفوضية¹.

تبلغ الحصة البريطانية في مسؤولي المفوضية 3.5 %، ويمكن موازنة ذلك بسهولة إلى حد ما، غير أن تجربة المسؤولين وكذلك النهج البريطاني في صنع السياسة سيكون من الصعب استبداله.

يبدو أن من أبسط الآثار لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن المسؤولين البريطانيين والممثلين البريطانيين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي سيضطرون للمغادرة، وبالنظر إلى أن بريطانيا كانت عضوا في الاتحاد لأكثر من أربعة عقود، فإن هذا لن يؤثر فقط على المؤسسات من حيث العدد ولكن أيضا سيؤثر على روح الفرد البريطاني والأوروبي².

يجادل البعض الآخر من المختصين في سياق الاتحاد الأوروبي أن المفوضية الأوروبية ستكون أقل تأثرا بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لأنها ستقل عدد المفوضين من 28 إلى 27 كما تم الإشارة إليه سابقا، وهذا يعني أنه لن يكون هناك سوى عدد قليل من المقاعد ل يتم إعادة تخصيصها، كما تمت ملاحظة دعوات لتقليص حجم الهيئة حتى يمكن زيادة فعاليتها كما دعا المستشار النمساوي إلى ذلك، ومع ذلك فقد عارضت أيرلندا مثل هذه المقترحات وفقا لمناقشات معاهدة لشبونة³.

لعبت بريطانيا دورا رائدا في ضمان مشاركة المفوضين من الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو مشاركة كاملة في القرارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والمالية التي تؤثر على الدول الأعضاء ككل،

¹ Michael Leigh, "Brexit and the European Commission", **European policy analysis**, vol 5, (June 2017), p p. 5-6.

² FundaTekin, "Brexit or no Brexit? Political and institutional implications of an EU without UK", IAI working papers 16, 7 march 2016, p. 13, in:

<https://www.iai.it/sites/default/files/iaiw1607.pdf> (02/02/2022) (20:30)

³ Ghulam Mustafa, Mazhar Hussain, Muhammad A. Aslam, op.cit, p. 20.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

وقد كان هذا أحد المطالب الرئيسية لرئيس الوزراء البريطاني السابق **ديفيد كاميرون**، وسيكون من الصعب الحفاظ على هذا الموقف بدون بريطانيا¹.

الفرع الثاني: تأثير البريكسيت على أحزاب اليمين المتطرف

على الجانب السياسي، فيما يتعلق بالتأثيرات المباشرة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أحزاب اليمين المتطرف الأخرى ومشروع الاتحاد ككل، لم يتم تأكيد الخوف من تأثير الدومينو التفككي، منذ ظهور تداعيات الانسحاب البريطاني خفت حدة المطالب اليمينية المتطرفة المتشككة في الاتحاد الأوروبي برحيل جديد حتى بين أكثر الأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبي، وتم اتخاذ اتجاه جديد يهدف إلى إصلاح الاتحاد الأوروبي من الداخل بدل مغادرته، وبالمثل أظهرت استطلاعات يوروباروميتر زيادة في دعم التكامل الأوروبي منذ عام 2016.

بين عامي 2018 و 2019 وجد 68 % من مواطني الاتحاد الأوروبي أنّ عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي مفيدة، ووصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1983².

وعلى العكس من ذلك، نجد أنه في أعقاب استفتاء المملكة المتحدة مباشرة دعت **مارين لوبان** (RN، فرنسا)، و**خيرت ويلدرز** (PVV، هولندا)، وبشكل أكثر حذرا **نوربرت هوفر** (FPÖ، النمسا) إلى استفتاء مماثل في بلدانهم في حين دعت حركة الخمس نجوم في إيطاليا إلى إجراء استفتاء على العضوية في منطقة اليورو³.

في هذا الصدد، قالت **مارين لوبان** رئيسة حزب التجمع الوطني الفرنسي حول خروج بريطانيا من الاتحاد أنه "انتصار للحرية" وأنه من الضروري إجراء استفتاء مماثل في فرنسا والاتحاد الأوروبي، وعلى هذا النحو قال السياسي اليميني **خيرت ويلدرز** زعيم حزب الحرية المناهض للهجرة: "مرحبا للبريطانيين، حان دورنا الآن حان وقت الاستفتاء الهولندي"، كما هتف **ماثيو سالفيني** الزعيم المناهض للهجرة في رابطة الشمال الإيطالية: "مرحبا بشجاعة المواطنين الأحرار، شكرا للملكة المتحدة حان دورنا الآن".

¹ Michael Leigh, op.cit., p. 7.

² Angelica Szucko, op.cit., p. 639.

³ Nicolai von Ondarza, "Brexit: implications for the EU and the world", conference paper, German institute for international and security Affairs, 2016, p.3, in: https://www.swp-berlin.org/publications/products/projekt_papiere/CoC_Brexit_Memo_vonOndarza_eupdate.pdf (11/12/2021) (01:28)

وهذا وفق ما جاء به رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي جان كلود يونكر قبل تقديم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أنها أزمة وجودية، قد اعترف أولاً بأن هذا الحدث يمكن أن يؤدي إلى تفكك محتمل للاتحاد الأوروبي، بمعنى أنه يمكن أن ينتج تأثير الدومينو في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى¹.

يحدد هيكس أسوا سيناريو وهو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي له تأثير الدومينو حيث تتبع القوى المتشككة في الاتحاد الأوروبي في دول مثل الدنمارك والنمسا والسويد المملكة المتحدة وتجري استفتاءاتها الخاصة، مما يؤدي في النهاية إلى تفكك الاتحاد الأوروبي.

ووفقاً لأوليفر، (Oliver) إذا ازدهرت بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي بينما يعاني الاتحاد من الركود الاقتصادي فإن قوى الطرد المركزي هذه ستعزز.

يجادل هذا الفريق من المختصين بالشأن الأوروبي-البريطاني بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يضعف بشكل كبير الدور العالمي للاتحاد الأوروبي، وحثهم في ذلك أنّ بريطانيا هي القوة العسكرية الأولى في الاتحاد الأوروبي كما أنها تجلب إلى الاتحاد الأوروبي شبكتها الدبلوماسية وقدراتها الاستخباراتية وقوتها الناعمة، فتمثل الدبلوماسية والقوة الناعمة والتعاون الدولي أحجار الزاوية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي ستكون أقل تأثيراً على المسرح العالمي بدون بريطانيا.

على سبيل المثال، إمكانية فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا بدون بريطانيا، كما يشير أوليفر إلى أنه بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستكون فرنسا القوة العسكرية الرئيسية الوحيدة في الاتحاد الأوروبي².

من زاوية أخرى، اعتاد المهتمون بتوازن القوى داخل الاتحاد الأوروبي النظر للمملكة المتحدة على أنها قوة موازنة للتحالف الفرنسي الألماني القوي أو الهيمنة الألمانية الأخيرة، ومن الواضح أنّ الدور المستقبلي لألمانيا سيتعزز وستكون الطريقة التي تختارها لممارسة تأثيرها أمراً بالغ الأهمية، هذا إلى جانب بقاء فرنسا القوة النووية الوحيدة المتبقية في الاتحاد الأوروبي 27 والعضو الوحيد في الاتحاد

¹ Amer Ababkar, Ghislaine Njilo, AbygelChima, "the impact of Brexit on the future of the European Union", January 2019, pp. 17-18., in: file:///C:/Users/Pc/Downloads/Brexit.pdf (03/02/2022) (13:51)

² Oliver Patel, Christine Reh, "Brexit: the consequences for the EU's political system", UCL constitution Unit Briefing paper, p.5, in: <https://www.ucl.ac.uk/constitution-unit/sites/constitution-unit/files/briefing-paper-2.pdf> (13/12/2021) (12:30)

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

الأوروبي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إضافة إلى كيفية تطور العلاقات الفرنسية الألمانية الأمر الذي ظهر بشكل بارز في خطاب ماكرون لعام 2017 حول أوروبا في جامعة السوربون، عندما دعا إلى شراكة جديدة مع ألمانيا.

كذلك ترى إيطاليا نفسها على أنها ليس لديها حلفاء طبيعيين وهي أكثر تشككا في أوروبا مما كانت عليه في الماضي، لأسباب ليس أقلها إنها تشعر بتهديد حول سياساتها الاقتصادية بينما تتلقى تضامنا بشأن أزمة الهجرة.

غالبا ما كانت اسبانيا دولة فعالة داخل الاتحاد الأوروبي لا سيما داخل البرلمان الأوروبي حيث كانت قوية ضمن أكبر مجموعتين، وكان لها ثلاثة رؤساء للبرلمان الأوروبي منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1986 (مقارنة بالمملكة المتحدة التي كان لديها فقط رئيس واحد في الاتحاد الأوروبي خلال 44 عاما من عضويتها في الاتحاد الأوروبي، مع ذلك فإن الأزمة الكتالونية تشكل تهديد لمكانة اسبانيا داخل الاتحاد الأوروبي¹.

يذكر العديد من العلماء بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يدفع الاتحاد الأوروبي في اتجاه أقل ليبرالية بسبب التحول في ميزان القوى بين مختلف الجهات الفاعلة المؤسسية داخل آلية السياسة التجارية، كما ينظر إلى خسارة دولة عضو ليبرالية تقليدية وتصويتها في المجلس على أنها تحرك مركز الثقل نحو البلدان الأكثر حمائية في الاتحاد الأوروبي.

وعلى العكس من ذلك، يشير نهج الاختيار العقلاني المؤسسي الذي يركز على ممارسات صنع القرار إلى أنّ مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي من غير المرجح أن يكون له تأثير كبير، ويشارك زيمرمان استنتاجات الاسدير يونغ بأن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التوازن داخل المجلس من غير المرجح أن يكون له أهمية كبيرة².

إضافة إلى ما سبق، من المتوقع أن يكون خروج بريطانيا من الاتحاد أمرا جيدا للإصلاحات والتكامل في منطقة اليورو، فيمكن أن يمارس الضغط على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لم تتبنى اليورو لتبنيه أو لمغادرة الاتحاد، ولكن يمكن أيضا أن يكون خروج بريطانيا من الاتحاد له القدرة

¹ Francis B Jacobs, op.cit., p. 73.

² Ferdi De Ville, Gabriel Siles-Brugge, "the impact of Brexit on EU trade policy", **Politic and Governance**, vol 7, issue 3, (2019), pp. 9-10.

على التسبب في أزمات منطقة اليورو، فقد يكون صعود الأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبي في أوروبا والديناميكيات السياسية الأخرى في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا، إلى جانب عدم اليقين الناجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من العوامل التي قد يكون لها آثار على منطقة اليورو¹.

ويؤكد هيكس في نفس السياق أنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يعزز منطقة اليورو والتي قد تحل محل السوق الموحدة باعتبارها القوة الأساسية والدافعة للاتحاد الأوروبي، ويوافقه أوليفر في ذلك مشيراً إلى أنّ خروج بريطانيا سيسمح لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي بمحاذاة أكثر دقة².

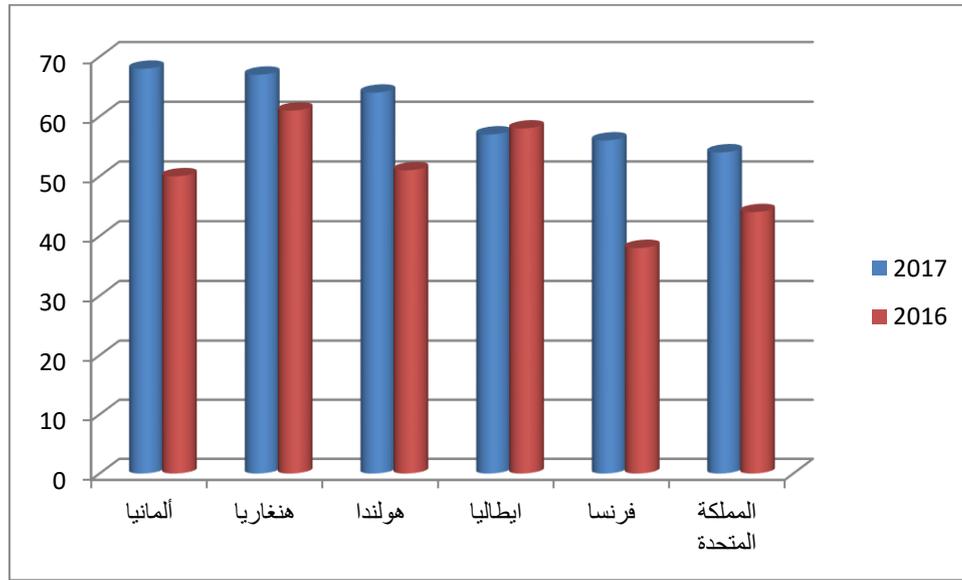
أما فيما يخص مسألة زيادة توسيع الاتحاد الأوروبي فهي مسألة أخرى مهمة للغاية في ضوء خروج بريطانيا، فقد كانت هذه الأخيرة مؤثرة بشكل خاص في تعزيز عملية توسيع الاتحاد وبالتالي تسهيل توسيع الاتحاد بدلا من تعميقه، والسيناريو الأكثر احتمالا في الوقت الحاضر هو أن تظل عملية التوسيع مفتوحة وأنها ستهم بالدرجة الأولى ببلدان غرب البلقان، ولكن، ويبدو أن هناك رغبة ضئيلة في الوقت الحالي في أي توسيع سريع حتى للتعويض عن خسارة دولة عضو قائمة³.

¹ Ghulam Mustafa, Mazhar Hussain, Muhammad A. Aslam, op.cit., p. 15.

² Oliver Patel, Christine Reh, op.cit., p. 4.

³ Francis B Jacobs, op.cit., p. 119.

الشكل رقم 09: تمثيل بياني مع/ ضد الاتحاد الأوروبي قبل وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على المرجع:

Austin Prather, op.cit., p. 15.

يوضح التمثيل البياني أعلاه كيف تغيرت مواقف الدول (ألمانيا، فرنسا، هنغاريا، إيطاليا، هولندا والمملكة المتحدة) بعد خروج قبل وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما نستنتجه أنّ مواقف الدول السالفة الذكر تقريبا كلها ارتفع فيها معدل رفض العضوية في الاتحاد الأوروبي - تأثير الدومينو - على بقية الدول.

المبحث الثالث: تأثير صعود أحزاب اليمين المتطرف على سياسات الاتحاد الأوروبي

تم التطرق في هذا المبحث إلى أهم تأثيرات اليمين المتطرف تجاه سياسات الاتحاد الأوروبي، التأثير على سياسة الهجرة -المهاجرين واللاجئين، التأثير على السياسات الاقتصادية - التشغيل، الضرائب، التنمية- والسياسات الاجتماعية - الصحة والتأمين الاجتماعي- بالإضافة إلى تأثيرهم على سياسات المناخ.

المطلب الأول: التأثير على سياسات الهجرة

تعد الهجرة المجال السياسي الذي تركز عليه خطط إعادة التوطين الإقليمية بشكل أكبر، لذلك نجد أنّ صعود التيار اليميني المتطرف يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مسألة الهجرة في أوروبا، فعلى الرغم من أنّ نجاح هذه الأحزاب خلال الانتخابات البرلمانية كان محدودا نوعا ما، إلا أنّها أثرت بشكل واضح على سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي

بدءا بتحليل على مستوى خطابات أحزاب اليمين المتطرف، نرى كيف يترجم الخطاب المتطرف إلى قرارات معادية للأجانب وخطيرة يتخذها الاتحاد الأوروبي أو يدعمها، حيث أصبح التغيير الأخير في لهجة الاتحاد الأوروبي بشأن قضايا الهجرة واضحا بعد أن حاولت أورسولا فون دير لاين (Ursula Gertrud von der Leyen) وهي رئيسة المفوضية الأوروبية تقديم مفوض لحماية القيم الأوروبية تضمنت أجندته مسألة الهجرة، غير أنه تم عكس هذا القرار لاحقا، إلا أنه أُنذر بمقاربة جديدة لدراسة ملف الهجرة¹، ونظرا لتأثير التهديد الذي تمارسه أحزاب اليمين المتطرف على مسألة الهجرة وحقوق المهاجرين، فليس من المستغرب أنّ العلماء قد اهتموا بمدى نجاح هذه الأحزاب في تنفيذ السياسات المستمدة من أيديولوجيتها الأصلية المناهضة للهجرة، وتبع هذا تحقيقهم فيما إذا كانت الحكومات التي ضمت أعضاء منتمين لأحزاب اليمين المتطرف قد أدخلت سياسات أكثر صرامة بشأن الهجرة والاندماج.

¹ Hugo Balnaves and others, "European populism in the European Union: results and human rights impacts of the 2019 parliamentary elections", *Global campus human rights journal*, (2020), vol 4, p.191.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

على سبيل المثال، استنتج بعض المحللين على أساس تحليل مقارن لمخرجات الهجرة والتكامل لـ 27 حزب في تسعة بلدان أنّ أحزاب اليمين المتطرف تقدم عموماً تشريعات أكثر صرامة للهجرة والاندماج مقارنة بالأحزاب الأخرى (اليسار)¹.

تماشياً مع ما تم ذكره، يظهر التأثير لحزب التجمع الوطني (RN) على تطوير سياسة الهجرة والذي قد لوحظ خلال الولاية الرئاسية الأخيرة لجاك شيراك وخاصة من عام 2005 فصاعداً.

بعد ذلك، قام الرئيس السابق نيكولا ساركوزي بإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين الهوية الوطنية والهجرة من خلال إنشاء وزارة الهجرة والتكامل والتطور الوطني والتنمية المشتركة (MIINC) في عام 2007، تمت الموافقة على قانون هجرة آخر في عام 2007 بما في ذلك تدابير إضافية لتقليل كثافة التدفقات غير المرغوب فيها، بينما تم نقل أجندة ساركوزي الداخلية بشأن الهجرة إلى مستوى الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك تم تصنيف تأثير حزب (FN) على أنه ذو أهمية عالية بين عامي 2007 و2009 وحتى أكثر مما كان عليه خلال الفترة الرئاسية الأخيرة لجاك شيراك².

بدأت الأدبيات حول أحزاب اليمين المتطرف في توليد رؤى مهمة حول تأثير هذه الأخيرة على مسألة الهجرة بعد أن تمت أمننة الهجرة ليشكل المهاجرون الأجانب تهديد للأمن بالنسبة للدول المستقبلية، وهذا ما صرح به أعضاء حزب (FN) في خطاباتهم حول الهجرة وربطها بالمساس بالهوية الوطنية الفرنسية³.

في سياق تأثير حزب (FN) أنشأ الرئيس السابق ساركوزي (MIINC) في مايو 2007 (مرسوم بقانون 999-2007 بتاريخ 31 مايو 2007)، وقد حدد الرئيس هدفين رئيسيين: تعزيز وتعميق سياسة الهجرة الانتقائية إضافة إلى وضع سياسة مشتركة للاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى، كما طالب بوضع حد أقصى سنوي للهجرة، ولمعالجة أزمة نظام الاندماج طلبت الحكومة إثباتاً

¹ Jasper Muis, Tim Immerzeel, "causes and consequences of the rise of populist radical right parties and movements in Europe", *current sociology review*, vol 65, no 6, (2017), p. 918.

² Joao Carvalho, *impact of extreme right parties on immigration policy comparing Britain, France and Italy*, (London and New York: Routledge, 2014), p.124.

³ Julian Bergmann, Christine Hackenesch, Daniel Stockemer, "populist radical right parties in Europe: what impact do they have on development policy?", *journal of common market studies*, vol 59, no 1, (2021), p.39.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

سابقا للاندماج من المرشحين المتقدمين للحصول على تأشيرة للم شمل الأسرة، وشمل ذلك إثبات معرفة اللغة الفرنسية والقيم الجمهورية في البلد الأصلي.

وعليه، نجد أنّ لأحزاب اليمين المتطرف (FN) تأثيرا على صياغة قانون الهجرة لعام 2007 حيث أصبح ذو طابع تقييدي بشكل واضح¹.

اتجهت فرنسا تحت الضغط الذي يمارسه حزب (FN) إلى اتخاذ إجراءات تضييقية على المهاجرين وربما إنتاج قوانين تساعد على التخلص من بعضهم أو تعديل قوانين الجنسية، كما يمكن أن يغير فوز حزب اليمين المتطرف الفرنسي التجمع الوطني (RN) بقيادة مارين لوبان الخارطة السياسية في فرنسا خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة التي كانت في صلب حملة لوبان الانتخابية، حيث اعتمدت على تحريك مشاعر الخوف الغريزية من خلال تصوير الوافدين الجدد على أنهم خطر امني، بالإشارة إلى هجمات المتطرفين في السنوات الماضية في العديد من العواصم الأوروبية مثل باريس، بروكسل، برلين وبرشلونة².

استحوذ وضع المهاجرين العجر في فرنسا على الاهتمام الاجتماعي، فغالبا ما يتم إساءة تمثيل المهاجرين العجر وتعريفهم على أنهم متسولون ومجرمون وسكان غير راغبين وغير قادرين على الاندماج وخطر وعبء على المجتمع الفرنسي.

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، أجرت الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية دراسة استقصائية عام 2012 في 11 دولة أوروبية منهم فرنسا، وتظهر هذه الدراسة أن وضع المهاجرين العجر في فرنسا ليس أفضل مما هو عليه في بلدانهم الأصلية، حيث يكشف الاستطلاع أنّ أقل من 14 % من الروم يعملون وأن 6 % منهم مؤهل للعمل³.

كذلك تقدم الحالة الهولندية مثالا نموذجيا على الصعوبات التي واجهتها أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية عند سعيها للتأثير بشكل مباشر على السياسات المنتهجة، وفرص التأثير غير المباشر

¹ Joao Carvalho, op.cit., p.126.

² "فرنسا: اليمين المتطرف المعادي للهجرة يتصدر نتائج الانتخابات الأوروبية"، 2019/05/27، في:

<https://www.infomigrants.net/ar/post/17133/> (2021/12/26) (14:45)

³ Radost Zaharieva, Roma migration in France: free movement in Europe Union or a threat for the national security, in **Rising populism and European elections collection of selected contributions**, (Institute of European Democracies, 2014), p.114.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

عندما تكون هذه الأحزاب في المعارضة، وبدءاً من منتصف التسعينات ازداد التركيز لديهم على التكامل والتكيف مع المعايير والقيم الهولندية، ومع وصول الحزب اليميني المتطرف (PVV) إلى السلطة التنفيذية في هولندا أثر ذلك بشكل مباشر على سياسات الهجرة والاندماج، حيث ركزت الاتفاقيات التي أعلن عنها أعضاء الحزب بتشديد كبير على سياسات الهجرة، بما في ذلك:

- الحد من الهجرة من خلال متابعة الإصلاحات لعدد من توجيهات الاتحاد الأوروبي.

- تضمنت الإصلاحات المقترحة وضع عبء إثبات أكبر على طالبي اللجوء؛ فرض قيود على لم شمل الأسرة (اقتصار رعاية الشركاء على أولئك الذين تبلغ أعمارهم 24 عاماً أو أكثر، وزيادة المؤهلات التعليمية، زيادة متطلبات الدخل إلى 120 % من الحد الأدنى للأجور)؛ متطلبات الاندماج للحصول على تصريح إقامة دائمة: إنهاء قدرة الدول الأعضاء على سن التسويات الجماعية للمهاجرين غير النظاميين، وإلغاء الجنسية الهولندية للمواطنين المتجنسين الذين يحملون جواز سفر هولندي لمدة تقل عن خمس سنوات ويتم إدانتهم بجريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة 12 سنة أو أكثر.

- القيود المفروضة على ازدواج الجنسية؛ بقصد أن يصبح حمل جنسية واحدة فقط هو القاعدة وسيتم منح عدد محدود من الاستثناءات في الحالات التي يكون فيها اختيار جنسية واحدة أمراً مستحيلاً من الناحية القانونية.

- حظر عام على ارتداء البرقع أو النقاب¹.

يرى بعض المحللين في هذا السياق أنّ خطورة اليمين المتطرف تكمن في التمهيد لسياسات وقيم الإقصاء، حيث يظهر سياسيون يمينيون متطرفون يدعون إلى سياسات اقصائية وبمرور الوقت تتكيف أذهان الجماهير مع هذا الخطاب العنصري فيصبح الإقدام على تطبيقها مستساغاً لدى الشعوب، لأن هذا الخطاب يدخل تدريجياً النزعة العنصرية إلى الرواق السياسي فتصبح معمولاً بها لاسيما ضمن ما يمكن تسميته "سياسات الخوف" وهي سياسات ومشروعات قوانين يجري طرحها في إطار الخوف من المسائل

¹ Tjitske Akkerman, "the impact of populist radical-right parties on immigration policy agenda: a look at the Netherlands", migration policy institute, 2018, in: [file:///C:/Users/Pc/Desktop/imprimer%2003/TCM2017-RadicalRightNetherlands-finalWeb%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Pc/Desktop/imprimer%2003/TCM2017-RadicalRightNetherlands-finalWeb%20(1).pdf)

المرتبطة بالإرهاب أو موجات اللجوء، إذ يتم افتعال حالة من الخوف بما يسمح تمرير هذه النزعات الاقصائية¹.

وتأسيسا على ما سبق، في الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية لعام 2017 كانت الهجرة والاندماج من القضايا الرئيسية في الحملة، وعلى الرغم من أنّ الدراسات الاستقصائية أشارت إلى أنّ مخاوف الجمهور بشأن هذه القضايا قد تراجعت إلى حد ما في عام 2016، إلا أنّها ظلت مهمة، إلى جانب المخاوف ذات الصلة بشأن التماسك الاجتماعي والقيم الثقافية، حيث كانت فكرة تهديد المهاجرين للقيم الثقافية الهولندية موضوعا رئيسيا في المناقشات الانتخابية².

في إيطاليا كذلك، تم تصنيف الهجرة من بين القضايا ذات الأولوية للناخبين الإيطاليين في اقتراع عام 2001 وارتبطت بشكل أساسي بقضايا انعدام الأمن؛ منها البطالة والإجرام بينما احتلت الهجرة المرتبة السادسة كأولوية قصوى، غير أنه كان من المفترض أن يكون بروز الهجرة أعلى بسبب للارتباط القوي بين الإجرام والتدفقات غير المنتظمة بين الناخبين على عكس عدم أهميتها في اقتراع عام 1996، لذلك كان حزب الرابطة الشمالية في إيطاليا (LN) بعيدا حينها عن امتلاك قضية معارضة الهجرة على عكس حزب الجبهة الوطنية (FN) في فرنسا في عام 2002 و2007.

وعلى خلاف ذلك، نجد أنّ لحزب (LN) تأثير معتدل على تطوير سياسة الهجرة الإيطالية بين عامي 2001 و 2006، حيث تميزت السنتين الأوليين من ولاية سيلفيو برسكلوني بفجوة سياسية متزايدة تضمنت تصعيد النهج القومي لإدارة التدفقات الداخلية وتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين المستقرين، نظرا لحجم التدفقات داخل الاتحاد الأوروبي والتي أصبحت مثيرة للجدل إلى حد كبير في النقاش السياسي بينما كان مواطنو الاتحاد الأوروبي من أصول غجرية مستهدفين بشكل خاص من قبل الدولة الإيطالية، وقد تم تقديم حزمة أمنية تضمنت مرسوم بقوانين تتعلق بالأمن العام، لم شمل الأسرة، اللجوء وحرية التنقل لمواطني الاتحاد، وبصورة فاعلة اقر وزير الداخلية حينها اولويتين هما: إدارة مكافحة الهجرة تليها إدارة العلاقات مع دول الاتحاد (خاصة رومانيا) على أساس توجيه الاتحاد الأوروبي الذي يسمح بإعادة مواطني الاتحاد الذين ليس لديهم دخل أو يظهرون سلوكا منحرفا.

¹ محمد سرحان، "اليمين المتطرف بهولندا: كيف تجعل من العنصرية بوابة للسلطة؟"، 4 فبراير 2021، في:

<https://www.trtarabi.com/issues/> (01/01/2022) (12:02)

² Tjitske Akkerman, op.cit., p. 12.

في سياق التعبير الواسع النطاق عن الهجرة كتهديد للأمن، لوحظت هجمات كبيرة ضد المهاجرين في نابولي في مايو 2008، قبل أسبوعين من المواقف على الحزمة الأمنية¹.

بعد تغيير قيادة الحزب إلى ماتيو سالفيني الذي شغل منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية من 2018 إلى 2019 وكذلك عضو مجلس الشيوخ منذ عام 2018، خلال هذه الفترة كان هناك ارتفاع ملحوظ في المشاعر المناهضة للهجرة بين عامة السكان ارتقاعا من 18% في عام 2014، اعتبر 35% من الإيطاليين في 2018 الهجرة كواحدة من أهم مشكلتين تواجهان بلادهم، كما يقيد مرسوم سالفيني المناهض للمهاجرين وصول المهاجرين إلى التأشيرات الإنسانية، ويقلل من مقدار المأوى لطالبي اللجوء، ويوسع قائمة جرائم الرحيل (سندرلاند)².

عندما تم ترشيح سالفيني نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية في 1 يونيو/ جوان 2018 صرح على الفور أنّ هدفه الرئيسي هو تقليل عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا بشكل كبير، وعلى الرغم من مكانة سالفيني في الائتلاف الحاكم فقد وضع نفسه في دور أكثر هيمنة من كونتي وبدا أنه وضع جدول أعمال إيطاليا، فبعد أيام من أداء اليمين أقام وزير الداخلية الجديد حادثا دبلوماسيا مع تونس مشيرا إلى أنّ البلاد لم ترسل إلى إيطاليا سوى المدانين الذين أتوا إلى أوروبا بهدف وحيد هو ارتكاب الجريمة.

في 10 يونيو 2018 أعلن سالفيني إغلاق الموانئ الإيطالية مشيرا إلى أنّ الجميع في أوروبا يقومون بأعمالهم الخاصة، والآن إيطاليا كذلك.

في 24 سبتمبر 2018 وافق مجلس الوزراء على ما يسمى "مرسوم سالفيني" والذي تضمن سلسلة من الإجراءات المتشددة التي ألغت الأشكال الرئيسية لحماية المهاجرين وتسهيل ترحيلهم، كما علق المرسوم عملية تقديم طلبات اللجوء لأولئك الذين اعتبروا خطرين اجتماعيا أو الذين أدينوا بارتكاب جرائم.

جاء إعلان سالفيني الأول عن إغلاق الموانئ الإيطالية نتيجة لطلب سفينة اكواربوس التي تحمل 629 مهاجرا تم إنقاذهم بما في ذلك 123 قاصرا غير مصحوبين بذويهم و7 نساء حوامل لدخول ميناء إيطاليا، وأخيرا تم نقل هؤلاء المهاجرين إلى إسبانيا التي عرضت استضافتهم، وبعده شهر من قضية

¹ Joao Carvalho, op.cit., p. 163.

² Dylan Patrick McGinnis, "Anti-immigrant populism in Italy: An analysis of Matteo Salvini strategy to push Italy's immigration policy to the far right", **the Yale review of international studies**, (Winter Issue), January 2021, in: <http://yris.yira.org/winter-issue/4659> (01/01/2022) (11:25)

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

اكواربوس أنقذت سفينة خفر السواحل الإيطالية 190 مهاجرا، عند وصولها إلى ميناء كاتانيا منع الوزير المهاجرين من النزول حتى يتضح توزيع المهاجرين الذين تم إنقاذهم بين دول الاتحاد الأوروبي وذلك كان بعد خمسة أيام¹.

من زاوية أخرى، يظهر التأثير الأول لسالفيني في بناء الانقسامات بين الإيطاليين الأصليين وأولئك الذين يعتبرون "غرباء"، وهم مجموعة غامضة من المهاجرين والمجرمين نادرا ما يحددها من هم بالضبط، كما حدد سالفيني "نحن" بطريقة تبني مزيدا من الانفصال في المجتمع الإيطالي نفسه².

انعكست سياسة سالفيني المعادية للأجانب وسياساته في بلدان أخرى كرواتيا على سبيل المثال، متهمة بطرد جماعي للمهاجرين وطالبي اللجوء واستخدام وحشية الشرطة، أصدرت المجر كذلك تشريعا في يونيو 2018 لمعاقبة المنظمات غير الحكومية التي تعمل على مساعدة المهاجرين وطالبي اللجوء، بينما أعلنت الدنمارك في ديسمبر أنها ترغب في إرسال طالبي اللجوء المرفوضين واللاجئين المجرمين إلى جزيرة منعزلة اعتبارا من عام 2021 فصاعدا.

بالإضافة إلى هذه التغييرات في التشريعات والسياسات، تشهد المنطقة أيضا ارتفاعا في النشاط والمظاهرات المناهضة للمهاجرين، حيث نظمت حركة بيجيدا وحزب (AFD) احتجاجات عنيفة في ألمانيا في أغسطس/أوت 2018، مما أدى إلى اعتداءات لفظية وجسدية على الأجانب، حيث صدم رجل منتمي إلى أحزاب اليمين المتطرف بشكل علني سيارته بحشد من السوريين والأفغان مما أدى إلى إصابة العديد منهم.

في بلجيكا كذلك نجد هناك احتجاجات عدة من آلاف الأشخاص في مسيرة ضد الاتفاق العالمي للهجرة الموقع في مراكش ورافق ذلك خطابات وشعارات مثل "شعبنا أولا" و "كفى، أغلقوا الحدود"³.

في النمسا، حتى لو كانت المؤسسات الديمقراطية أقدم هناك فإن وصول أحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة هو أيضا مرادف للهجوم على الحقوق الأساسية، تتكون الحكومة الجديدة القائمة في النمسا

¹ Laura Cervi, Santiago Tejedor, Mariana AlencarDornelles, " When Populists Govern the Country: Strategies of Legitimization of Anti-Immigration Policies in Salvini's Italy", *Sustainability*, vol 10, no 225, (November 2020), p. 3.

² Dylan Patrick McGinnis, op.cit.

³ "European solidarity put to the test by burgeoning xenophobia", in: <https://www.vuesdeurope.eu/en/brief/european-solidarity-put-to-the-test-by-burgeoning-xenophobia/> (13/02/2022) (15:49)

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

منذ نهاية عام 2017 من تحالف بين اليمين واليمين المتطرف لحزب (FPÖ)، منذ ذلك الحين تبنت الحكومة سياسة قمعية متزايدة تجاه المهاجرين مثل إيطاليا وبولندا والمجر، رفضت النمسا الانضمام إلى اتفاقية الهجرة للأمم المتحدة والتي تهدف ببساطة إلى تحسين التعاون الدولي في إدارة الهجرة، كما أيدت وزارة الداخلية النمساوية اليمينية المتطرفة خطة لسجن طالبي اللجوء إداريا بطريقة وقائية حتى بدون ارتكابهم أي جريمة¹.

المطلب الثاني: التأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية

تدعي السياسة الاقتصادية لأحزاب اليمين المتطرف أنها تصمم سياسات للأشخاص الذين يخشون أن يفقدوا مكانتهم في المجتمع والذين تخلت عنهم المؤسسة السياسية، حيث تتميز الأجندة الاقتصادية لليمين المتطرف بقصر المدى وإنكار قيود الميزانية متعددة الفترات الزمنية والفشل في تقييم إيجابيات وسلبات خيارات السياسة المختلفة، فغالبا ما يركز على قضايا سياسة فردية وبارزة، ويفرط في التأكيد على الجوانب السلبية للتبادل الاقتصادي الدولي والهجرة، ويلقي اللوم على الأجانب أو المؤسسات الدولية في الصعوبات الاقتصادية.

يتبين تأثير سياسات اليمين المتطرف في تأكيدها على فوائد زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب والتقليل من العواقب السلبية لتزايد الدين العام أو التضخم، في حين أنّ فوائد السياسة المالية والنقدية التوسعية تتوضح بسرعة، فعادة ما يمر بعض الوقت قبل الشعور بالعواقب السلبية لأعباء الديون المتزايدة أو حتى عدم الاستقرار المالي وهذا يعكس المدى القصير المرتبط باليمين المتطرف.

تتجاهل سياسة الاقتصاد الكلي اليمينية المتطرفة العواقب السلبية للتوسع المالي أو تدعي عدم وجودها، إما لأنه من المتوقع أن يؤدي تحفيز الطلب إلى زيادة النمو الاقتصادي بحيث يتم تمويل التوسع المالي بنفسه، أو لأن الحوافز المحسنة خاصة بسبب انخفاض الضرائب تولد المزيد من نشاط الاقتصاد².

¹ Knaeбал Rachal, "ce que fait reellement l'extreme droite quand elle arrive au pouvoir en Europe", 3 juin 2019, in:

<https://www.ritimo.org/Ce-que-fait-reellement-l-extreme-droite-quand-elle-arrive-au-pouvoir-en-Europe> (02/01/2022) (17:30)

² Andersen M Torben and others, "Economic policy and the rise of populism-it's not so simple", (the EEAG Report on the European Economy, 2017), p. 53.

يقر البعض من المختصين أنّ أداء البلدان أصبح ضعيفا بعد وصول أحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة مقارنة بمعدل النمو النموذجي قبل صعودهم إلى الساحة السياسية الأوروبية وفوزهم بمقاعد في البرلمانات الوطنية والأوروبية، وصرحوا بوجود بأدلة مؤكدة تشكل مجالات أساسية لسياسة الحكومة وتلعب أيضا دورا بارزا في الأدبيات اليمينية المتطرفة: القومية الاقتصادية والتفكك، لاسيما عبر سياسات التجارة الحمائية ودراسات اليمين المتطرف حول سياسات الاقتصاد الكلي غير المستدامة مما أدى إلى تصاعد الدين العام والتضخم¹.

يشمل انعكاس السياسة الاقتصادية لليمين المتطرف عدم الرضا عن أداء نمو الاقتصاد، والركود أو حتى الركود بعد محاولات التثبيت السابقة والفاشلة، كما يؤدي تراجع مستويات المعيشة وتزايد عدم المساواة إلى توليد الدعم السياسي للتغيير الجذري في السياسات الاقتصادية، فغالبا ما يرفض السياسيون اليمينيون المتطرفون فكرة أنّ السياسة الاقتصادية تعمل في ظل قيود، فعادة ما يجادلون بأن السعة المعطلة الكافية متاحة بحيث يمكن تنفيذ السياسات التوسعية الممولة من خلال الإنفاق بالعجز دون المخاطرة بزيادة التضخم؛ حيث أن وصفة اليمين المتطرف هي مزيج من السياسات التوسعية الممولة بالديون والأجور الأعلى والعملات الأجنبية وكذلك ضوابط الأسعار المحلية لمنع التضخم.

وفقا لدورنبوش وادواردز، فإن العواقب الاقتصادية لهذه السياسات تتطور عادة في أربع مراحل:

- في المرحلة الأولى، التي تغطي عادة السنة الأولى من السياسة الجديدة أو أقل، تبدو سياسة الاقتصاد الكلي الجديدة ناجحة، حيث يتسارع نمو الناتج والعمالة بينما يتراجع التضخم بسبب ضوابط الأسعار.

- في المرحلة الثانية، يحدث النقص لأن ضوابط الأسعار والعملات الأجنبية تقلل العرض، يرتفع عجز الميزانية الحكومية حيث تحتاج السلع الخاضعة للتحكم في الأسعار إلى دعم أكبر وأكبر، كما يزداد التضخم وتتزايد الضغوط من أجل تخفيض قيمة العملة، وتظل الأجور المرتفعة لكن تم تمديد ضوابط الأسعار والتدابير الحمائية بشكل كبير، وبالتالي يظهر اقتصاد الظل.

¹ Manuel Funke, Moritz Schularick, Christoph Trebesch, "the cost of populism: evidence from history", Econtribute policy brief no.015, 2021, in: https://econtribute.de/RePEc/ajk/ajkpbs/ECONtribute/PB015_2021.pdf (12/02/2022) (15:16)

- في المرحلة الثالثة، يتسارع التضخم، ويبدأ هرب رأس المال الهائل وتخفض الأجور الحقيقية وينهار الاقتصاد، ومن هنا يتضح أنّ برنامج السياسية اليمينية المتطرفة قد فشل.

- في المرحلة الرابعة، تتولى حكومة أخرى زمام الأمور ويتم إتباع سياسات الاستقرار التقليدية، ربما بدعم من صندوق النقد الدولي¹.

وفقا لحزب (RN) فإن رفاهية طبقة المنتجين في تراجع وتهديد من المهاجرين والنخب العالمية والهيئات الدولية، حيث تؤيد أحزاب اليمين المتطرف فكرة المنتجين القائلة بأن النخب الاقتصادية والسياسية تستغل بشكل سيء الثروة التي ينتجها المنتجون المجتهدون، ووفقا لمارين لوبان فإن النخب مدفوعة بالأنانية والجشع والدفاع عن مصالحهم الخاصة بدلا من مصالح الناس: "الكبار يحصلون على كل شيء ودائما ما يكون الأمر أقل بالنسبة للصغار والطبقات الوسطى".

بالإضافة إلى ذلك ينتقد حزب (RN) بشدة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية، وتعارض اتفاقيات التجارة الحرة وتبني الحمائية الاقتصادية.

إنّ سياسات حزب (RN) موجهة إلى المجموعات الاقتصادية التي ينظر إليها على أنها العمود الفقري للازدهار الاقتصادي، وخاصة الشركات الصغيرة ورجال الأعمال، حيث يتبنى حزب (RN) أجندة يمينية نموذجية لخفض الضرائب وتخفيف العبء البيروقراطي على الشركات الاقتصادية، ومع ذلك تبنت الجبهة الوطنية تحت قيادة مارين لوبان أجندة اقتصادية كينزية ذات توجه يساري، تدعو إلى إعادة التوزيع وتدخّل الدولة وتوسيع الخدمات العامة، بينما تعارض المرونة في سوق العمل وإصلاحات المعاشات التقاعدية المتتالية من قبل الحكومة، وبالتالي تلبية مطالب ومصالح الطبقات الاجتماعية الدنيا التي تشكل الجزء الأكبر من الدائرة الانتخابية لحزب التجمع الوطني².

بالنسبة لمسألة الأجور ومستويات المعيشة أصبحت أقل بكثير مما كانت عليه قبل تجربة السياسة اليمينية المتطرفة، وسيظل كذلك لفترة طويلة بسبب ركود الاستثمار في الشركات المحلية، وترك رأس المال، وتقويض الثقة في مؤسسات الدولة واقتصادها.

¹ Andersen M Torben and others, op.cit., p. 54.

² Gilles Ivaldi, Oscar Mazzoleni, "Economic populism and producerism: European right-wing populist parties in a transatlantic perspective", **populism**, vol 2, no 1, (May, 2019), pp 16-17.

تثير الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية لليمين المتطرف التساؤل عن سبب تلقي هذه السياسات لأي دعم سياسي في المقام الأول، حيث يجادل **دورنيوش وادواردز** بأن النتائج السيئة للسياسات اليمينية المتطرفة هي نتيجة لأخطاء السياسة، وبحسب رأيهم يجب أن تكون الحكومات على دراية بقيود القدرات وعليها أن تعتمد في تمويلها على سياسة مالية تقليدية للغاية وإدارة ضريبية صارمة، كما يبدوان أيضا من وجهة النظر القائلة بأن سياسات الاقتصاد الكلي اليمينية المتطرفة ضارة في النهاية وتثير التساؤل عن سبب إتباع هذه السياسات¹.

تجادل نقطة أخرى حول العولمة بأنها عملية يخسر فيها جزء كبير من السكان المحليين، بينما تستفيد النخبة من معلومات خاطئة وتنتشرها من خلال خبراء متحيزين، فهي قضية أخرى عادة ما تشترك الأحزاب اليمينية المتطرفة في موقف نقدي لها، كما ينظر إلى التطورات الاقتصادية مثل التغيير الهيكلي والتكاليف المرتبطة به من حيث عدم اليقين وفقدان الوظائف على أنها نتيجة التكامل الاقتصادي الدولي، فكثيرا ما يتهم اليمينيون المتطرفون الشركات أو الحكومات الأجنبية بالانخراط في الإغراق في الأزمات المالية وغيره من أشكال المنافسة غير العادلة.

ففي المجال الاقتصادي يرتبط اليمين المتطرف ارتباطا وثيقا بالعولمة والمخاوف التي تثيرها بين مجموعات معينة حول التغييرات في وظائف الناس ورفاههم، فقد أشارت كاثرين دي فريس وإيزابيل هوفمان في تقريرهم "لا تخافوا من القيم" إلى أنه كلما انخفض مستوى التعليم انخفض الدخل وزاد احتمال رؤية كبار السن للعولمة تهديدا، علاوة على ذلك فإن أولئك الذين يشعرون بأنهم قريبون من الأحزاب اليمينية المتطرفة مدفوعون أساسا بالخوف من العولمة، ويتضح هذا التأثير بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالأحزاب اليمينية المتطرفة، ولكنه موجود أيضا بالنسبة للأحزاب اليسارية المتطرفة².

يعرف حزب (UKIP) في المقام الأول شعبه الاقتصادي على أنه مجتمع من العمال، ويتعهد الحزب بخفض العبء الضريبي للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط لتعزيز الاقتصاد البريطاني؛ حيث أوضح **نايجل فاراغ**: "لقد انخفضت مستويات المعيشة وأصبحت الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للكثيرين في بلدنا، إن رفاهية أولئك الذين يعيشون ويعملون في بلدنا تهمني أكثر من أرقام الناتج المحلي الإجمالي".

¹ Andersen M Torben and others, op.cit., p. 55.

² Jordi Bacaria, "Populism and its impact on multilateral institutions and economic trad", (CIDOB REPORT no 01- 2017), p. 19.

وفقا لحزب (UKIP) فإن التدهور الاقتصادي يدعو الى التغيير: " بلدنا بحاجة الى تغيير اجتماعي واقتصادي وديمقراطي جذري"، كما يعارض الحزب مجتمع المنتجين الحقيقي النخب غير المنتجة في قمة المجتمع ممثلة في كل من المؤسسة السياسية التي تجسدها وستمنستر والقوى الاقتصادية، كما يتشارك الحزب مع حزب (RN) النظر إلى الشركات الكبرى على أنها مستفيدة غير جديرة بالثروة الوطنية، فانه لمن غير العدل أن يتمكن عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات من الوصول إلى جميع مزايا سوق المستهلك البريطاني المزدهر دون تقديم مساهمة مناسبة في تكاليف المجتمع البريطاني.

من الملاحظ أنّ حزب (UKIP) يظهر أجندة اقتصادية مختلطة تدعم الشركات الصغيرة، والضرائب المنخفضة وزيادة الإنفاق على الخدمات الحيوية مثل (NHS) والتعليم، بينما ندعي محاربة التهرب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات¹.

بالإضافة إلى ما سبق، أجرى كل من جاكوبيك وكيلي تحليلا لإعادة تسييس المساعدات الخارجية مدفوعة بالمساواة بين السكان الأصليين والحمائية، لكنهما لم يحللا تجريبيا الآثار الملموسة لأحزاب اليمين المتطرف، وأشار كريسوجيلوس إلى أنّ معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة تدعو إلى تقليص ميزانيات المساعدات، كما أضافوا أنّ العديد من خطط الحد من الفقر المدقع تطالب باستخدام سياسة التنمية لتقليل تدفقات الهجرة وإيحاء أنّ الخطاب اليميني المتطرف يمهّد الطريق لتحولات السياسة في هذا الاتجاه.

يتوقع أن تؤثر أحزاب اليمين المتطرف ليس فقط على الإنفاق العام على المساعدات، ولكن أيضا على التوجيه الموضوعي للمساعدات الخارجية، وحجتهم في ذلك أنّ هذه المساعدات تساعد في احتواء الهجرة إذا تم استخدامها لتقوية الشرطة وقطاع الأمن وقدرات إدارة الحدود، فعندما تصبح أحزاب اليمين المتطرف أقوى، تزداد حصة المساعدة التي تهدف إلى احتواء الهجرة².

كذلك توجه هذه السياسات نحو الاتفاقيات الدولية والتعاون عبر حدود الدول، مما يضع الخطاب اليميني المتطرف في صراع مباشر مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة -الشراكات من أجل الأهداف-، وبالتالي تصبح أهداف التنمية المستدامة هذه منصة إطلاق بلاغية طبيعية لانتقادات الإدارة

¹ Gilles Ivaldi, Oscar Mazzoleni, op.cit., p. 20.

² Christine Hackenesch and others, "populist radical right parties' impact on European foreign aid spending", *journal of common market studies*, (2022), p. 5.

الحالية من خلال قلب الأفكار اليمينية المتطرفة، ويوفر تركيزها على النتائج المحسوبة أداة قيمة للنشطاء المصممين على مقاومة إدارة تركز على تفكيك نظام دولي ليبرالي¹.

تشكل الاتجاهات اليمينية المتطرفة المتزايدة تهديدات محتملة للتنمية المستدامة، ويمكن أن تؤدي من عدة نواح إلى انتكاسات كبيرة عندما يتعلق الأمر بمعالجة قضايا التنمية المستدامة العالمية، حيث تتعلق بالتخلي عن الجهود المبذولة لتعزيز الاندماج.

على سبيل المثال، يتحمل الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن الجوانب السلبية للعولمة (بالنسبة للمشاكل الإقليمية في النمسا وفرنسا وإيطاليا وبولندا وما إلى ذلك بسبب انخفاض القدرة التنافسية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل والخوف وعدم اليقين وفقدان الهوية)، فإن إنجازات الاتحاد الأوروبي (حرية الحركة الداخلية، الحقوق الاجتماعية، آليات إعادة التوزيع) إما متنازع عليها أو غير معترف بها من قبل اليمينين المتطرفين؛ يتم تفسير خطوات الاندماج التي يتخذها الاتحاد الأوروبي بعبارات سلبية في المقام الأول (تؤدي حرية التنقل الداخلي إلى استغلال أنظمة الضمان الاجتماعي في بعض البلدان ونقص الدوريات الحدودية يؤدي إلى الهجرة غير الشرعية).

كذلك مسألة رفض سياسة التنمية، حيث يدعو اليمينيون المتطرفون إلى التشكيك في أساسيات سياسة التنمية ومهامها، فبدلاً من اعتبارها أداة للتنمية يتم إعادة تفسير سياسة التنمية على أنها وسيلة لمكافحة السلوك أو المعاقبة عليه من خلال استخدام سيناريو "نحن وهم" وبالتالي للتحكم في الهجرة من جنوب الكرة الأرضية، وهذا ينتج عنه تهديد لإعادة تنظيم مجال السياسة بشكل أساسي بناءً على المصالح الوطنية المفترضة².

يجادل بعض المختصين أنه يمكن لبعض البنود المزدوجة في أجندة أحزاب اليمين المتطرف أن تحفز النمو على المدى القصير، وقلّة هم الذين يجادلون ضد زيادة الإنفاق على البيئة التحتية العامة القديمة، كما تم توضيحه سابقاً الاختلاف مع فكرة أنّ التخفيضات الضريبية يمكن أن تعزز الاستهلاك

¹ Gottenhuber S Mulholland, "addressing European populism from a sustainability policy perspective", (ESDN Quarterly Report 53, July 2019), p. 13.

² Paul Marschall, Stephan Klingebie, "populism: consequences for global sustainable development", Briefing paper 8/2019, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), p.3, in: https://www.die-gdi.de/uploads/media/BP_8.2019.pdf (12/02/2022) (20:53)

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

والاستثمار، ومع ذلك فإن أحزاب اليمين المتطرف لديها القدرة على إعاقة النمو وتغذية التضخم وتؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية والإنتاجية على المدى الطويل.

يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة عجز الميزانية، والذي يمكن أن يؤدي تمويله إلى إزاحة الاستثمار الخاص وربما يؤدي إلى ارتفاع التضخم، كما يمكن أن تؤدي الضرائب المفرطة على الدخل ورأس المال إلى تثبيط العمالة والاستثمار المعزز للإنتاجية¹.

اجتماعيا، نظرا لأن نجاحهم الانتخابي يتوقف على ضوابط الهجرة الأكثر صرامة، وسياسات القانون والنظام الأكثر صرامة، ونصوص الرعاية المقيدة للمهاجرين على وجه الخصوص، فقد أثار بطبيعة الحال مسألة تأثيره على صياغة السياسات.

ووفقا لكتشلت كانت أحزاب اليمين المتطرف جذرية بالفعل فيما يتعلق بموقفها الاستبدادي ثقافيا، ولكن أيضا في مطالباتها بسياسات عدم التدخل التي تهدف إلى تقليل إعادة التوزيع، وخفض الضرائب، وخفض نفقات الرعاية الاجتماعية.

بدءا من إعادة التوزيع، قد يكون دعم تقليص النفقات الاجتماعية مشكلة خطيرة لأحزاب اليمين المتطرف لأن جزءا على الأقل من قاعدتهم الانتخابية لديه اهتمام قوي ببرامج التأمين الاجتماعي التقليدية مثل المعاشات التقاعدية².

على الرغم من أن سياسة الصحة (الرعاية الصحية في المقام الأول) هي محور بعض الدراسات التي تم الاستشهاد بها، إلا أن ما نلاحظه هنا هو استخدام المؤلفين للاجتياح الأوسع لإصلاحات سياسة الرعاية الاجتماعية كبديل لصحة السكان والمساواة الصحية، وهذا معقول بالنظر إلى أن سياسات الرعاية الاجتماعية تلعب دورا مهما في تحديد النتائج الصحية، وتقر بعض النتائج التي حصلوا عليها في سياق تحليل نتائج تأثير اليمين المتطرف على الرعاية الصحية ما يلي:

• الشوفينية الرفاهية أعلى في أنظمة الرعاية الصحية الممولة من الضرائب، وتتوافق هذه النتيجة مع ما وصفه أحد المفكرين مؤخرا بـ "النيوليبرالية البدائية"، حيث تتحد الفردية والمسؤولية المرتبطتين

¹ Paul Tostevin, "the economic impact of populism", April 2019, in: <https://www.savills.com/impacts/market-trends/the-economic-impact-of-populism.html> (13/02/2022) (16:25)

² Leonce Roth and others, " the impact of populist radical right parties on socio-economic policies", *European political science review*, (2018), pp 5-6.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

بالتقشف النيولبرالي مع السياسات الوطنية والتراجع الواضح عن الحدود الاقتصادية القابلة للاختراق للعولمة.

• يمكن لبرامج تخفيض المخاطر في التحالف مع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أو الليبرالية أن تحول إصلاح الرعاية الاجتماعية في اتجاه أكثر شوفينية، وهو أمر ينظر إليه على نطاق واسع خارج نطاق الاتحاد الأوروبي وكذلك داخله.

ويبررون ذلك بما أكدته حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) والفوائد التي تعود على خدمة الصحة الوطنية (NHS) من مغادرة الاتحاد الأوروبي، لكنها تمكنت من تفادي حقيقة أن العديد من العاملين الذين يعملون في خدمة الصحة الوطنية هم مهاجرون¹.

على المستوى الإجمالي، في مرتين من المرات الثلاث التي شارك فيها حزب (FPÖ) في حكومات ائتلافية سيطروا على وزارة الصحة، لم يدخل تحالف (FPÖ-ÖVP) تغييرات منهجية عميقة في نظام الرعاية الصحية، ومع ذلك تم إدخال لوائح أصغر؛ مثل التخلي الجزئي عن التأمين المشترك المجاني للأزواج الذين ليس لديهم أطفال أو قانون جديد لزيادة مساهمات المرضى الخاصة.

كجزء من الحكومة ساهم حزب (FPÖ) أيضا في الإصلاحات الهيكلية، فبينما كانت حكومات (FPÖ-ÖVP) في كل من 2000 ومرة أخرى في 2017 تهدف إلى إعادة بناء التأمينات الاجتماعية.

كانت إعادة تشكيل نظام التأمين الاجتماعي هدفا رئيسيا في حكومة (FPÖ-ÖVP) لعامي 2017-2019، على الرغم من أن هذا الاندماج كان شيئا وافق عليه حزب (ÖVP) بسهولة، إلا أنه كان قرارا سياسيا قدمه في الأصل جورج هايدر في عام 1988.

كان منطق هايدر وراء الاندماج سياسيا، في حين أن بعض السياسيين يفترضون أن هدفه كان توفير التكاليف وأكثر من ذلك لتكون قادرا على السيطرة بشكل أكبر على المسؤولين، ويؤكد آخرون أن الهدف الكبير هو تدمير هيكل نظام التأمين الاجتماعي.

¹ Ronald Labonte, Fran Baum, "right wing politics and public policy: the need for a broad frame and further research", *International journal of health policy and management (ijhpm)*, vol 10, no 8, (2021), p. 520.

في ديسمبر 2018 اعتمد البرلمان النمساوي القانون التنظيمي للتأمين الاجتماعي (SV-OG) والذي دمج 21 مؤسسة للتأمين الاجتماعي موجودة مسبقاً في خمس مؤسسات فقط، وذلك بموافقة المفوضية الأوروبية.

لتحقيق هذا الهدف كانت الخطة تقضي بخفض التكاليف من خلال الدمج، وهكذا تم دمج مؤسسات التأمين الإقليمية التسع للمواطنين العاملين في القطاع الخاص في صندوق تأمين صحي وطني نمساوي واحد¹.

كان تأثير هذه الإستراتيجية على الصحة والسياسة الاجتماعية كبيراً، فقد تم تخفيض ميزانية خدمة البطالة من 1.94 مليار يورو لعام 2018 إلى 1.41 مليار يورو لعام 2019، منهية بذلك برنامجين للتوظيف (Aktion 2000) و (Beschäftigungsbonus) لدعم العاطلين عن العمل على المدى الطويل وكبار السن في القوى العاملة، وخفض الأموال التي تم إنفاقها على خدمات الاندماج بمقدار 105 مليون يورو، كما تم الإعلان عن خطط لتخفيض الحد الأدنى المضمون للدخل والتخفيضات في ميزانيات المستشفيات والبحوث، لكن ربما يكون أوضح تأثير لحزب (FPÖ) هو مكافحة التبغ، فقد كان أحد الشروط التي قدمها الحزب خلال محادثات الائتلاف مع حزب (ÖVP) في أواخر ديسمبر 2017 هو إسقاط الحظر المفروض على التدخين المقرر تنفيذه في ماي 2018، والذي كان من شأنه أن يحظر التدخين داخل المطاعم والحانات في جميع أنحاء البلاد، وقد دعم حزب (ÖVP) هذا الحظر في ظل حكومة الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPO) وعارض العديد من الأعضاء البارزين في الحزب علناً قرار التراجع عن الاتفاقية لكن دون تأثير².

في إيطاليا، بعد عرض قضية التطعيم عبر مجموعة من السياقات السياسية، في الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية الإيطالية في مارس 2018، قاما حزبان يمينيان متطرفان حزب (Lega) وحزب 5 نجوم بحملة مع مجموعات مكافحة اللقاح واعدة لإلغاء القانون الذي جعل اللقاحات إلزامية للأطفال، وساعد كلا الحزبين لاحقاً في تشكيل حكومة ائتلافية.

¹ Michelle Falkenbach, **the populist radical right in government: the effect of the populist radical right on health policies in Western Europe**, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, (university of Michigan, 2021), p. 96.

² Michelle Falkenbach, Scott L Greer, "political parties' matter: the impact of the populist radical right on health", **European journal of public health**, vol 28, no 3, (2018), p. 16.

خلال الحملة الانتخابية، ربط بيبي قريلو (Beppe Grillo) مؤسس حركة خمس نجوم سياسات التطعيم الإلزامي بالتسبب في سرطان الدم والتسمم والالتهاب وكبت المناعة والطفرة الجينية الوراثية والسرطان والتوحد والحساسية.

بمجرد وصولها إلى السلطة حاولت الحكومة الائتلافية الجديدة رفع المطلب الإلزامي للتطعيم، وتم اقتراح سياسة جديدة بشأن الشهادة الذاتية حيث لن يطلب من الآباء بعد الآن تقديم وثائق التطعيم قبل السماح لأطفالهم بالتسجيل في المدرسة¹.

في ديسمبر 2018، دخل المرسوم بقانون بشأن الهجرة والأمن المعروف باسم "مرسوم سالفيني" الذي دفعه سالفيني حيز التنفيذ كتعديل للمرسوم التشريعي السابق الصادر في 25 يوليو/جويلية 1998.

اتهم مهاجرون باستغلال نظام الرعاية الإيطالي والاستفادة من خدماته مثل الإسكان الاجتماعي والرعاية الصحية الشاملة، وبالتالي حرص المرسوم على أنه لن يتم إلغاء وضع الحماية الإنسانية للمهاجرين فحسب، بل سيكون من الأسهل أيضا تجريد المهاجرين من الجنسية الإيطالية ومنع طالبي اللجوء من الوصول إلى مراكز الاستقبال المصممة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي وإضعاف الجمهور والخدمات المتاحة لهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن "مرسوم سالفيني" على الرغم من تصنيفه على أنه قانون الأمن والهجرة، كان له آثار عميقة على صحة المهاجرين غير المسجلين ولا يزال يؤثر سلبا على الصحة العامة في إيطاليا².

عندما ننظر إلى إيطاليا نرى تأثيرا استبعاديا ليبراليا لنظام أحزاب اليمين المتطرف على الصحة والرفاهية، العديد من المبادرات التي اقترحتها حزب (Lega) انتهكت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأحكام محكمة العدل الأوروبية، حيث كان نهجها الاقصائي لتوزيع الخدمات الاجتماعية من خلال تقييد الوصول إلى الخدمات لأولئك الذين لا يعتبرون أنهم قدموا مساهمات كافية³.

¹ Ewen Speed, Russell Mannion, "populism and health policy: three international cases studies of right-wing populist policy frames", **Sociology of health and illness**, vol 0, no 0, (2020), p. 9.

² Michelle Falkenbach, op.cit., p. 173.

³ Michelle Falkenbach, Scott L Greer, op.cit., p. 17.

في ظل جائحة كوفيد-19 أبت الأحزاب اليمينية المتطرفة على سياساتها التي تؤدي إلى دعم أقل للتطعيم ضد فيروس كوفيد-19، ونجد أنّ أنصار حزب اليمين المتطرف (FPÖ) في النمسا ليسوا فقط أقل استعدادا للتطعيم ولكن أيضا أقل استعدادا لدعم التطعيم الإجباري، من هنا يستوضح أنّ أحزاب اليمين المتطرف ستكون أكثر انتقادا لبرامج التطعيم الإجباري ضد الفيروس¹.

نشر حزب (FPÖ) بيانا صحفيا اظهروا فيه موقفا واضحا ضد التطعيمات الإلزامية، وأعلن روبرت هوفر (Robert Hover) رئيس الحزب أنه لن يتم تطعيمه واثقا بدلا من ذلك في نظام المناعة الجيد.

أما في إيطاليا، فبصرف النظر عن التأثير الكامن لسياسات (Lega) السابقة أثناء الوباء، أثر سالفيني بشكل كبير على الخطاب المحيط بفيروس كوفيد-19 كعضو في المعارضة، في البداية استخدم الوباء لمواصلة خطابه المناهض للمهاجرين ولومهم على جلب الفيروس إلى إيطاليا، بالإضافة إلى التهجم على المجتمع العلمي فيما يتعلق بالأقنعة.

بفضل "مرسوم سالفيني" حدث ضغط إضافي مع تفشي جائحة كورونا لان كلا من الرعاية الصحية ودعم الإسكان هما من الاحتياجات الملحة للمهاجرين لاسيما أثناء الوباء².

المطلب الثالث: التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي الايكولوجية

يشكل تغير المناخ صعوبة متجذرة في القومية الأصلية للتيار اليميني المتطرف، مما يزيد من احتمالية أن يكون اليمين المتطرف متشككا في مسألة المناخ، كما لاحظ بعض المفكرين المهمين بمسألة المناخ والأحزاب اليمينية المتطرفة أربعة موضوعات رئيسية داخل حركة المتشككين البيئيين: أنهم ينكرون الدليل على تغير المناخ وخطورته، وبالتالي يشككون في السياسات البيئية، وبالتالي هم ضد اللوائح، ويرون اللوائح البيئية على أنها تهديد للتقدم الغربي؛ ومفاد هذا التشكيك أنهم لا يؤمنون باتجاه ارتفاع درجة حرارة الكوكب، كما لا يؤمنون بتأثير الإنسان على اتجاه الاحترار، إضافة إلى رؤيتهم لتأثير الاحتباس الحراري أنه تأثير لا ينظر إليه على أنه ضار جدا³.

¹ Christina-Marie Juen and others, "Who wants COVID-19 vaccination to be compulsory? The impact of party cues, leftright ideology, and populism", *politics*, vol 1, no 21, (2021), p. 5.

² Machel Falkenbach, op.cit., p. 225

³ Igor Zivkovic, **the far right and climate change on the relationship between far-right ideology and climate change**, Master of Globalisation and development (university of Antwerp, institute of development policy,2019), p. 13.

يقر بين لوكوود (Ben Lockwood) أنّ هناك سببين محتملين لهذه المواقف: أنّ مؤيدي أحزاب اليمين المتطرف يميلون إلى الدفاع عن الذين تخلفوا عن الركب بسبب العولمة والتغير التقني، والاستياء كذلك من دفع ثمن سياسة المناخ من خلال أشكال الضرائب البيئية، حيث أنّ التيار اليميني لديه عداء أيديولوجي لسياسة المناخ كأجندة عالمية في الأساس.

عمل كل من (Hagemann) و (Cetkovic) على محاولة فحص تأثير أحزاب اليمين المتطرف على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المناخ خلال الفترة من 2008 إلى 2018 باستخدام نهج دراسة الحالة، فلم يجدوا سوى تأثيرات محدودة لظهور التيار اليميني المتطرف لعدد من الأسباب إحداهما أنّ مثل هذه الأحزاب دخلت الحكومات في حالات قليلة نسبياً، والثاني هو أنه حتى في حالة وجود أحزاب اليمين المتطرف في الحكومة (مثل النرويج) فقد سيطروا بشكل مباشر على وزارة الطاقة والمناخ، ثالثاً عندما حققت أحزاب اليمين المتطرف نجاحاً انتخابياً وفقاً للمقاعد في الهيئات التشريعية كان هذا يميل إلى دفع الأحزاب الأكبر لتشكيل حكومات ائتلافية مع الأحزاب الأخرى التي لديها برامج تقدمية للطاقة والمناخ مما أدى إلى تحسين السياسات، أخيراً وجدوا أنّ التأثير المحتمل لممارسات حماية البيئة كانت مشروطة بغياب نظام مناخ دولي قوي وقد غمرها تأثير الأحداث الكبرى مثل اتفاقية باريس¹.

يجادل لوكوود هنا بأن المنتمين إلى التيار اليميني المتطرف أكثر تشككاً في المناخ ويتوافقون مع أحزاب اليمين بشكل عام الذين يميلون إلى أن يكونوا أكثر تشككاً في تغير المناخ وحماية البيئة، والتشكيك في المناخ لديهم هو عدم التصديق أو عدم اليقين فيما يتعلق بالاحترار العالمي (البشري المنشأ) الذي يتبنى عدم القبول أو الوعي بخطورة تغير المناخ وعواقبه على سبيل المثال عدم تصديق الطبيعة البشرية لتغير المناخ، وبالتالي فإن الشكوك حول حماية البيئة تولد الشك فيما يتعلق بخطورة تغير المناخ، والعواقب المحتملة للتدهور البيئي².

لكن بالرغم من الرأي السابق، تعمل الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تتصاعد الآن في جميع أنحاء أوروبا على رفع معارضة العمل المناخي إلى قضية حرب ثقافية جديدة على النمط الأمريكي، حيث نجد

¹ Ben Lockwood, Matthew Lockwood, "how do right-wing populist parties influence climate and renewable energy policies?", evidence from OECD countries, in: [https://warwick.ac.uk/fac/soc/economics/staff/blockwood/how do right-wing populist parties influence climate and renewable energy policies - 2 feb 2022 for wp.pdf](https://warwick.ac.uk/fac/soc/economics/staff/blockwood/how%20do%20right-wing%20populist%20parties%20influence%20climate%20and%20renewable%20energy%20policies%20-%202%20feb%202022%20for%20wp.pdf) (06/02/2022) (12:12)

² Robert A. Huber, "the role of populist attitudes in explaining climate change skepticism and support for environmental protection", **Environmental politics**, vol 29, no 6, (2020), p. 962.

مثلا حزب البديل من أجل ألمانيا (AFD) والذي يحتل ثالث أكبر عدد من المقاعد في البوندستاغ والمعروف بأرائه الشديدة المعادية للمهاجرين وكرهية المسلمين يرفضون علنا علم المناخ، ونجد هنا اختلاف داخل نفس الحزب ممن يقبلون ذلك لكنهم يرفضون الدعوات لاتخاذ إجراء باعتبارها هستيريا مبالغ فيها بحجة أنّ تدابير خفض الكربون غير ضرورية أو لا يمكن تحملها أو لا طائل من ورائها في مواجهة التهديدات.

في كلتا الحالتين، أصبح المناخ على نحو متزايد وسيلة ضغط جديدة وقوية لأحزاب اليمين المتطرف مع انحسار القضايا القومية الأخرى وعلى الأخص أزمة اللاجئين في أوروبا، حيث يتلائم الهجوم على سياسة المناخ بدقة مع إطار عمل أحزاب اليمين المتطرف، ومن خلال تعطيل الإجماع حول الحاجة إلى اتخاذ إجراء فإن تحريكهم يهدد بإضعاف طموحات القارة التي سعت تاريخيا إلى أن تكون رائدة في مجال المناخ العالمي، كما تسعى إلى توضيح أهدافها المتعلقة بخفض الانبعاث والطاقة المتجددة في المستقبل¹.

تشعر معظم ألمانيا بالقلق من ظاهرة الاحتباس الحراري، وفي استطلاع أجرته شبكة (ZDF) التلفزيونية في البلاد صنف المستجيبون قضية المناخ والبيئة على أنه ثاني أهم قضية مباشرة بعد الأجانب والاندماج، وبالمثل قال 77 % من المشاركين في استطلاع حول الانتخابات الأوروبية أجري في 11 دولة أن على الأحزاب السياسية أن تجعل مكافحة تغير المناخ أولوية.

وعلى العكس من ذلك، فإن معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا تتخذ موقفا مفاده أننا لسنا بحاجة إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء، وقال بهذا الصدد مارك بيرنهارد عضو الحزب الألماني (AFD) في البرلمان الاتحادي الألماني: "نحن نرفض تحول الطاقة بالطريقة التي تتم بها في ألمانيا" وقال أيضا: "إنّ الانبعاثات المرتفعة من البلدان الأخرى جعلت تقليل البصمة الكربونية لألمانيا أمرا لا طائل من ورائه"

تكتسب قضية المناخ اهتمام بالغ من أحزاب اليمين المتطرف الأمر الذي يشغل بال المفكرين والدارسين حول كيفية معالجة تغير المناخ مع تدخل هذه الأخيرة الأحزاب اليمينية المتطرفة والتي تهدد

¹ Beth Gardiner, "for europe's far-right parties, climate is a new battleground", Yale school of the Environment, in: <https://e360.yale.edu/features/for-europes-far-right-parties-climate-is-a-new-battleground> (06/02/2022) (13:09)

التقدم نحو حماية المناخ بشكل مباشر، من بينهم إضافة إلى حزب (AFD) الألماني، حزب (UKIP) وحزب (FPÖ) والذين يرفضون اتفاقية باريس لعام 2015¹.

كانت معارضة سياسات المناخ سمة من سمات برنامج حزب (UKIP) منذ عام 2006، وكان إلغاء قانون تغير المناخ لعام 2008 بمثابة تعهد رسمي في الانتخابات العامة لعام 2015، كما تضمن البيان أيضا التزامات بسحب الدعم لطاقة الرياح والطاقة الشمسية ووقف سعر أرضية الكربون والبحث عن طرق لمساعدة صناعة الفحم وتجديد شبابها.

اظهر استطلاع أجرته YouGov عام 2013 أن 44 % من الذين يعتمون التصويت في (UKIP) كانوا متشككين في الاتجاه، مقارنة بأقل من 30 % للناخبين من حزب العمال والمحافظين، حيث نجد أنه فقط 17 % من ناخبي الحزب المحتملين نسبوا الاحترار لأسباب بشرية، أقل من نصف نسبة الناخبين المحافظين عند 37 %.

بحلول عام 2015، اظهر استطلاع رأي متكرر أن جميع المستجيبين قد تحركوا نحو قبول أكبر لتغير المناخ، فاختفى التباين هنا مع حزب المحافظين، كما اظهر الاستطلاع أيضا أن 29 % من ناخبي حزب (UKIP) وافقوا على العبارة التالية: "ليس من الواضح بعد ما إذا كان تغير المناخ يحدث أم لا"، ويعبرون بقولهم: "لا نعتقد أن تغير المناخ يحدث على الإطلاق-انه ببساطة ترويج مخيف ويجب أن نتجاهله-"².

المتشككون في المناخ حاليا أقلية في أوروبا، ومع ذلك بعد أن اكتسبت الأحزاب اليمينية المتطرفة دعما في جميع الدول الأوروبية تقريبا خلال السنوات الأخيرة، كان لها الأثر المتزايد على سياسة المناخ، حيث تشغل هذه الأحزاب مقاعد في العديد من البرلمانات الوطنية وفي دول مثل إيطاليا والنمسا وبولندا والمجر فهي جزء من ائتلافات حكومية وأحيانا أكبر حزب.

¹ Harald Franzen, "Are right-wing populists a threat to European climate policy?", 16/05/2019, in: <https://www.dw.com/en/are-right-wing-populists-a-threat-to-european-climate-policy/a-48764969> (06/02/2022) (13:57)

² Matthew Lockwood, "right wing populism and climate change: exploring the linkages", paper presented at the political studies association annual conference Glasgow, 10-12 April 2017, in: <https://www.psa.ac.uk/sites/default/files/conference/papers/2017/Right%20wing%20populism%20and%20climate%20change.pdf> (07/02/2022) (10:52)

يمنح اليمينيون المتطرفون المزيد من الوقت للتحدث في البرلمان الأوروبي، ويحصلون على مقاعد في اللجان ويتأسونها وهذا يمكنهم من تقديم قرارات وإنشاء موارد برلمانية بشكل عام، ففي السنوات الأخيرة صوت معظم أعضاء البرلمان الأوروبي اليمينيين باستمرار ضد تدابير حماية المناخ مثل ضريبة ثاني أكسيد الكربون الأوروبية، أي أنّ هناك أيضا خطر تحول أحزاب يمين الوسط لسياساتها أقرب إلى سياسات اليمين المتطرف.

بينما يحذر العلماء ونشطاء المناخ من العواقب الكارثية لحماية المناخ- ارتفاع مستوى سطح البحر والطقس القاسي وما إلى ذلك- يميل أحزاب اليمين المتطرف إلى التركيز على جوانب مختلفة جدا من النقاش المناخي- القيود المفروضة على القيادة وزيادة الكهرباء والأسعار واللعب على المخاوف بشأن انعدام الأمن الاقتصادي-.

يقول **لوكوود** هنا بأن قاعدة أحزاب اليمين المتطرف هي بين عمال التصنيع الذين فقدوا وظائفهم أو الأجور، وأنهم يرون أجندة المناخ كجزء من ذلك خاصة في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة¹.

كذلك ينفي حزب الحرية الهولندي وجود دليل مستقل على تغير المناخ من صنع الإنسان ويعتبرونه خدعة، حيث تشك الأحزاب اليمينية المتطرفة الدنماركية والسويدية والاستونية والنمساوية في تغير المناخ أو ترفضه، وسواء كان الأمر يتعلق بتعزيز الطاقة المتجددة أو جعل المباني أكثر كفاءة في استخدام الطاقة أو خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من النقل فقد صوتت الأحزاب اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي ضدها.

على النقيض من ذلك، بعد سنوات من المناقشات يدعم البرلمان الأوروبي أخيرا المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة ومن هنا يتضح حجم تأثير أحزاب اليمين المتطرف على سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه قضية المناخ فلو كان عدد أكبر من نواب اليمين المتطرف لما كان هناك دعم لمسألة الطاقات المتجددة، فقد صوتت الأحزاب اليمينية المتطرفة بنسبة 80% ضد القرار.

نجد كذلك عدد من الأحزاب اليمينية المتطرفة في الاتحاد الأوروبي تدعم الفحم علانية بما في ذلك حزب (UKIP) وحزب القانون والعدالة في بولندا، كما يركز حزب (GD) في اليونان على علة موارده

¹ Harald Franzen, op.cit.

الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي

الطبيعية (الغاز البحري) وتتكسر الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى في فنلندا والسويد المسؤولة التاريخية لبلديهما عن ظاهرة الاحتباس الحراري.

من خلال الحديث حول اتفاقية باريس وهي الاتفاقية الوحيدة طويلة الأجل لمكافحة تغير المناخ نجد هناك رفض تام للاتفاقية من طرف الأحزاب اليمينية المتطرفة - حزب الحرية النمساوي أو حزب الحرية الهولندي أو رابطة الشمال الإيطالية¹.

يمكن تفسير هذا الرفض إلى الاهتمام والميل الواضح لأحزاب اليمين المتطرف في البلدان الغنية بالموارد إلى تكوين علاقات وثيقة مع صناعة الوقود الاحفوري أو الاعتماد عليها إضافة إلى الاعتماد على الدعم المالي وتقديم منافع سياسية لها، ولكن يواجه هذا التفسير عددا من الانتقادات منها: أنه لا يمكن أن يكون هذا تفسيرا كافيا، لأن أحزاب اليمين المتطرف في البلدان التي لا تمتلك موارد وقود احفوري محلية كبيرة هي أيضا معادية لسياسات المناخ، على سبيل المثال يحرص حزب (UKIP) على الفهم بالرغم من أن المملكة المتحدة لديها لوبي ضعيف من الفحم.

يعتمد التفسير الثاني لشرح الصلة بين أحزاب اليمين المتطرف والتشكيك المناخي والعداء لسياسة المناخ في تهميش قطاعات المجتمع من خلال الهيكل المتغير للاقتصاد والسياسة، وهذه الحجة لها أبعاد اقتصادية وسياسية.

يجادل البعد الاقتصادي هنا بأن أحزاب اليمين المتطرف حظيت بمكانة خاصة بين العاملين في الصناعة والتصنيع والذين يعملون في المهن الأقل مهارة من ذوي الياقات البيضاء والذين تأكلت وظائفهم ودخلهم وأمنهم الاقتصادي الأوسع بسبب عمليات العولمة وإنهاء النقابات.

تقترح القراءة لأحزاب اليمين المتطرف تفسيرات روابط مع العداء لتغير المناخ والسياسة التي لها جذور اقتصادية، حيث أن التهديد الذي يشعر به المتخلفون عن العولمة أنتج العداء لأي شكل من أشكال الضرائب بما في ذلك الضرائب البيئية².

¹ "5 Raisons pour lesquelles l'extreme droite nuit au climat", 5 Mai 2019, in : <https://www.amisdelaerre.org/5-raisons-pour-lesquelles-l-extreme-droite-nuit-au-climat/> (07/02/2022) (18:06)

² Matthew Lockwood, op.cit., pp. 11-14.

برزت الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام 2019 باعتبارها الحملة الانتخابية الأولى في السياسة الدنماركية التي سيطرت فيها قضية تغير المناخ على المناقشات، ويبدو أن هذا نتج عن مزيج من التركيز الدولي المعزز على إلحاح تغير المناخ والمشاكل البيئية التي حدثت بشكل غير عادي في صيف 2018 والتي أثرت بشدة على القطاع الزراعي الدنماركي المهم.

على الرغم من الاهتمام المتزايد بتغير المناخ إلا أن حزب الشعب الدنماركي كان غير مستعد لمناقشات حول المناخ، غير أنه بدأ في تجديد موقفه من التغير المناخي في صيف 2018، ووفقاً لحزب (DF) إن مسألة تغير المناخ هي مسألة إيمان بقول ميكيل دينكر: "حسناً، لا يمكنني استبعاد الفرضية القائلة بأن البشر هم من صنعوا التغيرات في المناخ، ومع ذلك إذا كان هناك باحثون موثوقون يقولون شيئاً ثم يقول البعض الآخر شيئاً آخر، فانا لا أشعر بالافتقار التام بأن أحد التفسيرات اصح من الآخر"، وصرح أن قضية المناخ تخص الكنيسة أكثر من السياسة، كما أوضح أنه على الرغم من أن تغير المناخ الناتج عن الإنسان هو تفسير محتمل فقد شهدت الأرض في السابق تغيرات في المناخ لا يمكن أن تعزى إلى السلوك البشري¹.

نلاحظ كذلك تفسير آخر يربط بين أحزاب اليمين المتطرف وتغير المناخ وهو المحتوى الأيديولوجي، ولم يتم بناء هذا المحتوى وفقاً للأيديولوجيات التقليدية لليمين واليسار كما تم قياسها بالمواقف تجاه التدخل الاقتصادي أو الإنفاق العام ولكن بدلاً من ذلك على غرار الانقسام الثقافي فيما يسمى بالسياسة الجديدة؛ أي بين الاستبداد والقيم التحررية أو الليبرالية.

وفقاً لوجهة النظر هذه، فإن التشكيك المناخي الذي عبر عنه مؤيدو الأحزاب اليمينية المتطرفة هو تعبير عن العداء للنخب الليبرالية ومعاداة الكوزموبوليتانية بدلاً من الانخراط في قضية تغير المناخ نفسها خاصة بالنظر إلى ضعف أهمية تغير المناخ كقضية في حد ذاتها، ويتضح الدعم لهذا النهج من التحليل لأجندة المناخ باعتبارها تهديداً للسيادة الوطنية من قبل أحزاب اليمين المتطرف في كل من بريطانيا والدنمارك².

¹ AnttoVihma and others, "Climate change and populism comparing the populist party's climate policies in Denmark, Finland and Sweden", (Finnish Institute of International Affairs (FIIA) Report, no 64, June 2020), p. 34.

² Matthew Lockwood, op.cit., p. 16.

في ديسمبر 2018 في الفترة التي تسبق رئاسة فنلندا للاتحاد الأوروبي وكذلك الانتخابات البرلمانية لعام 2019، أعلنت ثمانية أحزاب فنلندية أهدافها المشتركة لسياسة تغيير المناخ.

كان الحزب الفنلندي هو الحزب الوحيد الممثل في البرلمان الذي لم يوقع على هذا الموقف المشترك، وقد تضمنت أهداف المناخ التي أقرتها الأطراف الأخرى الحد من الاحتراز العالمي إلى 1.5 درجة، وتحقيق حياد الكربون في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2050، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى 55 % على الأقل من مستويات عام 1990 بحلول عام 2030.

على المستوى الوطني، سوف تصل فنلندا إلى وضع تكون فيه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سلبية بشكل واضح في 2040، وكان شبه الإجماع الجديد بين جميع الأطراف باستثناء الطرف الفنلندي تطوراً جديداً ملحوظاً في صنع السياسات الفنلندية المتعلقة بالمناخ.

خلال عام 2010 كانت فنلندا تنتقد بشكل عام أهداف السياسة المناخية الطموحة للاتحاد الأوروبي والتدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، وقد وصف الحزب الفنلندي سياسة تغيير المناخ بأنها خطوة سياسية سهلة مما أدى إلى تجنب النقاش حول الثمن الباهظ الذي قد تستلزمه سياسات المناخ.

كانت الحجة المضادة للحزب الفنلندي كما أوضحها ممثل مجموعة العمل ونائبة الرئيس الحالية للحزب ريكا بيورا ذات طابع قومي تجاه المناخ: ستكون الأهداف الفنلندية غير عادلة مقارنة بجهود دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بما في ذلك ألمانيا ورومانيا وبلغاريا وبولندا وستؤدي إلى تسرب الكربون في بلدان ثالثة إذا تم تحقيقها فإنها ستؤدي إلى البطالة في فنلندا والمزيد من الإنتاج في الصين وزيادة في إجمالي الانبعاثات¹.

وصفت الانتخابات البرلمانية لعام 2019 بأنها أول انتخابات مناخية في فنلندا، كما يعكس البيان الصادر عن الحزب الفنلندي للانتخابات البرلمانية لعام 2019 صدى التركيز العام المتزايد على تغيير المناخ، يشمل البيان موضوعان رئيسيان هما:

الأول: هو أنه يجب إعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب الفنلندي وليس احتياجات المهاجرين، لان الشعب الفنلندي يجب أن يأتي دائماً هو الأول وقبل كل شيء في السياسات والإجراءات الحكومية.

¹ AnttoVihma and others, op.cit., p. 51.

الثاني، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الفنلندية، وهنا تبرز سياسات المناخ والطاقة باعتبارها الشغل الشاغل: يجب تخفيف السياسات المناخية من أجل تعزيز القدرة التنافسية الصناعية.

تتبع أيضا الحجة الرئيسية القومية المناخية بالنسبة للحزب الفنلندي فإن وجود مدخنة صناعية في فنلندا هو في الواقع تحكم ايجابي في التأثيرات السلبية لتغير المناخ، حيث ستكون هذه المدخنة أنظف مما لو تم إجبار نفس المدخنة على أن تكون في الخارج¹.

كذلك تضع إستراتيجية حكومة (ÖVP-FPÖ) أهدافا طموحة للوصول إلى طاقة متجددة بنسبة 100 % في الكهرباء وتسريع التخلص التدريجي من الفحم، على الرغم من انتقاد المعارضة للأهداف باعتبارها غير كافية.

في قطاع النقل، تم تبني أحد التعهدات الانتخابية المركزية لحزب (FPÖ) لزيادة الحد الأقصى لسرعة الطريق السريع من قبل الحكومة التي تخاطر بزيادة الانبعاثات، فقد كان الحزب هو الوحيد الذي عارض إعلان حالة الطوارئ المناخية في البرلمان النمساوي في عام 2019.

في البرلمان الأوروبي تماشيا مع مواقفه، دعم حزب (FPÖ) توجيه الاتحاد الأوروبي للطاقة المتجددة لكنه رفض اتفاقية باريس، وأثناء مشاركة الحزب في الحكومة اتخذت النمسا موقفا معتدلا في مفاوضات هدف المناخ لعام 2030 في الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فقد دعمت أهداف net-zero لعام 2050 و100 % للطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي².

يمكن القول إن تأثير أحزاب اليمين المتطرف على سياسات الاتحاد الأوروبي هي الأكثر وضوحا في مجالات الهجرة والسياسات الاجتماعية بالأخص أما فيما يخص التشريعات المناخية والسياسات الاقتصادية فيمكن القول إنها تبقى للآن محاولات في بعض دول الاتحاد الأوروبي خاصة النمسا، الدنمارك وإيطاليا.

¹ Ibid., p. 52.

² Robert A Huber and others, "is populism a challenge to European energy and climate policy? Empirical evidence across varieties of populism", **journal of European public policy**, vol 28, no 7, (2021), p. 1006.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة من خلال فصولها الثلاث فحص إشكالية الاتحاد الأوروبي والمسائل الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية، وذلك عبر محاولة الإجابة عن مدى اعتبار صعود التيارات السياسية اليمينية في الاتحاد الأوروبي مراجعة للأجندة الأمنية في صيغتها الموسعة، وقد سمح ذلك بتحديد مفاهيم الدراسة، فضلا عن رصد واقع أحزاب اليمين المتطرف داخل الاتحاد الأوروبي وتأثير ذلك عليه كمؤسسة وعلى سياساته تجاه المسائل الأمنية، ومن هذا المنطلق سعت الدراسة لفحص الفرضيات المقترحة وصولاً إلى مجموعة النتائج المتعلقة بالموضوع.

لقد خلص فحص الفرضية الأولى للدراسة والمتعلقة "بقدر ما تصادمت الأفكار والمصالح بين دول الاتحاد وأحزاب اليمين المتطرف الموجودة داخلها بقدر ما شكل ذلك مجموعة من التحديات والتأثيرات على مؤسسات الاتحاد الأوروبي وسياساته اتجاه المسائل الأمنية"، انتهت الدراسة إلى انه فعلا لأحزاب اليمين المتطرف تأثيرات فيما يخص الاتحاد الأوروبي كمؤسسة -تشكيل تحالفات داخل البرلمان الأوروبي والموقف المعارض له؛ الرغبة في العودة إلى نموذج الدولة الوطنية- ناهيك عن التأثيرات التي تمارسها هذه الأحزاب في عملية صنع وتشكيل السياسات الأمنية داخل الاتحاد الأوروبي- الهجرة، المناخ، السياسات الاقتصادية والاجتماعية- نظرا لتعارض مصالح هذه الأحزاب مع طبيعة الاتحاد الأوروبي وسياساته تجاه المسائل الأمنية المختلفة.

أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي فحواها " لا يعتبر تنامي اليمين المتطرف مسعىً إصلاحياً للأجندة الأمنية الموسعة في الاتحاد الأوروبي بل انتكاسة للأوربية وللنهج الأوروبي في معالجة المسائل ذات البعد الأمني"، انتهت الدراسة إلى تأكيد الفرضية عبر التطرق لتأثيرات صعود اليمين المتطرف على مختلف المسائل الأمنية للاتحاد الأوروبي

مع مراجعة وتأکید جملة الفرضيات المذكورة آنفاً، فقد اتسقت مجموعة من الاستنتاجات مع التصور البحثي، نلخص أهمها على النحو التالي:

- الطبيعة التسلسلية لأحزاب اليمين المتطرف؛ إذا تعرضت دولة لحكم يميني متطرف مرة واحدة، فمن المرجح أن ترى يميني متطرف آخر يتولى المنصب في المستقبل.

- يبدو أنّ تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية يكون أكثر أهمية في المراحل المبكرة من تشكيل الحزب والاختراق الانتخابي؛ حيث توفر هذه الظروف بيئة تكون فيها المنظمات الحزبية قادرة على تحديد القضايا السياسية التي قد يتجمع حولها الناخبون، وعلى خلاف ذلك يبدو أنّ الاختلافات في ديناميكيات النظام الحزبي والأنظمة الانتخابية والقيود المؤسسية (الأسباب المؤسسية) أكثر أهمية في تفسير الاختراق والنمو الانتخابي.
- التفسير الآخر المهم كذلك لانخفاض الثقة في الاتحاد الأوروبي وصعود أحزاب اليمين المتطرف يكمن في رد الفعل الثقافي ضد القيم التقدمية، مثل العالمية، التعددية الثقافية والتحول نحو الهوية الوطنية.
- الهدف الرئيسي لأحزاب اليمين المتطرف يكمن في مسألة إعادة السلطة السياسية في الدول إلى مبدأ القومية الأوروبية.
- حصلت الأحزاب اليمينية المتطرفة على أغلبية الأصوات في ثلاثة دول - من الدول التي تم التطرق لها خلال الدراسة-: فرنسا، إيطاليا والمجر، ويعتبر الوضع في المجر هو الأكثر لفتاً للانتباه؛ حيث أنّ الحزب الحكومي الرئيسي (فيدس) وحزب المعارضة الرئيسي (جوبييك) حزبان يمينيان متطرفان.
- الملاحظ لنتائج الانتخابات الفرنسية الأخيرة أفريل 2022 والتي كانت كالتالي: ايمانويل ماكرون 58.6%، مارين لوبان 41.4% نجد أنّ الحزب اليميني المتطرف "التجمع الوطني" لم يحصل على نسبة كبيرة في النتائج وذلك نظراً لكون المنافس -ايمانويل ماكرون- ليس بالمنافس الأثقل نظراً للانتقادات الكبيرة والمظاهرات التي تعرض لها خلال فترة حكمه السابقة، وهذا يعود بنا لنتائج سابقة بين كل من ماري لوبان والرئيس السابق جاك شيراك والذي فاز بنسبة كبيرة جداً، ومنه نستنتج الجهود الواضحة للناخبين الفرنسيين في عرقلة حكم اليمين المتطرف للبلاد.
- إنّ صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لن يؤدي إلى نهايته، لكن هل ستكون الأحزاب اليمينية قادرة على إصلاح الاتحاد كما جاء في خطابات البعض منه؟، لكن قد يكون إصلاح السياسة المالية للاتحاد الأوروبي مجالاً تلتقي فيه مصالح أحزاب اليمين المتطرف والاتحاد الأوروبي معاً.
- إنّ الخطر الأساسي في تصاعد أحزاب اليمين المتطرف يكمن في تشكل الائتلافات مع أحزاب يمينية؛ تبني بعض الأحزاب اليمينية لبعض الأفكار اليمينية المتطرفة -تأثير الدومينو-.

- يبدو أنه كان بإمكان أحزاب اليمين المتطرف خلق بعض العواصف السياسية لكنها لم تصل إلى درجة تغيير نظام الحكم للدول ما عدا المجر.
- لم تتمكن أحزاب اليمين المتطرف من العمل بشكل فعال و متماسك داخل البرلمان الأوروبي لوقت طويل، فقد كانوا منتشرون عبر مجموعات برلمانية مختلفة ويختلفون حول العديد من القضايا الحيوية من التجارة إلى روسيا، ومن تغير المناخ إلى السياسة الأمنية، في حين أنّ معظمهم لديه نزعة تشكيكية في الاتحاد الأوروبي إلا أنّهم يختلفون حول كيفية التعاون داخله.
- شكل فوز حزب (UKIP) في بريطانيا بأكثر من 32% إيدانا بالخروج الفعلي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- تعتبر التجربة البريطانية -خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي- بمثابة نموذج أو مثال للدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يساعد على استنتاج أي الخيارات امن أكثر: العودة إلى نموذج الدولة الوطنية أو البقاء في الاتحاد الأوروبي.
- إنّ وصول أحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة يمكنه إحداث أضرار اقتصادية وسياسية دائمة؛ حيث تشهد البلدان التي وصلت فيها أحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة أو حتى موقع يخول لها المشاركة في صنع أو المساهمة في صنع القرار انخفاضا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، كما تبرز السياسات التجارية الحمائية، ديناميكيات الديون غير المستدامة وتآكل المؤسسات الديمقراطية كقواسم مشتركة بين أحزاب اليمين المتطرف في السلطة.
- كان للعود اليميني المتطرف آثار سلبية على سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة من خلال تراجع في المواقف وسياسات دول أوروبية مثل فرنسا، إيطاليا، هولندا، النمسا، اليونان... اتجاه الهجرة، وتجاوزهم عن التزامات دولية مترتبة عن تبنينهم لاتفاقيات تتعلق بمسألة اللاجئين والمهاجرين.
- يشكل اليمين المتطرف تهديدا للوظائف الديمقراطية المحلية، العولمة الاقتصادية، المؤسسات الدولية وتتحدى النظام الدولي الليبرالي؛ يهدد قادة أحزاب اليمين المتطرف الديمقراطية الليبرالية من خلال إحباط وظائف الحكومة مما يؤدي إلى رد فعل شعبي عنيف على نطاق دولي، هذا إلى جانب خطاباتهم التي تؤدي إلى سياسات دولية أكثر عدوانية -كراهية الأجانب-.

- يشكل اليمين المتطرف تهديدا للأمن الاقتصادي لكونهم في كثير من الأحيان معاديين للتجارة الحرة، مما يعطل النمو الاقتصادي الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى تفضيل السياسات الحمائية التي تفيد بلادهم على حساب الآخرين.
- لا تظهر المراجعات المختلفة مؤشرات واضحة من أن التيار اليميني المتطرف يؤمن بالعلم؛ حيث نلمس عدم الثقة في الخطاب العلمي.
- أظهرت هذه الدراسة أن صعود اليمين المتطرف لم يؤثر حتى الآن بشكل كبير على مضمون وعملية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي - سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المسائل الأمنية - ومع ذلك، من خلال التشكيك في القواعد والمبادئ التأسيسية للحكم الديمقراطي، من خلال التوافق الخطابى أو الاقتصادي أو الدبلوماسي مع الجهات الخارجية التي تتحدى النظام الليبرالي الدولي، ومن خلال تعزيز العمليات السياسية الحصرية والهويات الاجتماعية، تخاطر الأحزاب والحكومات اليمينية المتطرفة بنقويض القوة الهيكلية للاتحاد الأوروبي وقدرات بناء المرونة على المدى الطويل.

تبعاً لما جاء في محتوى الدراسة وسعيًا لسد الفراغ الذي أهملته الدراسة نظراً لشح المعلومات ولتشعب متغيرات الدراسة، نقترح جملة توصيات تتيح فتح آفاق بحثية أخرى في التخصص نلخص أهمها على النحو التالي:

- إنّ سياسة الاتحاد الأوروبي بتجنب الحديث عن التيار اليميني المتطرف لم تكن ذا نتيجة ايجابية على العكس ساعده في التقرب من سلطة الحكم كما في فرنسا وحياسة منصب الحاكم في المجر -سواء الحزب الحاكم أو حزب المعارضة كلاهما حزبان يمينيان متطرفان-، بل يجب إيصال الفكرة للجيل المتعلم والأكثر وعياً بالخطر الذي يشكله التيار اليميني المتطرف على المكون والنسيج الاجتماعي الأوروبي، وخطره على منظومة الأخلاق والحريات والقيم والتسامح وحقوق الإنسان والديمقراطية.
- يجب أن تركز الدراسات المستقبلية بعمق أكبر على كيفية ارتباط المفهومين "اليمين المتطرف" و"النزعة التشكيكية في الاتحاد الأوروبي" وكيفية تفاعلها في الممارسة، وذلك بالتركيز على الجانب الاجتماعي الثقافي.

- الشعبوية حصرية؛ يمكن أن يكون "الأخر" "النخبة"، "الأجانب"، "يوروكراتيون"، "المؤسسة" و"المهاجرون"، عند الحديث عن أيديولوجية اليمين المتطرف؛ محاولة معرفة وتحديد من هو "الأخر" فهو غير محدد في الدراسات السابقة.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ/ الكتب

1. الريان جميل أبو العباس زكير، المتطرفون-التطرف الفكري: نشأته وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، ط2، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020).
2. الشاكر مظهر، الإرهاب الدولي بين التعريف والتوصيف: قراءة في بعض المبادئ الأولية القانونية والأمنية، (بغداد).
3. بلخيري محمد، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا معطيات ومغالطات"، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، تحرير محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، (الجزائر، لبنان، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية_ناشرون، ط1، 2014).
4. بيزارد ستيفاني وآخرون، العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2017).
5. برقاي أحمد وآخرون، إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، (د.ب.ن: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2012).
6. واكيم جمال، صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لازمة 2011، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).
7. زروق العربي، "ظاهرة غير الشرعية انعكاساتها واليات المواجهة"، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، تحرير محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2014).
8. حكار حنان، "أهم الأحداث الإرهابية في أوروبا وارتباطها ب الهجرة غير الشرعية"، في مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، تحرير محمد عربي لادمي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).
9. مديرية الدراسات الإستراتيجية، صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار، (لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019).

10. عبد الغني أماني، عادة غالب، نضال الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم، (مصر: المركز المصري للدراسات والمعلومات، 2013).
11. عتيق احمد، "الإسلام واليمين المتطرف وتنامي القومية الوطنية"، في مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، تحرير محمد عربي لادمي (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).
12. قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018).
13. شيفيس كريستوفرس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، (مؤسسة راند RAND، 2014).
14. تاونزند تشارلز، الإرهاب مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: سعد طنطاوي، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).
- ب/ المجالات والدوريات**
1. الانباري احمد عبد الأمير خضير، "العلاقات الروسية_الغربية وتطوراتها بعد أحداث أوكرانيا 2014"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، (2016).
2. المعاينة حمزة، الزعبي مخلد، "الإرهاب والتطرف الفكري"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 23، (2 أيلول 2020).
3. التايب عائشة، "الترويكا الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات"، سياسات عربية، العدد 1، (مارس 2013).
4. بوزبرة ضوء المكان، مبروك ساحلي، "تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19) على الأمن الإنساني في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، (جويلية 2021).
5. بن ورقلة نادية، حني حسين، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمقراطية"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد 4.
6. بن مرزوق عنتر، "ظاهرة التطرف الديني في المجتمعات العربية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، (جوان 2018)، المجلد أ.

7. بن خليف عبد الوهاب، "العلاقات الأوروبية_الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، (جانفي 2014).
8. جواد خالد موسى، "الدوافع التركية-الأوروبية المتبادلة في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وأهم الصعوبات التي تواجهها"، مجلة الأستاذ، العدد 225، (2018).
9. دله أمينة مصطفى، "الاتحاد الأوروبي فاعلا امنيا؟ دراسة في حدود التحولات البراديغمية للإستراتيجية الأمنية الأوروبية 2003 والإستراتيجية العالمية للاتحاد الاوروبي 2016"، مجلة سياسات عربية، العدد 46، (سبتمبر 2020).
10. حيدر ميادة على، "أوكرانيا في الإدراك الروسي-الأمريكي -الأوروبي دراسة في الأزمة الأوكرانية 2014-2018"، مجلة قضايا سياسية، العدد 60، (ديسمبر 2020).
11. حميد رامي، "الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، (جوان 2018).
12. حسين احمد قاسم، "العلاقات الأوروبية-الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح"، سياسات عربية، العدد 23، (نوفمبر 2016).
13. يونس ألكسندر أبي، "العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 77.
14. معمر حمدي سلمان، "محددات الإسلام التربوية للوقاية من الإرهاب"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 18، العدد 01، (يناير 2020).
15. مقلد حسين طلال، "تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، (2010).
16. عباس عقيلة، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأورو-أطلنطي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1.
17. عيمور فيروز، "الأوراسية الروسية في مواجهة المد الأطلسي: قراءة في الأزمة الأوكرانية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، (جانفي 2021).
18. عقابي خميسة، "الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية"، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، مجلد 3، العدد 1، (2021).

19. رملي فهيم، بوناخولة، "الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، (مارس 2018).

20. رمضان شريف عبد الحميد حسن، "الإرهاب الدولي_أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقہ الإسلامي_دراسة مقارنة"، مجلة كلية الشريعة والأنظمة، الجزء 3، العدد 31.

ج/ الرسائل الجامعية

1. العداوي جليلة، الثورات العربية وأزمة بناء الدولة (دراسة مقارنة بين تونس ومصر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014).

2. النحلي علي محمد فرج، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018).

3. السواعير سلام احمد، توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011-2017، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2017).

4. إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة النجاح الوطنية_نابلس، كلية الدراسات العليا، 2017).

5. اقضي محمد الشريف، الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017).

6. مدوخ نجاة، السياسة الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا 2014-2016، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015).

7. محمود حيدر جاسم محمد، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014).

8. تيباني وهيبية، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014).

د/ التقارير

1. مرسي مصطفى عبد العزيز، "تركيا وعضوية الاتحاد الأوروبي: الفرص والقيود"، (تقرير لمركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 10 ماي 2009).

2. نصر ربيع، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، (تقرير المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، جانفي 2013).

3. مرصد منظمة التعاون الإسلامي، ظاهرة الاسلاموفوبيا، (التقرير الثامن المقدم إلى الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية، ماي 2014 - افريل 2015، الكويت).

هـ/ مواقع الانترنت

1. الفرجي عبد المجيد، "خطة إنعاش اقتصادية: ايطاليا أرنب سباق أوروبا في مواجهة تداعيات كورونا"، 28 ماي 2021، في: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/5/28> (2021/08/23).

2. الصمد نوار، "شرارة اثينا: هل ينحسر اليمين المتطرف بأوروبا بعد الاخفاق اليوناني"، 14 نوفمبر 2019، في: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5093/> (2021/11/26).

3. الشيخ نورهان، "مستقبل العلاقات الروسية_الأوروبية: الفرص والتحديات"، 10 مارس 2021، في: <https://trendsresearch.org/ar/insight> (2021/08/30).

4. بوستي توفيق، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، 22 مارس 2019، في: <https://eipss-eg.org> (2021/12/11).

5. جاسم محمد، "تعزيز التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب في أوروبا"، 22 يونيو 2019، في: <https://eeradicalization.com/ar> (2021/06/19).

6. جيلي سلمى، "الأمن الصحي ضمانة الأمن القومي: جائحة كورونا نموذجا"، جانفي 2021، في: <https://www.politics-dz.com> (2021/08/22).
7. حامد حذيفة، "الأزمة الروسية الأوكرانية: خلفياتها ومحدداتها"، في: <https://alqudscenter.info/articles> (2021/08/30).
8. يونس يوسف، "الإرهاب وتهديدات الأمن الأوروبي"، في: <https://www.amad.ps/ar/post/285232> (2021/06/18).
9. مطاوع محمد، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، مركز دراسات الوحدة العربية"، في: <https://caus.org.lb/ar> (2021/06/17).
10. نبيه لبنى، ثروت محمد حسن، "عام على الربيع العربي: التداعيات الإقليمية والدولية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية"، لندن، 2012/05/04، في: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-12-06-12.htm (2021/09/26).
11. سعيد كرم، "قضايا شائكة: المسارات المحتملة للتوترات بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 سبتمبر 2020، في: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5807> (2021/09/28).
12. سرحان محمد، "اليمن المتطرف بهولندا: كيف تجعل من العنصرية بوابة للسلطة؟"، 4 فبراير 2021، في: <https://www.trtarabi.com/issues/> (01/01/2022).
13. عبد السلام آية يوسف، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، 23 ماي 2014، المركز الديمقراطي العربي، في: <https://democraticac.de/?p=1393> (2021/09/25).
14. عطوي باسمة، أزمة أوكرانيا صراع دولي على نفوذ إقليمي، اتحاد المصارف العربية، في: <https://uabonline.org/ar> (2021/08/22).

15. فراس أبو مصلح، "الدولة الغنائمية: زواج الاستبداد والعولمة"، 2014، في: <https://al-akhbar.com/Community/34548> (2021/09/12).
16. رستم محمود، "سلوك تركيا: كيف يشكل خطرا على الأمن القومي الأوروبي"، 4 أكتوبر 2020، في: <https://www.skynewsarabia.com/world/1381350> (2021/10/01).
17. شاربنتييه أنطوان، "تحالف أحزاب اليمين المتطرف يهدد للاتحاد الأوروبي"، مركز سيتا، 11 أوت 2021، في: <https://sitainstitute.com/?p=12497> (2022/02/12).
18. "البطالة في منطقة اليورو مستقرة عند 8.3 بالمئة خلال ديسمبر 2020"، متحصل عليه من: <https://www.aa.com.tr/ar/-2020/2129943> (2021/07/26).
19. "التيار اليميني في الغرب: الصعود والتأثير"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص. 6، في: <https://fikercenter.com//assets/uploads/al-tayar.pdf> (2021/07/25).
20. "الانتخابات البلدية الفرنسية 2020: الخضر يتقدمون وسط انتكاسة الحزب الحاكم وعزوف الناخبين"، 28/06/2021، في: <https://www.france24.com/ar/20200628-> (2021/10/08).
21. "برنامج حزب خيرت فيلدرز"، 9 جانفي 2021، في: <https://hollandandworld.com> (2021/11/27).
22. "فرنسا: اليمين المتطرف المعادي للهجرة يتصدر نتائج الانتخابات الأوروبية"، 27/05/2019، في: <https://www.infomigrants.net/ar/post/17133/> (2021/12/26).
23. "فرنسا_اليمين المتطرف يمني بانتكاسة في الانتخابات المحلية"، في: <https://www.dw.com/ar/> (2021/10/08).
24. منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "العواقب المحتملة للمقترحات والتدابير الأمنية الداخلية التي وضعها الاتحاد الأوروبي في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول على الولايات المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان"، نوفمبر 2001، في:

<https://www.hrw.org/legacy/arabic/countries/list/text/eu0111.htm>

(2021/06/18).

25. مركز الإمارات للسياسات، "تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله"، في:

<https://epc.ae/ar/whatif-details/17/the-impact-of-coronavirus-pandemic-on->

[the-eu-and-its-future](https://epc.ae/ar/whatif-details/17/the-impact-of-coronavirus-pandemic-on-the-eu-and-its-future) (2021/08/22).

26. "ترامب ايطاليا" يهدد بهزة في أوروبا بسياسة اليمين المتطرف"، في:

<https://arabic.sputniknews.com/world/201904141040450471D98> (07/11/2021)

.27

<https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheHolocaust/TheStoryOfThe>

[Holocaust/Pages/holocaust](https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheHolocaust/TheStoryOfTheHolocaust/Pages/holocaust) (2021/09/25).

<https://ara.donationletterfundraising.com/narodnik-russian-social-> .28

[movement](https://ara.donationletterfundraising.com/narodnik-russian-social-movement) (2021/10/28).

ثانياً: باللغات الأجنبية:

A/ Books

1. AlbertazziDaniele, Sean Mueller, Populism and liberal democracy populists in government in Austria, Italy, Poland and Switzerland, in **the populist radical right Areader**, ed. Cas Mudde, (London and New York: Routledge, 2017).
2. BachmannKlaus, **the role of populist parties and movements in transitions to hybrid regimes in Europe: populism and the crisis of democracy, volume 2, politics, social movements and extremism**, ed. Gregor Fitzzi, Jurgen Market, Bryan Turner, (London and New York: Routledge, 2019).
3. BartlettJamie, Jonathan Birdwell, Duncan MC Donnell, **the rise of populism in Europe can be traced through online behavior, populism in Europe: leganord**, (London: Demos, 2012),

4. BehrTimo, **after the revolution: the eu and the arab transition**, (paris: notre Europe, 2012).
5. Ben Crum, Alvaro Oleart, Patrick Overeem," Introduction: populist parties: democratic systems and populist challenges in Europe", in **Democratic systems and populist challenges in Europe**, ed. Ben Crum, Alvaro Oleart, (Reconnect, 2020).
6. Betz Hans-George, "the divergent paths of the FPO and the Lega Nord", in **shadows over Europe: the development and impact of the extreme right in western Europe**, ed. Martin Schain, Aristide Zolberg, Patrick Hossay (New York: palgravemacmillan, 2002).
7. Bongardt Annette, Francisco Torres, A Qualitative change in the process of European integration, in **After Brexit**, ed. Nazare da Cabral, Jose Renato Goncalves, Nuno Cunha Rodrigues, (palgravemacmillan, 2017).
8. Boros Tamas, Gergely Laki, **state of populism in Europe**, (Belguim, Hungary: FEPS, Policy solutions,2018).
9. Boros Tamas, Gergely Laki, Gabor Gyor, **state of populism in Europe**, (Belguim, Hungary: FEPS, Policy solutions, 2020).
10. Brown Oli, Anne le More, Julie Raasteen, **Europe and climate security: is Europe delivering on its rhetoric?** (Berlin: Adelphi research gGmbh, 2020).
11. Carvalho Joao, **impact of extreme right parties on immigration policy comparing Britain, France and Italy**, (London and New York: Routledge, 2014).
12. Caputi Costanza, Populism, elites and Euroscepticism: the case of Austria, in **rising populism and European elections collection of selected contributions**, (institute of European democracies, 2014).
13. CiniMichelle, Nieves Perez, SolorzanoBorragan, **European Union politics**, 3rd, (United States: Oxford university press, 2009).
14. chalmers Damian, Gareth Davies, Giorgio Monti, **European Union law**, 2nd, (NewYork: Cambridge university press,2010).
15. ChrysochoouDimitris.N. and others, **Theory and reform in the European Union**, 2nd, (New York: Manchester university press, 2003).

16. Clarke Harold, Matthew Goodwin, Paul Whiteley, **Brexit why Britain to leave the European Union**, (United Kingdom: Cambridge university press, 2017).
17. Duff Andrew, John Pinder, Roy Pryce, **Maastricht and beyond: building the European Union**, (London and New York: Routledge, 1994).
18. European commission, **the European Union explained: how the EU works**, (Luxembourg: publications office of the European Union, 2014).
19. Freire Maria Raquel, "war in ukraine and european security: reset, reverse or revoke?", in Europe's **hybrid threats: what kinds of power does the EU need in 21st century?** ed. GirayQadik, (United Kingdom: Cambridge scholars publishing, 2017).
20. Friere Maria Raquel, LiciniaSimao, "security challenges in Russia-European Union relations", in **routledge handbook of Russian security**, (Oxon and New York: Routledge, 2019).
21. Gativa Eli, **European Union enlargement conditionality**, (London : palgrave macmillan,2015).
22. Goz Sandro, **l'Italie de l'Euro-optimisme vers l'Euroscepticisme ? In l'Avenir de l'Eunion Europeenne defis et initiatives**, ed. Jean-marc Ayrault, Dusan Sidjanski, Francois Saint-Ouen, (centre de competences Dusan Sidjanski en etudes Europeennes, 2018).
23. Hains worth Paul, **The Extreme Right in Western Europe**, (London and New York: Routledge, 2008).
24. Harrison Kevin, Tony Boyd, "nationalism", in **Understanding political ideas and movements**, (United Kingdom: Manchester University Press, 2018).
25. Heinisch Reinhard, Oscar Mazzoleni, **Understanding Populist Party Organisationthe Radical Right in Western Europe**, (London: palgrave macmillan).
26. Ignazi Piero, **extreme right parties in Weteren Europe**, (New York: Oxford university press, 2003).
27. Ineke Van Der Valk, "youth engagement in right wing extremism: comparative cases from the netherlands", in **extreme right wing political**

violence and terrorism, ed. Max Taylor, Pm Currie, Donald Halbrook, (London: Bloom Sbury, 2013).

28. Jacobes Francis B, **the EU after Brexit institutional and policy implications**, ed. Michelle Egan, Neill Nugent, William E Paterson, (palgrave macmillan, 2018).

29. Jamin Jérôme, "two differntialitiesNotes on populism and the extreme right", in **varieties of right-wing extremism in Europe**, ed. Andrea Mammone, Emmanuel Godin, Brian Jenkins, (London and New York: Routledge, 2013).

30. Jarman Holly and others, **everything you always wanted to know about European Union health policies but were afraid to ask: European observatory on health systems and policies**, (United Kingdom: world health organization,2014).

31. Jones Erik, Anand Menon, Stephen Weathurill, **the oxford handbook of the European Union**, (oup oxford, 2012).

32. Jupskas Andres Ravik, EvianeLeidig, **knowing what's (far) right: A compendium** (Oslo: center for research on extremism, 2020).

33. Kaczorowska Alina -Ireland, **European Union law**, 4th, (New York: Routledge, 2016).

34. Kull Michael, **European integration and rural development: Actors, institutions and power**, (England: ashgate publishing limited, 2014).

35. Langenbacher Nora, Britta Schelleberg, **is Europe on the right path? Right-wing extremism and right-wing populism in Europe**, (Berlin: behalf of the Friedrich-ebert-stiftung, 2011).

36. Leonard Dick, **guide to the European Union**, 9th, (london: the economist new paper, 2005).

37. Loch Dietmar, "populism and the radical right in Europe, the paradigmatic case of the french front national", in **populism and the crises of democracy**, ed. Gregor Fitzi, Jürgen Mackert and Bryan S. Turner (London and New york: Routledge, volume 2, 2019), p. 86.

38. Louis Tina, "the far right in France today", in: **the far right in Europe**, (Rosa Luxemburg stiftung Brussels office: European summer university for social movements, 2014).

- 39.** Mc Cormick John, **understanding the European union: a concise introduction**, (London: Macmillan Press LTD, 1999).
- 40.** Mudde Cas, **the ideology of the extremeright**, (Manchester university press, 2000),
- 41.** Mudde Cas, **on extremism and democracy in europe**, (London and New York: Routledge, 2006).
- 42.** Mudde Cas, **populist radical right parties in Europe**, (cambridge university press, 2007).
- 43.** Nagy Andras Biro, Tamas Boros, Zoltan Vasali, " Hungary", in **right-wing extremism in Europe**, Ed. Ralf Melzer and Sebastian Serafin, (Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2013).
- 44.** Pietro Castelli Gattinara, Caterina Froio, Opposition in the EU and opposition to the EU: soft and hard Euroscepticism in italy in the time of Austerity, in **rising populism and European elections collection of selected contributions**, (institute of European democracies, 2014).
- 45.** Pusca Anca, **European Union: challenges and promises of a new enlargement**, (NewYork: the international debate education associations,2004).
- 46.** Rodriguez-aguilera de Part Cesareo, **Europhobia and Eurocriticism: the radical parties of the right and left vis-a-vis the European Union**, (Brussels: P.I.E. Peter Lang, 2013).
- 47.** Sabathil Gerhard, Klemens Joos, Bernd Kebler, **the European commission: an essential to the institution, the procedures and the policies**, 4th, (United Kingdom: kogan page, 2008).
- 48.** Shields James, **the extreme right in France from petain to le pen**, (London: Routledge, 2007).
- 49.** Steunenber Bernard, **widening the European Union: the politics of institutional change and reform** ,2nd, (New York: routledge, 2005).
- 50.** szombati Kristof, "hungary viktororbans authoritarian regime", in **the far right in government six cases from across Europe**, editors: Stefanie ehmsen and albert scharenberg, (New York: rosa Luxemburg, 2018).

51. Tasci Deniz, "the rise of right-wing populism in europe: what are the primary reasons for the rise of right-wing populism in europe?", (2019).
52. Vasilopoulou Sofia, European integration and the radical right three paterns of opposition, in **the populist radical right Areader**, ed. Cas Mudde, (London and New York: Routledge, 2017).
53. Veen Tim, **the political economy of collective decision_making: conflits and coalitions in the economic of the European Union**, (New York: springer haidelberg Dordrecht, 2011).
54. Wagner Ben, **After the arab spring: new paths for human rights and the internet in European foriegen policy**, (European Parliament: directorate-generale for external policies of theunion, policy department,2012).
55. Warleigh Alex, **European Union: the basics**, 2nd, (New york: Routledge, 2004).
56. Watts Duncan, **the European Union**, (edinburgh: edinburgh university press, 2008).
57. Wiener Antje, Thomas Diez, **European integration theory**, 2nd, (USA: oxford university press, 2009).
58. Williams Michelle Hale, the oxford handbook of the radical right, ed. Jens Rydgren, (United state of America: Oxford university press, 2018).
59. Witte Rob, "the Dutch far right: from classical outsiders to modern insiders", in **extreme right wing political violence terrorism**, ed. Max Taylor, Pm Currie, Donald Halbrook, (London: Bloom Sbury, 2013).
60. Youngs Richard, **climate change and EU security policy an unmet challenge**, (Brussels: carnegie endowment for international peace, 2014).
61. Zaharieva Radost, Roma migration in France: free movement in Europe Union or a threat for the national security, in **Rising populism and European elections collection of selected contributions**, (Institute of European Democracies, 2014).

B/ Periodicals :

1. Auger Jacques, Benot- Jean Bernard, "l'Union Européen et quelques aspects institutionnels : traite de Maastricht", **télescope**, vol 4, numéro 1, (avril 1997).
2. Balent Magali, "l'Union Europeenne face aux defis de l'extremisme identitaire", **Questions d'Europe**, no 177, (12 juillet 2010).
3. Balnaves Hugo and others, "European populism in the European Union: results and human rights impacts of the 2019 parliamentary elections", **Global campus human rights journal**, vol 4, (2020).
4. Barakat Zahraa, Ali Fasih, "determinants of the arab spring protests in tunisia, Egypt, and libya: what have we learned?", **social sciences**, vol10, n282, (2021).
5. Bergmann Julian, Christine Hackenesch, Daniel Stockemer, "populist radical right parties in Europe: what impact do they have on development policy?", **journal of common market studies**, vol 59, no 1, (2021).
7. Cadier David, Christian Lequesne, " How populism impacts EU foreign policy", **Policy papers series**, no 8, (November 2020).
8. Cervi Laura, Santiago Tejedor, Mariana Alencar Dornelles, " When Populists Govern the Country: Strategies of Legitimization of Anti-Immigration Policies in Salvini's Italy", **Sustainability**, vol 10, no 225, (November 2020).
9. Chopin Thierry, "Euroscepticism and Europhobia: the threat of populism", **European issues**, no 375, (15 december 2015).
10. Chrysogelos Angelos-Stylianos, "Undermining the west from within: European populistes, the US and Russia" **European View**, no 9, (2010).
11. Cramer Wolfgang et al, "climate change and interconnected risks to substainable development in the Miditerranean", traduction: union for the Miditerranean and MedEC, **nature climate change**, vol 08, no 11.
12. David Dunn, Webber Mark, "the UK, the European Union and NATO: Brexit's Unintended consequences", **Global Affairs**, vol 2, no 5, (2017).
13. Docekalova Pavla, "radical right-wing parties in central europe: mutual contacts and cooperation", **politics in central europe**, vol 2, no 2, (2006).

14. Ellinas Antonis, "the rise of Golden Dawn: the new face of the far right in Greece", **South European society and politics**, vol 18, no 4, (2013).
15. Erdogan Seven, "United Kingdom independence party's Eurosceptic positions and its role in the United Kingdom's in-out referendum", **International journal of economics and administrative studies**, vol 30, (2021).
16. Evans Geoffrey, Jonathan Mellon, "Immigration, Euroscepticism, and the rise and fall of UKIP", **party politics**, vol 25, no 1, (2019).
17. Falkenbach Michelle, Scott L Greer, "political parties' matter: the impact of the populist radical right on health", **European journal of public health**, vol 28, no 3, (2018).
18. Ferdi De Ville, Gabriel Siles-Brugge, "the impact of Brexit on EU trade policy", **Politic and Governance**, vol 7, issue 3, (2019).
19. Gerrits Andre, "more Europe and fewer Europeans-the dangers of de-politizing European integration", ed. Ernst Hillebrand, **International policy analysis**, (may 2014).
20. Ghulman Mustafa, Mazhar Hussain, Muhammad A. Aslam, "Political and economic impacts of Brexit on European Union", **Liberal arts and social sciences international journal**, vol 4, no 2, (july-december 2020).
21. Godzimirski M. Jakub, "European Energy Security in the Wake of the Russia–Ukraine Crisis", ed. Marcin Zaborowski and others, **PISM strategic file**, no 63, (2014).
22. Golder Matt, "far right parties in Europe", **annual reviews of political**, vol 19, (2016).
23. Grasso Maria et al, "the impact of the coronavirus crisis on European societies, what have we learnt and where do we go from here? _introduction to the covid volume", **Europeansocities**, vol 23, n01, (2021).
24. Grossman Emilliano, "populism et gouvernabilite dans la perspective des elections Europeennes" **Revue de l'OFCE**, no 158, (2018).
25. Guziack Albert, "The ambivalent far right populist stance on the European Union with thz example of Austrian party FPÖ", **Studia nad autoryzmem totalitaryzmem**, vol 43, no 1, (2021).
26. Hackenesch Christine and others, "populist radical right partie's impact on European foreign aid spending", **journal of common market studies**, (2022).

27. Huber Robert A., "the role of populist attitudes in explaining climate change skepticism and support for environmental protection", **Environmental politics**, vol 29, no 6, (2020).
28. Huber Robert A and others, "is populism a challenge to European energy and climate policy? Empirical evidence across varieties of populism", **journal of European public policy**, vol 28, no 7, (2021).
29. HuysmansJef, "the European Union and the securitization of migration", **journal of common market studies**, vol 38, n 05, (december 2000).
30. Ignazi Piero, "legitimation and evolution on the Italian right wing: social and ideological repositioning of alleanzanazionale and the leganord", **South European society and politics**, vol 10, no 2, (july 2005).
31. Ilikova Lilia, Andrew Tushev, "right-wing populism in central Europe: Hungarian case (fidesz, jobbik)", **utopia y praxis latinoamericana**, vol 25, no 12, (2020).
32. Ivaldi Gilles, Oscar Mazzoleni," Economic populism and producerism: European right-wing populist parties in a transatlantic perspective", **populism**, vol 2, no 1, (May, 2019).
33. Juen Christina-Marie and others, "Who wants COVID-19 vaccination to be compulsory? The impact of party cues, leftright ideology, and populism", **politics**, vol 1, no 21, (2021).
34. KriesiHanspeter, "Backlash politics against European integration", **the British journal of politics and international relations**, vol 22, no 4, (2020).
35. Labonte Ronald, Fran Baum, "right wing politics and public policy: the need for a broad frame and further research", **International journal of health policy and management (ijhpm)**, vol 10, no 8, (2021).
36. Laz Etemike, "sustainable democracy and the paradox of the arab spring: the Egypt experience", **alternatives turkich journal of international ralations**, vol13, n1-2, (spring- summer, 2014).
37. Leigh Michael, "Brexit and the European Commission", **European policy analysis**, vol 5, (June 2017).
38. Manucci Luca, "Forty years of populism in the European parliament", **Populacao e Sociedade CEPESSE Porto**, vol 35, (Juin, 2021).
39. Marzena Arazna, "the arab spring and its influence on european union policy", **security and defence quarterly**, vol 30, no 2, (2014).
40. Mohammadi Mohammad Javad, Sayed Nader Nourbakhsh, "examining the social basis of the far-right parties in Europe", **journal of world socio political studies**, vol 1, no1, (july 2017).

41. Muftuler Meltem Bac, "Turkey's accession to the European Union: institutional and security challenges", **PERCEPTIONS**, (autumn, 2004).
42. Muis Jasper, Tim Immerzeel, "causes and consequences of the rise of populist radical right parties and movements in Europe", **current sociology review**, vol 65, no 6, (2017).
43. Mushtaq Abdul Qadir, Muhammad Afzal, "Arab spring: its causes and consequences", **JPUHS**, vol 30, no 1, (January_june, 2017).
44. Oner Selcen, "Different manifestations of the rise of far-right in European politics: the cases of Germany and Austria", **Marmara journal of European studies**, vol 22, no 2, (2014).
45. Pirro Andrea and others, "the populist politics of Euroscepticism in times of crisis: comparative conclusions", **politics**, vol 38, no 3, (2018).
46. Rahman Muhammad Ishaq-ur, "climate change: a theoretical review", **interdisciplinary description of complex systems INDECS**, vol 11, n01, (2013).
47. Rauta Radu-Vladimir, "why are extreme right parties so popular in Europe?", **The agora: political science undergraduate journal**, vol 3, no 1, (2013).
48. Roth Leonce and others, " the impact of populist radical right parties on socio-economic policies", **European political science review**, (2018).
49. Schrank Phillip Gary, "the rise of populism and the future of NATO", **Global politics Review**, vol 3, no 2, (October 2017).
50. Speed Ewen, Russell Mannion, "populism and health policy: three international cases studies of right-wing populist policy frames", **Sociology of health and illness**, vol 0, no 0, (2020).
51. Stukalo Nataliia, Anastasiia Simakhova, "Social and economic effects of the war conflict in Ukraine for Europe" ,**Geopolitics under Globalization**, vol2, issue1, (2018).
52. Szucko Angelica, "Brexit and the differentiated European (Dis) integration", **Contexto internacional**, vol 42, no 3, (Sep/Dec 2020).
53. Tournier Karine -Sol, Le UKIP, "artisan du Brexit ? UKIP, the Architect of Brexit ?", **Revue Française de Civilisation Britannique**, XXII-2, (2017).
54. Vasilopoulou Sofia, "Varieties of Euroscepticism: the case of the European extreme right", **Journal of contemporary European Research**, vol 5, no 1, (April 2009).
55. Vasilopoulou Sofia, "The party politics of Euroscepticism in times of crisis: The case of Greece", **politics**, vol 38, no 3, (2018).

56. Vasilopoulou Sofia, "Brexit and the 2019 EP Election in the UK", **journal of common market studies**, vol 58, (2020).

C/ theses:

1. Conti Andrea, **the populist radical right in western Europe: ideology and agenda impact on international issue**, (universiteluissguidocarli, political science department, comparative politics, 2017).
2. GocekNaz, **Transatlantic Turmoil: populist parties and NATO membership in the European Union**, Undergraduate Honors Thesis Center on democracy, development and the rule of law, (Stanford University, 2020).
3. Martins Nathalia, **Anti-immigrant Rhetoric Western Europe: The Role Of Integration Policies In Extreme Right Populism**, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, (University of Central Florida, in the Department of Political Science, 2012).
4. Michelle Falkenbach, **the populist radical right in government: the effect of the populist radical right on health policies in Western Europe**, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, (university of Michigan, 2021).
5. Mkerenga Elizabeth Neema, **An Assessment of the threat of right-wing populism in the European parliament**, Master's thesis, (sweden, Linnaeus university, 2019).
6. Stephan Michel, **European integration theories and African integration realities: federalism, neofunctionalism and liberal intergovernmentalism in Africa integration**, this master, (Leiden university_ Pays-Bas: faculty of social sciences, political science_international relation,2012).
7. Twist Kimberly Ann, **the mainstream right, the far right, and coalition formation in western Europe**, a dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of doctor of philosophy in political science, (university of California, barkeley,2015).
8. Zivkovic Igor, **the far right and climate change on the relationship between far-right ideology and climate change**, Master of Globalisation and development (university of Antwerp, institute of development policy,2019).

D/ Reports:

1. Bacaria Jordi, "Populism and its impact on multilateral institutions and economic trad", (**CIDOB REPORT no 01- 2017**).
2. Berger Lars et al, **the arab spring-its impact on the region and on the middle east conference**, (**Report, Academic Peace Orchestra 2012**).

3. Christian Egenhofer, Pieter Maciej Kaczynski, Louise G.van Schaik, "the ever-changing union:an introduction to the history, institutions and decision_making processes of the European Union», (CEPS Special Report/January 2009).
4. di Liddo Marco," the impact of covid-19 on human security", (Report, centre studi internazionali, may2021).
5. Gottenhuber Mulholland S, "addressing European populism from a sustainability policy perspective", (ESDN Quarterly Report 53, july 2019).
6. Giovanni Gasparini et al, turkey and european security, (Quaderni IAI-TESEV Report, istituaffariinternazionali).
7. Jackson James K. et al, "Global Economic Effects of COVID-19", (CRS report prepared for members and committies of congres, Congressional Research Service, July 9, 2021).
8. Kreko Peter, Bulcsu Hunyadi, Patrik Szicherle, "Anti-muslim populism in Hungary: from the margins to the mainstream", (Report, 24 july 2019).
9. Kuschminder Katie, Julia de Bresser, Melissa Siegel, irregular migration routes to Europe and factors influencing migrants' destination choices, (report, Maastricht university, 2015).
10. Lucas Brian, "Impacts of Covid-19 on inclusive economic growth in middle-income countries", (Report Helpdesk, knowledge, evidence and learning for development).
11. Sonmez Goktug, Pinar Demirci, the rise of far right: key themes, (Report: motivations and mapping).
12. Torben Andersen M and others, "Economic policy and the rise of populism-it's not so simple", (the EEAG Report on the European Economy, 2017).
- 13.. Vihma Antto and others, "Climate change and populism comparing the populist party's climate policies in Denmark, Finland and Sweden", (Finnish Institue of International Affairs (FIIA) Report, no 64, june 2020).
14. Wilson Robin, Paul Hainswirth, far-right parties and discourse in europe: a challenge for our times, Brussels, (Report the European Network Against Racism (ENAR, march 2012).
15. The rise of the far right building a trade union response, (Report TUC, december 2020).

E/ Web site:

1. Ababkar Amer, Ghislaine Njilo, Abygel Chima, " the impact of Brexit on the future of the European Union", January 2019, pp. 17-18., in:
<file:///C:/Users/Pc/Downloads/Brexit.pdf> (03/02/2022).
2. Ahmed Reem, "Brexit: the mainstreaming of right-wing populist discourse", In: IFSH (ed.), OSCE Yearbook 2016, Baden-Baden, (2017), p. 95, in:
https://ifsh.de/file/publication/OSCE_Yearbook_en/2016/Ahmed-en.pdf (29/12/2021).
3. Akkerman Tjitske, " the impact of populist radical-right parties on immigration policy agenda: a look at the Netherlands", migration policy institute, 2018, in:
[file:///C:/Users/Pc/Desktop/imprimer%2003/TCM2017-RadicalRightNetherland-FinalWeb%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Pc/Desktop/imprimer%2003/TCM2017-RadicalRightNetherland-FinalWeb%20(1).pdf) (04/02/2022).
4. Barendregt Ester, Koen Verbuggen, what impact to expect from a rise of Eurosceptic parties in the European parliament, 28 february 2019, in:
<https://economics.rabobank.com/publications/2019/february/what-impact-have-eurosceptic-parties-on-european-parliament/> (01/01/2022).
5. Berman Sheri, Maria Snegovaya, "populism and the decline of social democracy", **journal of democracy**, vol 30, issue 03, (july 2019), in:
<https://www.journalofdemocracy.org/articles/populism-and-the-decline-of-social-democracy/> (22/12/2021).
6. Biscop Sven, "the dangerous geopolitics of populism, and what NATO and the EU can do about it", **security policy brief**, no 97, (May 2018), in:
<https://www.egmontinstitute.be/the-dangerous-geopolitics-of-populism-and-what-nato-and-the-eu-can-do-about-it/> (24/02/2022).
7. Brun Maela, les crises financieres : terreau de l'extremedroite ? Juillet 2019, federationwallonie, Bruxelles, p. 2, in :
https://www.financite.be/sites/default/files/references/files/analyse_mb_les_crisses_financieres_terreau_de_lextreme_droite_.pdf (30/10/2021).
8. Balla Evanthia, "europe security threats: ukraine revisited", 2017, p. 22, in:
https://janusonline.pt/images/anuario2017/1.7_EvanthiaBalla_Ukraine.pdf (20/08/2021).
9. Christoph MEYER, Martin BRICKNELL, Sophia BESCH, How the COVID-19 crisis has affected security and defence-related aspectsfor the EU, IN-DEPTH ANALYSIS, European Parliament, 2020, p.5. In:
[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2021/653623/EXPO_IDA\(2021\)653623_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2021/653623/EXPO_IDA(2021)653623_EN.pdf) (28/09/2021).

10. Diaz Donoto Gomez, "European Union", in **Enciclopedia of Business in Today's World**, edited Charles Wankel, p. 624, in:
[file:///C:/Users/Pc/Downloads/EUROPEANUNION-EncyclopediaofBusinessinTodaysWorld2009-%20\(2\).pdf](file:///C:/Users/Pc/Downloads/EUROPEANUNION-EncyclopediaofBusinessinTodaysWorld2009-%20(2).pdf) (03/02/2022).
11. Drachenberg Ralf, Suzana Anghel, Conor McGlynn, "From Bratislava to Rome: The European Council's role in shaping a common future for EU-27", European Council Oversight Unit, April 2017, p. 11, in:
[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/598613/EPRS_IDA\(2017\)598613_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/598613/EPRS_IDA(2017)598613_EN.pdf) (01/01/2022).
12. Eller Lori Lynn, "explaining the rise of far-right political parties in Europe", Chancellor's Honors Program Projects, University of Tennessee, Knoxville, (may 2017), p p. 4- 5, in:
https://trace.tennessee.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=3157&context=utk_chanhonoproj (27/10/2021).
13. Franzen Harald, "Are right-wing populists a threat to European climate policy?", 16/05/2019, in:
<https://www.dw.com/en/are-right-wing-populists-a-threat-to-european-climate-policy/a-48764969> (06/02/2022).
14. Funke Manuel, Moritz Schularick, Christoph Trebesch, "the cost of populism: evidence from history", Econtribute policy brief no.015, 2021, in:
https://econtribute.de/RePEc/ajk/ajkpbs/ECONtribute_PB_015_2021.pdf (12/02/2022).
15. Galeotti Mark, "will the populist wave wash away NATO and the European Union?", **NATO Review**, (06/01/2017), in:
<https://www.nato.int/docu/review/articles/2017/01/06/will-the-populist-wave-wash-away-nato-and-the-european-union/index.html> (24/02/2022).
16. Georgiadou Vasiliki, "the state of far right in Greece", Friedrich-Ebert-Stiftung, November 2019, p.3, in:
<https://library.fes.de/pdf-files/bueros/athen/15846.pdf> (26/11/2021).
17. Goodwin Matthew, "explaining the rise of the UKIP independence party", p. 2, in:
https://eu.boell.org/sites/default/files/uploads/2014/06/ukip_eu.pdf (29/12/2021).
18. Guia Aitana, "the concept of nativism and anti-immigrant sentiments in Europe", working paper, European university institute, max weber programme for postdoctoral studies, Italy, (2016), p. 5., in:
https://www.mwpweb.eu/1/218/resources/news_970_1.pdf (28/10/2021).

19. Hanna Jeanne, Joel Busher, "UKIP and the UK's radical right: Atale of movement party success?", 2018, p. 4, in:
<https://pure.coventry.ac.uk/ws/portalfiles/portal/29909807/Binder2.pdf>
 (28/12/2021).
20. Harris Catherine, "Manifesto check: on immigration, UKIP offers only confusion", 15/04/2015, in:
<https://theconversation.com/manifesto-check-on-immigration-ukip-offers-only-confusion-40274> (30/12/2021).
21. Hartleb Florian, "the rise of new- populism in Europe and Asia", **political change**, p. 13, in:
https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=43a9960e-ebd4-e32f-48c74aeb298d4b91&groupId=288143 (19/08/2021).
22. Ivaldi Gilles, " L'Europe face aux droites radicales populistes: positions partisanses er demandes electoreles", 30-31 janvier 2015, p. 4, in:
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01159304/document> (07/02/2022).
23. Ivaldi Gilles, "overview of extreme right parties in France", 2002, in:
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00090338/document> (01/10/2021).
24. Johnson John D, Raymond H. Chester, Felix S. Johnfinn, "European security threats and challenges: an examination of mass migration, its impact on european security and pratical policy recommendations", **small war journal**, 10/2017, in:
<https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/european-security-threats-and-challenges-examination-mass-migration-its-impact-european> (26/09/2021).
25. Jupskas Andres Ravik, "what is populism?, center for research on extremism", in:
<https://www.sv.uio.no/c-rex/english/groups/compendium/what-is-populism.html> (19/08/2021).
26. Kalabunowska Agata, " why does the radical right oppose European Intrgration?", 16 september 2021, in:
<https://www.faiobserver.com/region/europe/agata-kalabunowska-radical-right-european-integration-politics-eu-news-93321/> (16/02/2022).
27. Kattago Alice Pia. "The Rise of Right-Wing Populism in Contemporary Europe", in:
https://www.researchgate.net/publication/334459938_The_Rise_of_RightWing_Populism_in_Contemporary_Europe(2021/07/25).
28. Kešić Josip, Jan Willem Duyvendak, "La nation menacée : nativisme laïc, racial et populiste aux Pays-Bas", p. 253- 254, in :

[file:///C:/Users/Pc/Downloads/La_nation_menacee_Alpha_traversees_mondes_Kesic_Duyvendak%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Pc/Downloads/La_nation_menacee_Alpha_traversees_mondes_Kesic_Duyvendak%20(1).pdf) (28/10/2021).

29. Kovics Andres, "The Post-Communist Extreme Right The Jobbik Party in Hungary", in:

<https://www.bloomsburycollections.com/book/right-wing-populism-in-europe-politics-and-discourse/ch15-the-post-communist-extreme-right> (22/11/2021).

30. Kreko Peter, "Rethinking the far right in Hungary: defeating Orban is impossible without Jobbik votes", December 2017, Friedrich-Ebert-Stiftung, in: <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/budapest/14182.pdf> (25/11/2021).

31. Knight Ben, "How Europe's far-right parties view the EU", deutsche welle, 15/01/2019, in:

<https://www.infomigrants.net/en/post/14504/how-europes-farright-parties-view-the-eu> (06/02/2022).

32. Leonard Mark, Jose Ignacio, "the Eurosceptic surge and how to respond to it", European Council on foreign relations, April 2014, in:

https://ecfr.eu/publication/the_eurosceptic_surge_and_how_to_respond_to_it38419/ (18/02/2022).

33. Liddiard Patrick, is populism really a problem for democracy? august 2019, in:

<https://www.wilsoncenter.org/publication/populism-really-problem-for-democracy> (20/11/2021).

34. Lockwood Ben, Matthew Lockwood, "how do right-wing populist parties influence climate and renewable energy policies?", evidence from OECD countries, in:

https://warwick.ac.uk/fac/soc/economics/staff/blockwood/how_do_right-wing_populist_parties_influence_climate_and_renewable_energy_policies_-_2_feb_2022_for_wp.pdf (06/02/2022).

35. Lockwood Matthew, "right wing populism and climate change: exploring the linkages", paper presented at the political studies association annual conference Glasgow, 10-12 April 2017, in:

<https://www.psa.ac.uk/sites/default/files/conference/papers/2017/Right%20wing%20populism%20and%20climate%20change.pdf> (07/02/2022).

36. Lorimer Marta, "what the far-right thinks of Europe", 01/10/2018, in: <http://www.euvisions.eu/archive/right-thinks-europe/> (16/02/2022).

37. Marschall Paul, Stephan Klingebie, "populism: consequences for global sustainable development", Briefing paper 8/2019, Deutsches Institut fur Entwicklungspolitik (DIE), p.3, in:

- https://www.die-gdi.de/uploads/media/BP_8.2019.pdf (12/02/2022).
38. Meyer Thomas, Markus Wagner, the rise of populism in modern democracies, p. 9, in:
https://www.wagnermarkus.net/uploads/7/2/9/8/72983017/meyer_wagner_-the_rise_of_populism_in_modern_democracies_april_2019_.pdf (09/01/2022).
39. McGinnis Dylan Patrick, "Anti-immigrant populism in Italy: An analysis of Matteo Salvini strategy to push Italy's immigration policy to the far right", **the Yale review of international studies**, (Winter Issue), January 2021, in:
<http://yris.yira.org/winter-issue/4659> (01/01/2022).
40. McIver Iain, "Damon Davies, The European Union's response to COVID-19", SPIC, in:
<https://sp-bpr-en-prod-cdnep.azureedge.net/published/2020/5/21/The-European-Union-s-response-to-COVID-19/SB%2020-35.pdf>, p. 7-8. (28/09/2021).
41. Mouffe Chantal, democracy in Europe: the challenge of right-wing populism, in:
http://www.cccb.org/rcs_gene/mouffe.pdf (08/01/2022).
42. Ondarza Nicolai von, "Brexit: implications for the EU and the world", conference paper, German institute for international and security Affairs, 2016,p.3, in:
https://www.swp-berlin.org/publications/products/projekt_papiere/CoC_Brexit_Memo_vonOndarza_eupdate.pdf (11/12/2021).
43. Patel Oliver, Christine Reh, "Brexit: the consequences for the EU's political system", UCL constitution Unit Briefing paper, p.5, in:
<https://www.ucl.ac.uk/constitution-unit/sites/constitution-unit/files/briefing-paper-2.pdf> (13/12/2021).
44. Prather Austin, "Can the EU survive populism?", Conference paper, p. 6, in:
http://eucenter.scrippscollege.edu/wp-content/uploads/files//2018/03/Prather.EU_ConferencePaper.pdf (19/02/2022).
45. Papadimitriou Despina, " the Golden Dawn and the extreme right in Greece", p.2, in:
<https://www.e-ir.info/2014/03/05/the-golden-dawn-and-the-extreme-right-in-greece/> (26/11/2021).
46. Pollack Kenneth M., "Understanding the Arab Awakening", in:
<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/the-arab-awakening-chapter.pdf> (25/09/2021).
47. Rachal Knaebal, "ce que fait reellement l'extreme droite quand elle arrive au pouvoir en Europe", 3 juin 2019, in:

<https://www.ritimo.org/Ce-que-fait-reellement-l-extreme-droite-quand-elle-arrive-au-pouvoir-en-Europe> (02/01/2022).

48. Roumanias Coastas, Spyros Skouras, Nicos Christodoulakis, "crisis and extremism: can a powerful extreme right emerge in a modern democracy? Evidence from Greece's Golden Dawn", Greese paper no 126, june 2018, in:

<https://www.lse.ac.uk/Hellenic-Observatory/Assets/Documents/Publications/GreeSE-Papers/GreeSE-No126.pdf> (26/11/2021).

49. Scazzieri Luigi, "from partners to rivals? The future of EU-Turkey relations", june 2021, centre for European reform, London, Brussels, Berlin, in:

https://www.cer.eu/sites/default/files/pbrief_turkey_LS_23.6.21.pdf (29/09/2021).

50. Schultheis Emily, "the far right wants to gut the EU, not kil lit", the atlantic, may 2019, in:

<https://www.theatlantic.com/international/archive/2019/05/far-right-politicians-euroskeptics-election-europe/588316/> (06/02/2022).

51. Sterkenburg Nikki, Introduction Pratique À L'extremisme de droit, centre d'exellence du Ran, p. 06., in:

https://ec.europa.eu/home-affairs/system/files/202001/ran_factbook_islamist_extremism_december_2019_fr.pdf (28/10/2021).

52. Tekin Funda, "Brexit or no Brexit? Political and institutional implications of an EU without UK", IAI working papers 16, 7 march 2016, p. 13, in:

<https://www.iai.it/sites/default/files/iaiw1607.pdf> (02/02/2022).

53. Tostevin Paul, "the economic impact of populism", April 2019, in:

<https://www.savills.com/impacts/market-trends/the-economic-impact-of-populism.html> (13/02/2022).

54. Valls Raquel, "origine et evolution de l'Union Europeenne", p. 2, sur:

https://www.cvce.eu/content/publication/2004/10/26/7f862a70-1f77-42a1-ab8a-435b51b2412e/publishable_fr.pdf (07/03/2021).

55. Youngs Richard, "the EU indirect and defensive approach security", 12 july 2021, in:

<https://carnegieeurope.eu/2021/07/12/eu-s-indirect-and-defensive-approach-to-climate-security-pub-84874> (29/08/2021).

56. "Climate changes: meaninig, definition, causes, examples and onsequences", 27 april, 2020, in:

<https://youmatter.world/en/definition/climate-change-meaning-definition-causes-and-consequences/> (29/08/2021).

57. " Europe est-elle menacee par les parties d'extreme droite ?", science po, in:

<https://www.sciencespo.fr/actualites/actualit%C3%A9s/leurope-est-elle-menac%C3%A9e-par-les-partis-dextr%C3%A9me-droite/2839> (18/02/2022).

58. "European Parliament gives final approval to Brexit deal, bides farewell with "auld lang syne", in:

<https://www.france24.com/en/20200129-european-parliament-gives-final-approval-to-brexit-deal> (01/02/2022).

59. "European solidarity put to the test by burgeoning xenophobia ", in:

<https://www.vuesdeurope.eu/en/brief/european-solidarity-put-to-the-test-by-burgeoning-xenophobia/> (13/02/2022).

60. "NATIONALISM: MEANING AND CONCEPT", in:

<https://www.cvs.edu.in/upload/Nationalism.pdf> (07/08/2021).

61. "The jobbik party in hungary: history and background", december 2015, p.1, in:

<https://www.humanrightsfirst.org/sites/default/files/Jobbik-Party-Fact-Sheet-final.pdf> (12/09/2021).

62. "5 Raisons pour lesquelles l'extreme droite nuit au climat", 5 Mai 2019, in:

<https://www.amisdelaterre.org/5-raisons-pour-lesquelles-l-extreme-droite-nuit-au-climat/> (07/02/2022).

فهرس الجداول

والأشكال

1. فهرس الجداول:

الصفحة	الجدول
15	الجدول رقم 01: مراحل توسع الاتحاد الأوروبي
42	الجدول رقم 02: نسبة استيراد بعض الدول الأوروبية من الغاز الروسي
153	الجدول رقم 03: أحزاب اليمين المتطرف ونسبة نجاحها في الانتخابات البرلمانية (2019/2014)
196	الجدول رقم 04: مواقف أحزاب اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي من عضوية الناتو

2. فهرس الأشكال:

الصفحة	الشكل
19	الشكل رقم 01: صنع القرار ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي
48	الشكل رقم 02: تمثيل بياني يمثل النسبة المئوية للرأي الذي يعتبر روسيا تهديدا عسكريا كبيرا لجيرانها
90	الشكل رقم 03: خطوات الاتحاد الأوروبي تجاه فيروس كورونا
95	الشكل رقم 04: تمثيل بياني حول التغيير في الصادرات والواردات العالمية، ماي /جوان 2019 إلى ماي /جوان 2020.
97	الشكل رقم 05: تمثيل بياني يمثل انخفاض في عدد الليالي السياحية بالنسبة المئوية، أبريل/ماي 2019 إلى أبريل/ماي 2020.
101	الشكل رقم 06: شكل توضيحي للطيف السياسي
108	الشكل رقم 07: شكل توضيحي لأهم مسلمات اليمين المتطرف
174	الشكل رقم 08: أشكال النزعة التشكيكية في الاتحاد الأوروبي
222	الشكل رقم 09: تمثيل بياني مع /ضد الاتحاد الأوروبي قبل وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	إهداء
	قائمة المختصرات
	ملخص الدراسة
	خطة الدراسة
أ-ط	مقدمة
97-11	الفصل الأول: الأجندة الأمنية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي
12	المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي مقارنة مفاهيمية
12	المطلب الأول: خلفية مفهومية عن الإتحاد الأوروبي
12	الفرع الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي
14	الفرع الثاني: موجات توسع الاتحاد الأوروبي
16	الفرع الثالث: معاهدة ماستريخت Maastrichttreaty
18	المطلب الثاني: ديناميكية صنع القرار ضمن مؤسسات الإتحاد الأوروبي
20	الفرع الأول: المجلس الأوروبي
21	الفرع الثاني: مجلس الاتحاد الأوروبي / مجلس الوزراء
23	الفرع الثالث: البرلمان الأوروبي
25	الفرع الرابع: المفاوضات الأوروبية
27	الفرع الخامس: محكمة العدل الأوروبية
29	المطلب الثالث: الإطار النظري للدراسة
29	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي وفق نظريات التكامل والاندماج
29	أولاً: النظرية الوظيفية الجديدة
32	ثانياً: النظرية الحكومية الليبرالية
34	ثالثاً: النظرية الفيدرالية

36	الفرع الثاني: الأمن بين المفهوم التقليدي والمفهوم الموسع
36	أولاً: المفهوم التقليدي للأمن
38	ثانياً: المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاغن)
40	المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي
40	المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية
40	الفرع الأول: قراءات أمنية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا
43	أولاً: دعم روسيا لليمين المتطرف
44	ثانياً: القضية الأوكرانية
44	الفرع الثاني: خلفيات الأزمة الأوكرانية
44	أولاً: أوكرانيا في المدرك الأوروبي
45	ثانياً: أوكرانيا في المدرك الروسي
48	الفرع الثالث: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي
52	المطلب الثاني: ثورات الربيع العربي كتهديد للأمن الأوروبي
52	الفرع الأول: كرونولوجيا الثورات العربية
52	أولاً: الثورة في تونس
54	ثانياً: الثورة في مصر
56	ثالثاً: الثورة في سوريا
57	رابعاً: الثورة في ليبيا
58	الفرع الثاني: أسباب قيام ثورات الربيع العربي
58	أولاً: الأسباب الاقتصادية
59	ثانياً: الأسباب السياسية
60	ثالثاً: الأسباب الاجتماعية
60	الفرع الثالث: انعكاسات ثورات الربيع العربي على الأمن الأوروبي
63	المطلب الثالث: التهديد التركي للأمن الأوروبي
63	الفرع الأول: مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

65	الفرع الثاني: دوافع الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي
65	أولاً: الدافع الأمني السياسي
66	ثانياً: الدافع الاقتصادي
67	الفرع الثالث: انعكاسات الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي
67	أولاً: التحديات المؤسسية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي
68	ثانياً: التحديات الأمنية للانضمام التركي على الاتحاد الأوروبي
70	المبحث الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي
70	المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية
70	الفرع الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية
70	أولاً: تعريف الهجرة لغة
70	ثانياً: تعريف الهجرة غير الشرعية
71	الفرع الثاني: أمنة الهجرة غير الشرعية
73	الفرع الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على أمن الاتحاد الأوروبي
73	أولاً: الانعكاسات على البعد الاقتصادي للأمن
75	ثانياً: الانعكاسات على البعد المجتمعي للأمن
77	المطلب الثاني: الإرهاب
77	الفرع الأول: مفهوم الإرهاب
77	أولاً: الإرهاب لغة
78	ثانياً: الإرهاب اصطلاحاً
79	الفرع الثاني: انعكاسات الإرهاب على الأمن الأوروبي
81	المطلب الثالث: تغير المناخ كتهديد أمني للأمن الأوروبي
81	الفرع الأول: مفهوم ظاهرة تغير المناخ
83	الفرع الثاني: أمن المناخ كمسألة ذات اهتمام أوروبي
84	الفرع الثالث: انعكاسات قضية تغير المناخ على الأمن الاقتصادي الأوروبي
84	أولاً: انعكاسات تغير المناخ على الأمن الاقتصادي الأوروبي

85	ثانيا: انعكاسات تغير المناخ على الأمن الصحي الأوروبي
87	المطلب الرابع: وباء كورونا Covid-19 كتهديد أمني للأمن الأوروبي
87	الفرع الأول: الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني
88	الفرع الثاني: التعريف بوباء كورونا covid-19
90	الفرع الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي لوباء كورونا covid-19
92	الفرع الرابع: انعكاسات فيروس كورونا covid-19 على البيئة الأمنية في أوروبا
92	أولا: انعكاسات فيروس كورونا covid-19 على الأمن السياسي
94	ثانيا: انعكاسات فيروس كورونا covid-19 على الأمن الاقتصادي
174-98	الفصل الثاني: اليمين المتطرف في دول الاتحاد الأوروبي
100	المبحث الأول: اليمين المتطرف: مقارنة مفاهيمية
100	المطلب الأول: مفهوم اليمين المتطرف
100	الفرع الأول: تعريف الطيف السياسي political spectrum
101	الفرع الثاني: تعريف اليمين
102	الفرع الثالث: تعريف التطرف
102	أولا: التطرف لغة
102	ثانيا: التطرف اصطلاحا
104	الفرع الرابع: تعريف اليمين المتطرف
108	المطلب الثاني: أيديولوجية اليمين المتطرف
108	الفرع الأول: القومية
112	الفرع الثاني: المذهب الوطني / الاصلانية
114	الفرع الثالث: الشعبوية
116	المطلب الثالث: أسباب صعود التيارات السياسية اليمينية في أوروبا
116	الفرع الأول: أزمة الهجرة وكره الأجانب
120	الفرع الثاني: الركود الإقتصادي
124	الفرع الثالث: الأسباب المؤسسية

127	المبحث الثاني: واقع أحزاب اليمين المتطرف
127	المطلب الأول: فرنسا: حزب الجبهة الوطنية الفرنسية
133	المطلب الثاني: إيطاليا: حزب الرابطة الشمالية
139	المطلب الثالث: هولندا: حزب من اجل الحرية
143	المطلب الرابع: هنغاريا (المجر): حزبي (Jobbik/ Fidesz)
148	المطلب الخامس: اليونان: حزب الفجر الذهبي
156	المبحث الثالث: موقف أحزاب اليمين المتطرف من الإتحاد الأوروبي
156	المطلب الأول: التشكيك في الإتحاد الأوروبي: دراسة في المفهوم والحجج
159	المطلب الثاني: الموقف الرفض للإتحاد الأوروبي
166	المطلب الثالث: الموقف الشرطي للإتحاد الأوروبي
192	المطلب الرابع: الموقف المساوم للإتحاد الأوروبي
248-175	الفصل الثالث: اليمين المتطرف بين مراجعة الأجندة الأمنية الأوروبية وانتكاسة النهج الأمني الأوروبي
177	المبحث الأول: اليمين المتطرف في أوروبا وتنامي النزعة التشكيكية في مؤسسة التعاون الأوروبي
177	المطلب الأول: أحزاب اليمين المتطرف وممارسة كبح سياسي لمشروع الإتحاد الأوروبي
183	المطلب الثاني: اليمين المتطرف في المؤسسات السياسية بين تحسين التمثيل وانتكاسة الديمقراطية
191	المطلب الثالث: اليمين المتطرف والنزعة التشكيكية في حلف الناتو
198	المبحث الثاني: البريكسيت-أقصى مظاهر تنامي النزعة اليمينية في الإتحاد الأوروبي
198	المطلب الأول: مساعي البريكسيت وارتداداتها على الإتحاد الأوروبي
198	الفرع الأول: استفتاء 23 يونيو 2016
203	الفرع الثاني: رد فعل الإتحاد الأوروبي على الاستفتاء
206	المطلب الثاني: حزب استقلال المملكة المتحدة وتنامي النزعة التشكيكية ضد الإتحاد الأوروبي

206	الفرع الأول: صعود حزب (UKIP)
209	الفرع الثاني: دور حزب (UKIP) في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
213	المطلب الثالث: تأثير الخروج البريطاني على الاتحاد الأوروبي
213	الفرع الأول: تأثير البريكسيت على مؤسسات الاتحاد (البرلمان الأوروبي، المفوضية)
213	أولاً: تأثير البريكسيت على البرلمان الأوروبي
216	ثانياً: تأثير البريكسيت على عمل المفوضية الأوروبية
218	الفرع الثاني: تأثير البريكسيت على أحزاب اليمين المتطرف
223	المبحث الثالث: تأثير صعود أحزاب اليمين المتطرف على سياسات الاتحاد الأوروبي
223	المطلب الأول: التأثير على سياسات الهجرة
230	المطلب الثاني: التأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية
240	المطلب الثالث: التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي الايكولوجية
254-249	الخاتمة
281-255	قائمة المراجع
284-282	فهرس الجداول والأشكال
190-285	فهرس المحتويات